المتغير التكنولوجي واثره في قوة الدولة
دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية
للعراق

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير

في

الجغرافيا السياسية

من قبل

أعياد عبد الرضا عبدال

باشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عباس غالي الحديثي

جمادي ثاني ١٤٢٠هـ

تشرين اول ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يا معشر الجن والانس ان استطعتم ان
تنفذوا من اقطار السموات والارض
فانفذوا لا تنفذون الا بسلطان﴾

صدق الله العظيم

﴿الرحمن الآية ٣٣﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا .

المشرف
الأستاذ المساعد الدكتور
عباس غالي الحديثي

بناءا على التوصيات أرشح هذه الرسالة للمناقشة

الدكتور
بشير ابراهيم الطيف
رئيس قسم الجغرافية
كلية التربية (ابن رشد)

بسم الله الرحمن الرحيم

نشهد نحن أعضاء لجنة التقويم والمناقشة أننا أطلعنا على هذه الرسالة وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيـــل درجـة الماجستير في الجغرافيا (الجغرافيا السياسية) .

رئيس اللجنة
نعمان دهش صالح العقيلي
أستاذ
كلية الاداب / جامعة بغداد

عضو
الدكتور عبد الامير عباس عبد الحيالي
أستاذ مساعد
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

عضو
الدكتور سعود عبد العزيز الشعبان
استاذ مساعد
كلية الاداب / جامعة البصرة

عضو / المشرف
الدكتور عباس غالي الحديثي
أستاذ مساعد
كلية التربية / جامعة بغداد

عضو / المشرف
الدكتور عدنان اسماعيل الياسين
أستاذ
كلية التربية / جامعة بغداد

الدكتور
مالك الدليمي
عميـد كليـة التربية (ابن رشد)/جامعة بغـداد
/ / ١٩٩٩

الاهداء

الى من بنا العمر سقفاً لي ..... ابي

الى من غرست قلمي في قلبها مداداً لي ..... امي

الى نخلة لبت الا الاستقامة رغم اعوجاج الارض التي تحتها

الى من مضى .. يحملني والعراق ازلاً في القلب يمسح اتساع المسافات بالامل ...

الى الشمس التي غابت لتشرق من جديد واخذت كل شئ من كله حتى ينقضي المساء ثم تعود .....د.عباس

أعياد

شكر وتقدير

مهما أتسع الكلام ما أمدني بكلمات الشكر والعرفان للدكتور عباس غالي الحديثي -المشرف على الرسالة- وأنها لتمتد ما أمتد بي العمر .

وان من دواعي العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر الى الأستاذ الدكتور داخل حسن جريو رئيس الجامعة التكنولوجية لتقديمه المساعدة لي ، كما وأتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور مازن الرمضاني عميد كلية العلوم السياسية جامعة صدام الذي قدم لي يد العون التي كنت ولازلت بحاجة اليها .

وأتقدم بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور خالص الأشعب عميد مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، وأسأل الله ان يشكر صنيعه معي .

كما وأتقدم بخالص شكري وامتناني للدكتور فاروق البندر وكيل أقدم وزارة الصناعة لفتحه أبواب مكتبه أمامي وسعة صدره .

كما ولايفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ الدكتور احسان الفهد مدير هيئة البحث والتطوير التابعة لوزارة الصناعة والأستاذ الدكتور احسان محمد الحسن أستاذ الاجتماع في جامعة بغداد ، والدكتور سعود عبد العزيز جامعة البصرة ، والعميد البحري الاستاذ عبد الوهاب القصاب مستشار في قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة والدكتور كاظم المهاجر مدير مركز التدريب الاحصائي العربي والست رواء موظفة الاحصاء في وزارة التعليم العالي والست تغريد ناظم مشتاق أمينة مكتبة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والست أيسر الجميل أمينة مكتبة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وما كنت لأنسى مواقفهم الانسانية معي والتي دلت على تفهم وعلمية عالية .

كما وأخص بالشكر والعرفان الست يسرى أبو عجمية مديرة دائرة المكتبة في مؤسسة عبد الحميد شومان (الأردن) ، والست رندة فؤاد المستشار الاعلامي لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في الوطن العربي (القاهرة) والدكتور علي العبد الرزاق مدير ادارة المعلومات الصناعية لمنظمة الخليج للاستشارات

الصناعية (قطر) ، والدكتور عبد الرحمن زين العابدين مدير دائرة الابحاث الاقتصادية لمركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (تركيا) ، وادارة صندوق النقد العربي (الامارات) ، والامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، وأمينة مكتبة مركز دراسات الوحدة العربية في (بيروت) .

وأتقدم بشكري مع خالص مودتي للعزيزات مهدية ، هدى ، دلال ، فتوح ، اسماء ... نصرة .. عرفاناً وتقديراً وتذكار مودة .

وأشكر كل من قدم لي يد المساعدة باسم المحبة والصداقة ، وأني فعلاً عاجزة عن التعبير عما أكنه لهم من تقدير .

أرجاء

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الاول	
الاطار النظري للدراسة	
تمهيد	٩
المبحث الاول : تحديد المفاهيم	١٠
المبحث الثاني : مؤشرات قياس المستوى التكنولوجي	٢٧
المبحث الثالث : مفهوم القوة	٤٠
الفصل الثاني	
التكنولوجيا ومقومات القوة الذاتية	
تمهيد	٥٨
المبحث الاول : المحور الطبيعي	
١. المساحة والتماسك المكاني	٥٩
٢. السيطرة على الموارد الطبيعية واستثمارها	٧٠
المبحث الثاني : المحور الاقتصادي	
١. تغير هيكلية القطاعات الاقتصادية	٨٦
٢. تغير هيكلية القوى العاملة	٩٦
المبحث الثالث : المحور السياسي – الامني	
١. تغير مفهوم ووظيفة الحدود	١٠٨
٢. عملية صنع القرار السياسي	١١٧
٣. القدرة العسكرية	١٢٦
المبحث الرابع : المحور الاجتماعي	
١. المرحلة الديموغرافية	١٣٦
٢. توزيع السكان	١٤٢
٣. التمايز الطبقي	١٤٩

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

العلاقة بين التكنولوجيا وقيام النظام العالمي وأثرها على قوة الدولة ١٥٥

تمهيد

المبحث الاول : التكنولوجيا وقيام النظام العالمي ١٥٦

المبحث الثاني : الطبقية الدولية على اساس تكنولوجي ١٨٠

المبحث الثالث : تقسيم العمل الدولي ١٨٩

الاستنتاجات والتوصيات ٢٢٤

المصادر ٢٣٠

فهرست الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه وفقا لمجموعات في الوطن العربي لعام ١٩٩٦	٣٤
٢	شكل العراق وواجهته البحرية	٦٣
٣	السكك الحديدية والطرق البرية الرئيسة في العراق	٦٥
٤	توزيع الخامات المعدنية في العراق	٧٨
٥	التوزيع الجغرافي للاكراد	١١٥
٦	نظام المدن العالمي المؤثر في صنع القرار السياسي والاقتصادي	١٢٥
٧	مقارنة منطقة القلب لماكندر ومنطقة الاطراف لسبايكمان	١٦٠
٨	الاحلاف العسكرية في العالم لغاية ١٩٩٠	١٦١
٩	الدول حسب المستوى التكنولوجي	١٨٢
١٠	العوالم الثلاث الجديدة	٢١٥
١١	توزيع مناطق الامتيازات البترولية في العراق قبل تشريع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١	٢١٩

فهرست الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	عدد براءات الاختراع الممنوحة في العراق لغاية ١٩٩٧/١٠/٢٢	٢٩
٢	عدد براءات الاختراع الممنوحة في دول مختارة للمقارنة عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٥	٣١
٣	عدد العلماء والفنيين لكل ١٠٠٠ من السكان في العراق ودول مختارة للفترة ١٩٨٦-١٩٩١	٣٥
٤	العاملون في البحث والتطوير لكل ١٠٠٠ من القوى العاملة في العراق ودول مختارة لعامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٦	٣٦
٥	الانفاق على التعليم العالي من الناتج القومي الاجمالي والانفاق الحكومي من جميع مستويات التعليم في العراق ودول مختارة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠	٣٨
٦	الفاصل الزمني بين الاكتشاف والتطبيق العلمي لبعض المخترعات العلمية	٤٨
٧	الدول القيادية وموارد القوى الرئيسة	٥٥
٨	عدد الركاب والبضائع بين المحافظات بالسكك الحديد	٦٤
٩	عدد الحوالات المالية وقيمتها	٦٧
١٠	عدد البدالات في العراق للفترة ١٩٧٥-١٩٩١	٦٨
١١	الثروة المعدنية في العراق	٧٧
١٢	بعض البدائل التي تم تصنيعها في العراق	٨٠
١٣	التجارة الدولية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات لعام ١٩٩٥	٨٨
١٤	مساهمة القطاعات الرئيسة الثلاث في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٠	٩٠
١٥	الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للعراق للاعوام ١٩٧٥-١٩٩٢	٩٣
١٦	تطور الاهمية النسبية للهيكل السلعي للانتاج الصناعي حسب المجموعات السلعية في العراق للاعوام ١٩٧٥-١٩٩٠	٩٥

الرقم	العنوان	الصفحة
١٧	هيكل العمالة في الدول المتقدمة لعام ١٩٩٠	٩٧
١٨	النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية لدول مختارة (نامية ، عربية)	٩٨
١٩	توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية الثلاث في العراق	٩٩
٢٠	اتجاه التغير والانتقال في النشاطات الاقتصادية في العراق	١٠٠
٢١	المستوى التعليمي للقوى العاملة في العراق حسب تعدادي ١٩٥٧-١٩٧٧	١٠٤
٢٢	التوزيع النسبي للعمالة وفق هيكل الصناعة التحويلية العراقية لعام ١٩٩٠	١٠٦
٢٣	اطوال الحدود العراقية مع دول الجوار	١١٣
٢٤	الانفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في العراق ودول الجوار ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠	١٢٧
٢٥	الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام في العراق ودول الجوار ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠	١٢٨
٢٦	نسبة واردات السلاح الى جملة الواردات في العراق ودول الجوار ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠	١٣٤
٢٧	معدلات الولادات والوفيات في العراق بين عامي ١٩٥٧-١٩٧٥	١٣٩
٢٨	عدد الاصابات بامراض المرحلة الديموغرافية الاولى في العراق للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢	١٤٣
٢٩	المحافظات الخمس الاولى لتركز السكان في العراق للفترة ١٩٤٧-١٩٩٧	١٤٧
٣٠	نسبة الفقراء من الافراد والاسر في الريف والحضر العراقي عامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٣	١٥٢
٣١	عضوية العراق في المنظمات التابعة للامم المتحدة	١٧٠
٣٢	مراكز الشركات المختصة بالتكنولوجيا العالية من بين المئة شركة الاولى	١٧٣
٣٣	التوزيع الجغرافي للشركات المختصة بالتكنولوجيا المتقدمة من بين المئة شركة الاولى	١٧٤

الرقم	العنوان	الصفحة
٣٤	العدد الكلي للعقود وعدد العقود مجهولة القيمة الموقعة بين العراق والشركات الاجنبية في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣	١٧٧
٣٥	الشركات الاجنبية الرئيسة وعدد المشاريع التي تولت اقامتها في العراق	١٧٨
٣٦	تطور العقود المبرمة بين العراق والشركات الاجنبية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣	١٧٨
٣٧	النتاج البحثي لدول مختارة في الوطن العربي للاعوام ١٩٦٧-١٩٩٥	١٨٧
٣٨	اقيام دليل التنمية البشرية في العراق الواردة في تقارير الامم المتحدة	١٨٨
٣٩	الممتلكات الاستعمارية للدول العظمى مقدرة بملايين الكليومترات المربعة وملايين الانفس	١٩٢
٤٠	تطور اطوال السكك الحديدية في الدول العظمى	١٩٢
٤١	امثلة التوسع الامبريالي في انتاج المواد الاولية في المستعمرات	١٩٦
٤٢	التبادلات التجارية بين المركز والاطراف	١٩٨
٤٣	الاهمية النسبية لتوزيع القيمة المضافة في فروع انتاجية مختارة	٢١٢
٤٤	تغير نمط تجارة الحبوب في العالم	٢١٣
٤٥	المعدل اليومي لانتاج وتصدير النفط الخام العراقي للفترة ١٩٨٤-١٩٩٠	٢٢١
٤٦	الهيكل السلعي للصادرات العراقية بملايين الدولارات حسب المجموعات السلعية للاعوام ١٩٧٥-١٩٩٠	٢٢٣

فهرست الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	عدد براءات الاختراع الممنوحة في العراق لغاية ١٩٩٧/١٠/٢٢	٣٠
٢	عدد براءات الاختراع الممنوحة في دول مختارة للمقارنة عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٥	٣٢
٣	العاملون في البحث والتطوير لكل ١٠٠٠ من القوى العاملة في العراق ودول مختارة لعامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٦	٣٧
٤	الانفاق على التعليم العالي من الناتج القومي الاجمالي والانفاق الحكومي من جميع مستويات التعليم في العراق ودول مختارة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠	٣٩
٥	الانفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في العراق ودول الجوار ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠	١٢٧
٦	الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام في العراق ودول الجوار ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠	١٢٨
٧	نسبة واردات السلاح الى جملة الواردات في العراق ودول الجوار ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠	١٣٥
٨	المرحلة الديموغرافية لنمو السكان	١٣٧
٩	تضارب سياسات تحديد النسل مع تطور التكنولوجيا الصحية	١٤١
١٠	العلاقة بين الكثافة السكانية والمستوى التكنولوجي والتنظيم	١٤٤
١١	المحافظات الخمس الاولى لتركز السكان في العراق للفترة ١٩٤٧-١٩٩٧	١٤٨
١٢	البناء الطبقي بعد عام ١٩٥٨	١٥٠
١٣	البناء الطبقي في السبعينات والثمانينات	١٥١
١٤	البناء الطبقي في التسعينات	١٥١
١٥	وضع الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي	١٥٣
١٦	مكونات النظام العالمي الجديد وعناصرها الاولية	١٦٤
١٧	نظم الامبريالية	١٩٧
١٨	العلاقة بين التطورات التكنولوجية والتجارة الدولية	٢٠٠

المقدمـــــة

ثمـــة اتفـــاق فـــي الـــرأي علـــى ان النظـــام الدولـــي لايخـــرج عـــن كونـــه نتـــاج لأنمـــاط مـــن التفـــاعلات التـــي يمكـــن رصدهـــا بيـــن العديـــد مـــن الوحـــدات السياســـية التي يشـــكل فيـــها وبمعنـــى آخـــر يجســـد تلـــك الأنمـــاط القوميـــة الناجمـــة عـــن عمليـــة التفـــاعل فـــي تلـــك الوحـــدات وان هـــذه الوحـــدات بحكـــم علاقـــات التـــأثر بينـــها تدخـــل فـــي تفـــاعلات بدرجـــة وانتظـــام كـــافيين تســـمح بـــالحديث عـــن بنيـــة تلـــك العلاقـــات بمعنى أكـــثر دقـــة ، ان بنيـــة النظـــام هـــي محصلـــة ســـلوك الوحـــدات فـــي الغـــالب مـــا تكون محكومة بالكيفيـــة التـــي يتـــم بـــها توزيـــع مصـــادر القـــوة والنفـــوذ ومـــا يمكـــن ان يترتب عليها مـــن تـــأثير فـــي صياغـــة أنمـــاط الســـلوك الدولـــي ، لاســـيما بعـــد التغيـــير الجذري الذي أصاب مفـــهوم وتوزيـــع القـــوة كمـــا ونوعـــا وقـــد كـــان أهـــم أســـباب هـــذا التغيـــير فـــي مفـــهوم وتوزيـــع القـــوة هـــو المتغـــير التكنولوجـــي ، الـــذي ألقـــى بظلـــه علـــى كـــل عنـــاصر القـــوة ممـــا أدى الـــى ضـــرورة اعـــادة تقييمـــها ، الا انـــه حتـــى الوقـــت الحـــاضر لـــم يتبلـــور اهتمـــام الجغرافييـــن السياســـيين بدراســـة تـــأثير المتغـــير التكنولوجـــي فـــي تحديـــد خصـــائص الســـلوك الداخلـــي والخـــارجي للدولـــة ، وعلـــى الرغم مـــن ان جـــرد القـــوة مـــن قبـــل الجغرافييـــن السياســـيين يكـــون شـــاملا ومتكـــاملا ومتوازنا لكـــل عنـــاصر القـــوة مـــع تقييـــم موضوعـــي لقيمـــة كـــل مـــن هـــذه العنـــاصر الا أننا نجـــد أن أغلـــب الدراســـات التـــي تعنـــى بـــهذا الموضـــوع (القـــوة) كـــانت تفتقـــر أو تكاد تخلو مـــن هـــذا المتغـــير .

ان العلاقـــة بيـــن الجغرافيـــا والقـــوة ليســـت بســـيطة ، ليـــس فقـــط لأن الجغرافيـــا متعـــددة العنـــاصر للغايـــة بيـــن طبيعيـــة وبشـــرية واقتصاديـــة وحضاريـــة ، أو لأن القـــوة بـــالمعنى الحضـــاري الشـــامل متعـــددة المســـتويات والظـــلال بـــل وأيضـــا لأن هـــذه العلاقـــة بيـــن الجغرافيـــا والقـــوة تظـــهر متغـــيرة أشـــد التغيـــير فـــي إطـــار الحركة التاريخيـــة العامـــة .

وعلـــى الرغـــم مـــن أن الجغرافيـــا (المســـاحة (المنطقـــة) + المـــوارد + السكان) تتضمـــن النســـبة الكـــبرى مـــن العوامـــل الأساســـية الأقـــرب للاســـتمرارية فـــي نمـــاذج قـــوة الدولـــة . الا ان التـــاريخ (الزمـــن + التغـــير +التطـــور) يتدخـــل ليمنـــع

هـذه القـاعدة الحيويـة والظـلال والمسـتويات بـل والأسـتثناءات أيضـا لاسـيما علـى هـذا المنحـى الفريـد مـن تطـور العلـم والتكنولوجيـا والأخـتراع والابتكـار بحيـث يمكـن القـول بأنـه اذا كـانت (الجغرافيـا) تقـدم القـاعدة لنظريـات قـوة الدولـة فـأن التاريخ يمنحها النمـاذج وتـؤدي التكنولوجيـا دور العـامل المحـرك لـها .

وهكـذا يمكـن القـول بـأن مكونـات نظريـات قـوة الدولـة الاسـتراتيجية انمـا هي هـذه الثلاثيـة المتضمنـة (الجغرافيـا + التـاريخ + التكنولوجيـا) .

ان تـأثير التكنولوجيـا التـي قدمـت تأثيرهـا للسـلم والحـرب معـا يتجلـى عند نقاط التغـير الأساسـية سـواء بالنسـبة لمـا أدت اليـه مـن فـائض وازدهـار عنـد بعـض المجتمعـات دون الأخـرى .

او بالنسـبة لمـا تضمنتـه مـن تطويـر لأدوات الحـرب عنـد بعضـها الآخـر او بالنسـبة لمـا أدت اليـه مـن سـيطرة علـى عنصـري المكـان (المسـافة) و الزمـان (السـرعة) عنـد بعـض المجتمعـات دون الأخـرى ، او بالنسـبة لتشـكيل الخامـات واسـتغلال الطاقـة (الصناعـة) او فـي غـير ذلـك مـن خطـوط المفارقـة بيـن المجتمعات البشرية مـن هـذه الناحيـة .

لقـد قدمـت المفارقـة التكنولوجيـة هـذه (الفـائض ، أدوات الحـرب ، المواصـلات ، الصناعـة) باسـتمرار أهـم أسـباب الصـراع بيـن هـذه المجتمعـات وذلـك بمـا هيأتـه لبعضـها دون الآخـر ، او بدرجـة تفوقـه مـن أسـباب القـوة والبروز .

ويسـتحيل ، فـي آخـر الأمـر ، تفسـير العلاقـة بيـن الجغرافيـا والقـوة دون الرجـوع باسـتمرار الـى خطـوط المفارقـة التكنولوجيـة هـذه ، دون الرجـوع الـى مـا سـيبته كعوامـل محركـة ، مـن نقـاط التغـير والتحـولات التاريخيـة و مـا ادت اليه من مستويات القوة فـي خريطـة العـالم (قديمـة ووسـطية وحديثـة) .

ويمكـن ان نرجـع عـدم دراسـة المتغـير التكنولوجـي الـى صعوبـة قيـاس هذا المتغير على الرغـم مـن أهميتـه مـع عـدم امكانيـة اهمالـه فضـلا عـن سـرعة تغيره زمانيا ومكانيا الـى جـانب ضعـف منهجيتـه ودراسـته جغرافيـا .

ومـن هنـا كـانت أهـم المعوقـات التـي واجـهت الباحثـة فـي هـذه الدراسـة والتي تستطيع اجمالـها بمـا يـأتي :

١. صعوبة الحصول على البيانات لاسيما فيما يتعلق بالعراق اذ تمت مراجعة أغلب الوزارات والدوائر قدر تعلقها بموضوع الدراسة للحصول على البينات وقد لاقت أغلب هذه الزيارات الفشل أما بسبب عدم وجودها لعدم الاهتمام بها أو للسبب المعروف وهو سريتها .

٢. غياب الدراسات السابقة في هذا الموضوع وصعوبة منهجيته ، فلم تجد الباحثة دراسات سابقة في الجغرافيا عامة والجغرافيا السياسية خاصة تعينها في وضع خطوط عريضة لمنهجية الدراسة ، لذا يمكن اعتبار هذه الدراسة من المداخل الاولى التي تسلط الضوء على أثر هذا المتغير في اكساب القوة مفهوماً وتصنيفاً وتوزيعاً جديداً .

٣. صعوبة الحصول على المصادر الحديثة ، فموضوع الدراسة يتطلب أحدث المصادر العربية والأجنبية بحكم التطور السريع الذي يطبع موضوع الدراسة بطابعه لاسيما خلال عقد التسعينات وتحول حركة النظام العالمي باتجاه الاقتصاد والتكنولوجيا بدلاً من الجوانب العسكرية لذا بذلت الباحثة جهوداً كثيفة لاسيما عبر المراسلات من اجل الحصول على المصادر الحديثة لارساء قواعد هذه الدراسة .

٤. كما ينبغي الاشارة الى انه قد تم اختيار مجموعة من الدول كعينة لأغراض المقارنة من عدة مستويات تكنولوجية ومكانية فضلاً عن دول الجوار الجغرافي للعراق باعتبار ان القوة ينبغي ان تقارن بدرجة أولى مع دول الجوار لأن الأمن القومي لأية دولة هو أمن اقليمي بطبيعته ، علماً بأن توفر البيانات قد تحكم في ذكرها جميعاً في بعض الحالات .

٥. ان الحصول على بعض البيانات او المعلومات قد استغرق الكثير من الوقت ، اذ تمت في بعض الحالات مخاطبة بعض دوائر الدولة في محافظات العراق عن طريق بعض الوزارات فاستغرق ذلك عدة شهور حتى امكننا الحصول على الرد من تلك الدوائر .

أهمية الدراسة

١. الأهمية الأكاديمية

في ضوء حقيقة قلة وتخلف الأدبيات الخاصة بالمتغير التكنولوجي وربطه بقوة الدولة لاسيما تلك التي تنطلق من منظور جغرافي سياسي ، يمكن ان تقدم هذه الدراسة اسهاما متواضعا في العملية الهادفة الى تكوين تراكم معرفي في مجال دراسة التكنولوجيا وقوة الدولة ، وهو أمر مطلوب لبناء نظرية جيوبوليتيكية جديدة .

تبدو أهمية هذه الدراسة أيضا بالنظر الى ندرة الدراسات العلمية المتعمقة التي تناولت قوة وموقع العراق بصفة عامة في الثمانينيات والتسعينيات خاصة ، وذلك انطلاقا من منظور جغرافي سياسي .

٢. الأهمية العملية

ليس ثمة موضوع يستحوذ على اهتمام قيادة العراق وشعبه أكثر أهمية من موضوع توفير الأمن القومي ، فقد مثل الهدف الرئيس الذي تسعى اليه الدولة ، اذ تعثر ذلك منذ قادسية صدام المجيدة ، ومن ثم فأنه من المتصور ان مثل هذه الدراسة التي تسعى لبلوغ ما يمكن من الدقة والموضوعية ، يمكن ان تمثل طريقا للمساهمة في النقاش العلمي الدائر حول هذه القضية المهمة .

مشكلة الدراسة

لم تعد قوة الدولة تقاس بمعايير تقليدية ، ففي ظل التغيرات والتطورات التي أصابت العالم في الآونة الأخيرة والتي أدت الى قيام نظام عالمي جديد برزت ملامحه بشكل واضح في عقد التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (بشكل خاص) وظهور تكتلات جديدة واتحاد دول وتفكك أخرى ، تم اعادة ترتيب الدول حسب قوتها ترتيبا يختلف عما كان عليه عقب الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ما احدثته التطورات التكنولوجية والعلمية من تغيرات في البنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذا النظام مما جعلها مفتاح القوة لبقاء كل دولة ولا سيما حين تكون على درجة عالية من القدرة

على التفاعل والتكيف مع هذه التغيرات والتطورات وبالتالي ينبغي توجيه الجهود العلمية من قبل الجغرافيين السياسيين لدراسة هذا المتغير من متغيرات القوة ، ولما كان العراق يحاول جاهدا الحصول على التكنولوجيا وصناعتها محليا لغرض تعزيز قوته وقدراته فقد أصبح لزاما علينا دراسة هذا المتغير .

فرضية الدراسة

تعد الفرضية مدخلا علميا لدراسة المشكلة موضوعة البحث والتوصل الى نتائج حولها وبالتالي فهي -بعد انجاز الدراسة- قد يتم التحقق منها أو رفضها او تعديلها لتتفق مع ما توصل اليه الباحث من أهداف ونتائج . وبقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا فأنه يمكن صياغة فرضية البحث كالاتي :

ان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة لم تعد تستند الى مكونات وعناصر تقليدية بقدر ما تعتمد على تأثير المتغير التكنولوجي فيها باعتباره عاملا حاسم التأثير في مكونات القوة الأخرى .

ومن هذه الفرضية الرئيسة ننطلق الى فرضية ثانوية مؤداها ان التكنولوجيا قد أدت الى اعادة ترتيب الدول في سلم القوة وترسيم حدودها على النطاق العالمي .

مبررات الدراسة

١. قلة ان لم نقل انعدام الدراسات الجغرافية عامة والجغرافية السياسية خاصة التي تناولت موضوع التكنولوجيا .
٢. اقتصار الفهم للتكنولوجيا سواء على مستوى التخصص او افراد المجتمع الاخرين على انها تكنولوجيا عسكرية او تكنولوجيا انتاجية مادية مع العلم ان التكنولوجيا تعد متغيرا ماديا ملموسا وغير مادي وغير ملموس في جزئه الأكبر ، وبعبارة أخرى فأن أغلب أفراد المجتمع في الدول النامية خاصة ينظر للتكنولوجيا المجسدة فقط في السلع على الرغم من تأثير

الجانب غير المجسد للتكنولوجيا او مايسمى (Sofetward) هو الأكثر أهمية .

٣. من المعروف ان العراق منذ عقد السبعينات وهو يحاول تجاوز عقدة التخلف والانطلاق نحو تجسير وتقليص الفجوة بينه وبين الدول المتطورة ولكن يبدو ان دول المركز الرأسمالي العالمي لم تسمح له بهذه الفرصة مما دعى الباحثة الى محاولة تقييم تجربة العراق هذه للوقوف على امكانياتها المستقبلية .

٤. لما كان العراق يبحث عن دور اقليمي باعتباره كتلة جيوبوليتيكية مهمة في المنطقة العربية و (الشرق أوسطية) فكان لزاما عليه ان يحصن نفسه بالسلاح التكنولوجي الذي يعد متغيرا فاعلا للحصول على التأثير والنفوذ .

٥. شهدت البنية الدولية تغيرا في نمط التحالفات الاستراتيجية اذ اتجهت من التحالفات العسكرية والأمنية الى التحالفات الاقتصادية والتكنولوجية مما يحتم على العراق ان يتجه ليكون بؤرة لهذه الأنماط الجديدة من التحالفات أو أحد أعضائها ولعل ذلك يذكرنا بقيام النظام الشرق أوسطي على أساس التكنولوجيا الصهيونية والمياه التركية والأيدي العاملة المصرية والنفط الخليجي كما صرح بذلك (شمعون بيريز) في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) .

منهجية الدراسة

من المعروف ان المنهج أداة فعالة للوصول الى الهدف فهو عبارة عن مجموعة من القواعد الثابتة التي يعتمدها الباحث لاختيار موضوع معين للدراسة او لتحديد نوعية الاسئلة الضرورية لمعالجته سعيا وراء تحقيق هدف معين ، فقد وضعت مناهج عدة للاستخدام في الجغرافيا السياسية هي :

التاريخي ، تحليل القوة ، المورفولوجي ، الوظيفي ، النظمي والسلوكي وهناك أيضا نظرية الحقل الموحد او ما تعرف بـ (نظرية جونز) ، فكان لزاما على الباحثة في هذا البحث استخدام منهج تحليل القوة باعتباره اكثر المناهج فاعلية للوصول الى نتائج في مثل هذا الموضوع ، ودمج هذا

المنهج مع المنهج الوظيفي على اعتبار ان الباحثة تؤكد على وظيفة الأشياء وليس شكلها .

هيكلية الدراسة

وبهدف حل المشكلة والتحقق من الفرضية والوصول الى نتائج ، قسمت الباحثة الرسالة الى ثلاثة فصول .

كان الفصل الأول عبارة عن اطار نظري تطرقت فيه الباحثة الى تحديد المفاهيم وخصائصها وأثر التكنولوجيا في بلورتها بصيغ حديثة وكذلك تحديد مؤشرات قياس المتغير التكنولوجي ، ثم قامت الباحثة بتحديد مفهوم القوة والتطورات الحديثة التي دخلت عليه بفعل التكنولوجيا .

أما الفصل الثاني فقد ركز على البعد الذاتي للقوة متمثلا في اربعة محاور ، الأول تناول العنصر الطبيعي وتأثير التكنولوجيا على المساحة معبرا عنها بالتماسك المكاني والموارد ، أما المحور الثاني فقد كرس للعنصر الاقتصادي اذ تم دراسة تأثير التكنولوجيا على تغير هيكلية الأنشطة الاقتصادية وما يتبعه من تغير في القوى العاملة نوعا وكما .

أما المحور الثالث فيتعلق بالجانب الأمني-السياسي الذي تناول ما طرأ على الحدود من تغير في مفهومها ووظيفتها ثم تطرقنا الى عملية صنع القرار ودور التكنولوجيا في مراحل صنع واتخاذ القرار وتأثير ذلك على ادراك صانع القرار ثم نصل الى القدرة العسكرية وتم معالجتها من حيث الانفاق العسكري وحجم القوات المسلحة وأخيرا نصل الى المحور الرابع وهو الاجتماعي والذي تناولنا فيه التكنولوجيا ودورها في نمو السكان وتوزيعهم عبر دراسة أثر التكنولوجيا على المرحلة الديموغرافية التي يمر بها السكان وكذلك توزيعهم أفقيا (مساحيا) ورأسيا (طبقيا) .

وأخيرا يأتي الفصل الثالث ليكمل الفصل الثاني اذ يركز هذا الفصل على البعد الخارجي للقوة ، فقد خصص هذا الفصل لبيان تأثير التكنولوجيا في اعادة هيكلة النظام الدولي وترتيبه في هيراركية جديدة في الوقت الذي أعاد تقسيم القوى والتخصص في العمل على المستوى العالمي .

وهناك ملاحظتان تود الباحثة الاشارة اليهما :

- الملاحظة الأولى : ان هذه الدراسة ليست محاولة لقياس قوة الدولة وانما هي محاولة لبيان اثر التكنولوجيا على تغير الأهمية النسبية لعناصر ومكونات القوة للدولة مع التطبيق على القطر العراقي ، لانه في اعتقادنا ان المتغير التكنولوجي سوف لا يجعل القوة هي حاصل جمع مكونات القوة وانما هو الحاصل المتراكم لتأثير التكنولوجيا على كل مكونات القوة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان هذا المتغير سيحول اتجاهات القوة ويعيد تصنيفها من الاستعمال المادي الى الاستعمال غير المادي ومن قوة صلبة الى قوة لينة كما سيتضح ذلك لاحقا .
- اما الملاحظة الثانية : فهي ان هناك نوعان من مصادر القوة ، نوع ذاتي والآخر مكتسب ولهذا فقد حاولت الباحثة تقييم هذين النوعين من مصادر القوة في الفصلين الثاني والثالث وذلك عبر دراسة متغيرات وعناصر وهيكلية النظام العالمي باعتباره مؤثرا حاسما في زيادة أو نقصان قوة الدولة المكونة له وذلك تحت تأثير المتغير التكنولوجي وتم ذلك بدراسة وتحليل هيكلية النظام العالمي وتطورها ثم دراسة آلية تقسيم العمل الدولي وتغيرها الذي يعبر بشكل واضح عن أثر التكنولوجيا في تنظيم القوة وتوزيعها على المستوى العالمي وهو موضوعا حديثا في الجغرافيا السياسية والدراسات الجيوبوليتكية ، بعد ذلك قامت الباحثة بتحليل اثر التكنولوجيا على مصادر ذاتية مختارة كالموقع ، المساحة ، السكان ، الموارد، وصنع القرار وغيرها .

الفصل الاول
الاطار النظري للدراسة

تمهيـــــد

سيتم في هذا الفصل محاولة تحديد اطار نظري للدراســـة ، ســـيتضمن ثـــلاث فقـــرات رئيسة أولها تحديد المفاهيم وفي مقدمتها مفهوم التكنولوجيا ، اذ مازال يلتبـــس علـــى الكثـــيرين فهمه ومن ثم سيتم تحديد المفاهيم المرتبطة به كـــالتطور التكنولوجـــي والتبعيـــة التكنولوجيـــة وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا ،كما سيتم تكريس المبحث الثاني لتحديـــد مؤشـــرات قياس المستوى التكنولوجي وبيان وضع العراق على هذا المستوى وعلـــى الرغـــم مـــن انـــها محاولة اولية الا انها خطوة مهمة وأخيرا سوف يتم التطرق في المبحث الثالث الى تحديد مفـــهوم القوة وما طرأ على هذا المفهوم من تغيرات بتأثير التكنولوجيـــا ، اذ غـــيرت التكنولوجيـــا مـــن مفاهيم ومصادر القوة الى حد كبير وبالتالي توزعها عالميا مع بيان كيفية تعـــامل العـــراق مـــع هذه التغيرات .

المبحث الأول
تحديد المفاهيم

تعد الظاهرة التكنولوجية ظاهرة قديمة قدم الحضارة البشـــرية فـهي وليـدة المجتمـع يفرضها الخط التاريخي لمسيرة التطور الحضاري مما ينعكس (حجمـاً ومـدى) علـى التـأثير الذي تمارسه الدول في مستويات العلاقات المختلفة ، ونظراً لتعقد المتغير التكنولوجي وتداخـل مفاهيمه فقد اقتضت الضرورة البدء أولاً بتحديد المفاهيم(*) المستخدمة فـي الدراسـة لان ذلـك يبعد القارئ عن الكثير من الغموض والالتباس فضلاً عن ان تطور أي علـم او حقـل معرفـي يعتمد بدرجة رئيسة على التحديد الدقيق لمفاهيمه ، واهم هذه المفاهيم التي يتبغي تحديدهـا فـي هذه الدراسة هي :

١ـ التكنولوجيا Technology

ينظر بعض الباحثين الى التكنولوجيا من وجهة نظر لغوية اذ ترجع الكلمة الـى اصـل اغريقي يتألف من جزئين أحدهما (Techno) أي اتقان أو التقنية والثـاني (Logos) أي العلـم أو البحث ويعني ذلك علم التقنية من حيث الدقة والتطبيق[١].

لذا فقد عرفها البعض على انها ((علم الفنون او المهن او دراسة خصائص المادة التـي تصنع منها آلالات والمعدات))[٢].

وتعددت التعاريف وتباينت بشأن التكنولوجيا فمنهم من أخذها من جانب اقتصادي وركـز عليه أكثر من الجوانب الأخرى - معرفية او لغوية - ... الخ . أما من حيث المنتج النـهائي او الهدف النهائي او من حيث عملية الانتاج وآلاتها .

(*) المفهوم (Concept) يعني رأياً منطقياً او مجموعة معتقدات حول شيء معين ويمكن تعريفه بالأسم الـذي يطلق على الاشياء التي هي من صنف واحد او الذي يطلق على الصنف نفسه .
ينظر في ذلك : .
دنيكسن ميتشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمـة احسـان محمـد الحسـن ، دار الطليعـة ، بـيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ ، ص٥٤-٥٥ .

(1) Encyclopaedia Britanica, Inc., Vol. 18, 1975, p. 21.

(٢) احمد حسن الرحيم ، (نظرة التربية الى العلم والتكنولوجيا في المجتمع) ، مجلة دراسات عماليـة ، العـددان ٢٣-٢٤ ، آذار ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٦٦ .

ومن هذه التعاريف ، تعريف (Tokointhnorriy) التي ذهبت في وصفها بأنها ((مجموعة التقنيات المتاحة التي تعرف التوليفات المختلفة من المدخلات التي تعطينا أية كمية معطاة من المخرجات لذلك تعرف التكنولوجيا كدالة انتاج)) [١].

كما تعرف بأنها ((التغير في ظروف الانتاج الذي ينجم عن ادخال أساليب وسبل جديدة او محسنة وتطبيق الوسائل الميكانيكية لتحل محل الأيدي العاملة لتطوير مواد ومنتجات جديدة)) [٢].

يبدو لنا مما تقدم ان هذه التعريف تؤكد على الجانب المادي فحسب فهي تعاريف يمكن اعتبارها احادية الجانب او تعاريف ناقصة اذ تعتبر التكنولوجيا عبارة عن السلع الصناعية الرأسمالية او الادوات والالات التي تستخدم والتي تعتبر بحيازتها قد تم الحصول على التكنولوجيا .

وهذا ما يحدث في كثير من دول العالم النامي ومنها العراق اذ تم اعتبار شراء التكتولوجيا الجاهزة التي تمت في نهاية السبعينات هي بالذات ما تحتاجه لكي تصبح دولاً تكنولوجية ولم تكن تعي انها تملكت منتجات التكنولوجيا وليس تكنولوجيا بحد ذاتها .

وهناك من ذهب في تعريف التكنولوجيا الى التأكيد على الجانب المعرفي والفكري اذ تعرف التكنولوجيا على انها ((المعرفة الخاصة بكل ما يتعلق بالفعالية الاقتصادية او انها تمثل معرفة الوسيلة (Know-how) والعلم يمثل معرفة العلة (Know-why)))[٣] .

اما الاتجاه الأكثر اعتدالاً هو الاتجاه الذي يأخذ كلا الجانبين بنظر الاعتبار (الفكري والمادي) عند تحديد مفهوم التكنولوجيا ، فهما في حقيقة الامر مكملين لبعضهما –والذي تراه الباحثة– ان الدول النامية حين تنظر الى التكنولوجيا لا تتبنى منها سوى جانبها المادي من الالات والمعدات ومباني ووسائل انتاج ... الخ . ولاتولي اهتماماً الى أساليب استخدام هذه

---

[١] ثائر عاصم الدباغ ، (استراتيجية التنمية الصناعية المعوضة عن الواردات وانعكاسها على الواقع التكنولوجي في البلدان النامية مع اشارة للعراق) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦ ، ص١٤ .

[٢] معين عباس احمد الحسون ، (دور العامل التكنولوجي في الامن الاقتصادي العربي) ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ ، ص٩ .

[٣] للمزيد حول الجانب المعرفي ينظر :

F. Stewart, "International Technology Transfer" : Issues and policy options, world bank, 1997, p. 29.

الآلة او استغلال تلك البناية ، فتتناسى الانسان بخبرته وعلمه والذي هومن يمكنه ان يسيطر على تلك الآلة وادارتها فهو لا يؤخذ بنظر الاعتبار كجزء رئيس ومكمل لاجزاء التكنولوجيا .

لهذا فمن الضروري ان يشمل مفهوم التكنولوجيا الجانبين المادي والاستخدامي[١].

ولهذا ظهرت تعاريف للتكنولوجيا اكثر شمولية ، فالتكنولوجيا تمثل المعارف والخبرات المتراكمة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات النشاطات المختلفة بغية اشباع الحاجات البشرية المتزايدة سواء على صعيد الفرد أم المجتمع[٢] .

وهناك من يرد تعريف التكنولوجيا الى جوهرها أو الى تأثيرها اذ يربطها بجوانب معينة من الحياة بحسب اهتمامه ، دراسته أو اختصاصه ، فعلى سبيل المثال هناك من بحثها من جانب سياسي اذ تم التركيز في هذا الجانب على النتائج المترتبة على هذا التطور دون غيره اذ عُدت التكنولوجيا احدى ركائز القوة السياسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها باعتبارها أهم العناصر المقررة للتحول الاقتصادي والاجتماعي[٣]. وعرفها آخرون بانها ((ظاهرة اجتماعية تشترك بها مجموعة من البشر ويتوقف نجاحها وتقدمها على قدرة هذه المجموعات واستجابتها للحركة الجماعية والتوافق معها والانتماء اليها))[٤].

ويذهب البعض بعيداً في شمولية تحديدهم مفهوم التكنولوجيا فهي عندهم ((ظاهرة مرتبطة بثقافة مجتمع وقيمه السائدة وتنطوي التكنولوجيا على المناخ الاقتصادي والاجتماعي

---

[١] ينظر للتفصيل :

داود رضوان ومحمد جبر ، "حول ابعاد مفهوم التقنية" ، مجلة الانماء العربي للعلوم والتقنية ، عدد ٢ ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص١٢ .

[٢] ينظر :

أ. فلاح سعيد جبر ، "العلم والتكنولوجيا والتنمية القومية" ، النفط والتنمية ، ١٩٨٠ ، ص١٤ .

ب. علي عبد الهادي الدليمي ، التكنولوجيا ودورها في التنمية الصناعية في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ١٦ .

جـ. مثنى عبد الجبار ، "عقود نقل التكنولوجيا" ، مجلة الصناعة ، عدد ١ ، ١٩٨٥ ، ص١٠-١١ .

[3] A.T. Hatziers, "Technological Growth and Social Change", Routledge, London, 1969, p. 18 .

[٤] باقر حبيب كرجي الجبوري ، " نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ودور شركات متعددة الجنسيات " مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٥٠ .

وحتى المواقف والقيم الشخصية لتشكل جزء من التكنولوجيا لانها تؤثر على المقـدرة الانتاجيـة لبلد ما))[1] ويبدو البعد الاجتماعي في التعريفيين الأخيرين اكثر وضوحاً .

اما الاستاذ الخولي فقد عرف التكنولوجيا بأنها ((مجموعة المعارف والخبرات المكتسـبة التي تحقق انتاج سلعة أو تقديم خدمة ما في اطار نظام اجتماعي–اقتصادي معين وفـاء بطلـب اجتماعي يحدد أنواع هذه السلع والخدمات))[2] .

فالحديث هنا عن الخبرات وليس عن المنتجات وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً حـول اقتنـاء المنتجات التي هي نتاج التكنولوجيا .

وربما يتطابق تعريف الخولي مع تعريف (Ted Gibson) اذ عرف التكنولوجيا بأنـها ((المعرفة العلمية والفنية والادارية التي يمكن بواسطتها تصديـر وتصميـم وتطويـر وانتـاج وتوزيع مواد وخدمات مختلفة))[3] . وهنا نجد ان (Ted) يركز على المعرفة العلمية وبالتـالي التطبيقات التي تساعد على تلبية متطلبات وحاجات الانسان المختلفة ، ويشترك معـه فـي هـذا الـرأي كـل مـن (HERBRT.G.-RARIEL & PATRIC.AEKAIEL)[4] اذ عرفـا التكنولوجيا بأنها ((تطبيق المعرفة التي تزيد من قابلية الانسان على انتاج البضـائع والخدمـات واستغلال محيطه الطبيعي على نحو أوسع)) ، ولكنهما يستدركان بعد ذلك بان ((المعرفة والتنظيم الانساني المطلوب لخلق وتحسين تلك الأدوات لتلبي كل شيء وتساعد الانسـان أن يعيـش)) ، وفي الوقت نفسه هما يحذران من أنه يمكن بتلك المعرفة ان يحطم محيطه .

---

[1] سعيد علي محمد العبيدي ، " التبعية التكنولوجية وآثارها في التنمية العربية " ، رسـالة ماجسـتير ، كليـة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٣٢ .

[2] حسام مندور ، " التنمية التكنولوجية والتخطيط الانمائي في الوطن العربي " ، في نـدوة " مشـكلة التنميـة التكنولوجية في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية " ، قطر ٢٨–٣٠ نوفمبر ، ١٩٨٤ ، ص١١٩ .

[3] Ted Gibson, "Technology transfer & Economic progress, Business Economic", London, 1976. P.23.

وقارن مع : نور الدين الربيعي ، " التكنولوجيا المتقدمة وانعكاساتها الايجابية والسلبية على المجتمع العربـي " ، في ندوة " تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية " ، مركـز البحـوث العلميـة والتطبيقية ، جامعة قطر ، الخليج للنشر ، ديسمبر ١–٤، ١٩٨٦ ، ص٨٣ .

[4] Herbrt G-Rariel & Patrick Aekail, explorat: onsin social. Geography, addition publishing company, 1972, p279.

ومما سبق ولتعدد التعاريف حول مفهوم التكنولوجيا –حاولت الباحثة– وضع تعريف للتكنولوجيا فهي ((حصيلة التفاعل بين التراكم المعرفي والخبرات والمهارات وبين البيئة الطبيعية والاجتماعية للفرد)) .

ففي هذا التعريف –حاولت الباحثة– الجمع بين أهم الجوانب التي تعتمد عليها التكنولوجيا ، الجانب الفكري أو الجانب غير المجسد والذي يشمل المعرفة والخبرات ومن ثم المهارات والتي هي بدورها تنامت من خلال التدريب واستعمال الآلات والأدوات والتي هي الجانب المجسد للتكنولوجيا ، لحل المشاكل التي يتعرض لها الفرد او المجتمع وبهذا فهي تمثل صورة القوة التي تقاس بمدى قدرتها على حل المشاكل التي تواجه المجتمع .

ولابد لنا من الاشارة هنا الى مفهوم التكنيك (Technique) الذي قد يلتبس على البعض فهمه فيعتبرونه مرادفاً للتكنولوجيا (Technology)[*] على الرغم من انهما مفترقان اذ انه يرتبط بالالة او اسلوب استخدامها ولا يعكس المعنى الحقيقي للتكنولوجيا والذي يشمل الاسلوب والمعرفة والتطبيق .

فالتكنولوجيا تتشكل من أربعة عناصر متشابكة متكاملة هي الادوات ، طرق العمل ، العلم ، وقدرة الابتكار . لهذا يتضمن مفهوم التكنولوجيا ، الالة (الجانب المادي) ، اسلوب استخدامها (الجانب الاستخدامي) ، المعرفة (الجانب العلمي) والمهارة (الجانب الابتكاري) .

فاذا اقتصرنا على اكتساب العناصر الثلاثة الأولى فاننا لا نقتني الا التقنية ونظل نفتقر الى المهارة للتطوير والابتكار[1] ، وهذا مايحدث غالباً في الدول النامية ومنها العربية لا سيما وان هذه الدول لاتقتني عند انشاء المشاريع الضخمة الا العنصرين الأوليين ، وأحياناً العنصر الأول فقط مما يضر بعملية بناء قوتها دون ادراك لذلك الأثر وهذا يضعها في حالة تبعية مستديمة كما سيتضح لاحقاً .

---

[*] تستعمل في الكتابات العربية (التقنية) ولكن هناك عدم تمييز واضح بين المصطلحين Technique, Technology اذ تستعمل الكلمة للدلالة عليهما لذا ارتأت الباحثة استخدام كل من المصطلحين كما جاءت في الأصل اليوناني .

[1] حسن ابو صفارة ، " كيف يمكن الشروع في لكتساب القدرة التكنولوجية على الصعيدين القطري والقومي في الوطن العربي " في ندوة "مشكلة التنمية التكنولوجية في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية " ، اتحاد مجالس البحث العلمي ، جامعة قطر ، الدوحة من ٢٨-٣٠ نوفمبر، ١٩٨٢ ، ص٦٠-٦١.

وأخيراً نستشهد برأي الأستاذ (Edwinmanefield)[1] الذي فرق بين التكنيك والتكنولوجيا ، اذ عرف التكنيك بأنه الاسلوب او الطريقة المتبعة في الانتاج بما في ذلك اتقان العمليات التي تتضمن المهام الخاصة باستخدام التكنولوجيا سواء تعلق الأمر بالالات والمعدات المستخدمة أم بأساليب التنظيم الفنية للعمليات الانتاجية .

لذا فان التكنيك ((هو اسلوب استخدام المنجزات التكنولوجية بأعلى كفاءة اداء ممكنة بالاعتماد على مستوى التأهيل الفني)) أما في مفهومه للتكنولوجيا فقد ذهب مذهب من سبقه .

٢ـ أنواع التكنولوجيا Types of Technology

بقي ان نشير الى انه نتيجة لتعدد تعاريف التكنولوجيا وتطورها المستمر فقد تعددت أنواع التكنولوجيا مما يمكن تحديدها كالاتي :

- **تكنولوجيا مجسدة : Embodied خشنة Hardware**
- **تكنولوجيا غير مجسدة : Disembodied ناعمة Software**

فالتكنولوجيا المجسدة تتجسد أما في راس المال البشري او في المعدات والالات والتجهيزات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية[2] –تعتقد الباحثة– ان رأس المال البشري يندرج ضمن النوع الآخر من التكنولوجيا وهو التكنولوجيا غير المجسدة ، التي تتمثل في المعرفة باستخدام وصيانة وتوطين وتطويع التكنولوجيا المجسدة وتحويل نتائج البحوث الى تطبيقات علمية وعملية تفيد في مجالات الحياة المختلفة .

---

(1) Edwinmanefield, "The Economics of Technological change", first published, London, 1969, p.11.

وللمزيد حول التفريق بين التكنولوجيا والتكنيك يفضل الرجوع الى :

أ. Edward De. Bono, "Technology today", Routledge, London, 1971, p. 19.

ب. حسام محمد عيسى ، " نقل التكنولوجيا دراسة الآليات القانونية للتبعية الدولية " ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٦٠-٦١ .

ج. ماجد ابراهيم الموصلي ، " تأملات في التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري " في عبد الوهاب المسيري (محرراً) ، " اشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد " ج١ ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، ط٢ ، الولايات المتحدة ، ١٩٩٦ ، ص٧٣٨-٧٤١ .

د. غيداء جعفر مهدي الزبيدي ، " دور التكنولوجيا في تطور الانتاج الزراعي النباتي في العراق للسنوات ٧٠-١٩٩٠ " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦ ، ص١١ .

ه. سلمى غازي السلطاني ، " التحول التكنولوجي وأثره على التنمية الصناعية في العراق صناعة الألبان حالة دراسية "، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨ ، ص١١-١٢.

(٢) انطونيوس كرم ، " العرب امام تحديات التكنولوجيا " ، عالم المعرفة ، ٥٩ ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص٧٩ .

كما صنفت التكنولوجيا الى[1] .

- التكنولوجيا الملائمة Appropriate Technology
- التكنولوجيا غير الملائمة Inappropriate Technology

وصنفها آخرون اعتماداً على درجة تلويثها للبيئة الى :

- تكنولوجيا نظيفة
- تكنولوجيا ملوثة

ويضاف الأن تصنيف آخر يعتمد على درجة رقي التكنولوجيا اذ يقسمها الى :

- تكنولوجيا عالية
- تكنولوجيا تقليدية

٣ـ القدرة التكنولوجية Technological Capability

وتعني مقدرة المجتمع على الانتقاء التكنولوجي مما هو متاح عالمياً بالاضافة الى جانب القدرة على التطوير والابتكار ويشمل ذلك القدرة على رسم السياسات والتخطيط لتنفيذها وتنمية السيطرة الاجتماعية على التكنولوجيا وزيادة القدرة على الاستقلال الاقتصادي–الاجتماعي للتكنولوجيات المستوردة او الوطنية ، القدرة على التطوير والمواءمة من خلال التجربة الذاتية كما تشمل كذلك ((القدرة على التعامل بكفاءة مع الشركات متعددة الجنسيات عن طريق الحصول على معلومات عن حقيقة موقفها مشكلاتها الاقتصادية والانتاجية او نشاطاتها الأخرى المتشابهة في دول أخرى .. الخ))[2] .

ويشير هذا التعريف الى زيادة فاعلية ودور الكوادر المحلية المؤهلة في عملية اختيار ونقل التكنولوجيا الملائمة وكذلك في عملية التطوير والابتكار أي زيادة القدرة على التحكم في كل من الجانبين المعرفي والمادي للتكنولوجيا .

أما التعريف الذي ورد في وقائع الاجتماع المعني بتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية الذي عقدته الأمم المتحدة في القاهرة ، فينص على ان القدرة التكنولوجية هي :

---

[1] منير الله ويردي ، " دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول " ، وزارة الثقافة والفنون ، سلسلة دراسات ، ١٤٥ ، ١٩٧٨ .

وكذلك ينظر :

Wayhe H. Ferres, "The power capability of nation states", Lexington Books, London, 1973, pp 127-131.

[2] حسام مندور ، م . س ، ص ١٢ .

((القدرة على أداء مهام معينة او الاضطلاع ببعض الانشطة مثل البحث عن تكنولوجيات مبتكرة والانتقاء منها والتفاوض بشأنها او الأخذ بها والاعداد منها وتشغيلها وتطويرها))[١] .

بينما حدد (مارتن بل) القدرة التكنولوجية على أساس خمسة عناصر هي[٢] :

١. الأشخاص الذين تتوفر لديهم دراية ومهارة علمية أساسية للقيام بالمهام .
٢. الأرصدة من المعارف التقنية ، أي الخبرة العلمية والدراية التقنية التي يمكن الاعتماد عليها والاضطلاع بالمهام المتعددة .
٣. العدد والأجهزة اللازمة للضطلاع بالمهمة .
٤. المؤسسات التي تستطيع توفير البيئة الملائمة للمجتمع وتوزيع أرصدة المعارف والأجهزة التقنية .
٥. القيم والمواقف التي تحدد طريقة الشعوب في حل المشاكل وتشمل الدافع والتنظيم والفعالية والجهد في العمل .

ان للقدرة التكنولوجية خاصيتين لهما آثار مهمة تتمثل في النقاط الآتية[٣]:

١. امكانية تعديل بعض مكونات القدرة التكنولوجية أي ان مجموع الموارد المطلوبة على المستوى الوطني سيكون أقل من مجموع الموارد اللازمة لكل فئة من المنتجات ولكل صناعة .
٢. ان عملية التنمية التكنولوجية تراكمية أي ان القدرة التكنولوجية المستخدمة في مجال ما يمكن استخدامها في مجال آخر .

نستنتج مما تقدم ان بامكان كل دولة ان تنمي قدراتها التكنولوجية باتباع برنامج انمائي يمكنها من استثمار امكانياتها في بعض الأنشطة التي تصبح بدورها أساساً لتنمية قدرات يمكن استخدامها فيما بعد في أنشطة اخرى . وهكذا يبدو ان القدرة التكنولوجية هي العامل الاكثر تحكماً في الهيكل التكنولوجي للدولة ، وبالتالي مقدار تأثير الدولة ومقدار الاضافة لقوتها .

---

(١) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، وقائع الاجتماع المعني بتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية ودور المؤسسات المالية المتخصصة ، ١٣-١٦ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٩ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٧ .

٤ـ التطور التكنولوجي Technological Development

يتمثل في اضافة تقنية انتاج جديدة او تطوير تقنية قائمة تكون الحصيلة انتاج نوع جديد من السلع و / او تحسين نوعية السلع المنتجة و / او تقليل تكاليف الانتاج و / أو استخدام مدخلات جديدة بكفاءة اكبر[١] .

وهنا يجب ان نميز بين التطور التكنولوجي والتقدم التكنولوجي وقد ميزت التعاريف أحياناً بينهما ، بينما جعلتهما مفهوماً واحداً في أحيان أخرى .

فالتقدم التكنولوجي (Technological Progress) هو شكل تغير في دالة الانتاج نتيجة احلال مورد يتسم بالوفرة محل مورد يتسم بالندرة وهذا الاحلال قد يؤدي الى تخفيض نفقة (او وقت) انتاج الوحدة او الى تحسين نوعية المنتج وزيادة قوة تحمله او الى تقليل العادم على نحو يؤدي الى زيادة نسبة المنتج الى المستخدم وقد يتمثل التقدم التكنولوجي في بعض الحالات في انتاج سلع جديدة لم تكن معروفة من قبل[٢] .

ونلاحظ من التعريف السابق ان التقدم التكنولوجي والتطور التكنولوجي لا يختلفان كثيراً في مفهومها .

أما الاقتصاديون فيعطون تعريفاً أوضح من هذا واكثر تحديداً اذ يعرفون التقدم التكنولوجي ((بأنه التحين الذي يطرأ على الانتاجية في ظل احدى التقنيات المستخدمة نتيجة ازدياد المعرفة والتدريب اذ يعدونه من أهم العوامل المسؤولة على النمو الاقتصادي))[٣] وقد استفادت الدول المتقدمة تكنولوجياً من هذا التطور بتقليل الفاقد من المواد وخفض كلف الانتاج وتحسين نوعية المنتوج مما سمح لها بالنفاذ الى الاسواق المختلفة ، وهذا قاد ايضاً الى الصراع فيما بينها على الاسواق وخلق مجالات حيوية اقتصادية لهذه الدول .

---

(١) ثائر عاصم الدباغ ، م. س ، ص١٧ .

(٢) ينظر نادية مصطفى الشيشني ، " التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية " ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦ . ص٣٠ .

(٣) أ. محمود محمد داغر ، دور التقدم التكنولوجي في نمو الصناعة التحويلية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٢٥ .

ب. Munfield, op. Cit., p.4.

٥ـ الفجوة التكنولوجية Technological Gap

هي التفاوت الحاصل في مستوى التطور والتقدم التكنولوجي بين التكنولوجيا المستخدمة و بين آخر ما توصل اليه العلم والتكنولوجيا . ومن خلال تزايد الاكتشافات والاختراعات فان هناك توسعاً هائلاً للمعارف والتكنولوجيا والذي ادى بدوره الى تعميق واتساع الهوة او الفجوة التكنولوجية ، ويمكن القول ان الفجوة التكنولوجية كانت السبب الرئيس لقيام تقسيم العمل الدولي الذي سنتناوله لاحقاً وبالتالي قيام التبعية التكنولوجية .

٦ـ التبعية التكنولوجية Technological Dependency

يتعدى مفهوم التبعية المجال الاقتصادي الى المجالات الثقافية والسياسية والعسكرية لتشكل بمجموعها التبعية الحضارية وتظهر هذه التبعية بصيغ مختلفة تتراوح بين الاحتلال العسكري المباشر والاستعمار غير المباشر .

وتتخذ التبعية الحضارية أهمية متباينة في تأثيراتها السلبية على المجتمع التابع ، تعتمد على عمقها من جهة وطبيعة المجتمع التابع وخصائصه من جهة أخرى . فالتبعية واقع مادي محسوس وحقيقة تاريخية واجتماعية في الوطن العربي الا ان الكتابات العربية المستندة الى مقولة أدبيات التبعية ما زالت محدودة . ان المتتبع لهذه الأدبيات يلحظ تخلف الدراسات النظرية عن الواقع ، كما يلحظ غياب التحليلات المعمقة حول خصوصيات وعموميات واقع التبعية في الوطن العربي ، هذا لا يعني غياباً للدراسات العربية التي تتخذ (بشكل مباشر او غير مباشر) من المقولات النظرية لمدرسة التبعية مدخلاً لتحليلها[١] لواقع التخلف واشكالات التنمية في الوطن العربي[٢] .

---

[١] عبد الخالق عبد الله ، " في قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي " ، المستقبل العربي ، عدد ٩٤ ، ١٩٨٦ ، ص١٢١-١٣٥ .

[٢] من ابرز الكتابات العربية حول التبعية يفضل الرجوع الى :

أ. سمير أمين ، " التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف " ترجمة حسن قبيس ، دار ابن خلدون ، بيروت ، د. ت.

ب. جورج قرم ، " التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث من المنظار التاريخي " ، ط٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

جـ. ابراهيم سعد الدين ، " حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية المستقبل العربي " ، عدد ١٧٠ ، ١٩٨٠ ، ص٦-٢٤ .

د. عبد الوهاب حميد رشيد ، " التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ١٩٧٠ — ١٩٨٠ " ، المستقبل العربي ، ٥٣ ، ١٩٨٣ ، ص٣٩-٤٥ .

هـ. سمير امين ، " التطور اللامتكافئ ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية " ، ترجمة برهان غليون ، سلسلة السياسة والمجتمع ، ط٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .

وقد عرف روس سانتوس التبعية بأنها ((حالة اقتصادية مكيفة وعلاقة استغلالية بين اقتصادين أحدهما ينمو ويتطور على حساب تخلف الاقتصاد الآخر)) ، أما (اندرية غندر فرانك) فهو يؤكد بأن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة أدت الى منع تراكم رأس المال وبالتالي التخلف الاقتصادي لدول الأطراف[١] .

ان أي تعريف لمفهوم التبعية عليه ان يتجاوز الفهم المبسط والشائع للتبعية على أنها مجرد اعتماد واتباع خارجي فضلاً عن ذلك فان أي تعريف شامل سيعتمد كلياً على التمييز بين مصطلح تابع (Dependence) ومصطلح تبعية (Dependency) ، اذ ان هناك اختلافاً جوهرياً بينهما ، فهما مصطلحان ينتميان الى تباين تيارين فكريين متباينتين ، ساد المفهوم الأول في أدبيات العلاقات الدولية في ظل الاستعمار القديم[٢] ، اما المفهوم الثاني فهو يعني أكثر من مجرد الاتكال الخارجي ويدرس في الأساس ظاهرة التخلف والنمو لاسيما وصف وشرح طبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن احتواء دولة ما في النظام الرأسمالي العالمي .

وبذلك يمكن تعريف التبعية الكلية بأنها عبارة عن وضع ديناميكي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية والخارجية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلفها[٣] .

وبعد توضيح مفهوم التبعية بشكل عام يمكننا الآن أن نتناول تعريف التبعية التكنولوجية والتي تعد من أهم صيغ التبعية بل تكاد تكون المحرك الأساس للصيغ الأخرى ، اذ تعرف التبعية التكنولوجية بأنها ((اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة للحصول على مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيات الحديثة نتيجة لضعف قواعدها التكنولوجية الوطنية))[٤] .

---

(١) أ. عبد الخالق عبد الله ، " التبعية والتبعية الثقافية مناقشة نظرية " في " الثقافة والمثقف في الوطن العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص١٨٧ .
ب. اسماعيل قيرة ، " ماذا سيفعل منظروا التبعية قبل منتصف الليل " ، في عصام خفاجي (محرراً) " التبعية في عالم متغير" ، دار جدل ، دمشق ، ١٩٩٢ ، ص٤٠ .
جـ. محمد السيد سعيد ، " نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادات العربية " ، المستقبل العربي ، عدد٦٢، ١٩٨٤ ، ص٣٠ .

(٢) محمد أزهر سعيد السماك ، " قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة " ، المستقبل العربي ، عدد ٩١ ، ١٩٨٦ ، ص٦٢ .

(٣) سعيد علي محمد العبيدي ، م . س ، ص٨ .

(٤) نادية الشيشني ، م . س ، ص٣٥ .

اذ يرجع هذا التعريف أسباب التبعية الى الضعف في القواعد التكنولوجية للدول النامية ويهمل الآثار السلبية التي أصابتها جراء هذا الاعتماد غير المتكافئ في المجال التكنولوجي .

أما محمد عبد الشفيع عيسى فقد أشار في تعريفه للتبعية التكنولوجية الى انها ((العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة والتي تعتمد بمقتضاها الدول المتخلفة اعتماداً كاملاً على الدول الرأسمالية المتقدمة في استيراد مقومات القدرة التكنولوجية ولاسيما المعارف والمهارات والالات ، وتتعرض بمقتضاها للتأثير الأساسي وحيد الطرف الذي تمارسه الهيئات العامة والخاصة لتلك الدول))[1] .

ففي هذا المفهوم يربط بين التخلف والتبعية التي تؤدي الى الاعتماد الكامل على الدول المتقدمة .

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد UNCTAD) فيذكر ان فكرة التبعية التكنولوجية تشير الى اعتماد غير متناظر ((فالدولة النامية تعتمد في الغالب على الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا بشكل غير متناظر ينم عن علاقة خضوع))[2] .

ويتفق التعريفان السابقان في الجوانب الأساسية من حيث العلاقة غير المتكافئة وسيطرة الطرف الأقوى اذن هي علاقة مبنية على السيطرة والتخلف والهيمنة ، وبعبارة أدق توزيع القوة في العالم .

ويقدم ابراهيم العيسوي تعريفه عن التبعية التكنولوجية وهو تعريف لا يكاد يختلف عن سابقيه الا بالصياغة فقط ، اذ يعرفها بأنها ((اعتماد دول العالم الثالث اعتماداً رئيساً على الدول الصناعية المتقدمة في الحصول على المعارف والمهارات والالات والمعدات التي تتجسد فيها فنون الانتاج ، الأمر الذي يجعلها في موقف ضعيف أمام الدول المتقدمة صناعياً

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى ، " التبعية التكنولوجية في الوطن العربي ، المفهوم العام والتطبيق العلمي " ، المستقبل العربي ، عدد٦١ ، ١٩٨٤ ، ص٨٢ .

[2] محمد عبد الشفيع عيسى ، " العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي " ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٢٣٨ .

ويربطها بعلاقة غير متكافئة تغلب فيها الهيمنة من جانب الدول المتقدمة))[1] . ويذهب نوزاد عبد الرحمن الى ما ذهب اليه ابراهيم العيسوي ، اذ تبنى تعريفه للتبعية التكنولوجية[2] .

مما سبق تخلص الباحثة لوضع تعريف للتبعية التكنولوجية ((هي علاقة سيطرة وهيمنة للمركز الرأسمالي العالمي على دول الأطراف من خلال آلية التكنولوجيا))[*] .

وهذا مادفعنا لتناول مفهوم نقل التكنولوجيا والذي هو عبارة عن سير التكنولوجيا باتجاه واحد كما سيتضح .

٢- نقل التكنولوجيا Technology Transfer

من الممكن فهم مسألة نقل التكنولوجيا على مستويين :

الأول : وطني

الثاني : دولي

فعلى المستوى الوطني يعرف بأنه تحويل خلاصات البحوث الى منتجات وخدمات وطرق انتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق ، ويسمى أيضاً هذا النوع من النقل بالنقل الرأسي للتكنولوجيا[3] .

أما على المستوى الدولي فالمقصود بنقلها من دولة متقدمة قادرة على تحقيق (النقل الرأسي) فيها الى دولة أقل تقدماً لم تستطع وعلى أي نطاق معقول ان تنجح في انجاز النقل الرأسمالي للتكنولوجيا فيها ، ومثل هذا النقل من الدولة المتقدمة الى الدولة الأقل تقدماً يأخذ بأبسط أشكاله نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولى الى الثانية دون اجراء اية

---

(1) ابراهيم العيسوي ، " قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية " ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٠٣-٢٠٤ .

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، " الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص١٩٧ .

(*) تتبع عدة آليات لتعميق التبعية ، حول هذه الآليات يفضل الرجوع الى :

١. ابراهيم سعد الدين ، " النظام الدولي وآليات التبعية " ، المستقبل العربي ، عدد٩٠ ، ١٩٨٦ ، ص٩١-١١٦ .

٢. احسان المحاسنة ، " التكنولوجيا كسلعة استراتيجية نظرة على التبعية العلمية وسياسية احتكار التكنولوجيا " ، الندوة ، عدد ٢-٣ ، ١٩٩٢ ، ص١٥ .

(3) ينظر : انطونيوس كرم ، م . س ، ص٨٠ .

تعديلات او محاولات لتكييف هذه الطرق والأساليب مع الظـــروف الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والبيئة السائدة في الدولة الأقل تقدماً ومثل هذا النقل يطلق عليه النقل الأفقي للتكنولوجيا[١] .

والدولة التي لاتسعى الى امتلاك تكنولوجيا معينة تحاول نقل كل من المعرفـــة والســـلع التي تمثلها ومن ثم فان كافة صور التأليف يمكن تصورها من أساليب النقل المختلفـ ـة أمـــا فـــي حالة قيام الدولة بالحصول على تسهيلات من دون أي من التكنولوجيـــات المرافقـــة يمكـــن ان نعرف هذا الاسلوب بأنه (النقل الخالي من التكنولوجيا)[٢] .

وقد اعتبر المركز الدولي للدراسات الصناعية في منظمة التنمية الصناعيـــة (UNIDO) التابعة للأمم المتحدة ((ان تكنولوجيا معينة قد نقلت بنجاح عندما تقـــوم القـــوة العاملـــة المحليـــة بتطبيقها بالكفاءة نفسها التي كانت تطبق بها في موطنها الأصلي او بأفضل منها))[٣] .

ان أية عملية مكثفة للنقل تجري بغير استيعاب منظم لمكونات التكنولوجيا ســـتؤدي الـــى مزيد من التبعية التكنولوجية مما يعرقل أو يشل التطور والتقدم المحلي .

لقد أصبحت محاكاة الدول الأقل تطوراً للدول المتقدمة فـــي اكتســـاب التكنولوجيـــا دون هضم أو تمحيص حقيقة من حقائق اليوم ، لذا فقـــد أصبـــح مـــن الواجبـــات الأساســـية علـــى استراتيجيات التخطيط هو اختيار ما هو أكثر ملائمة من هـــذه التقنيـــات ، مـــع الأخـــذ بنظـــر الاعتبار بان مدى نجاح أو فشل ذلك انما يعتمد على مدى تقدير الواقع الجغرافـــي القـــائم فـــي مكان ما[٤] .

ويترتب على عملية نقل التكنولوجيا بغض النظر عن الاسلوب الذي عن طريقه تم هـــذا النقل بعض الآثار التي قد تضر بالاقتصاد القومي بدرجة رئيسة وبالتالي الأمن القومـــي وبنـــاء قوة الدولة ودون اعطاء أية أولوية لأحد البنود على الاخر ، فان من هذه الآثار مايأتي[٥] :

---

(١) المصدر نفسه ، ص٨٠ .

(٢) علي محمد منصور ، " المنطلقات العامة للتكنولوجيا من التنظير الى التطبيق " ، مجلة الدراســـات العليـــا ، عدد٢ ، ١٤٢٥هـــ ، ص٤١ .

(٣) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، " الامانة العامة ، ندوة الطاقة البشرية والموارد الطبيعية فـــي الوطـــن العربي " ، آذار ، مارس ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٨٨ .

(٤) هوارد يون جونز ، " التكنولوجيا والعالم الثالث " في "العالم الثالث مشكلات وقضايا " ، ترجمة حسن طـــه نجم ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢ ، ص١٠٤ .

(٥) محمد دبوس محمد ، عبد المنعم محمد مبارك ، " المداخل الى الموارد واقتصادياتها " ، دار النهضة العربيـــة ،بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٣٠٢-٣٠٤ .

١. التبعية التكنولوجية : يؤدي استجلاب التكنولوجيا من الخارج الى تقليل اعتماد الدول النامية على نفسها في استحداث أساليب تكنولوجية خاصة بها وهذا ما يزيد من تبعيتها -تكنولوجيا- للدول المتقدمة فضلاً عن القيود التي تفرضها الشركات والمؤسسات الأجنبية لزيادة سمك الجدار التكنولوجي(*) .

٢. التحكم في الأسواق : تفرض الشركات والمؤسسات الناقلة للتكنولوجيا شروطها ورقابتها على انتاج سلعة ما في أية دولة ناقلة للتكنولوجيا مما يؤدي الى تحقيق السيطرة على سوق هذه الدولة والتحكم فيه .

٣. تفاقم عجز ميزان المدفوعات : تفرض المؤسسات والشركات الناقلة للتكنولوجيا قيوداً خاصة ببيع التكنولوجيا رهناً بمطالب أخرى كشرط لنقل التكنولوجيا مما يؤدي الى ضعف المقدرة التصديرية للدولة الناقلة ، ومن شأن هذا ان يؤدي الى تفاقم حدة العجز في ميزان المدفوعات .

٤. عدم المساهمة في حل مشكلة البطالة : يؤدي استجلاب التكنولوجيا الحديثة المكثفة لرأس المال الى زيادة مشكلة البطالة او على الأقل عدم المساهمة في حلها .

٥. انخفاض الميل الحدي للأدخار : تقوم الشركات الناقلة للتكنولوجيا بمحاولة تغيير البيئة المحلية لتتلائم مع التكنولوجيا المنقولة مثل خلق أنماط استهلاكية ، تؤدي في نهاية الأمر الى تحول جزء كبير من الزيادة في الدخول الى الاستهلاك(١) .

(*) تقوم الدول الصناعية بحجب التطور الصناعي عن الدول النامية بشتى الوسائل كسباً للوقت وان تلك الوسائل تتغير بتغير الوقت وحسب الظروف الخاصة بكل حالة على انفراد ، ولكن الخطوط العريضة لتلك الوسائل الممكن تسميتها بالجدار التكنولوجي واضحة ويمكن تلخيصها بما يلي :

١. المساعدات الخارجية للتطوير والاتفاقيات الثنائية والحاجة الى العملة الصعبة .
٢. القيود غير الرسمية والخفية .
٣. الأسرار الصناعية .
٤. براءات الاختراع والرخص الصناعية .
٥. هيكل التجارة والنقد الدولي .
٦. العوامل الداخلية : ضعف الثقة بما هو محلي ، سماسرة المصالح الأجنبية ، القيود الحكومية ، للمزيد حول الجدار التكنولوجي ينظر : منير الله ويزدي ، م.س. ، ص٥٦-٧٧ ، وينظر أيضاً حول احتكار التكنولوجيا : احسان المحاسنة ، م.س. ، ص١٥-١٦ .

(١) حول اشاعة الأنماط الاستهلاكية من قبل الشركات متعددة الجنسية ينظر :

رهيف فياض ، " التكنولوجيا المستوردة والمهارات المحلية " ، الطريق ، عدد١ ، ١٩٩٨ ، ص١٢١-١٢٨ .

٦. تباطئ معدل النمو الاقتصادي : قد تضطر بعض الدول النامية للاقتراض لاستيراد التكنولوجيا والسداد من عوائد هذه التكنولوجيا بعد ارتفاع الإنتاجية ولكن أغلب الدول النامية تعجز عن رفع إنتاجها بسبب ضعف استيعاب التكنولوجيا المنقولة مما يضطرها الى اقتطاع جزء من إنتاجها القومي -الذي لم يزد بعد استيراد التكنولوجيا- لسداد هذه القروض ، وهو ما يؤدي الى تباطئ معدل نموها الاقتصادي[١] .

٧. تحجيم الارادة السياسية للدول الناقلة للتكنولوجيا : اذ تفرض على هذه الدول أحياناً مواقف او قرارات عليها بتنفيذها من قبل الجهات الناقلة للتكنولوجيا .

٨. خلل المنظومة القيمية المحلية : يرافق دخول التكنولوجيا المستوردة مفاهيم قيمية واتجاهات سلوكية خاصة بالمجتمع المنتج لهذه التكنولوجيا[٢] قد تتضارب او تتداخل مع المنظومة المحلية .

٨- الأمن التكنولوجي Technological Security

هو تطور ستراتيجي جوهره تحرير العطاء او العرض والطلب الوطني على التكنولوجيا في كل القطاعات من أهواء السوق العالمي وتقلباته ، والسياسة العالمية ونزواتها عن طريق تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية وقدرات الاعتماد الجماعي على الذات[٣] . وذلك عن طريق تأمين اكبر قدر من احتياجات القطاعات المختلفة من تكنولوجيات محلياً وتقليل الاعتماد على السوق العالمي ، وتدعيم قدرات المبادلة بحيث يمكن مقايضة التكنولوجيات التي تتفوق بها تلك الدولة في مقابل التكنولوجيات التي

---

(١) ينظر : اسماعيل صبري عبد الله ، " في التنمية العربية " ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٠٨-١١١ .

(٢) أشارت الكثير من الدراسات الى الآثار الاجتماعية السلبية لنقل التكنولوجيا ، ينظر

أ. نور الدين الربيعي ، م.س. ، ص٨٣ .

ب. مدحت أيوب ، " القوة الذاتية العربية والتقدم التكنولوجي " ، اليقظة العربية ، عدد٢ ، ١٩٨٨ ، ص٦٦-٦٧ .

ج. باسل البستاني ، " العرب والتحدي التكنولوجي المعاصر " ، آفاق عربية ، مايس ، ١٩٩٢ ، ص٤-٥.

د. جلال أمين ، " العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث " ، المستقبل العربي ، عدد٢٣٤ ، ١٩٩٨ ، ص٥٩-٦٩ .

ه. زكي حنوش ، " البعد العلمي والاجتماعي لنقل وتوطين التكنولوجيا في المجتمع العربي " ، آفاق اقتصادية ، الامارات ، عدد٦٤ ، ١٩٩٥ ، ص٨١-٨٦ .

(٣) معين عباس احمد الحسون ، م . س ، ص٨ .

لا تتوفر لديها الموارد الأولية لها[١] . وبالتالي فان الأمن التكنولوجي يعني بمفهومه العام تأمين الحاجة الوطنية من المتطلبات التكنولوجية دون تعرضها لأي تهديد خارجي او داخلي أياً كان شكله اقتصادياً ، سياسياً ، اجتماعياً او ثقافياً[٢] . مما يقود الى التحرر من التبعية التكنولوجية ونمو القوة الشاملة ذاتياً وبشكل تراكمي .

---

(١) محمود الرشيد قريش ، " ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية " ، دار الثقافة ، قطر ، ١٩٨٦ ، ص١٣٨ .

(٢) الطيب عثمان الدوري ، " نحو امن تكنولوجي عربي " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨ ، ص٧٢ .

المبحث الثاني
مؤشرات قياس المستوى التكنولوجي

لغرض قياس المستوى التكنولوجي لأية دولة أو اقليم فقد وضعت عـــدة مؤشـــرات(*) . ولكن لا يمكننا استخدامها جميعاً وذلك بسبب شحة البيانات ، اذ لم تترك لنا حريـــة اختيـــار المؤشر ، بل حددتنا هذه البيانات بالمؤشرات الاتية :

١ـ عدد براءات الاختراع الممنوحة

تزداد أهمية براءات الاختراع سواء أكانت على المستوى العـــالمي أم القطـــري وذلـــك لكونها وسيلة مهمة من وسائل نقل التكنولوجيا بما في ذلـــك اختيـــار التكنولوجيـــا المســـتوردة وتطويرها وادامتها ولكن اكثر من هذا تعد براءات الاختراع وسيلة فعالـــة لخلـــق التكنولوجيـــا المحلية وبنائها وتطويرها ولاحلالها كلما امكن محل التكنولوجيـــا الاجنبيـــة اذ تعـــد البحـــوث والابتكارات العلمية من العوامل الاساسية لمقابلة التحديـــات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة ودفـــع عجلة التطور العلمي والتكنولوجي و تحاول الجهات البحثية ايصال نتائج البحوث الـــى التطبيـــق العملي .

تعتبر عدد براءات الاختراع الممنوحة من اهم المقاييس ، يعتمد هذا المؤشـــر بالدرجـــة الرئيسة على نوعية سكان الدولة اكثر من عددها مما له أثر واضح علـــى قـــوة الدولـــة اذ قـــد يكون الحجم السكاني عبء على الدولة اكثر ما يكون مصدر قوة لها .

كما ان هذا المؤشر يرتبط بشكل كبير بالمؤشر الثـــاني وهـــو الانفـــاق علـــى البحـــث والتطوير . فالعراق بدأ يمنح براءات الاختراع من قبل سنة ١٩٧٠ الا اننا لم نجـــد احصـــاءات تمثل تلك المرحلة . ففي عام ١٩٧٠ بلغ عدد البراءات الممنوحة (١٦) براءة منها (٢) اجنبيـــة والباقي عراقية واستمرت عملية منح البراءات حتى اليوم ، ولكن عددهـــا يتذبـــذب بيـــن فـــترة

(*) المؤشر بشكل الاحصاءات ، سلاسل من الاحصاءات وكل أشكال الدلالة الأخرى التي تمكننا من تحديد ايـــن تقف ؟ والى اين تتجه ؟ فيما يتعلق بقيمنا وغايتنا .
ينظر : دارم البصام ، " حول المفاهيم والمؤشرات الاجتماعية المطلوبة لقياس الانجاز في جهود التمنية العربيـــة، رؤية نقدية للاتجاهات الجديدة " في ندوة " تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية فـــي الوطن العربي " ، الحمامات ، تونس ، ٢٨-٣٠ حزيران ١٩٨٣ ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٩٠-٩١ .

واخرى متخذة أعلى معدل لها في الفترة المحصورة في عقد السبعينيات والتي كانت للبراءات الأجنبية النصيب الأكبر فيها ولكن في عقد الثمانينات انخفضت أعداد البراءات الممنوحة بشكل عام وكانت الكفة راجحة للبراءات العراقية ، وفي التسعينات تدنت أعداد البراءات الممنوحة لكلا النوعين (العراقية والأجنبية) بشكل واضح (يلاحظ جدول ١) .

وعند مقارنة أعداد البراءات مع بعض الدول نجد ان العراق منح (٢٣) براءة اختراع عام ١٩٩١ ، أما في الولايات المتحدة وايران والكيان الصهيوني كانت (٥١١٨٤ ، ١٣٠ ، ٣٥٤) على التوالي (يلاحظ الجدول ٢) اذ يظهر من الجدول انه على الرغم من تقارب الحجم السكاني لكل من العراق وكندا ، الا ان عدد براءات الاختراع في كندا بلغ (١١٣٩) بينما بلغ في العراق (٣٢) براءة اختراع فقط . وهذا الحال ينطبق عند المقارنة بين فرنسا وايران الا ان الفارق كان كبيراً اذ منحت فرنسا (٥٥٦٨١) براءة اختراع عام ١٩٩٥ بينما منحت ايران (١٦٦) براءة للعام ذاته على الرغم من تقارب الحجم السكاني بينهما .

والصورة تتضح اكثر عندما نقارن فرنسا بالهند التي بلغ سكانها عام ١٩٩٥ عشرين ضعفاً من سكان فرنسا الا انها لم تمنح الا (١٦١٣) براءة اختراع ، وهذا يؤكد أهمية الكيف على الكم السكاني[١] .

ومن خلال اطلاع الباحثة على طلبات براءات الاختراع في العراق يتبين ان اغلبها ذات مستوى تكنولوجي منخفض ولاترتقي الى مصاف التكنولوجيا العالية (High Technology) .

---

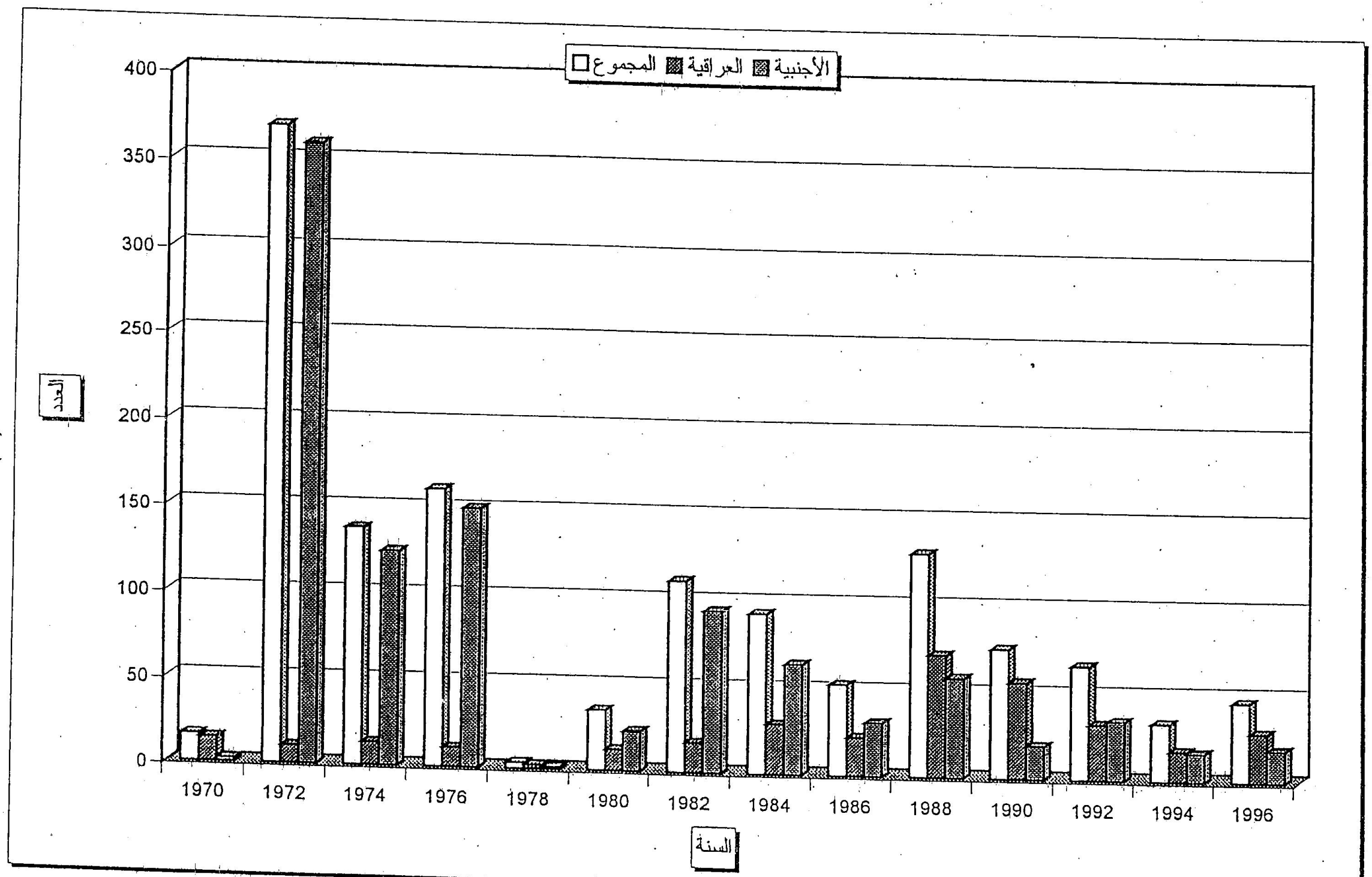
[١] سعدون شلال ظاهر ، " دور السكان في الوزن السياسي للعراق ، دراسة في الجغرافية السياسية" ، اطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٣٢-٣٤ .

جدول (١)

عدد براءات الاختراع الممنوحة في العراق لغاية ١٩٩٧/١٠/٢٢

السنة	عدد البراءات الممنوحة	العراقية	الأجنبية
١٩٧٠	١٦	١٤	٢
١٩٧١	٧٦	٦	٧٠
١٩٧٢	٣٦٩	١٠	٣٥٩
١٩٧٣	١١٦	٢٧	٨٩
١٩٧٤	١٣٧	١٣	١٢٤
١٩٧٥	١٨١	٩	١٧٢
١٩٧٦	١٦١	١١	١٥٠
١٩٧٧	١٠٥	٢	١٠٣
١٩٧٨	٣	٢	١
١٩٧٩	٧٤	٣	٧١
١٩٨٠	٣٥	١٢	٢٣
١٩٨١	٥٧	١٤	٢٣
١٩٨٢	١١١	١٧	٩٤
١٩٨٣	١٥٤	٢٤	١٣٠
١٩٨٤	٩٣	٢٩	٦٤
١٩٨٥	١٠٤	٤٢	٦٢
١٩٨٦	٥٣	٢٢	٣١
١٩٨٧	١٢٢	٥٣	٦٩
١٩٨٨	١٢٩	٧١	٥٨
١٩٨٩	٩٩	٦٧	٣٢
١٩٩٠	٧٥	٥٦	١٩
١٩٩١	٥٩	٢٣	٣٦
١٩٩٢	٦٦	٣٢	٣٤
١٩٩٣	٦٣	٤٢	٢١
١٩٩٤	٣٣	١٧	١٦
١٩٩٥	٣٢	٢٢	١٠
١٩٩٦	٤٦	٢٨	١٨
١٩٩٧	٥٦	٤٥	١١

المصدر :الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، قسم الملكية الصناعية ، بيانات غير منشورة



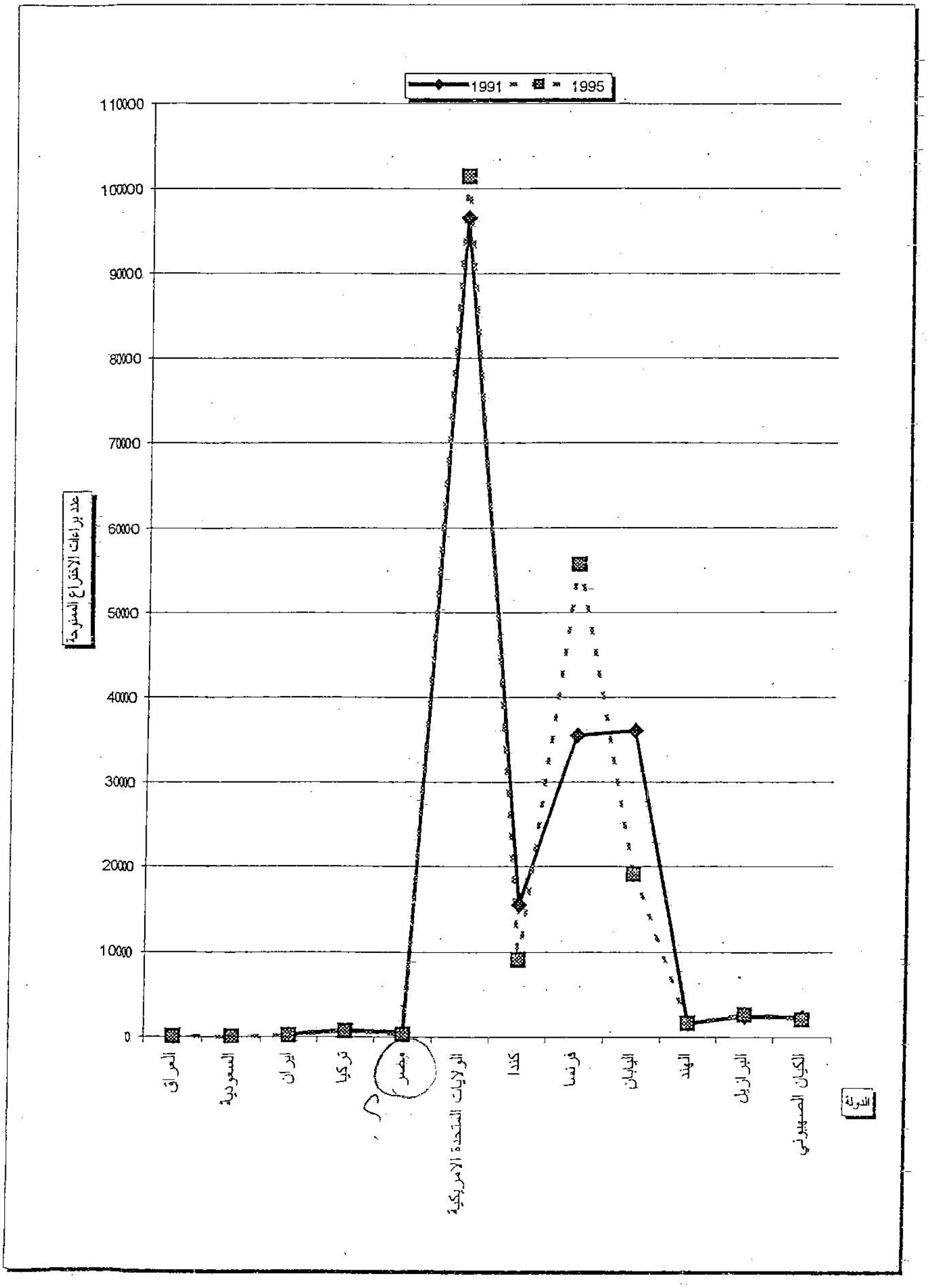
(شكل ١) عدد براءات الاختراع الممنوحة في العراق لغاية ١٩٩٧/١٠/٢٢

جدول (٢)

براءات الاختراع الممنوحة في دول مختارة للمقارنة عامي ١٩٩١-١٩٩٥

الدولة	وطنية		أجنبية		المجموع	
	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٩٥
العراق	٢٣	٢٢	١٩	١٠	٤٢	٣٢
السعودية		١		٢		٣
ايران	١٣٠	٨١	١٩٦	٨٥	٢٨٦	١٦٦
تركيا	٦٣	٥٤	٦٣١	٦٦٨	٦٩٤	٧٢٢
مصر	١٦	٥٨	٣٨٧	٢٨٨	٤٦٣	٢٤٦
الولايات المتحدة الامريكية	٥١١٨٤	٥٥٧٣٩	٤٥٣٣٠	٤٥٦٨٠	٩٦٥١٤	١٠١٤١٩
كندا	١١٠٩	٨٣٩٦	١٤٣٦٤	٧٤٣	١٥٤٧٣	٩١٣٩
فرنسا	٩٢٢١	١٥٢٩٩	٢٦٣٦٠	٤٠٣٨٢	٣٥٥٨١	٥٥٦٨١
اليابان	٣٠٤٥٣	٩٤٨٠٤	٥٦٤٧	١٤٢٩٦	٣٦١٠٠	١٩١٠٠
الهند	٣٥٨	٤١٥	١٢١٤	١١٩٨	١٥٧٢	١٦١٣
البرازيل	٣٤١	٥٢٥	٢٠٧٨	٢١٣٤	٢٤١٩	٢٦٥٩
الكيان الصهيوني	٣٥٤	٣٢٨	١٩٩٢	١٧٠١	٢٣٤٦	٢٠٢٩

المصدر : WIPO, industrial property statistics, 1995, No. 3 Geneva, 1997.



شكل (٢)

براءات الاختراع الممنوحة في دول مختارة للمقارنة عامي ١٩٩١-١٩٩٥

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات (جدول ٢)

٢ـ الانفاق على البحث والتطوير

يعتبر مؤشر الانفاق على البحث والتطوير على (Research & Development) من المؤشرات المهمة لقياس المستوى التكنولوجي يفوق أهمية الاختراع في الدول المتقدمة[١] فنلاحظ ان العراق مقارنة مع بعض دول الجوار كان من بين الدول الأقل انفاقاً على (R&D) للأعوام ١٩٧٥-١٩٩٦ . فالعراق ظل من الدول المنخفضة الانفاق على (R&D) (خارطة ١) اذ ظلت نسبته لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ بما يعادل ٠,٠٤% من الناتج المحلي مقارنة مع الدول العربية الذي وصل بعضها الى ٠,٣٧ ، ٠,٣٦ ، لمصر لعامي ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ على التوالي .

علماً بأن الانفاق على (R & D) في العراق يتم من قبل الحكومة فقط بينما هناك دول يكون فيها الانفاق على (R & D) من قبل الحكومة والقطاع الخاص وجهات خارجية كما في مصر والأردن .

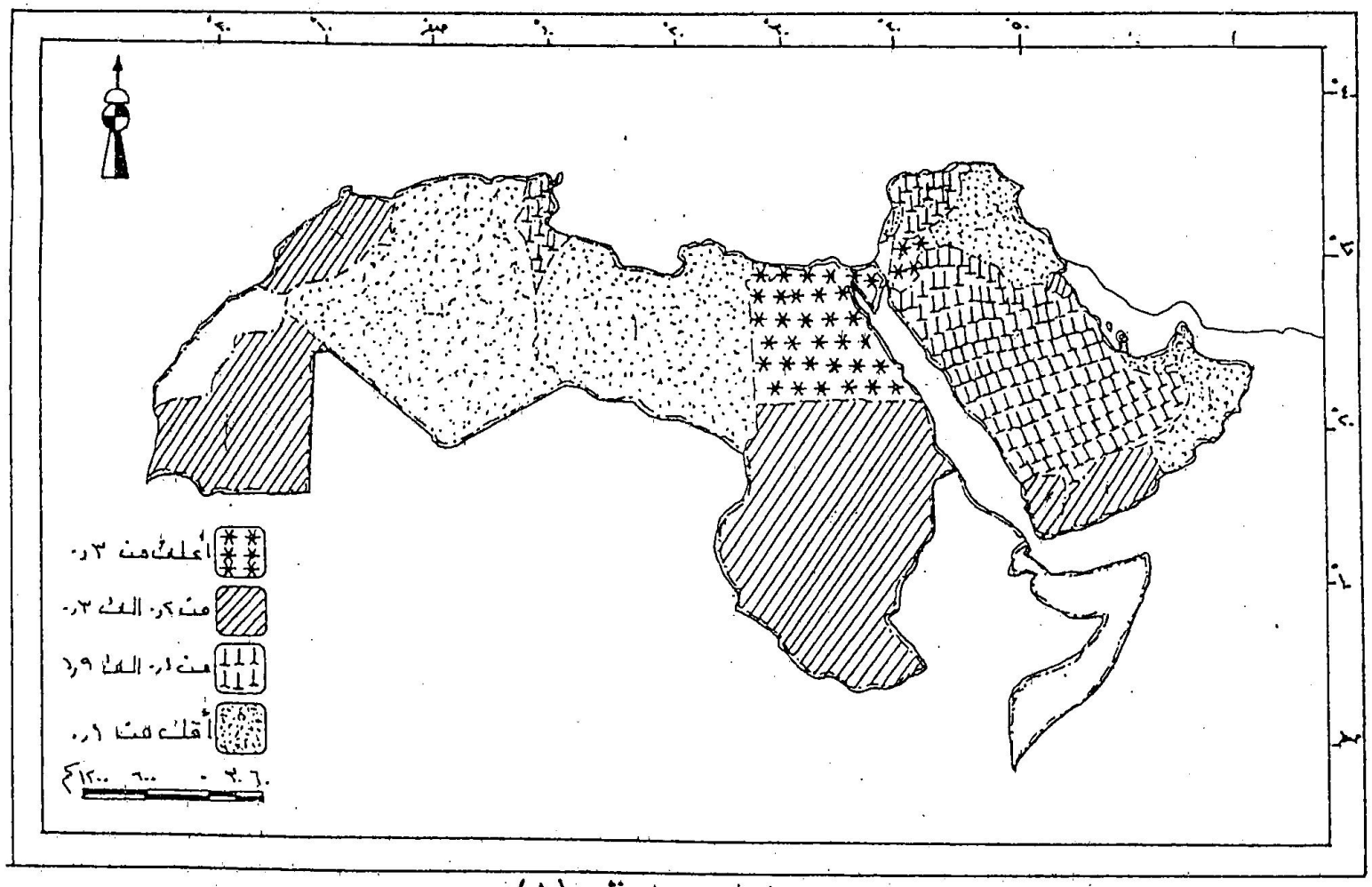
٣ـ عدد العلماء والفنيون لكل ١٠٠٠ من السكان

يعطينا هذا المؤشر دلالة واضحة على نوعية السكان في دولة معينة فضلاً عن انه يمكن ان يشير الى مستوى الانفاق على التعليم العالي باعتباره الرافد الرئيس للعلماء والفنيين وبالتالي فان هذا المؤشر يستخدم لقياس مستوى التطور والقدرة التكنولوجية وترتيب الدولة في هرمية القوة لاسيما في المجال التكنولوجي ، (يلاحظ الجدول ٣) ان العلماء والفنيين كان في العراق ٣,٦ وهو من الأرقام المنخفضة جداً مقارنة مع بعض الدول العربية والأجنبية فقد بلغ عددهم في بعض الدول العربية مثل للكويت ٦٩,٢ اذ فاقت الكويت بهذا الرقم بعض الدول الصناعية المتطورة مثل الولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة اذ بلغ العدد فيها (٥٥) اما دول الجوار غير العربية فكانت تركيا ٢٦,٣ وايران ٧,٦ وكلتا الدولتين قد تفوقتا على العراق .

---

[١] محمود فيصل الرفاعي ، " كيف تساهم التكنولوجيا في النهضة " ، آفاق الثقافة والتراث ، عدد٩ ، ١٩٩٥ ، ص٤٩ . وكذلك ينظر :

Robert P. Morgan, "Science and Technology for international politics and programs, Development and An Assessment of U.S", West view boulder, 1994, pp.33-138.



خارطة (١)

الأنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
وتوزيعة وفقاً لمجموعات في الوطن العربي لعام ١٩٩٦

المصدر:-
من عمل الباحثة بالاعتماد على
Subhi Qasem, OP, Cit g, Tabla 9

جدول (٣)

عدد العلماء والفنيين لكل ١٠٠٠ من السكان في العراق ودول مختارة للفترة ١٩٨٦-١٩٩١

الدول	عدد العلماء والفنيين
العراق	٣,٦
الأردن	–
سوريا	٣,٦
الكويت	٦٩,٢
السعودية	–
تركيا	٢٦,٣
ايران	٧,٦
الولايات المتحدة الامريكية	٥٥
كندا	١٧٤
فرنسا	٨٣
كوريا	٤٥,٩
الأرجنتين	٢٨,٤

المصدر : الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ،١٩٩٢ صفحات متفرقة

٤- العلماء والفنيون العاملون في البحث والتطوير كنسبة من الأيدي العاملة

يعطينا هذا المؤشر صورة واضحة عن نشاط هذه الفئة من السكان فبعد ان أطلعنا المؤشر السابق على عدد العلماء والفنيين بالنسبة لمجموع السكان نستطيع هنا ان نأخذ صورة واضحة عن أعدادهم العاملة أو الفاعلة في مجال البحث والتطوير .

يلاحظ من (الجدول ٤) ان العراق يمتلك اقل نسبة من العلماء والفنيين العاملين في مجال البحث والتطوير من القوى العاملة بشكل عام اذ بلغت النسبة ٠,٤ بينما كانت النسبة لكل من الكويت والأردن لذات الفئة قد بلغت ٢,١ ، ١,٢ على التوالي ، ولكن عندما نلقي نظرة على نسبة العاملين في الدول المتقدمة نجد الفجوة تتسع بشكل كبير اذ تصل نسبة العاملين في البحث والتطوير كنسبة من الأيدي العاملة تصل الى ١٥,١٢-١١,٨٦-١١,٥٣ لكل من الكيان الصهيوني وفرنسا واليابان على التوالي ، من هذا نستشف نوعيه القوى العاملة في العراق ،

اذ تكون ذات نوعية منخفضة بالنسبة لباقي الدول العربية أو المتقدمة على حد سواء مما يعكس بالتالي نوعية القوة التي يمكن أن يحصل عليها العراق .

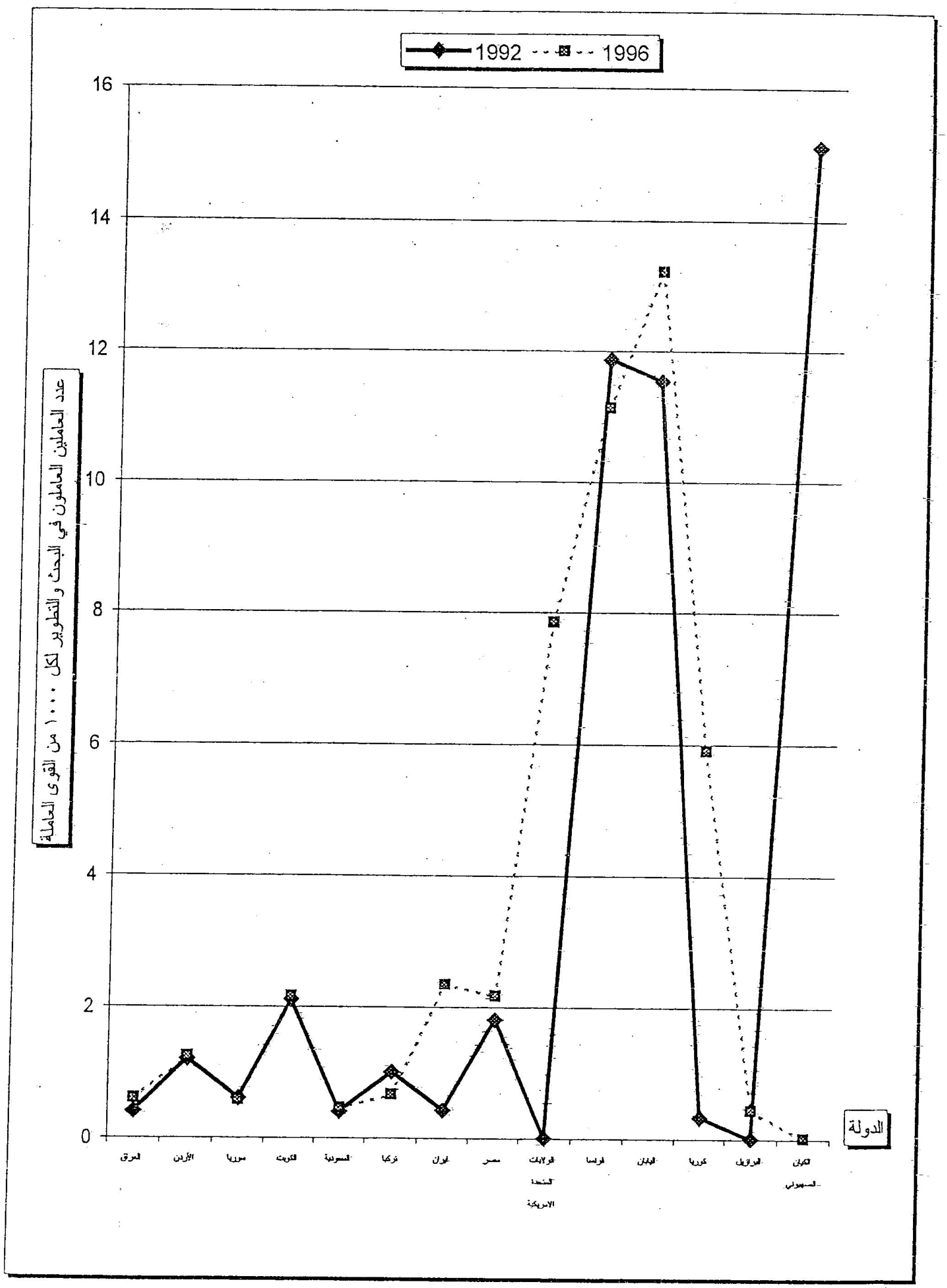
جدول (٤)

العاملون في البحث والتطوير لكل ١٠٠٠ من القوى العاملة في العراق ودول مختارة لعامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٦

الدولة	السنة	
	١٩٩٢	١٩٩٦
العراق	٠,٤ (*)	٠,٥٩
الأردن	١,٢	١,٢٣
سوريا	٠,٦	٠,٥٧
الكويت	٢,١	٢,١٤
السعودية	٠,٤	٠,٤٥
تركيا	١	٠,٦٥
ايران	٠,٤٢	٢,٣٣
مصر	١,٨	٢,١٥
الولايات المتحدة الامريكية	–	٧,٨٤
فرنسا	١١,٨٦	١١.١١
اليابان	١١,٥٣	١٣,٢
كوريا	٠,٣٢	٥,٩
البرازيل	–	٠,٤٣
الكيان الصهيوني	١٥,١٢	–

المصدر : الأمم المتحدة تقارير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ ، نيويورك ، صفحات متفرقة

(*) Subhi Qasem, "Research and Development System in the Arab States", Development of science and technology indicators., Cairo, 1998, p. 37.



(شكل ٣)

العاملون في البحث والتطوير لكل ١٠٠٠ من القوى العاملة في العراق ودول مختارة لعامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٦

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات (الجدول ٤)

٥- الانفاق على التعليم العالي كنسبة من مجموع التعليم والناتج القومي الاجمالي

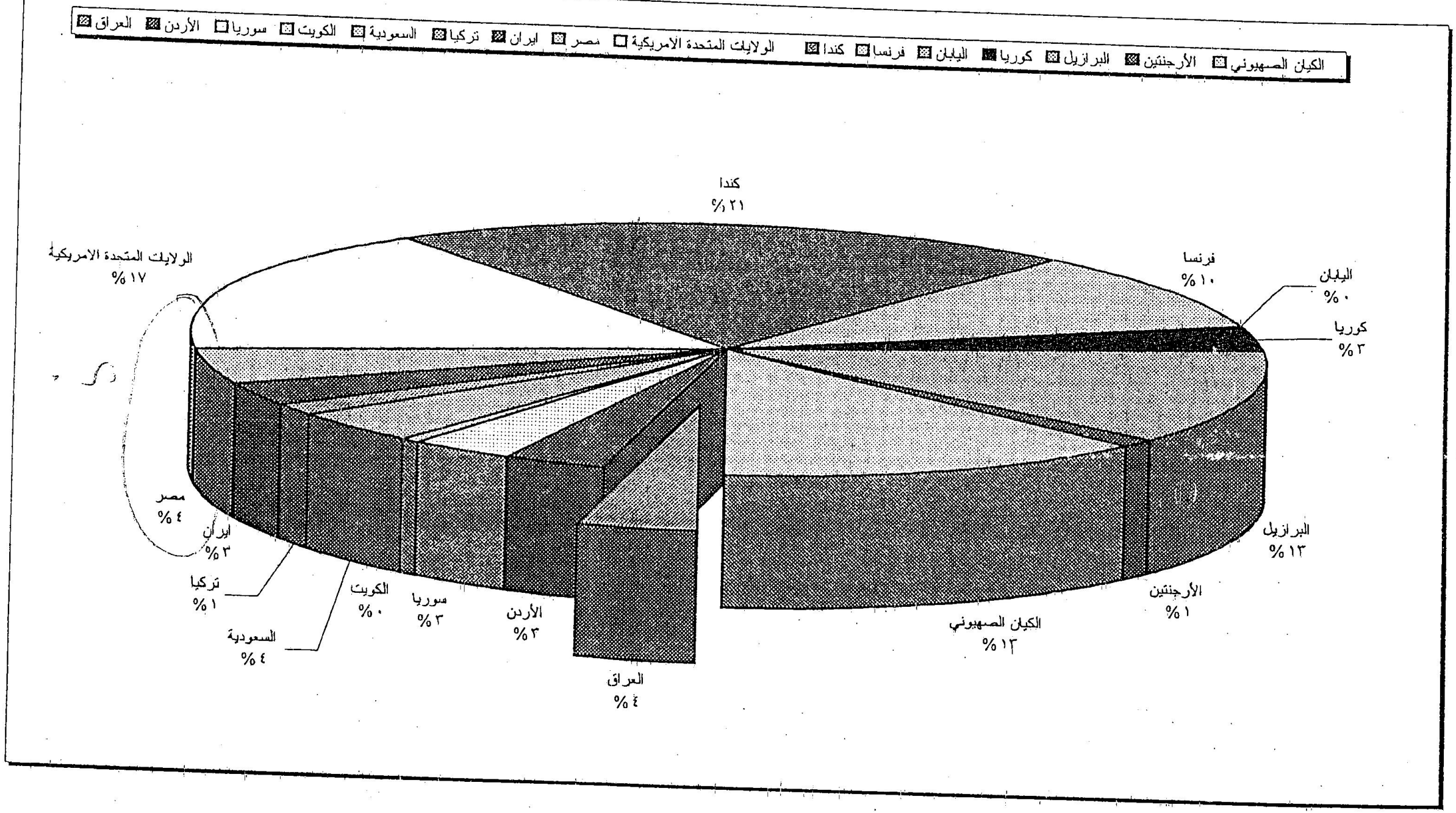
يبلور لنا هذا المؤشر مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع الذي يعد رافداً مهماً من روافد الحركة العلمية واحد ركائز المستوى التكنولوجي ، فللفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩٠ كان الانفاق العراقي على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص لايشذ عن المستوى العام للدول العربية اذ يبلغ هذا الانفاق ٥,١% ، ولكن الفجوة تظهر عندما نقارن مع الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة ، كندا وفرنسا اذ نجد انها تخصص ٢٤% ، ٢٩% ، ١٤% على التوالي من الناتج القومي الاجمالي (يلاحظ الجدول ٥) وينطبق هذا على حصة التعليم العالي كنسبة من جميع مستويات التعليم ، مما يعني ضعف امكانية بناء قاعدة تكنولوجية في العراق .

جدول (٥)

الانفاق على التعليم العالي من الناتج القومي الاجمالي والانفاق الحكومي ومن جميع مستويات التعليم في العراق ودول مختارة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠

الدولة	التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	التعليم العالي كنسبة مئوية من مجموع الانفاق الحكومي	التعليم العالي كنسبة مئوية من جميع مراحل التعليم
العراق	٥,١	٦,٤	٢١
الأردن	٤.٤	٨,٥	٣٣
سوريا	٤.٤	١٣,١	٢٣
الكويت	٠,٥	١٢,١	١٧
السعودية	٥,٨	١٦,٠٧	–
تركيا	١,٨	١٠,٥	٢٤
ايران	٤,١	٢٢,٤	١٤
مصر	٦,٠	–	٣٠
الولايات المتحدة الامريكية	٢٤	–	٥,٧
كندا	٢٩	–	٧,٢
فرنسا	١٤	–	٥,٧
اليابان	٠,٥	–	٢٣
كوريا	٣,٧	٢٢,٤	٧
البرازيل	١٧,٧	٦٠	١٨
الأرجنتين	١,٥	١٠.٩	٤٧
الكيان الصهيوني	١٩	–	–

المصدر : الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ١٩٩٧ ، صفحات متفرقة



(الشكل ٤)

الانفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول ٥

المبحث الثالث

مفهـــوم القـــوة

ليس هناك تعريفاً واضحاً محدداً متفقاً عليه بين الباحثين حول مفـــهوم القـــوة وبالتـــالي حول عدد عناصرها ، فنرى ان كل باحث أو مجموعة باحثين متفقيـــن علـــى تعريـــف وجـــرد عناصر القوة ، يختلف أو يتباين مع تعاريف وجرودات أخرى لهذه العناصر الا انـــهم متفقـــون على بعض العناصر الرئيسة على الرغم من ان السعي نحو امتلاك القوة هو المحـــرك الرئيـــس في تغير العلاقات الدولية .

١ـ تعريف القوة Definition of Power

لقد مر مفهوم القوة بمراحل عديدة تتباين حسب طبيعة تلك المرحلة ، فقـــد كـــان الفكـــر الاغريقي اللاتيني ينظر الى قوة الدولة على انها ((علاقـــة بيـــن السياســـة الداخليـــة والسياســـة الخارجية))[١] فاهتم افلاطون بالموقع الجغرافي للمدينة واعتـــبر ان افضـــل موقـــع هـــو الـــذي لايشرف على الساحل بسبب ما تجلبه التجارة الخارجية من مفاسد ، أما ارسطو فانه ربـــط بيـــن قوة الدولة واتحادها وبين قيامها بوظيفتها بالسعي الى كفالة حياة رغدة ، أمـــا ميكـــافللي[٢] فقـــد ركز على أهمية العنصر الجغرافي والمساندة الداخلية الشـــعبية للحـــاكم فضـــلاً عـــن العـــامل العسكري ودور الأمير القائد .

أما اليكس توكفيل[٣] فقد اشار الى شيوع قيم الديمقراطية في الداخل كاسلوب لمزيد مـــن نفوذ الدولة وقوتها ازاء الاخرين وتطور الأمر بعد ذلك الـــى ان حـــدث اهتمـــام كبـــير بعـــد

---

[١] ينظر : نوري جعفر ، " التقدم العلمي التكنولوجي ؛ مضامينه الاجتماعية والتربوية " ، بغداد ، وزارة الثقافـــة ، ١٩٧٨ .

[٢] نيقولو ميكافللي ، " تراث الفكر السياسي-قبل الامير وبعده " ، ترجمة خيري حمادة ، مكتبة التحرير ، بغـــداد ، ط٩ ، ١٩٨٨ ، ص١٠٩-١١٢ .

[٣] جمال علي زهران ، " قياس قوة الدولة-، اطار تحليلي لدراسة الصراع العربي – الاســـرائيلي " ، المســـتقبل العربي ، عدد١٢٦ ، ١٩٩٢ ، ص٤٠-٦٥ .

الحرب العالمية الثانية حيث ظهر في عام ١٩٤٧ م كتاب هانز . جـي . موركنثـار (السياسـة بين الأمم ، الصراع من اجل القوة والسلام)[١] اذ يقول :

((عندما نتحدث عن القوة فاننا لانعني به قوة الانسان على صـد الطبيعـة او علـى أي وسط فني كاللغة او الحديث او الصوت او اللون او على وسائل الانتـاج او التوزيـع او حتـى على نفسه فيما يسمى بضبط النفس ، ولكن نعني به سيطرة الانسـان علـى عقـول الاخريـن وافعالهم))[٢] ، ويقسم القوة في كتابه الى نوعين (قوة عسكرية وقوة سياسية) .

ثم تبعه آخرون ، حتى ظهور كتاب كلاين (Cline)[٣] الذي طرح محاولة لقياس قـوة الدولة باستخدام الاسلوب الكمي ، وسنحاول هنا ان نستعرض قسـماً مـن التعـاريف الـواردة حول مفهوم القوة .

يعرف هارتمان (Hartman)[٤] القوة على انها القدرة او الطاقة التـي تملكـها الدولـة وتستطيع ان تستخدمها للحصول على مصالحها القومية .

أما دبليه (DeBlij)[٥] فانه يستعمل مصطلح (تنظيم) بمعنـى القـوة فيعطـي أهميـة للطريقة التي تتبعها او تسلكها الدولة بهدف الوصول الى غاية معينة أو هـدف منشـود . فـي حين يرى كارل دوتيش انها ((القدرة على الدخول في صراع والسيطرة علـى ذلـك الصـراع والتغلب على العوائق))[٦] وهناك تعاريف توافقت حول مفهوم القوة باعتبارها ((المسـاهمة فـي

---

(1) Hans J. Morgenthau, "Politics Among Nations : The Struggle for power and peace", 3rd edition, Alfred Knopf, N. Y., 1960, ch.9 .pp.110-148

(2) Ibid p.55.

(3) Ray .S. Cline "world power Assessment A calculus of strategic brief" west view press, Boulder, 1975.

(4)Frederick. H. Hartman "Relations of Nations" 4th edition Macmillan, N.Y., 1975. P. 41.

وقارن مع :

لويد جونسون ، " تحليل السياسة الخارجية " ، ترجمة محمد سيد سليم واحمد محمد مفتي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٩ ، ص٢٣٧-٢٣٩ .

(5)Harm J. DeBlij, "Systematic Political Geography", John Wiley and Sons N.Y. Inc, 1967.

(٦) كارل دوتيش ، " تحليل العلاقات الدولية " ، ترجمة سفيان محمود شعبان ، الهيئة المصرية العامة للكتـاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

صنع القرارت))[1] أما ستوسنجر (Stoessinger)[2] ، فقد عرف القوة بانها ((طاقة الأمة على استعمال مواردها الملموسة وغير الملموسة بطريقة تؤثر بها في سلوك الأمم الأخرى)) .

بعد هذا الاستعراض لمفهوم القوة آل بنا المطاف الى التعليق والتحليل فهناك من لم يميز بين القوة والقدرة ، فالقدرة هي مجموع الطاقات والموارد التي تمتلكها الدولة والتي يمكن استخدامها بهدف تحقيق مصالحها القومية ، أما القوة فهي تعني تعبئة هذه الطاقات وتحريكها من خلال الادارة والقرار السياسي . كما نجد في بعض التعريفات انه لم يتم الفصل بين القوة والتنظيم ، فالتنظيم وطريقة استغلال الدولة لمواردها يؤدي الى القوة وليس التنظيم هو القوة .

٢ـ عناصر القوة Elements of Power

لقد تباينت جرودات عناصر القوة بين الباحثين واختلفت عدداً وأولوية وتسمية خلال الزمان ، فنجد ان قائمة سبايكمن تضم عشرة عناصر هي[3] :

١-حجم الدولة
٢-طبيعة الدولة
٣-السكان
٤-المواد الخام
٥-التطور الاقتصادي والتكنولوجي
٦-القوة المالية
٧-التجانس الاثنولوجي
٨-فاعلية التكامل الاجتماعي
٩-الاستقرار السياسي
١٠- الروح المعنوية

---

(١)-أ [1]Stephen B. Johnes. "The Power Inventory and National Strategy" World politics No. 4 June 1954. P422.

ب- عبد الرزاق عباس حسين ، " الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية " ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٢٣٦.

جـ- اسماعيل صبري مقلد ، " العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات " ، ط٢ ، جامعة الكويت ، ١٩٧٩ ، ص١٦٥ .

د- فاضل زكي محمد ، " السياسة وراء الستراتيجية ، الموسوعة الصغيرة " ، وزارة الثقافة والاعلام عدد ١٧٨ ، ١٩٨٦ ، ص١٢ .

[2] J. G. Stoessinger, " The might of nations" , N.Y. Random house, 1961, p.31.

[3] Nicholas: J. Spykman "Americans strategy in world politics" Harconst. Bra Ce, N.Y. 1942 p.194 .

أما قائمة هانز موركنثاو فلا تختلف كثيراً عن قائمة سبايكمن والذي تناول فيها[1] :

١-الجغرافية (موقع ، مساحة ، تضاريس)
٢-الموارد الطبيعية
٣-القدرة الصناعية
٤-الاستعداد العسكري
٥-السكان
٦-الشخصية القومية
٧-المعنويات القومية
٨-نوعية الدبلوماسية
٩-نوعية الحكومة

أما فريدريك هانز هارتمان فقد حدد عناصر القوة بما يأتي[2] :

١-العنصر الديمغرافي
٢-العنصر الجغرافي
٣-العنصر الاقتصادي
٤-العناصر التاريخية الفسيولوجية ، السايكولوجية
٥-عنصر التنظيم الحكومي
٦-العنصر العسكري

وهناك من قسم عناصر قوة الدولة الى[3] :

اولاً : العناصر الجغرافية : الموقع ، العوامل الطبيعية ، المساحة

١-الموضع
٢-الحجم ، الشكل ، العمق
٣-المناخ
٤-الارض ، البحر ، الاتصال الجوي

ثانياً : التركيب المكاني

١-التقسيمات الرئيسية للمكان
٢-المصادر الطبيعية والاساسية
٣-التخوم والمناطق الحرجة

ثالثاً : السكان

١-العدد والكثافة السكانية
٢-اتجاهات السكان
٣-مستويات المعيشة

---

(1) Hans. J. Morgenthau, op. cit. pp 110-148.

(2) Frederick. H. Hartman, op. cit. pp 43-64.

(3) William. W. Jeffries " Geography and National Power" U.S.N.A. united state Naval institute Annapolis. Maryland. 1953. PP 2-10.

رابعاً : استخدام المصادر الطبيعية

١-الانتاج

٢-درجة الاكتفاء الذاتي

٣-الانتقال

خامساً : امبراطورية مستعمرات ما وراء البحار

١-البقاء (الاستمرارية) والموقع

٢-القيمة

٣-الاضرار

كما ان هناك من يقسم أو يصنف عناصر القوة الى مجاميع مثل كولومبس وولف[١] فقد قسما عناصر القوة الى مجموعتين :

أولا : مجموعة العناصر الملموسة وتشمل :

١-السكان

٢-المساحة

٣-الموارد الطبيعية والقدرة الصناعية

٤-القدرة الزراعية

٥-القدرة العسكرية وقابلية الحركة

ثانياً : مجموعة العناصر غير الملموسة وتشمل :

١-القيادة الشخصية

٢-الكفاءة التنظيمية

٣-الحكومة

٤-التماسك الاجتماعي

٥-السمعة

٦-الدعم الخارجي والدبلوماسي

٧-الاحداث

وهناك من يصنفها الى أساسي وثانوي[٢] :

---

(1) Theodore A. Couloumbis and James H. Wolf "Introduction to international relations" : power and Justice "prentice. Hall , N.J. 1978. P.65.

(٢) كاظم هاشم نعمة ، " العلاقات الدولية " ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٧٩ .

اولاً : العناصر الاساسية التي لها صفة الاستمرارية :

١-الجغرافيا (المساحة ، الموقع ، الحدود ، التضاريس ، المناخ) ٢-المواد الاولية

٣-الاقتصاد القومي ٤-القاعدة العسكرية

٥-السكان

ثانياً : العناصر الثانوية التي تكون بمثابة عنصر مساعد للعناصر الاساسية :

١-الأوضاع السياسية كنظام الحكم والقيادة

٢-العامل الاجتماعي كالمعنويات والتماسك الاجتماعي

وقد حاول باحث امريكي هو (Cline)[1] حصر وقياس عناصر القوة قياساً كمياً اذ طرح المعادلة الآتية في عمله هذا :

$$PP = (C+E+M) \times (S + W)$$

اذ ان :

PP = القوة المدركة

C = الكتلة الحرجة (السكان + المساحة)

E = القدرة الاقتصادية

M = القدرة العسكرية

S = الهدف الستراتيجي

W = التصميم على الوصول الى الهدف الستراتيجي

وقد طبقت هذه المعادلة على أربعين دولة في عام ١٩٧٥ وحصلت الولايات المتحدة على ٣٥ نقطة وحصل الاتحاد السوفيتي على ٦٧,٥ نقطة .

وفي ضوء ما تقدم فانه يمكن تصنيف القوة الى عدة أنواع ، فقد صنفها موير (Muir) [2] الى:

---

[1] Ray. S. Cline. op. cit. P 11.

وكذلك حاول باحث عربي هو جمال علي زهران في اطروحة الدكتوراه تطبيق معادلة كلاين على الكيان الصهيوني ودول الطوق ونشرت الدراسة في جمال علي زهران " قياس قوة الدولة اطار تحليلي لدراسة الصراع العربي – الاسرائيلي " ، م . س ، ص٦٠ .

وكذلك قامت باحثة عربية اخرى هي صدفة يحيى فاضل بمحاولة لاعطاء تحديد أواي لقياس قوة الدولة تنظر هذه الدراسة في صدفة يحيى فاضل ، " قياس قوة الدولة تحديد أولي " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد٣ ، ١٩٩٧ ، ص٥٠-٥٩ .

[2] Richard Muir "Modern Political Geography", Macmillan, London, 1975, p148.

١-القوة المورفولوجية
٢-القوة الديمغرافية
٣-القوة الاقتصادية
٤-القوة العسكرية
٥-القوة التنظيمية
٦-القوة المتأتية من العلاقات الخارجية

وهناك تصنيف اكثر شمولية[١] :

١- **القوة الفعلية** Actual Power

هي القوة التي يمكن للدولة ان تستخدمها متى تشاء

٢- **القوة الكامنة** Potential Power

هي القوة التي يمكن للدولة ان تعبأها في المستقبل

٣- **القوة الاعتبارية** Prestige Power

وهي القوة التي تراها أو تعتقدها الدول الأخرى .

أما كار (Carr)[٢] فقد قسم القوة الى :

١-القوة العسكرية
٢-القوة الاقتصادية
٣-القوة الاعلامية

ومما يلفت النظر الى تقسيم (كار) انه تنبه الى عنصر جديد في تقسيم القوة لم يدركه أو يقيمه أحد قبله -القوة الاعلامية- قوة يحسب لها حسابات وأصبحت موضوع للكثير من الدراسات.

ومما سبق من استعراض لتعاريف وجرودات القوة نتوقف عند ملاحظتين هما :

١-هناك تباين جوهري في تعريفات القوة .

٢-هناك تباين مظهري في جرودات القوة

وترجع الباحثة هذه البيانات سواء الجوهرية منها أم المظهرية في التعريفات أو الأولويات أو التسميات بالنسبة لعناصر القوة الى :

---

(1) Pearcy . G. Etzel and others, "World Political Geography", 2nd edition, CroWell, New York . 1957. P62.

(٢) للمزيد حول دراسة كار واهمية عنصر القوة الاعلامية يفضل الرجوع الى :
Harold and Margaret, Sprout "Foundations Of National Power", Princeton, N.J. 1965 pp. 31-38.

١. العامل الذاتي فقد تباينت وجهات نظر الباحثين من حيث اطلاق التسميات أو تسلسل أهمية العنصر .

٢. مدى انتباه الباحث وتفاعله مع التطورات او التغيرات التي تحدث في زمانه وقدرته على استشراف المستقبل .

٣. يعود هذا التباين الى ان كل من هذه التعاريف مر بظروف زمانية ومكانية ترافقت مع التطور التاريخي والتطور الفكري صاحبه تطور تكنولوجي آل الى تطور هذه الأفكار .

٤. هناك خصائص للقوة ذاتها تفرضها الصعوبات في عملية قياسها منها :

أ. القوة كيان معنوي وليس وجوداً مادياً ، اذ ان القوة غير قابلة للمشاهدة وللتفسير[١] .

ب. تتسم القوة بمفهومها التقليدي بخاصية نسبية وذلك ان قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة دول أخرى ، فكلما ارتفعت قوة أحدى الدول قلت تبعاً لذلك قوة الدول الأخرى .

ج. القوة مفهوم حركي ديناميكي متطور ، وهذا يدخل في تكوينها عدداً كبيراً من العناصر المتغيرة المادية والمعنوية ، والتي ترتبط مع بعضها البعض ومع الوضع الدولي .

د. صعوبة قياس بعض متغيرات القوة .

مما سبق عرضه لجرودات عناصر القوة نجد انها أغفلت متغيراً مهماً مؤثر في فاعلية وتأثير هذه العناصر ألا وهو المتغير التكنولوجي ، اذ نجد انها تكاد تكون خالية من هذا المتغير ، وقد يعود سبب هذا الاغفال الى :

١. ان التطور التكنولوجي كان في بدايته بطئ الايقاع اذ كانت الفترة الزمنية بين الفكرة والتطبيق تأخذ سقفاً زمنياً طويلاً ، فالتطور العلمي والتكنولوجي أدى الى تقليص الفاصل الزمني بين الاستثمار في البحث والوصول الى اسلوب انتاجي جديد ، وبين الاكتشافات وتطبيقاتها العملية وكذلك انخفاض القيمة الفنية والاقتصادية لبعض المنجزات بسبب تطوير منتجات جديدة ، و(الجدول ٦) يوضح لنا الفاصل الزمني بين الاكتشاف والتطبيق العلمي لبعض المخترعات . أما الان فان فيض المعلومات جعل المعرفة العلمية تتضاعف بمعدل مرة لكل عشر سنوات ، اذ تجري الان تجاوز معظم التكنولوجيات المتوفرة كل ٥-٧ سنوات وفي مجال الالكترونيات لاتزيد المدة عن ٣ سنوات .

---

[١] علاء فاهم كامل ، " القوة في ضوء المفاهيم النظرية والحقائق الاساسية " ، مجلة الهدهد ، عدد٩ ، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ، العراق ، ١٩٩٩ ، ص٨٣ .

٢. صعوبة قياس هذا العنصر (التكنولوجيا) اذ نجده متعشقاً بالعناصر الأخرى للقوة لاينفصل عنها وبهذا لايمكن قياسه بمعزل عن هذه العناصر ، فصعوبة قياس هذا المتغير قد تدفع الباحثين لتجاوزه ، ولكن هذا السبب ليس مبرراً كافياً لتجاهل أهميته بل هو ادعى لبذل المزيد من الجهد لوضع مقياس لذلك المتغير .

جدول (٦)

الفاصل الزمني بين الاكتشاف والتطبيق العلمي لبعض المخترعات العلمية

نوع الاختراع	تاريخ الاكتشاف	تاريخ التطبيق	الفاصل الزمني بالسنوات
التلفون	١٨٢٠	١٨٧٦	٥٦
الراديو	١٨٦٧	١٩٠٢	٣٥
التلفزيون	١٩٢٠	١٩٣٤	١٤
الرادار	١٩٢٦	١٩٤٠	١٤
المفاعل النووي	١٩٣٢	١٩٤٢	١٠
البطارية الشمسية	١٩٤٨	١٩٥١	٣
ترانزستور	١٩٥٣	١٩٥٥	٢

المصدر : علي عبد الهادي سالم الدليمي ، م . س ، ص٧٧

٣. سرية المعلومات المتعلقة بالمتغير التكنولوجي اذ يواجه الباحث صعوبات جمة ومعوقات كثيرة في عملية جمع البيانات الخاصة بحساب هذا المتغير .

فالتكنولوجيا في معادلة القوة الان لاتحتسب كعنصر مستقل في المعادلة يجمع مع العناصر الأخرى بل هو عنصر مستقل يضرب مع كل عناصر تلك المعادلة . فالقوة الان لم تعد حاصل جمع العناصر بل هي مجموع تراكمي لعناصر القوة ، أي ان التكنولوجيا قد تضاعف من قيمة عنصر وتجعله يتقدم في قيمته المعيارية بين العناصر فلو اخذنا معادلة كلاين (Cline) السابقة الذكر لقياس القوة نجد ان موقع المتغير التكنولوجي سيكون كالاتي :

$$PP = [(C + E + M) \times (S + W)] * T$$

T = المتغير التكنولوجي

وقد قامت الباحثة هنا بضرب كافة عناصر المعادلة بـ (T) حتى العناصر النفسية أو غير الملموسة ، اذ تتأثر هذه العناصر بشكل كبير بهذا المتغير ، فالتكنولوجيا في مجتمع ما قد تكون حافزاً للنهوض أو للاحباط فدرجة التقدم التكنولوجي في أية دولة وتطلع سكانها لاقتناء هذه التكنولوجيا وتخوفهم منها وشعورهم بالفجوة بين واقعهم وما أصبح عليه العالم اليوم والذي يمكن ان نطلق عليه تسمية (القلق التكنولوجي) على هذا الشعور قد يؤدي اذا ما تمكن من سكان هذه الدولة الى مرحلة (الاحباط التكنولوجي) الذي يمكن ان يعد أحد عوامل الاحباط السياسي بالتالي مما يقود الى اضطراب وعدم استقرار في تلك الدولة .

ولبيان ان العلاقة بين قوة الدولة والتكنولوجيا نرى ماكندر يقدم وصيته للولايات المتحدة خاصة بانه اذا كانت تطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن الاتحاد السوفيتي وقد استكمل وضع يده على قلب الأرض ، فلم يبق أمامها الا محاصرته ، ومنع امتداد نفوذه الى ما وراءه وان تعيق بكل جهودها سعيه نحو التكنولوجيا المتقدمة ، وان تضع له من الخطط المضادة ما يبدد قواه وينهكه ويجهض أولاً بأول برامجه الاقتصادية (لاسيما الصناعية لانعاش قلب الأرض)[1] . اذ يتضافر البعد الجغرافي مع البعد التكنولوجي ليزيدا ويعقدا أكثر فأكثر من التفاوت بالقوة بين الدول[2]

وبتأثير التكنولوجيا جرت محاولات جديدة لتصنيف القوة ويتم التمييز الأساسي فيه بين[3] :

١. القوة السلوكية Behavior Power : وهي القابلية على الحصول على نتائج انت تريدها .

٢. القوة الموردية Resources Power : وهي امتلاك الموارد التي ترتبط بالقابلية على الوصول الى نتائج أنت تريدها .

ويمكن تقسيم القوة السلوكية بدورها الى :

أ. القوة الصلبة (الآمرة) Hard (Command) Power :

وهي القابلية على جعل الآخرين يعملون شيء لايعملونه الا عبر التهديد او الاغراء سواء باستخدام المكافأة الاقتصادية أو القوة العسكرية (الجزرة او الهراوة العسكرية) .

---

(١) عمر فاروق السيد رجب ، " قوة الدولة دراسات جيوستراتيجية " ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢ ، ص١٢٧.

(٢) ابراهيم كلخيا ، "المفهوم الجديد للحدود بين الدول" ، الدفاع العربي ، كانون الثاني ، ١٩٩٦ ، ص ٤٧

(٣) جوزيف ، سي ، ناي ، " حتمية القيادة الطبيعة المتغيرة للقوة الاميريكية " ، ترجمة عبد القادر عثمان ، مركز الكتب الاردني ، عمان ، ١٩٩١ ، ص٣٢ .

ب. القوة اللينة (الناعمة) Soft Power :

وهي قابلية الحصول على نتائج مرغوبة بسبب ان الاخرين يريدون ما انت تريد ، انها قابلية الوصول الى الاهداف عبر الجاذبية اكثر من الاكراه أي انها تعمل على تحويل الاخرين لأتباع او جعلهم يوافقون على أنماط ومؤسسات تنتج السلوك المرغوب ، فالقوة اللينة تعتمد على جاذبية احدى الدول او الثقافات او القابلية على تنظيم اجندة عبر معايير ومؤسسات تشكل افضليات للآخرين فاذا ما خلقت الدولة شرعية لقوتها في عيون الاخرين وأنشأت مؤسسات دولية تشجع الآخرين على تحديد مصالحهم بطرق واضحة فمن المحتمل انها لاتحتاج الى انفاق موارد تقليدية اقتصادية او عسكرية مطلقاً[1] .

ان القوة اللينة والقوة الصلبة مترابطتان ولكنهما ليستا مترادفتان ، فالقوة اللينة لاتعتمد بدرجة رئيسة على أساس القوة الصلبة ، فالقوة اللينة للفاتيكان لم تتأتى من حجم الدولة البابوية ، وكندا والسويد وهولندا تمتلك تأثيراً اكبر من بعض الدول الأخرى ذات قدرات اقتصادية وعسكرية مكافئة .

وقد اختلفت المصادر الحاكمة للقوة عبر الزمن كما يتضح من التسلسل الزمني الاتي :

في القرن ١٨ جهزت المساحة والسكان والزراعة اساساً للمشاة وكانت فرنسا هي المستفيدة والمهيمنة .

في القرن ١٩ جهزت الثورة الصناعية الموارد التي مكنت بريطانيا وأخيراً المانيا من الهيمنة.

في منتصف القرن العشرين كان العلم ولاسيما الفيزياء النووية موارد قوة حرجة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

أما في القرن القادم فان تكنولوجيا المعلومات بالمعنى العام سيكون أكثر موارد القوة أهمية[2] .

ان التطورات في التكنولوجيا والتزايد في التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية ستكون عالماً جديداً تكون فيه سيطرة الدول على القوة العسكرية (Force) ليست بتلك الأهمية التي كانت لها ، اذ ان استعمال القوة العسكرية ممكن ان تكون عبأ على الدولة .

---

(1) Rober O. Koheane and Joseph S. Nye, "Power and world interdependence in the information age" , foreign affairs, sep., oct. 1998, p 98 .

(2) Ibid, p 87.

٣ ـ مصادر جديدة للقوة

مما سبق تستطيع الباحثة القول ان التكنولوجيا قد أوجدت مصادر جديـــدة للقـــوة علـــى صانع القرار ادراكها وهي :

اولا : المعلومات(*) :

أصبحت القوة اقل مادية واكراهية ، فتكنولوجيا المعلومات بالمعنى العام –ستكون اكـــثر موارد القوة اهمية[١]. فالمعلومات تتحول الى قوة لاسيما قبل ان تنتشـــر وهكـــذا فـــأن المقـــدرة على الاستجابة في حينه للمعلومات الجديدة يعتبر مصدر قوة ذا أهمية حاســـمة ، فـــالقوة تنتقـــل الى (الغني بالمعلومات) لا الى (الغني برأس المال)[٢] .

فالمعرفة هى قوة Knowledge is Power : فالمعرفة كمؤشر قوة تعني :

١. علم .

٢. تطور مفاهيم ستراتيجية .

٣. التقدم الاستخباراتي لاسيما الجانب الاقتصادى والتقنى .

٤. اللغة وتطورها .

٥. مستوى الثقافة العامة .

٦. نظم الاتصالات .

٧. التفاعل بين العوامل الستة السابقة[٣] .

ثانيا : ثقافة الدولة

(*) هناك ثلاثة أنواع للمعلومات :

١– المعلومات المجانية .Free Information : وهي المعلومات التي تجعل الفواعـــل راغبيـــن فـــي خلقـــها وتوزيعها بدون تعويض مالي .

٢– المعلومات التجارية .Commercial Information : وهي المعلومات التي يرغب السكان بـــها وترســـل بسعرها .

٣– المعلومات الستراتيجية .Stratgical Information : وهي معلومات تمنح ميزة عظيمـــة للفواعـــل فقـــط عندما لايمكلها المنافسون وهنا غالبا ما تكون كمية المعلومات غير مهمة .

للتفاصيل حول هذه الأنماط من المعلومات ينظر :

Robuert O. Kohean & Josph Snye . op. cit. pp 84-85.

(١) الفين توفلر ، " صدمة المستقبل " ، ترجمة محمد علي ناصيف ، احمد كمال ابو المجد ، دار النهضة ، مصر ، ١٩٧٤ ، ص٣٣ .

(٢) جوزيف ، سي ، ناي ، " حتمية القيادة " ، م.س. ، ص١٧٤ .

(٣) وليد عبد الحي ، " تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية ، دراســـة مســـتقبلية " ، مؤسســـة الشـــروق للاعلام والنشر ، ١٩٩٤ ، ص٣٣–٣٤ . وكذلك ينظر :

Subhishkak, Technology commcrce and international relation , World Affairs , John 1995, pp 35-37.

اذ كانت ثقافة دولة ما جذابة فربما يستوعب الآخرون قيمها وافضلياتـــها طوعـاً كمـا هو الحال في شيوع استخدام اللغة الانكيزية التي من الممكن ان تكون لغة عالمية .

ثالثاً : المؤسسات وفوائد السلوك الدولية[1]

اذ يتم تنظيم أفضليات الدول الأخرى بحيث تصبح متوافقة مع أفضليات الدولة المهيمنـة عبر هذه المؤسسات كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

رابعاً : التحالفات والتكتلات

تعتبر التحالفات مورداً مؤسسياً مهماً للقوة فالتحالف هنا لا يعنـي فقـط مجمـوع قـوة أطراف التحالف بل قوة تفوق هذا المجموع .

خامسا : الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر مصدر آخر من مصادر القوة ، اذ ازدادت قوة الولايات المتحـدة فـي الاقتصـاد العالمي لتنمية الانتاج وأنشطة الشركات التي تعمل عبر الحـدود القوميـة وتتبـع هـذه القـوة الجزئية من حقيقة ان ٤٠% من كبرى هذه الشركات تتخذ من الولايـات المتحـدة مقـرا لـها بالمقارنة مع ١٦% في اليابان[2] .

ومن هنا تصل الباحثة الى تعريف للقوة أنها ((محصلة كفاءة وادارة وتنظيـم اسـتخدام موارد الدولة المادية وغير المادية الذاتية والمكتسبة)) .

ان هذا التعريف للقوة يحدد مصـادر القـوة علـى انـها ذاتيـة (داخليـة) ومكتسـبة (خارجية) وليس بالضرورة ان تكون مصادر القوة مادية بل أصبحت المصـادر غـير الماديـة هي الأكثر أهمية . وهذا التعريف يتفق مع طبيعة التغيرات الخاصة فـي البنيـة الدوليـة التـي جعلت الصراع المستقبلي لايكون بين الشرق والغرب ولابين الشمال والجنوب بـل بيـن مـن يستطيع ان يدير موارده بكفاءة ومن لم يستطع ذلك . وان المتغير التكنولوجي سيكون العنصـر الحاكم في تحقيق تلك الكفاءة .

ان هذا التعريف يعني انه لا وجود للقوة المطلقة او الضعف المطلق ، وان هنـاك فـي كل دولة جوانب من القوة والضعف معا وان التوزيع لهذه الجوانب انمـا هـو بصـورة نسـبية محضة . فالدول تتوزع على منحنيات عديدة من عناصر القوة ومن عنـاصر الضعـف .

---

[1] للمزيد حول هذه المؤسسات ودورها يفضل الرجوع الى المصدر نفسه ، ص١٤ .

[2] Jessica T. Matheus, "Power Shift", Foreign Affairs, February, 1997, p52.

ان هذا التعريف يعني انه لا وجود للقوة المطلقة او الضعف المطلق ، وان هنـــاك فـــي كل دولة جوانب من القوة والضعف معاً وان التوزيع لهذه الجوانب انمـــا هـــو بصـــورة نســـبية محضة . فالدول تتوزع على منحنيات عديدة من عناصر القوة ومن عنـــاصر الضعـــف . وان القوة والضعف من وجهة نظر الجغرافيا السياسية تعني وجود عناصر مؤاتية ايجابيـــة طبيعيـــة وحضارية مختلطة مع عناصر اخرى غير مؤاتية من ذات الجوانب .

وان هذه العناصر تعمل جميعها بمعدلات متفاوتة متغيرة من مرحلة الـــى اخـــرى مـــن مراحل تطور الدولة السياسية ويتحدد موقف الدولة العام بناء على هذه المحصلة الاخـــيرة فـــي فترة معينة لجملة تأثيرات هذه العوامل جميعها وهو موقف قابل للتغير في أي اتجاه نحـــو القـــوة او نحو الضعف . ومن شأن التخطيط المناسب ان يوجهها بالنسبة لكـــل دولـــة نحـــو الاتجـــاه المنشود .

٤- نظرة جديدة للقوة

تمثل فكرة القوة فكرة ضاربة في أعماق الثقافات العالمية كلها وان تبـــاينت مركزيتـــها من منظومة الى اخرى غير ان مضمون الفكرة اتسع ليشمل معنـــى القـــوة (أي القـــوة الماديـــة او المعنوية) او سبيل استخدامها (بالاغراء او بالاكراه) او مشكلات ادارتها (فن ادارة القوة) .

ومن هنا بدأ المفهوم التقليدي النيوتني للقوة يواجه انتقـــادات عديـــدة ، وبـــدأت ملامـــح مفهوم جديد تبرز فقد ترتبت على تأثير التكنولوجيا لاسيما في جانبـــها المعلومـــاتي والاتصـــالي على قوة الدولة العديد من النتائج[١] :

١. لقد اصبحت القوة في السنوات الاخيرة اقل قابلية للاستبدال واقل اكراهاً واقل مادية .
٢. انتشار القوة ، اذ اصبحت القوى الكبرى اقل قدرة هذه الايام على اســـتخدام مـــوارد قوتـــها التقليدية لبلوغ أغراضها عما كان عليه الحال في الماضي وذلك بسبب الاعتماد الاقتصـــادي المتبادل والقوة التي تعمل عبر الحدود وانتشار التكنولوجيا والقضايا السياسية المتبدلة .
٣. لم يعد مقياس القوة قائماً على مقارنتها بما لدى الاخرين بل بما يترتب على امتـــلاك هـــذه القوة من نتائج فالقوة الامريكية كانت اكبر من القوة الفيتنامية غير انـــها قـــوة عقيمـــة ، أي ليس لها نتائج[٢] ، والقوة الاقتصادية لم تعد تقاس على أساس (الكـــم) بـــل علـــى اســـاس

---

[١] جوزيف . س . ناي ، " حتمية القيادة " ، م . س ، ص١٦٣-١٦٨ .

[٢] وليد عبد الحي ، " المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوة الدولية " ، السياسة الدولية ، عدد١٢٦ ، ١٩٩٦ ، ص٨ .

النتيجة ، فعملية توزيع الأهمية بين مفردات القوة لم يعد هو المقياس بل ان معنى القوة أصبح مرتبطاً بالنتائج التي تحققها وليس في حجمها . ومن هنا يجب ربط متغيرات القوة بالمشكلات التي يتوجب على هذه القوة ان تحلها وهي مشكلات لايبدو المفهوم التقليدي قادر على تكييف العلاقة بين المنظور القديم للقوة والمشكلات الجديدة ، لاسيما ان المتغير التكنولوجي قد زاد في تعقيد هذه العلاقة اذ زاد من تشابك العناصر بحكم انه عامل مشترك في كل هذه العناصر فضلاً عن انه كان السبب في ظهور الكثير من المشكلات وبالتالي هو الذي يقوم بحلها .

٤. تفتيت مركزية القوة)، لقد كانت السلطة السياسية هي التي تتحكم وبشكل مطلق بكافة متغيرات القوة ، وتسخرها لاغراضها غير ان هذه القبضة قد تزاحت بفعل عوامل داخلية وخارجية فاصبحت الاحزاب والرأي العام وجماعات الضغط تشكل ادوات قد تمنع الدولة من (تكييف) القوة كما تشاء ، كما ان المنظمات الاقليمية والدولية والرأي العام العالمي يمكن له ان يشكل قوة اضافية(*) .

٥. ان بروز مفهوم الاعتماد المتبادل و العولمة قد أدى الى ظاهرة الترابط بين الكيانات بفعل ثورة المعلومات والاتصالات واصبح هذا الترابط بحد ذاته مقوماً من مقومات القوة التي لم يكن لها مكان في حساب القوة التقليدية ، فطريقة فهم القوة من خلال الترابط(**) بدلاً من التجزيء هي الاتجاه الحديث في فهم القوة . وهناك عدة أنواع من هذه الترابطات هي(١) :

أ. الترابط الاسهامي : الذي يعني ان تكاتف عناصر قوة مختلفة سيؤدي الى حاصل مجموع قوة يفوق المجموع الفردي في متغيرات القوة .

ب. الترابط النظامي : هو ترابط يتضح في العلاقة المعروفة بين النظم الفرعية والنظام الدولي .

(*) لقد ساعدت التكنولوجيا على زيادة فاعلية وسلطة هذه القواعد من خلال الاختراق الاعلامي والثقافي بواسطة وسائل الاعلام المختلفة . مما ساهم في زعزعة الوظيفة التربوية والقيمية للدولة تجاه مواطنيها .

- الانكشاف الامني الناتج عن قدرة الاقمار الصناعية على مسح كل ما فوق الارض وما تحتها في كل دولة .
- الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي بحيث لم تعد الدولة قادرة على ضبط ايقاع اقتصادها الا باخضاعه لمعطيات دولية .

(**) الترابط : يعني علاقة لها طابع الاستقرار بين فعل ورد فعل في نظام ما .

(١) وليد عبد الحي ، " تحول المسلمات " ، م . س ، ص٣٣ .

ج. الترابط الميكانيكي : يتضح في كيفية انتقال الحركة من المستوى الدولي الى المستوى الوطني أو العكس .

٦./ انفصال القوة العسكرية والاقتصادية نسبياً عن بعضها وهي ظاهرة حديثة ففي العصور السابقة كانت الدول الأقوى عسكريا هي الاقوى اقتصادياً غير اننا نلاحظ انفصالاً بينهما حالياً ويكفي مقارنة الولايات المتحدة وروسيا مع كل من اليابان والمانيا .

٧. ان العنصر الرئيس في بقاء القوة يعرف تحولاً هائلاً فقد كانت الملكية هي معيار القوة غير انها حالياً تتمحور حول المعرفة مما يعني تحولها الى (مفهوم رمزي) .

فالقاء نظرة على نظام الدولة الحديث الذي مضى عليه خمسة قرون يظهر لنا ان موارد القوة المختلفة لعبت ادواراً حاسمة في الحقب المختلفة كما هو واضح في (الجدول ٧) :

جدول (٧)

الدول القيادية وموارد القوة الرئيسة

الحقبة	الدولة القيادية	الموارد الرئيسة
القرن ١٦	اسبانيا	الذهب ، التجارة الاستعمارية ، الجنود المرتزقة ، العلاقة بين السلالات الحاكمة
القرن ١٧	هولندا	التجارة ، اسواق رأس المال ، الاسطول
القرن ١٨	فرنسا	السكان ، الصناعة الريفية ، الادارة العامة ، الجيش
القرن ١٩	بريطانيا	الصناعة ، التماسك السياسي والموارد المالية ، الاسطول ، المعايير الليبرالية ، سهولة الدفاع عنها كجزيرة .
القرن ٢٠	الولايات المتحدة	القوة الاقتصادية ، القيادة العلمية والتكنولوجيا ، الثقافة العالمية ، القوات والتحالفات العسكرية ، الانظمة الليبرالية العالمية ، محور الاتصالات الدولية

المصدر : جوزيف.س. ناي ، "حتمية القيادة" ، م . س ، ص٣٤ .

نلاحظ من الجدول ان مصادر القوة بشكل عام تتحرك فبعد ان كانت القـــوة العســكرية ، والفتوح قد ميزت العصور السابقة نجد ان القوة العالمية الان هي التكنولوجيا والتعليـــم والنمـــو الاقتصادي هي الأكثر اهمية في حين اصبحت المساحة والسكان والمواد الخـــام اقـــل اهميـــة ، وفي تتبعه لمراحل تحول مضمون القوة ومصدر الغلبة والسلطة يشـــير –توفلـــر– الـــى ثـــلاث مراحل[1] :

الأولى : مرحلة العنف : وهي مرحلة تركزت القوة فيها بيد مـــلاك الارض والجنـــود ولكنـــها سلطة متدنية النوعية وذات مضمون سلبي .

الثانية : مرحلة الثروة : وهي مرحلة تركزت القوة فيها بيد اصحـــاب المصـــانع وهـــي ســـلطة متوسطة النوعية وذات مضمون مزدوج سلبي وايجابي .

الثالثة : مرحلة المعرفة[*] : وستتمركز القوة والسلطة بيد العلماء وهـــي ذات مضمـــون عـــالي النوعية وايجابي .

ولهذا يخلص توفلر الى القول ان الصراع المستقبلي الكبير ســـيكون بيـــن القـــوة التـــي تجعل من المعرفة أداة سلطتها وبين القوة (الثروة) وليس بيـــن الشـــرق والغـــرب او الشـــمال والجنوب) .

وقد قامت حنا ارندت (Hannah Arendt) [2] بتقسيم القوة الى ثلاث مستويات :

المستوى الاول : استخدام العنف والقهر ويمكن للمراقبين ملاحظته وهو يشـــبه فـــي العلاقـــات الدولية الحرب المسلحة والغزو العسكري .

المستوى الثاني : التحكم في البدائل المتاحة وفي جدول الاعمال وهو يشـــبه فـــي المفاوضـــات الدولية المناورات الديبلوماسية في العلاقات الدولية .

---

(1) الفين توفلر " تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة " ، ترجمة فتحي بن شنوان ، نبيل عثمـــان ، ط١ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ١٩٩٢ .

(*) ينظر حول تمركز القوة بيد العلماء

Jessica T matheus , "power shift", op. Cit. PP 52-53.

وكذلك ينظر :

وليد عبد الحي " المكانة المستقبلية للولايات المتحدة " ، م . س ، ص٩ .

(2) حول هذا التقسيم ينظر :

عمروا الجويلي ، " العلاقات الدولية في عصر المعلومات مقدمة نظرية " ، السياسة الدولية ، عدد١٢٣ ، ١٩٩٦ ، ص٩١ .

المستوى الثالث : وهو أعلى مراحل القوة مع انه أقلها استخداماً للعنف وهو تشكيل عقائد "Shaping Beliefs" وتكوين رؤى الخصم بحيث يأتي بالفعل المراد دون ان يدري بانه في غير مصلحة وذلك عن طريق الاقناع والحقائق والمعلومات .

فاذا القينا نظرة سريعة على تفاعل العراق مع التطورات الحديثة في مفهوم القوة نصل الى :

١. ان العراق ما زال معتمداً في بناء قوته على الأسس التقليدية لاسيما تجاه نمو القوة العسكرية ، اذ فرض عليه ذلك نتيجة لموقعه بالنسبة لجواره حيث انه يجاور دولتين غير عربيتين فضلاً عن التحسب من العدو الأول وهو (الكيان الصهيوني) .
٢. أما بالنسبة الى قوة المعلومات ومدى تفاعله مع ما يجري على المستوى العالمي نجد ان العراق مازال في بداية الطريق الا انه بالرغم من انه قد بدأ بداية حسنة الا ان الظروف التي مر بها خلال السنوات الاخيرة قد أعاقت مسيرته كثيراً اذ حتمت عليه ان يبقى لحد الان بعيداً عن شبكات الانترنيت والفضائيات .
٣. لايوجد أي تقارب بين العراق والشركات متعددة الجنسيات الا كمنفذ (هذه الشركات) لبعض المشاريع في العراق . كما لايمتلك العراق اية شركة متعددة الجنسيات .
٤. يفتقد العراق الى مصدر مهم من مصادر القوة الحديثة وهو التكتلات بانواعها المختلفة .
٥. ان العراق من ناحية تملكه للمقومات الذاتية التقليدية للقوة ، يملك ما يجعل الدول الاخرى ان تحسده عليه اذ كان العراق يسلك المسلك الصحيح لاستثمار هذه المقومات (السكان ، الموارد وبناء قوة عسكرية واقتصادية) ولكن يبدو انه لم يترك ومسيرة بناءه لقوته اذ عرقلت هذه المسيرة بعوائق (الحرب العراقية الايرانية والعدوان الاطلسي) .
٦. لم يتبنى العراق المفاهيم الحديدة لبناء القوة اذ لم نشهد له أية تحرك على صعيد الانضمام الى (تكتلات ، منظمات دولية ، شركات متعددة الجنسيات) ، مامعناه ان العراق يفتقر الى هذا المقوم من مقومات القوة التي تمنحها هذه الانضمامات .
٧. لم يقم العراق باستثمار بعض مقومات قوته وعرضها بطريقة تعود عليه بالمنافع فمثلاً الثقافة والحضارة فالى الان لايعرف عن العراق الا المفهوم التقليدي لحضارة وادي الرافدين اذ لم يطرح العراق ثقافة ويوصلها الى الشعوب الاخرى من خلال الاعلام والاتصالات فقد بدأ تواً القناة الفضائية -المثيرة لبعض التحفظات- فيما يخص طول فترة بثها ونوعية برامجها وكفاءة العاملين فيها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم استقباله للفضائيات الأخرى .
٨. لم يعمل العراق وفق مبدأ الاعتماد المتبادل ، فالى الان مازال يطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي والذي لم يتحقق رغم خيراته الوفيرة .

الفصل الثاني
التكنولوجيا ومقومات القوة الذاتية

تمهيد

سيتم في هذا الفصل من الرسالة تحليل عناصر القوة الذاتية وتأثير التكنولوجيا عليها عبر محاور عدة ، أولها المحور الطبيعي وذلك من خلال تقييم عناصر المساحة والموارد بشكل خاص ثم المحور الاقتصادي الذي سيكرس لمعالجة هيكلية القطاعات الاقتصادية والقوى العاملة ودور التكنولوجيا في تغيير هذه الهيكلية ، وبعد ذلك نتطرق الى المحور العسكري من خلال تقييم عناصر الحدود وصنع القرار فضلا عن القدرة العسكرية . أما الأبعاد الكمية والكيفية للسكان سيتم تناولها من خلال المحور الاجتماعي الذي يضم المرحلة الديموغرافية التي يمر بها السكان ، وتوزيعهم على الرقعة المساحية ، والتمايز الطبقي .

وتجدر الاشارة هنا الى ان فصل هذه العناصر الذاتية عما يكملها من العناصر الخارجية التي ترتبط بالنظام العالمي بقدر تعلق الأمر بالمتغير التكنولوجي هو فصل اكاديمي لأغراض التحليل والبحث لتداخل سلوك الدولة الداخلي والخارجي والذي يعتمد على عناصر القوة الذاتية والمكتسبة .

المبحث الأول

المحور الطبيعي

١ـ المساحة والتماسك المكاني

تتباين الدول في مساحتها مابين الدول المنمنمة (Ministate) الى الـــدول العملاقــة[١] وبهذا كانت ولازالت المساحة تشكل عنصرا من عنـــاصر القــوة القوميــة ولكــن بشــرط اداء وظائفها الأساسية أي ان المساحة تؤثر في قوة الدولة ليس من الناحية المورفولوجيـــه وطولــها وعرضها وانما من الناحية الوظيفية أي مقدار ماتحتويه من موارد وامكانات كامنـــة للمســتقبل ومقدار تماسكها وهنا يبرز اهمية المتغير التكنولوجي في تقدير القيمـــة الفعليــة للمســاحة مــن خلال التاثير على التماسك المكاني الذي يعد احد اهــم وظــائف تكنولوجيــا الاتصــال والنقــل (Communication and Transportation) التــي تجعــل اجــزاء الدولـــة المختلفـــة تتجذب -نظريا- نحو المركز الاداري والجغرافي للدولة .

ولولا وسائل الاتصال لما امكن للنشاط الداخلي للدولة ان يصل الـــى مرحلتــه الحاليــة من التطور او التفاعل المكاني ان يبلغ مستواه الراهن من النمو، ولهذا الســبب كــانت دراســة منظومة المواصلات تمثل ناحية هامة من نواحي الجغرافيا السياسية ، ذلك ان انشاءها ونموهـــا لهما علاقة وثيقة بسياسات الدول داخلية وخارجيا[٢] من خلال ارتباطها بـــالعوامل السياســية ، العسكرية ، اقتصادية ، والثقافية ويتلخص عمل المواصلات الداخلية في ربـــط أجــزاء الدولــة بطريقة لايشوبها نقص وبصورة تبرز المفهوم الجيوبولتيكي للدولة باعتبارها تركيـــب عضويــاً

---

[١] حول مساحات الدول وانواعها يمكن الرجوع الى :

a. Norman J.G. pounds, "Political Geography", McGraw-Hill, N.Y, 1963, p27.
b. Samual Van valkenburg, "Elements Of Political Geography", 2nd edition Prentice Hall, N.J., 1955. Table (1)

[٢] للمزيد ينظر امين محمود عبد الله " في اصول الجغرافيا السياسية" مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٥١، ١٤-٦٥.

ذلك ان نظام المواصلات في الدولة يشبه الدورة الدموية التي بدونها لايمكن بقاء الحياة في أي تركيب عضوي .

فقد ساهم عامل الانتشار السريع لوسائل المواصلات في توحيد الدولة وفرض الجهاز الحكومي سلطته الفعالة اذ أدى التطور السريع لتكنولوجيا النقل والاتصال والمعلومات على ان تكون الدولة ذات قدرة على ان تفرض سيادتها لتصل بها الى أماكن لم يكن من السهل في الماضي القريب ان تخضع بالكامل لسلطة الدولة لاسيما في المناطق الوعرة ذات التضرس الشديد مثل المنطقة الجبلية والبيئات الصعبة مثل الاهوار في العراق .

ان تغطية الدولة بشبكة كافية وكفوءة (Sufficiency and Efficiency) من المواصلات والاتصالات قلل من اهمية عنصر الشكل بالنسبة للدولة اذ كان يعتبر شكل الدولة محدد رئيسي في فرض سلطتها الدولة . فانتشار شبكة من المواصلات مكن الدولة من فرض سيطرتها المركزية، اذ ساهم ذلك في منع حركات التمرد او الحد منها فعملية ربط الاقاليم النائية ببقية اقاليم الدولة جعل السلطة قادرة على الوصول الى كافة المناطق بسرعة تامة وهذا مايمكن تسميته بالتغلغل الافقي للسلطة[1] الذي هو احد عناصر التنمية السياسية (Political Development) التي تعاني الدول النامية كثير من تخلفها مما يتسبب في خلق الازمات وضعف الاستقرار السياسي وربما تفككها كما يعتقد (ريتشارد هارتسهون) في منهجه الوظيفي[2] اذ ان الدولة تعطي اهتماما للعوامل التي تعزز الوحدة ضمن اقليم الدولة ولتلك العوامل التي تسبب التجزئة والانفصال ومن الواضح ان شبكة النقل تعتبر عامل موحد (Unifying Factor) عندما تكون متطورة بشكل جيد ولكن عندما تكون مثل تلك الشبكة تغطي جزء من الدولة دون اخر فان ذلك يكون عنصر تقسيم وتفكك.

فالدولة النامية والمستقلة عن الامبراطوريات الاستعمارية نجد شبكة النقل فيها قد صممت بطريقة تخدم مصالح الدولة المستعمرة اكثر من مصالح الاقليم المحلي ولهذا تحاول

---

(1) يقول موير وزميله في كتابهما (السياسة، الجغرافيا والسلوك) ان قدرة السلطات المركزية على النفاذ الى كامل الاقليم القومي هو مقياس لفاعليتها وبعكسه سيثير تساؤلات حول حيوية تلك السلطات ولكنهما يستدركان فيقولان لاتوجد دولة قادرة على امتلاك تغلغلاً كاملاً .

Richard Muir and Ronan Baddison, "Politics, Geography And Behaviour", Methuen, London, 1981, p-182.

(2) Harm De Blij, "Systematic Political Geography", 2nd. Ed., John Wiley, N.Y, 1973, p. 77.

الدول المستقلة اقامة منظومة نقل فعالة من اجل قيام السيطرة الفعالة على النطاق القومي ومثل هذا السيطرة تعزز القوة والوحدة .

أن وجود شبكة نقل جيدة لا تساعد الدولة على الوحدة والانسجام فحسب بل تساعد أيضاً على جعل الدولة اكثر قدرة على الدفاع الذاتي كما تسهل عمليات التجارة الداخلية وتوزيع السلع على مناطق الدولة المختلفة وهذا يخلق الأمن الداخلي كما انها تكون عاملاً هاماً في علاقات القوة الخارجية للدولة .

ومن ناحية أخرى قد وجدت الدولة لنفسها قنوات تتدفق من خلالها الى عقول المواطنين (الاذاعة ، التلفزيون ، الصحافة الخ) وهو ما يساهم بشكل كبير في خلق التماسك والتضامن الداخلي وهو مايمكن ان تسمية (التغلغل الراسي) مما يساعد على الاندماج بين الفئات الاجتماعية المختلفة وكذلك بين القيادة والجماهير[1] ولهذا سنعمد لبيان التفاعل المكاني في العراق بقدر تعلق الأمر بهذا الجانب .

- **التفاعل المكاني**

يشمل التفاعل المكاني مزيجا معقدا من أنماط الحركة والتيارات والتحويلات التي تتم بين الناس وأنشطتهم في المناطق المختلفة .

ويمكن تحديد ثلاثة أشكال للتفاعل المكاني أو ثلاث مجموعات[2]

١. تشمل المجموعة الأولى أنواع الاتصال التي تتطلب حركة ونقلا جسميا للعناصر المنقولة مثل حركة البضائع والمواد الخام للأسواق والمصانع ، وكذلك توزيع الطرود البريدية كما تقع في هذه المجموعة حركة وانتقال السكان ويسمى هذا النوع من الاتصال بالاتصال الحملي (Canvactional) .

٢. أما المجموعة الثانية من أنواع الاتصال فتسمى بالاتصال أو التفاعل بالتوصيل (Conductive) وتشمل التحويلات المالية.

٣. وتشمل المجموعة الثالثة أنواع الاتصال الاشعاعي (Radiative) الذي يشمل تيارات المعلومات وانتشار المخترعات والأفكار ولا تتطلب هذه حملاً جسمياً ولاحفظاً في

---

(١) حول ازمة عدم الاندماج في الدول النامية ينظر: جلال عبد الله معوض ، " أزمة عدم الاندماج في الدول النامية " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٤ ، ١٩٨٩.

(٢) نسيم برهم وكايد أبو صبحة وعبد الفتاح لطفي عبد الله ، " مدخل الى الجغرافيا البشرية " الشركة الجديدة للطباعة ، عمان ، ١٩٩٠ ، ص٢١٢-١١٣ .

السجلات ، وانما يشمل نقلا بالاشعاع ، لذا فان الاتصال بين مراكز الاستيطان تتم عادة من خلال ثلاثة طرق رئيسة هي السكان والبضاعة والتحويلات المالية وتيارات المعلومات .

لو حاولنا تطبيق هذه المبادئ والمفاهيم على العراق فلا بد من القول أولاً ان العراق الذي يقع بين دائرتي عرض (٢٩,٥ -٣٧,٢٢) شمالا وخطي الطول (٣٨,٥ -٤٨,٥) شرقا وله اطلالة بحرية بحدود (٥٥,٥٦) كم معظمها يقع على قناة بحرية داخلية (يلاحظ خارطة ٢) بينما تبلغ حدوده البرية (٣٤٦٢) كم بهذا فهو من الدول شبه المغلقة اذ تبلغ نسبة الحدود البحرية الى الحدود البرية (١: ٦٢)[١] .

تضم هذه الحدود مساحة تبلغ (٤٣٨٣١٧) كم^{٢} الصفة الغالبة عليها هي صفة الأرض المنبسطة التي لاتظهر فيها تضاريس واضحة المعالم الا في الشمال والشرق . ان هذه المساحة تغطيها شبكة من طرق النقل تطورت من (١٥٨١٧) كم عام ١٩٨١ الى (٢٨٨٢٢) كم عام ١٩٨٥ ثم الى (٣٩٧٣٥) كم عام ١٩٩٣[٢] .

وهذا يعني ان كل ١ كم من طرق النقل كانت تخدم (٢٧,٧) كم^{٢} من المساحة عام ١٩٨١ انخفضت الى (١١) كم^{٢} عام ١٩٩٣ أما أطوال شبكة السكك الحديد البالغة (٢٢٣٩٦) كم عام ١٩٩٣ فان كل ١كم منها يخدم (١٩,٦) كم^{٢} من مساحة العراق ولو أضفنا الطرق البرية الى السكك الحديد فان كل كم منها سيخدم (٧) كم^{٢} من مساحة العراق وعند المقارنة مع أحد دول الجوار (سوريا) نجد ان كل ١كم من طرق النقل يخدم حوالي (٥) كم^{٢}

---

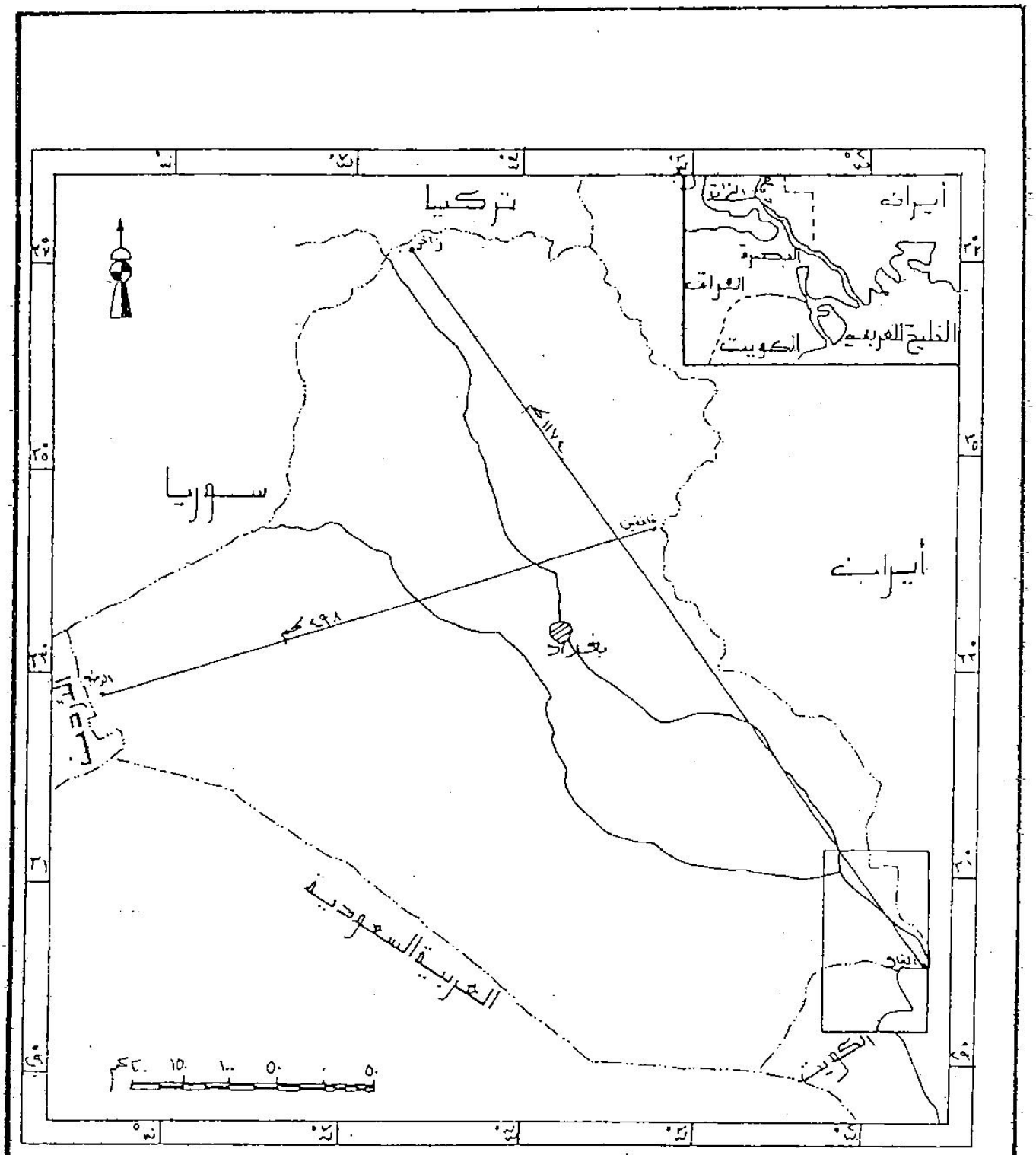
[١] يكاد العراق ان يكون دولة برية مغلقة او حبيسة او هي اشبه بذلك فليس للعراق سوى اطلالة محدودة للغاية على الخليج عبر شط العرب وحتى ميناء ام قصر الذي آل نصفه الى الكويت كنتيجة لعملية ترسيم الحدود التي قامت بها لجنة معنية من الامم المتحدة تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم (٦٨٧) .

حول تطور تخطيط الحدود وترسيمها بين العراق والكويت حتى الوقت الحاضر ينظر :

آ. لجين عبد الرحمن منصور ، "تسوية منازعات الحدود الدولية وتطبيقاتها على العراق" ، رسالة ماجستير ، كلية القانون جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .

ب. مصطفى علوي ، "المكانة الستراتيجية للعراق : القوة الشاملة العراقية في ضوء التطورات الراهنة" ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٦، ١٩٩٦ ، ص٨٦-٩٠ .

[٢] الأمم المتحدة المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نيويورك ١٩٩٧ ، ص٣٧٢



خارطة (٢)

شكل العراق وواجهته البحرية

المصدر:
من عمل الباحثة

من المساحة أما سكك الحديد فكل (١) كم منها يخدم (٧٩) كم^{٢} من المساحة ولو أضفنا الطـــرق البرية الى السكك الحديد فان كل ١كم سيخدم حوالي (٤) كم^{٢} من المساحة[١] .

لكن الذي يلاحظ على شبكة الطرق البرية وسكك الحديد تأخذ الاتجاهات ذاتـــها تقريبـــا (خارطة ٣) كما ان هنالك جزء كبير من مساحة العراق يكاد يخلو منها وان معظمـــها يـــتركز حول بغداد واقليمها كما ان هذه الشبكة من النقل تفتقر لكثـــير مـــن وســـائل الراحـــة والأمـــان والتنظيم علاوة على قدم وسائطها مما لا يساعدها على أداء وظيفتها بالربط المكـــاني (الأفقـــي) أو الاجتماعي (الراسي) وعلى الرغم من ضعف كفاءة وكفاية منظومة النقل البرية الا ان مـــاتم نقله بسكك الحديد هو (٣٦٨,٥) الف مسافر عام ١٩٨٨ (ينظر الجدول ٨) بينمـــا لـــم تســـتطع الخطوط الجوية العراقية الداخلية نقل اكثر من (٥٣٦٥٥) مسافر فقط للعام ذاته .

جدول (٨)

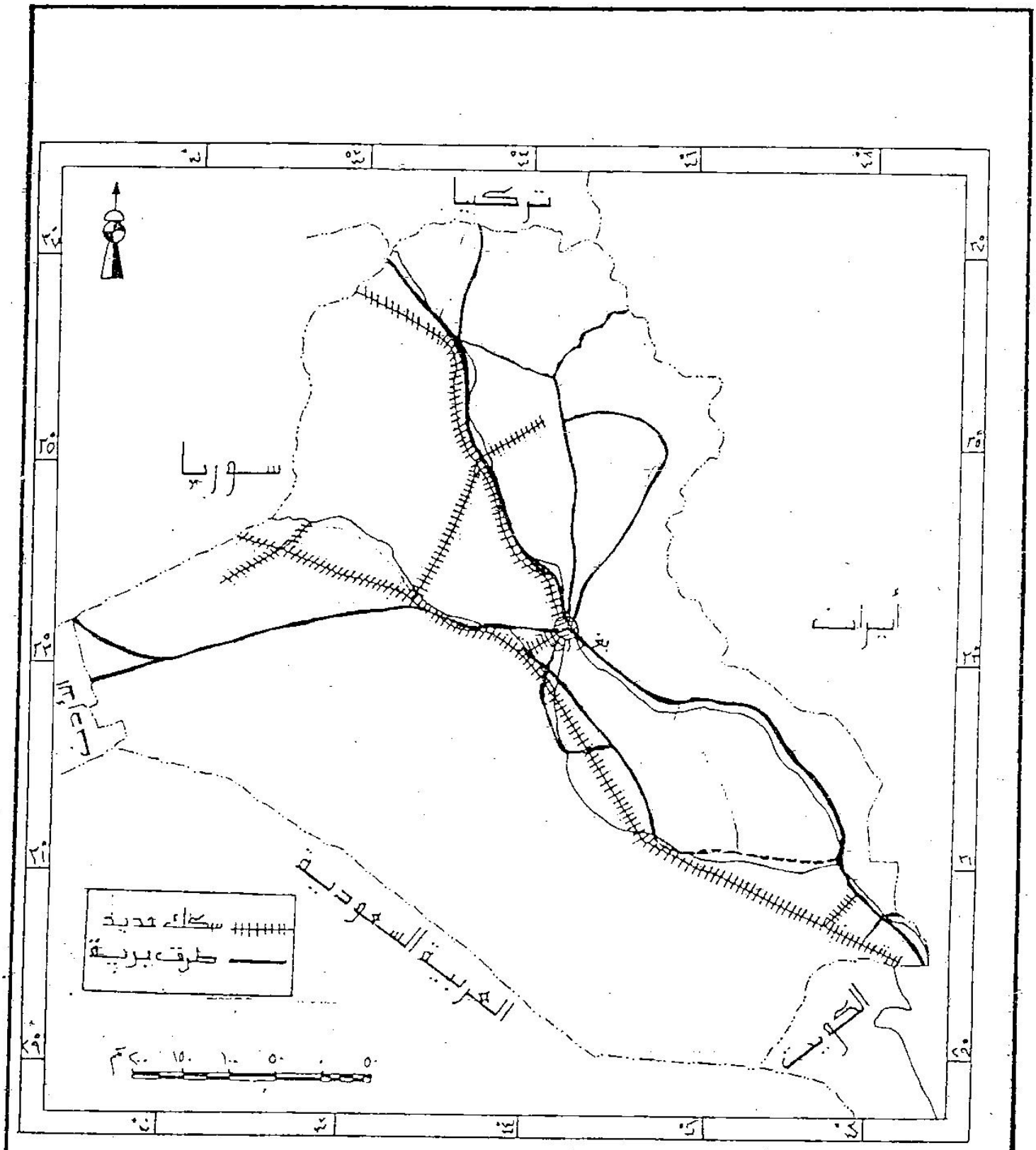
عدد الركاب والبضائع المنقولة بين المحافظات بالسكك الحديد

السنة	عدد الركاب	كمية البضائع/الف طن
١٩٧٠	١٨٣١	٣١٠٥
١٩٧٢	٢٣٧٣	٣٤٧٢
١٩٧٤	٣٥٩٧	٣٧٤٦
١٩٧٦	٣٥١٩	٥١٢٢
١٩٧٨	٣٣٨٠	٥٣٧٦
١٩٨٠	٣٠٥٣	٦٢٠٥
١٩٨٢	٣٧٩٩	٣٣٦٠
١٩٨٤	٣٣٣٦	٣٩٧٦
١٩٨٦	٢٧٠٣	٤١٧٣
١٩٨٨	٣٨٦٥	٦١٠٩
١٩٩٠	٣٢٤٢	٧٥٠٨

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء المجموعات الاحصائية للاعوام ١٩٧٠-١٩٩٠ ، صفحات متفرقة .

---

[١] الامانة العامة لجامعة الدول العربية المجموعة الاحصائية لـــدول الوطـــن العربـــي عـــدد ٦ ، ١٩٩٦ ، ص١٢،١٧٧،١٩٠ .



خارطة (٣)

السكك الحديدية والطرق البرية الرئيسة في العراق

المصدر:
- من عمل الباحثة باعتماد كل من
- وزارة النقل والمواصلات، الشركة العامة لسكك حديد العراق، بغداد، ١٩٩٨
- سعدي علي غالب، جغرافية النقل والتجارة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل ١٩٩٢، ص ١٣٧

أما اذا تطرقنا الى النوع الثاني من النقل وهو التوصيل الذي يتمثل في نمط الخوالات فنجد انه لم يستخدم على نطاق واسع اذ قدر عدد الحوالات بين المحافظات لعام ١٩٨٩ هو (٦٩٨١) بلغت اقيامها (٢١٧٨) الف دينار كما يوضحها (الجدول ٩) أي مايعادل (٠,٠٦٩٨١) حواله لكل (١٠٠٠٠٠٠) شخص مما يدلل على ضعف بنية الاقتصاد أولاً ثم ضعف التماسك المكاني والسكاني ثانيا[*] وقد انخفضت أعداد وأقيام الحوالات كثيراً مع العدوان الثلاثيني وعمليات التخريب التي أصابت البنية التحتية والفوقية للعراق .

أما بالنسبة للاتصالات الهاتفية فالمعيار العالمي هو (٥) هواتف لكل (١٠٠) شخص وقد وصل العراق الى هذا المعيار تقريبا عندما بلغ عدد الهواتف (٤,٨) هاتف لكل (١٠٠) شخص عام ١٩٩٠ ولكن بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ انخفضت الى (٣,٧ هاتف/١٠٠) شخص عام ١٩٩٣ وهذا التراجع في الكثافة الهاتفية يعود بدرجة الرئيسة الى تقليص عدد البدالات اليدوية والاتوماتيكية التي دمر بعضها بالكامل مما أدى الى انخفاض عدد البدالات اليدوية من (٢٠٤) بدالة عام ١٩٨٧ الى (١٤٥) بدالة عام ١٩٩١ وكذلك انخفض عدد البدالات الاوتوماتيكية من (١٤٢) بدالة عام ١٩٨٧ الى (١١٨) بدالة عام ١٩٩١[١] (ينظر الجدول ١٠) .

وقد ترتب على ذلك ضعف الترابط المكاني والسكاني مما زاد من كثافة الاتصال التقليدي وهو الانتقال المادي لاسيما للأشخاص ، هذا يعني ان العراق لازال يستخدم الوسيلة التقليدية للنقل والتماسك المكاني أي ان تكنولوجيا الاتصال لم تدخل بشكل كافي وكفوء لتزيد من الحيوية والانسجام المكاني والسكاني وبالتالي لازال الفضاء المكاني التقليدي هو الفاصل مابين الافراد في الوقت الذي خلق فيه فضاء الكتروني (Cyber Space)[*] .

---

[*] يمكن تحديد بعض أسباب ضعف استخدام هذا النوع من النقل الى مايأتي :

أ. ان المواطن مازال يفضل حمل نقوده بيده والحرص عليها.

ب. عدم الثقة بالبنوك والهزات التي يتعرض لها السوق النقدية تجعل من الصعب تعاون المواطنين بهذا النوع من النقل .

ج. بطئ عملية النقل اذ قد تصل عملية التحويل النقدية بين المحافظات الى خمسة ايام في حين تفتخر اليابان بأن الحوالة بين المدن اليابانية تتم خلال دقيقتين .

[١] الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٨٧ ، ١٩٩١ ، صفحات متفرقة .

[*] وهو الفضاء المكاني الذي يوجد على الأرض ولكنه يختفي عمليا بفضل التقنيات المختلفة في وسائل الاتصال الحديثة .

جدول (٩)
عدد الحوالات المالية وقيمتها

المحافظة	عدد الحوالات		قيمة الحوالات (الف دينار)	
	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٨٩	١٩٩١
نينوى	١٤٩٢	٦٩٨	١٤٨	١١٤
صلاح الدين	٢٤٦	١٠٣	٤٣	٢٧
التأميم	٤٣٢	٩١	٢٤	١٧
ديالى	٢٩٥	٢١٣	١٨٧	١٩
بغداد	١٩٣٨	٦٨٩	٢١	٧٢
الانبار	٢٤١	٧٨	٤٨	١٣
بابل	٣٦٧	٢٨	٤	٣
كربلاء	٦٦	١٤	٤	٤
النجف	١٧٢	٥٤	١٨	١٠
القادسية	٤٢٧	٢١	١١	٢
المثنى	٥٥	٦	٦	١
ذي قار	٢٩	٢٩	٣	٤
واسط	٢٢١	١٧	٢٢	٣
ميسان	١٣٣	١٤	١٤	١
البصرة	٩٧٥	١٣	٨٨	١٧
منطقة الحكم الذاتي				
دهوك	١٢٥	٢	١٨	–
أربيل	١٢	–	٢٣	–
السليمانية	٤٥٣	٤٨	٤٠	٤١
المجموع	٤٩٨١	٢١٧٨	٧٥٦	٣١١

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعات الاحصائية للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩١ ، ص٢٤٢ ، ٢٥٨

تشمل هذه الحوالات الصادرة والواردة .

جدول (٢٠)

عدد البدالات في العراق للفترة ١٩٧٥-١٩٩١

السنة	بدالة آلية	بدالة يدوية	المجموع
١٩٧٥			١٣٢٠
١٩٧٦			١٣٩٧
١٩٧٧			١٥٦٥
١٩٧٨			١٦٨١
١٩٧٩			١٩١٨
١٩٨٠			١١٣٤
١٩٨١			٢٢١١
١٩٨٢			٢٣٤٥
١٩٨٣			٢٤٤٨
١٩٨٤			٢٥٨٢
١٩٨٥(*)	٢٣٦	٢٢٣	٢٨٣١
١٩٨٦	١٣٩	٢١٢	٢٧٢٠
١٩٨٧	١٤١	٢٠٤	٢٧٢٦
١٩٨٨	١٤٢	٢٠٤	٣٤٦
١٩٨٩	١٤٠	١٨٤	٣٢٩
١٩٩٠	١٤٩	١٨٨	٣٣٧
١٩٩١	١١٨	١٤٥	٢٦٣

المصدر : الجهاز المركز للاحصاء ، المجموعات الاحصائية للاعوام ١٩٧٥-١٩٩١ ، صفحات متفرقة

(*) هناك ملاحظة جديرة بالاهتمام ان في الأعوام المظللة قد تباينت أعداد هذه البدالات فيما بين أعداد الاحصائيات العراقية المنشورة اذ ظهر تباين فيما بين الرقم الكلي او المجموع الكلي وتفصيل اعداد البدالات فيما بين يدوية وآلية

وخير ما يمكن ان تقوم به الدولة لمعالجة هذه الأوضاع الابتعاد عن استعمال القوة القسرية ومحاولة احتواء هذه المناطق لتقوية اتصالها مع باقي الأجزاء باعتبارها الخطوة الأولى لامتصاص روح العزلة والانفصال لديها .

ان ضعف عملية الاتصال في الدول يؤثر سلبا على تماسكها وبالتالي على ولاءات الشعب فمن الممكن ان يتنامى الشعور لدى سكان هذه المناطق بالانفصال والابتعاد عن الادارة المركزية في الدولة أو عن بقية أجزاء الدولة وبالتالي قد يدفع هذا الشعور هؤلاء السكان الى الميل نحو الانفصال عن بقية أجزاء الدولة أو الانسحاب نحو دول ذات جذب اقوى لهم ، فشعورهم بالعزلة يكون اللبنة الأولى في عملية جعل الوطن الواحد أوطاناً وقيام حركات تمرد أو انفصال ، ولعل هذا كان أحد أهم أسباب قيام الحركة الكردية في شمال العراق .

ان التطور التكنولوجي الحاصل في عملية انشاء الطرق والمواصلات أبعد الانسان من الوقوع تحت رحمة الطبيعة[1] في اختيار الطريق فلم تعد الطبيعة تتحكم في طول واتجاه وطبيعة الطريق ، بل أصبحت أهمية الطريق ونسبة الاحتياج اليه تلعب الدور الأول في انشاء الطريق وذلك بفعل التكنولوجيا المتطورة .

فضلاً عن ذلك ان تطور وسائل الاتصال اللاسلكية والأقمار الصناعية وشبكات الانترنيت وغيرها قد قاد الى تقليص المساحات والمسافات وزيادة التماسك المكاني والسكاني للوحدة السياسية بل وحتى فيما بين الوحدات الأخرى ، مما يمكن القول معه ان تحليل الحيز المكاني لابد وان يرتبط بالبعد التكنولوجي لغرض التقييم الصحيح لهذا التفاعل مما يؤدي الى بيان الأهمية النسبية لهذا التماسك في قوة وحيوية الدولة .

وهنالك ملاحظة جديرة بالاهتمام هي ان هنالك تباين مكاني واضح للاتصالات يشير الى تمتع المراكز الحضرية الكبرى بمنافع وسائل الاتصال الحديثة وهو مايمكن ان يكون عاملا لتطبيق نظرية المركز والأطراف (مجازاً) مابين المدن الرئيسة وهوامشها كالذي يحدث على النطاق العالمي اذ تتمتع الدول الصناعية والغنية بأكبر كم وافضل نوع من وسائل وعمليات الاتصال مقارنة بدول العالم النامي الأمر الذي يعني الاجابة على تساءل هام مفاده هل ان وسائل الاتصال المتطورة تقنيا مثل الانترنيت ستقود الى تقليل التباين بين المناطق والاقاليم أم زيادته .

---

(1) Norman J. G. Pounds, "Political Geography", op. cit. pp.121-122 .

٢ـ السيطرة على الموارد الطبيعية واستثمارها .

وقبل الولوج في بيان تأثير التكنولوجيا على الموارد الطبيعية في البدء علينا ان نتعرف على مفهوم الموارد :

تعني كلمة مورد (Resource) في القواميس معاني عديدة منها انها ذلك الشيء الذي يعتمد عليه الفرد للاعالة والمساعدة والتوخي[١] أي انها الوسائل التي تساعد الفرد على تلبية حاجاته ان يقصد بموارد الثروة كافة الهبات أو المنح الموجودة في الطبيعة والتي يمكن للانسان ان يحول محتوياتها من كنوز للثروة الى ثروة لها قيمة اقتصادية سواء أكانت بهيئة سلع أم خدمات[٢] فالانسان يمكنه من خلال تغيير وظيفة الموارد ان يحدث تغييرات مهمة في مدى الاستفادة منها .

ويمكن ان تعّرف الموارد الطبيعية أيضاً بانها جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للانسان دخل في وجودها[٣] .

أما تعريف ف . غ.بافلوف للموارد بانها الخصائص الطبيعية التي ليست نتاج عمل الانسان ولكنها مع ذلك يمكن ان تستعمل لقضاء حاجاته المعاشية وحاجات الانسان متعددة جداً . تبدأ من الحاجات الضرورية لاستمرار واعادة انتاجه كنوع بايولوجي كالغذاء والثياب والسكن والهواء وغير ذلك وانتهاء بالحاجات التي يتطلبها نشاطه العلمي والتي تخص بالدرجة الأولى تطور أدوات ووسائل العمل[٤] .

أما (Zelinsky) فقد عرّف المورد بانه المادة او الخاصية الطبيعية للمكان التي يمكن استخدامها في بعض الاشكال لتلبية حاجة بشرية وتتضمن الموارد والامكانات الطبيعية والبيولوجية الكامنة للثروة المعدنية والتربة والحياة النباتية والحيوانية والمناخ في مكان ما سواء عرفت أو استغلت بواسطة سكان هذا المكان او بواسطة أناس آخرين[٥] ومهاراته

---

(١) منير البعلبكي ، " قاموس المورد " ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٧، ص٧٨١ .

(٢) محمد ازهر السماك ، باسم عبد العزيز الساعاتي ، " جغرافية الموارد الطبيعية " ، الموصل ، ١٩٨٨، ص٢٤.

(٣) محمد السيد سليم ، " تحليل السياسة الخارجية " ، مؤسسة الاهرام ، ١٩٨٩، ص١٠٤

(٤) ف. غ.بافلوف واخرون ، " الاقتصاد الراسمالي العالمي والعلاقات الاقتصادية ازمة المواد الاولية الراسمالية المعاصرة مناحي اقتصادية عالمية " ، ترجمة حسان اسحاق ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ١٩٨٣ ، ص١١.

(5) W.A, Zelinsky, "A Prologue to Population Geography", Prentice Hall N.J. ,1970, p103.

وتقنياته ، أي المستوى التكنولوجي ومن خلال هذه العناصر نصل الى ان الانسان هو الذي يخلق الموارد أحياناً[*] .

وأخيراً نتطرق الى نظرة ماهان وكيف كان يقيم الموارد الطبيعية ، اذ يعدها ذات قيمة اقتصادية ، وان كانت في حدودها الدنيا ويرتفع مستواها تدريجيا مع كل قيمة مضافة اليها ، عبر سلسلة من العمليات التسويقية والتحويلية[1] .

أولاً : تصنيف الموارد

تصنف الموارد لا سيما المعادن الى ثلاث أنواع رئيسة[2] :

١. **موارد أولية ستراتيجية .**
٢. **موارد أولية ضرورية جداً .**
٣. **موارد أولية نادرة أساسية .**

فالموارد الستراتيجية هي التي لايمكن الاستغناء عنها للدفاع القومي والتي تجهز كلياً أو جزئيا من مناطق أخرى خارج حدود الدولة[*] .

أما الضرورية جدا تلك التي يمكن الاستغناء عنها للدفاع الوطني ولكن الحصول عليها في وقت الحرب اسهل من الحصول على الموارد الستراتيجية ، أما الموارد الأساسية هي التي يكون الحصول عليها لايشكل مشكلة في أوقات الحرب أما جونز (S. Jones)[3] .

صنف الموارد على أساس أهميتها الفعلية والكامنة أو من حيث امكانية توافرها الى :

١. موارد متوفرة أو متاحة تكون تحت تصرف صانع ومتخذ القرار مثل المجندين والصناعات القائمة .

---

[*] هنالك من يفرق بين المورد Resource والمصدر Source فالاول مصدر في حالة حركة الثاني مورد في حالة سكون ينظر :
صلاح الدين الشامي ، " الجغرافية دعامة التخطيط " ، منشأة المعارف ، اسكندرية ، ط٢ ، ١٩٧٦، ص٥٥ .

[1] عمر الفاروق السيد رجب ، " قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية " ، م . س ، ص١٤٣ .

[2] عبد الرزاق عباس حسين ، م . س ، ص٣٤٥ .

[*] هناك من ينظر للمواد الاستراتيجية نظرة مختلفة اذ يعتبرها المواد المستعملة في التصنيع الحربي ، ينظر :
عدنان السيد حسين ، " الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٣٣ .

[3] عبد الرزاق عباس حسين ، م . س ، ص٣٤٧ ، للتفصيل عن تصنيف الموارد في الجغرافيا ينظر :
محمد أزهر السماك ، " الموارد الاقتصادية " ، وزارة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٣٧-٤٠ .

٢. موارد يمكن توفرها بعد فترة قصيرة مثل الاحتياط والصناعة التي تكون تحت تصرف اليد بعد فترة قصيرة من ظهور الحاجة لها أي الى انها تحتاج الى جهد قبل تشغيلها .

٣. موارد يمكن الحصول عليها واستغلالها بعد ادخال تحويرات مثل تحوير خطوط الانتاج وتدريب الشباب للخدمة العسكرية .

٤. موارد يمكن الحصول عليها بعد تطويرها ، أي معروف وجودها لكنها غير مستغلة مثل المعادن .

ان توفر الموارد للدولة هو عامل مهم دائما لقوتها لكنه عامل غير حاسم بحد ذاته ، فالامتلاك المجرد للموارد الأولية لايجعل الدولة قوية[١] .

فنجد ان هنالك دول قد اغتنت بسبب امتلاكها النفط . لكنها لم تصبح قوية فوجود المورد يجب ان يرافقه قاعدة تكنولوجية أي ان وجود وتوزيع الموارد يصبح يوما بعد يوم أقل ستراتيجية من امتلاك وتوزيع التكنولوجيا عالميا ولهذا فان المتغير التكنولوجي يتخذ كدليل على توزيع القوة من جهة وفي المجال الايدلوجي فان التحكم في الموارد الطبيعية هو استمرار منطقي لادب التحرر الوطني ويساهم في رفع المستوى الثقافي للشعوب وذلك عن طريق مشاركتها في مسرح اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية من جهة اخرى[٢] .

لذا يعد التحكم في الموارد الطبيعية أمراً ضرورياً اذ يمثل الشرط الذي يسمح باتخاذ استراتيجية حقيقية للتنمية المعتمدة على الجهود الذاتية[*] .

ومن الصعب في ظروف تعميق التقسيم العالمي للعمل وتقوية العلاقات الاقتصادية الدولية ان تعتبر الدولة التي تملك الموارد الطبيعية تملك المؤهلات اللازمة لتطورها الاقتصادي وبالتالي تفوقها اذ ان الذي يحدد التطور الاقتصادي ليس وجود الموارد الطبيعية بقدر ما يحدده وجود مستوى تكنولوجي وكوادر كفوءة ووعي يؤهلها لاستثمار هذه الموارد[٤] . فالقوة ليس لمن يملك وانما القوة لمن يعرف كيف يستثمر مايملك[**] .

---

(١) تناول الباحث الجغرافي كنزيرك Norton Ginsbury العلاقات بين الموارد والتطور الاقتصادي ينظر:
N.s Ginsburg ,"Natural Resources And Economic Development", Annals of the association of American geographeys sept. 1957, pp. 147-212

(٢) مصطفى حسن علي ، " شركاء في تشويه التنمية " ، دار الطليعة للطباعة بيروت١٩٨٣. ص٦٢.

(*) لايعني اعادة السيطرة على الموارد هي التنمية الحقيقية بل يجب وضع مفهوم التنمية في اطاره الشمولي الحقيقي

(٤) للمزيد حول ضآلة الموارد والاستثمار الامثل يفضل الرجوع الى :
توماس سنتش ، " الاقتصاد السياسي للتخلف " ، ترجمة فالح عبد الجبار ، منشورات الطريق الجديد ١٩٧١ ص٣١-٣٤ .

(**) للتفصيل حول هذا الموضوع يفضل الرجوع الى ندوة اكاديمية المملكة المغربية " الامكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية " ، فاس ٢٥-٢٨ ابريل ١٩٨٣ ، رباط ١٩٨٤ .

ثانياً : أهمية الموارد الطبيعية

حظيت الموارد من القديم بأهمية خاصة اذ كانت الدافع وراء الاستعمار لكثير من المناطق فهي الأساس الأول الذي تمت في ضوءه المراحل الأولى لنظام تقسيم العمل الدولي(*)

وأخذت أهمية الموارد تزداد بشكل متميز منذ مطلع القرن الحالي لاعتبارات عديدة مثلاً تعدد احتياجات الانسان وتعقد حياته نتيجة لتطوره الفكري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، فأتسم استهلاكه بطابع النمو السريع حتى وصل الى درجة انه لم تعد اية دولة مهما كان حجمها او قوتها ان تفي بمتطلباتها من الموارد عن طريق الاكتفاء الذاتي ، فضلا على ان النمو المضطرد للسكان والذي يفوق نمو الموارد كان واقعاً حاسماً لدراسة الموارد وسبل تطويرها(٢) .

وما طرأ من تحول وتغير في طبيعة العلاقات الدولية اذ لم يعد العالم عالم وحدات سياسية منفصلة بل أصبح عالم تكتلات وأحلاف الغرض منها السيطرة على الخارطة العالمية ، فبرزت بعض التكتلات والاحلاف مثل السوق الاوربية المشتركة والتي تسمى الان (بالاتحاد الاوربي) ومنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) ورابطة أمم جنوب شرق اسيا (الاسيان) وغيرها هذا الى جانب تعدد المشكلات الاقتصادية العالمية مثل مشكلة الطاقة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية ومشكلة الغذاء ومشكلة التطور التكنولوجي ونقل التكنولوجيا والتي بدورها أنتجت النظام الدولي الجديد لتقسيم العمل(٣) .

والتخصص في الانتاج ومبدأ التكامل الافقي والراسي بين الدول حيث يمثل عنصر الموارد الطبيعية محورها مثل منظمات الاوبك والاوابك ، وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الجماعة الاوربية للفحم والحديد وغيرها .

على اننا نعتقد ان التكنولوجيا ستوجه ضربة قوية الى الدول التي تعتمد في اقتصادها على تصدير المواد الخام كالنحاس والبوكسايت بل وحتى النفط وتتمثل هذه الضربة في التغيرات المحولة للسلطة التي توشك ان تجتاح هذا المجال اذ بدأت بعض الدول تدخل عالم

(*) ينظر مبحث تقسيم العمل الدولي من هذه الدراسة .

(٢) للمزيد حول اهمية الموارد ينظر: مازن الرمضاني ، " الموارد الاولية والصراع الدولي " ، المنار، عدد٧ ١٩٨٥ ص٧٦-٨٥.

(٣) فؤاد مرسي ، " الرأسمالية تجدد نفسها " ، عالم المعرفة ، عدد ١٤٧ ، الكويت ، ١٩٩٠ .

ما بعد الصناعة ، مما جعل الانتاج الصناعي يصبح لاكميا اذ يحتاج الى موارد عديدة اكثر تنوعاً وأقل مقداراً[١] .

ان التوظيف الكفء للتقدم التكنولوجي لدى معاملة الموارد المعدنية الوطنية[٢] ، ينشأ في حقيقة الامر من موارد محدودة كماً ونوعاً حتى وان بدت ضخمة من المنظور الآني ، والتقدم التكنولوجي لايكرس الجهود للكشف عن موارد جديدة طبيعية ، ولتطوير طرق البحث عن مثل هذه الموارد او لتقديم طرق اكثر كفاءة لاستخراج الخامات من باطن الارض أو لابتداع اساليب جديدة لمعالجة الخامات لاستخلاص القدر الاكبر من العناصر والمركبات ذات القيمة منها فحسب بل انه يكرس الجهود ايضاً لتقليص معدلات استنفاذ الموارد الطبيعية منها المكتشفة والمعروفة باساليب متعددة وفي مقدمتها[٣] :

١. تطوير سبل الاستفادة من الخردة المتخلفة من الادوات والاجهزة المختلفة المصنوعة من الفلزات ، والسبائك المختلفة لاعادة صهرها وتصنيعها وتشكيلها والاستفادة منها .

٢. البحث في امكانية احلال المعادن المتوفرة ، والشائعة في الطبيعة محل المعادن التي قد تتميز بالندرة من هذا القبيل استبدال النفلين سيانيت (إنلك) بالفلدسبار في صناعات كيمياوية متعددة والبحث في امكان استخلاص الالمنيوم من الطين العادي الشائع بدلاً من خاماته الأقل وفرة وفي مقدمتها البوكسايت .

٣. استنباط مواد مصنعة لتحل محل الموارد الطبيعية في الاستخدامات الحياتية مثل تخليق الوقود الصناعي ، كبديل للنفط الطبيعي واستخدام (كبريد السليكون) كمادة صنفرة ، لتشطيب السطوح في اعمال القطع بدلا من الماس الطبيعي .

---

(١) أ- الفن توفلر، " تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة " ، تعريب ومراجعة فتحي بن شنوان ، نبيل عثمان ، مكتبة طرابلس للتنمية العالمية، ليبيا ط٢ ، ١٩٦٦ ، ص٥٢٢.

ب- Ernest Braun and David collingridge, "Technology And Survival", Butter Werths, 1977, pp1-38.

(٢) قارن مع : قسم الدراسات الاقتصادية ، " الموارد الاولية بين امن الشمال وفقر الجنوب " ، المنار، عدد ٧٤/١٩٨٥ ، ص٨٦-٩٨ .

(٣) اصبحت عملية استنفاد الموارد وعملية استبدالها الشغل الشاغل للكثير من الباحثين وللمزيد حول ذلك ينظر:

أ. محمد رضا محرم ، " الثروة المعدنية العربية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ، ص٩٧.

ب. الفن توفلر، " تحول السلطة " ، م . س ، ص٥٢٢-٥٢٣.

ج. حسن طه نجم ، " الموارد في عالم متغير وجهة نظر جغرافية " ، الجمعية الجغرافية ، الكويت ، ١٩٨١، ص٢٥-٢٦.

٤. الاقتصاد في استعمال الموارد الطبيعية كنتيجة للتحسن الذي يتحقق في صناعة الآلات والأجهزة التي تستخدم تلك المواد (مثل الاقتصاد في استعمال الوقود في اجهزة الحرق وفي وسائط النقل وفي عمليات صهر المعادن فضلاً عن تقليل الفاقد)[١] .

٥. البحث عن مصادر جديدة للموارد عن طريق تطوير تقنيات جديدة مثل محاولة استخراج المعادن من مياه البحار التي تحتوي على قدر غير يسير منها ولاسيما اذا امكن التغلب على مشكلة التكاليف النسبية العالية لاستثمارها .

٦. تطبيق مباديء صيانة الموارد والمحافظة عليها (Conservation) والتي اصبحت منهجاً حضاريا مهما تنادي به جميع الامم الحديثة باعتبار انه يهدف الى اطالة عمر المصادر ويعمق فائدة الموارد في الاستعمال[٢] .

فنحن نعيش الان في ظل ثورة جديدة ، هي ثورة في النشاط العلمي والتكنولوجي لاحلال الموارد واستبدال موارد معدنية من اصل طبيعي باخرى مصطنعة (مخلقة)[٣] .

وليس بالضرورة ان يتم استبدال المواد بشكل خام ولكن ممكن ان يتم لبعض العناصر بشكل رئيسي أي اننا نعيش الان في عصر يمكن ان نسميه (عصر الاستبدالية) وقبل معرفة امكانية العراق في مجال تخليق الموارد واستبدالها ، لابد من التطرق الى الموارد الطبيعية الموجودة فيه وخارطة توزيعها هي كالاتي :

١-التربة

فالتربة عامل مهم من عوامل اقتصاد الدولة حيث تعتبر الاساس الاول لاقامة أمن غذائي وبالتالي الأمن القومي لأي دولة[٤] .

وتربة العراق تتباين نوعيتها من أراضي صالحة للزراعة من الصنف الاول (الممتاز) حتى تصل الى الأراضي الصالحة لتربية الأحياء البرية أو للتسلية وتجمعات المياه فقط ، مروراً بأراضي المراعي .

---

(١) ينظر: مايكل تانزر ، " التسابق على الموارد " ، ترجمة حسيب زينة ، مؤسسة الابحاث، ١٩٨١ ص١٧٨.

(٢) حسن طه نجم ، م . س ، ص٢٧.

(٣) أ-قارن مع فؤاد مرسي ، م . س ، ص٤٢-٥٣

ب-خير الدين حسيب (محرراً) ، " مستقبل الامة العربية التحديات والخيارات " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨، ص١٨٢.

(٤) محمد محي عيسى الهيمص ، " المقومات الجغرافية واثارها في الامن الوطني العراقي " ، اطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافيا كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٦٦ ، ص٦٧-٦٨

٢ـ النبات الطبيعي

يتميز العراق بتنوع النبات الطبيعي فيه حيث يشمل اولا منطقة الغابات ، اذ تنتشر فيها أشجار البلوط والعفص والبطم، ثانيا نباتات المنطقة الصحراوية [١] الشوكية مثل العاقول والشوك والاطحة الى جانب العديد من نباتات البيئة المائية في الاهوار والمستنقعات ومن أكثرها شيوعا القصب والبردي والجولان ثالثاً .

٣ـ الثروة المعدنية [٢]

رغم ضالة احتياطي بعض المعادن كالخارصين والحديد والرصاص الا انه في الوقت نفسه يوجد كميات كبيرة لمعادن أخرى مثل النفط والغاز والفوسفات والكبريت (ينظر الجدول ١١ و خارطة ٤) فوجود معادن متنوعة مؤشر على امتلاك أحد مقومات القوة التي لاغنى عنها .

٤ـ موارد المياه

تقسم الموارد المائية العراقية الى قسمين :

أ- مياه جوفية : اذ يقدر الاحتياطي المتجدد سنويا فيما بين (٢٤٣٥،٦ -٢٨٢٥،٦) مليون م٣ لايستغل منها سوى ٣٥% [٣]

ب- مياه سطحية : مقدار كمية المياه السطحية المتكونة داخل الاراضي العراقية حوالي ٢٦،٤٨ مليار م٣ [٤]

جـ- ثروة سمكية : تتكون من اسماك بحرية ونهرية بلغت كمية المصطاد منها في عام ١٩٩١ نحو (١٦١٤٦) طن[٥] .

---

[١] محمد محي الدين الخطيب ، " المراعي الصحراوية في العراق " ، مطبعة دار الاعلام بغداد ، ١٩٧٣، ص٥٠.

[٢] للمزيد حول الثروات المعدنية في العراق يمكن الرجوع الى :
عراك تركي حمادي الفهداوي ، " الأهمية الجيوبولتيكية للموارد المعدنية الاستراتيجية في العراق دراسة في الجغرافية السياسية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

[٣] محمد محي عيسى الهيمص ، م . س ، ص٨٤ .

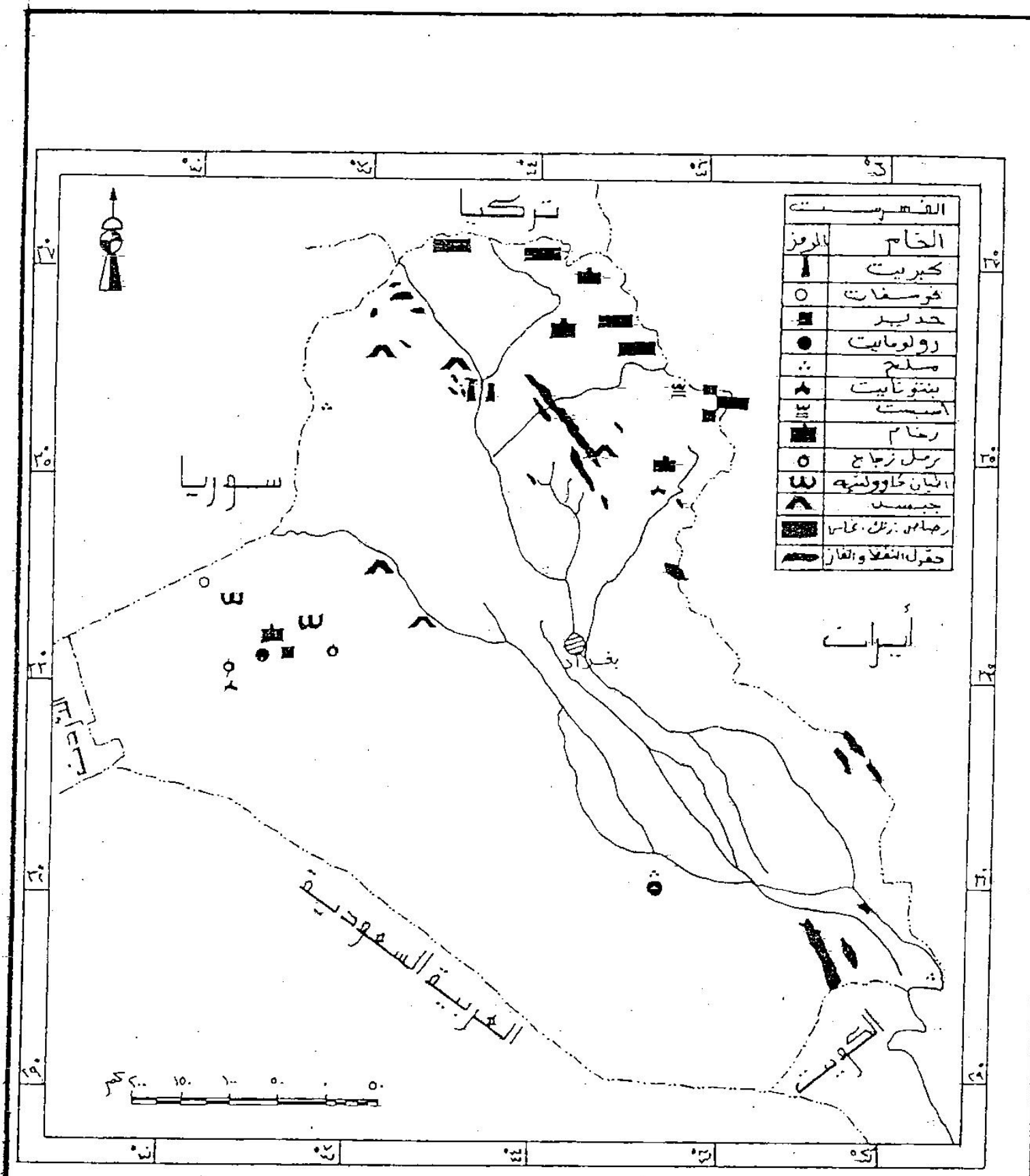
[٤] المصدر نفسه ، ص٨٧ .

[٥] الجهاز المركزي للاحصاء المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ ، ص٩٥ .

جدول (١١)
الثروة المعدنية في العراق

المادة	الاحتياطي
النفط	١٠٠ مليار برميل
الغاز	٣١٠٠ مليار م٣
حجر الكلس	٢١٧٧ مليون طن
الدولومايت	٣٣٠ مليون طن
اطيان السمنت	٤٤٨ مليون طن
اطيان الطابوق	٢٨٦ مليون م٣
الجبس	١٣٠ مليون طن
الحصى والرمل	٢١٩٦ مليون م٣
رمال المرو (الزجاج)	٧٤،٦ مليون طن
الكاؤولين	٥٦ مليون طن
الفوسفات	٥٢٣ مليون طن
الكبريت	١١٣ مليون طن
الفيتوناين	٠،٦٥ مليون طن
الملح (عدا مياه البحر)	٤٦ مليون طن
خام الحديد	٦١ مليون طن
الخارصين والرصاص (فلزات نقية)	١،٢ مليون طن

المصدر : محمد محي عيسى الهيمص ، م . س ، ص٧٥



خارطة (٤)

توزيع الخامات المعدنية في العراق

المصدر:-

محمد محي الصيمصي، م. س، ص٧٨-٧٩

وعندما نراجع استغلال العراق لثرواته الطبيعية نجد ان العراق لم يستثمر ثرواته بشكل جيد، فالتربة اصابها تملح في كثير من المناطق وانخفضت انتاجيتها فنتيجة لتقادم التكنولوجيا المستخدمة في معالجة الترب مما ترتب عليه ان يصبح العراق مستورد للغذاء اذ بلغت استيراداته عام ١٩٨٤ نحو (١,٤٤١) مليار دولار وفي عام ١٩٩٠ نحو (١,٣٨٥) مليار دولار[١] .

وأما بالنسبة الى النبات الطبيعي فقد فقد العراق ثروة لاتعوض من النباتات والأحياء المائية بعملية تجفيف الاهوار حيث اثر ذلك على المنطقة بشكل كبير فازدادت المناطق الجرداء الخالية من النباتات .

اما بالنسبة الى الموارد المعدنية[٢] فنتيجة للعجز التكنولوجي العراقي في مجال استغلال الموارد فقد تم الاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة لغرض مسح وحصر واستخراج الموارد الطبيعية المعدنية فيه فقد تمت الاستعانة بشركات مثل شركة IPC للبحث عن النفط واستثماره وشركة ينتبرا البلجيكية لاستثمار فوسفات عكاشات وشركة بولونية لاستثمار كبريت المشراق وشركة (Barson) للبحث عن المياه الجوفية وغيرها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد ان العراق يعتمد بدرجة كبيرة على تصدير المعادن اكثر من تصنيعها فمثلا يمثل العراق المرتبة الثانية من مجموع الدول المصدرة للفوسفات من حيث حجم الاحتياطي[٣] .

وعندما نلقي نظرة على كمية المستغل من المياه الجوفية لانجد سوى (٣٥%) فقط بسبب ارتفاع نسبة الاملاح المذابة فيها بحيث لم يتمكن العراق الى الان من معالجة هذه المسالة تقنيا .

وفي مايخص الثروة السمكية نجد عملية صيد الاسماك تتم بطرق تقليدية ناهيك عن عدم وجود صناعة لتعليب الأسماك ، رغم انها تعد مصدراً غذائيا مهما في العراق .

اما بالنسبة للتجربة العراقية في عملية استبدال الموارد التي خاضها تحت وطئة ظروف الحصار الجائر فنلاحظ انها عملية مازالت في بداياتها الاولى اذ ان مفهوم الاستبدال

---

[١] الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعات الاحصائية لعامي ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ص٦٥ ، ٢٣٧ .

[٢] للمزيد حول الموارد المعدنية في العراق ينظر:

محمد ازهر سعيد السماك ، نعمان دهش ، آزاد محمد امين ، " جغرافية الموارد المعدنية العراق الوطن العربي " ، وزارة التعليم العالي ، ١٩٨٢ .

[٣] فاروق البندر ، " المعادن في العراق عدا النفط " ، محاضرة القيت في جامعة البكر ، ١٩٩٧ ، ص١٥ .

أو تخليق الموارد مازال مفهوم غير واضح، اذ نجد ان هنالك اكثر من جهة قامت بنفس عملية الاستبدال او التعويض للمادة نفسها وبالطريقة ذاتها (ينظر الجدول ١٢) وهذا له مدلولان .

الأول : انها عملية بسيطة حيث تمكنت اكثر من جهة في القيام بها .

الثاني : يدل على سوء التنظيم فلو كان هنالك تنظيم على درجة عالية لماحدث هذا الترادف لتعويض نفس المادة لنفس الطريقة ففي هذا مضيعة للجهود والوقت والمال .

ثم ان ادراك عملية الاستبدال والسيطرة على المعادلة الفنية(*) مازالت غير واضحة وخير دليل على ذلك ماقامت به منشاة نسيج الديوانية(**) فمن اجل ماتسميه بعملية تعويض الموارد قامت المنشأة باستخدام سبعة امتار من الخيوط لانتاج متر واحد من القماش المتماسك بدلاً من عشرة امتار والتي هي حاجته الحقيقية من الخيوط، مما له انعكاساته على العمر الافتراضي للقماش ونوع المادة وبالتالي قابليتها على المنافسة في السوق المحلية التي تعج بالاقمشة المستوردة ناهيك عن امكانيتها في النفاذ الى الاسواق العالمية التي يعد نوعية السلعة ورخص ثمنها أهم عناصرها .

جدول (١٢)

بعض البدائل التي تم تصنيعها في العراق

المادة الاصلية	المادة البديلة	مجال الاستخدام	الشركة التي قامت بالتصنيع
١-هيدروكسيد الالمنيوم	خام البوكسايت	صناعة الشب	الشركة العامة للمسح الجيولوجي
٢-معدن ثلاثي فوسفات الصوديوم	خام الفلسبار الزيولايت	مساحيق التنظيف	الشركة العامة للمسح الجيولوجي
٣-التراب القاصر	اطيان الان بلفايت	حصر الزيوت النباتية	الشركة العامة للمسح الجيولوجي
٤-اوكسيد المغنسيوم وكاربونات المغنسيوم	اوكسيد الكاربونات المغنسيوم النوع الحقيقي من حجر الردلومايت	الصناعات الكيمياوية والانشائية والمانع للتكتل	الشركة العامة للمسح الجيولوجي
٥-كبريتات الصوديوم	كبريتات الصوديوم	مساحيق التنظيف	الشركة العامة للمسح الجيولوجي
٦-الرمل القياسي	الرمل القياسي	صناعة السمنت	
٧-كرستوبلايت	كرستوبلايت	صناعة قوالب الاسنان	
٨-مذيب الزابلين	مذيب الزابلين	مذيب للاصباغ الصناعية	شركة صناعة الاصباغ الحديثة مساهمة مختلطة
٩-راشح نوع مولي مقابل الاسمنت	راشح نوع مولي مقابل الاسمنت	راشح في الاصباغ الزيتية	شركة صناعة الاصباغ الحديثة مساهمة مختلطة
١٠-اسود الكاربون	اسود الكاربون	ملون في الاصباغ الزيتية	شركة صناعة الاصباغ الحديثة مساهمة مختلطة

(*) يقصد بالمعادلة الفنية العلاقة بين المدخلات والمخرجات .

(**) مقابلة تمت بتاريخ ٢٥ /٢ /١٩٩٨ مع مدير شركة نسيج الديوانية صرح بهذه التجربة عند سؤاله عن تجربة شركته بانتاج البدائل .

المادة الاصلية	المادة البديلة	مجال الاستخراج	الشركة التي قامت بالتصنيع
١١-هيدروكسيد الالمنيوم	هيدروكسيد الالمنيوم	تنشيط المبادل الايوني المراحل التجارية	الشركة العامة للفوسفات
١٢-فوسفات الصوديوم	فوسفات الصوديوم	المراحل التجارية	الشركة العامة للفوسفات
١٣-كلوريد الالمنيوم	كلوريد الالمنيوم	الصناعات الجلدية والبطاريات	الشركة العامة للفوسفات
١٤-مانعات رذاذ	مانعات رذاذ	ابراج حامض الكبريتيك	النشاة العامة للسمنت العراقية
١٥-سمنت ابار النفط صنف جي	سمنت ابار صنف جي	سمنت ابار النفط بعمق ٤٠٠٠	المنشاة العامة للسمنت العراقية
١٦-سمنت ناري	سمنت ناري مقاوم	بناء مناطق في افران السمنت ومجال الحراريات	المنشاة العامة للسمنت العراقية
١٧-سيلكات البوتاسيوم	سيلكات البوتاسيوم	انتاج اسلاك لحيم	شركة الهلال الصناعية المختلطة
١٨-سليك السيد	سليك السيد	انتاج اسلاك اللحيم	شركة الهلال
١٩-البطانة الحامضية	البطانة الحامضية	تطيين افراد القير	الشركة العامة للصناعات الحرارية
٢٠-الخرسانة الحرارية	الخرسانة الحرارية	في افران الصبان الحرارية	الشركة العامة للصناعات الحرارية
٢١-فوسفات الصوديوم الثلاثية	فوسفات الصوديوم الثلاثية	وحدة المعالجة	الشركة الوطنية للصناعات الغذائية
P3-Reen-٢٢	P3-Reen	مادة منظمة	الشركة الوطنية للصناعات الغذائية
P3-TRIQUART -٢٣	P3-TRIQUART	مادة معقمة	الشركة الوطنية للصناعات الغذائية
٢٤-السمنت المقاوم للاملاح واطيء القلويات	سمنت تحشية بالمواصفات التي يحملها المستورد	ضف وتحشية وتبطين جدران وتجاويف السدود	شركة السمنت الشمالية
٢٥- اسود الكاربون	اسود الكاربون	صناعة الاصباغ	ذات الصواري للصناعات الكيمياوية
٢٦-فوسفات الصوديوم الثلاثية	فوسفات الصوديوم الثلاثية	معالجة المياه المستخدمة	شركة بغداد للمشروبات الغازية
٢٧-كاربونات الصوديوم	كاربونات الصوديوم	تنقية الرصاص	الشركة العامة للبطاريات
٢٨-رصاص نقي	رصاص نقي	تحضير اوكسيد الرصاص لانتاج البطاريات	الشركة العامة للبطاريات
٢٩-سبري السيلكون	رذاذ السيلكون	رش قوالب المكائن أغطية الصناديق والبطاريات	الشركة العامة للبطاريات

وزارة الصناعة : هيئة البحوث والتطوير ، بيانات غير منشورة ، ١٩٩٨

وهنالك أسباب تعود اليها بطء وبساطة عملية استبدال الموارد في العراق هي[1]

١. قلة عدد الباحثين اذ ان اغلب الباحثين قد تركوا العمل بسبب قلة المردود المادي منه .

٢. الحلقات التكنولوجية الناقصة العلمية والفنية اذ ان عدم وجود باحثين في مجال معين او نقص في بعض المواد الأساسية يعرقل الجهود المبذولة في هذا المجال .

٣. تحديد جهود الباحثين ، ففي اغلب الأحيان لايعمل الباحث في الاتجاه او المادة حسب رغبته وانما يتوجب عليها القيام بالعمل على مشروع معين. وهنا يتضائل الدافع الذاتي للانجاز .

٤. اما الانفاق على عملية البحث والتطوير فنجد ان مراكز البحث والتطوير العاملة الان هي مراكز ذات تمويل ذاتي – ففي احيان كثيرة – يعمل المركز على مشروع معين يطلب منه لصالح وزارة او مؤسسة معينة .

٥. عدم تبلور مفهوم الاستبدال للموارد الطبيعية عند الكثير من العاملين في هذا المجال اذ اقتصرت اغلب عمليات الاستبدال على التعويض عن ماكنة عاطلة او اداة بالنسبة الاكبر. أي انه لم يجري العمل على طبيعة المعادلة الفنية للعملية .

من هذا نصل الى عملية الابدال لم تصل الى حد الان الى درجة الكفاءة والندرة للوصول الى تقليل الضائع في العملية الصناعية[*] .

ولكن رغم هذه الصعوبات والتي لابد منها للنهوض بالتجربة لبلورة هذه العملية (الاستبدال) فهناك محاولات ناجحة منها[**]

١- استخدام عدد من الخامات لم تكن تستخدم من قبل مثل :

أ. خام الحديد في صناعة السمنت .

ب. البوكسايت في تصفية الكبريت والزيوت وحفر الآبار النفطية واعمال السباكة .

٢-نجاح بعض التجارب المختبرية والريادية لاستخدام العديد من الموارد في الصناعة مثل :

أ. انتاج الزيولايت لاستخدامه في صناعة الصوابين .

ب. استخدام الكاؤولين (في صناعة الورق والطابوق الناري والسمنت الحراري) .

---

[1] وردت بعض هذه النقاط في مقابلة اجرتها الباحثة مع الدكتور احسان الفهد ، مدير هيئة البحث والتطوير التابعة لوزارة الصناعة في تاريخ ١٩٩٨/٢/٢٤ .

[*] هذا ماستشفته الباحثة بعد اجراء العديد من المقابلات مع العاملين في هذا المجال في وزارة الصناعة والمعادن .

[**] من مقابلة اجريت مع وكيل وزارة الصناعة الاقدم د. فاروق البندر بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٣ .

ثالثاً : السكان والموارد

ان العلاقة بين السكان والموارد هي انعكاس لمستوى التكنولوجيا المستخدمة في تلك الدولة أو الاقليم وقد درست هذه العلاقة منذ وقت طويل الا انها حظيت باهتمامات كثيرة في العصر الحديث نتيجة لما شهده العالم من تزايد في أعداد السكان بمعدلات تفوق الزيادة بالموارد لاسيما موارد الغذاء وكان روبرت توماس مالثوس (R.T. Malthos) من أوائل الذين سلطوا الضوء على مشكلات الموارد الغذائية والتزايد السكاني .

وكان فحوى المفهوم المالثوسي ان قدرة التزايد السكاني اكبر بكثير وبغير حدود من قدرة الأرض على انتاج وسائل العيش وهو بهذا يمثل فكراً تشاؤميا حول العلاقة بين السكان والموارد عليه فقد لاقى كثيراً من الانتقادات ، ولعل هذا الفكر التشاؤمي نجده حديثا في بعض النماذج العالمية لقياس العلاقة بين السكان والموارد وذلك على اثر تطورات حديثة سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وكان اهم هذه النماذج واشهرها تقرير قدمته مجموعة فكرية عرفت باسم (نادي روما) لتناقش مشكلات العالم كالغذاء والتلوث واستنزاف الموارد والتحضر والتكنولوجيا أصدرته عام ١٩٧٢ بعنوان (حدود النمو) واتسم هذا النموذج بنظرته التشاؤمية للعلاقة بين السكان والموارد في العالم . ثم جاءت نماذج أخرى معارضة له أو متوافقة معه .

وبشكل عام يبدو ان هناك منهجين لدراسة وفحص العلاقة بين السكان والموارد

المنهج الأول : يتمثل في دراسة الموازنة بين السكان والموارد من خلال جرد ودراسة الموارد المتاحة وموازنتها مع حجم السكان .

المنهج الثاني : يتمثل في تطبيق بعض المؤشرات المشيرة الى وضع العلاقة بين السكان والموارد .

وقد توصلت إحدى الدراسات التي بحثت العلاقة بين السكان والموارد في العراق الى نتيجة ان العلاقة كانت سلبية بمجملها لولا مورد واحد هو النفط[1] . ولعل الحصار الاقتصادي الجائر على العراق قد أظهر هذه العلاقة بشكل واضح ، على ان هذا ينبغي ان لايدفعنا الى النظر لمحاولة تحديد النسل لغرض الموازنة لهذه العلاقة بقدر مايدعونا الى تصحيح العلاقة بين السكان والموارد[2] عن طريق تحسين مستوى التكنولوجيات المستخدمة

---

[1] للتفصيل حول هذه الدراسة ينظر: عباس غالي الحديثي ، " العلاقة بين السكان والموارد في العراق : تحليل جغرافي " ، بحث مقبول للنشر في مجلة الجمعية الجغرافية العراقية .

[2] جون كلارك ، " جغرافية السكان " ، ترجمة محمد شوقي ابراهيم مكي ، دار المريخ ، ١٩٨٤ ، ص٢٥٢-٢٥٦ .

لغرض زيادة كفاءة ماهو مستغل من موارد واستغلال الكامن منها لان المشكلة ليست عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدودة كما يقول المالثوسيون بل انها في التحليل النهائي تناقض ناشيء بين النمو السكاني المرتفع ودرجة التطور الاقتصادي-الاجتماعي للنظام السائد المعتمد بدرجة كبيرة على المستوى التكنولوجي للدولة أو الاقليم[1] .

أي موازنة العلاقة في عملية التصحيح التي يقوم بها النفط في معادلة السكان والموارد نجد ان ذلك يكون مضللاً لانه يعتبر نفاذ الموارد أي فقدان الثروة وكانه دخل صافي .

ومن الواضح ان النمو المبني على استنفاذ مورد ما يختلف بالكامل عن النمو الذي ينتج من الجهود الانتاجية وقد لايكون الأول قابلا للاستمرار ومالم يكن التكوين الراسمالى الصافي اكبر من اهلاك الموارد الطبيعية فان الأصول الكلية للاقتصاد تنخفض مع استخراج او تدهور الموارد ويبدو إن هذا مايحدث في العراق وغيره من الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعة[2] .

ويبدو ان الدول النامية التي تنطبق عليها الفكرة أعلاه ومنها العراق تعتقد ان الموارد الطبيعية وفيرة لدرجة انها عديمة التكلفة أو انها ليست ذات قيمة جدية .

وتاريخاً فان الموارد الطبيعية اعتبرت كهبة من الطبيعة وهو تحيز أعطى مؤشرات خاطئة لصانعي السياسة المتعلقة بهذه الموارد وهذا منهاج يخلط بين نضوب الموارد وبين نوعية الدخل ويبدو انه يؤيد الفكرة القائلة بان المعدلات السريعة من النمو الاقتصادي يمكن الحصول عليها باستغلال قاعدة موارد متناقصة وهذا النمو يمكن أن يكون وهميا والرفاهية المتولدة عنه مؤقتة[3] .

---

(1) رمزي زكي ، "المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة" ، عالم المعرفة ، عدد ٨٤ ، الكويت ، ١٩٨٤، ص٤٢٧.

أ. وقارن مع عبد الله ابراهيم ، " المسألة السكانية وبنية المجال العربي دراسة توثيقية تحليلية نقدية " ، معهد الانماء العربي بيروت ١٩٩١، ص١٥٧ .

ب. عيسى موسى الشاعر ، " مفهوم الامثل للسكان مع اشارة خاصة لدولة الامارات العربية المتحدة " ، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد١ الكويت ، ربيع ١٩٩٧، ص٩٣-١٢٣.

ج. زين الدين عبد المقصود ، " البيئة والانسان علاقات ومشكلات " ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨١، ص٦٠-٦٦.

(2) جرجي .ج . دارفورد ، " الادارة البيئية والسياسة الاقتصادية في الدول النامية " في " ادارة البيئة والتنمية الزراعية " ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ١٩٩١، ص٧.

(3) صلاح الصيرفي وارنست لونز ، " المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية " في " ادارة البيئة والتنمية الزراعية " ، م . س ، ص٥١.

واعتماد على ما سبق فقد ظهر مفهوما جديدا يمكن ان يؤشـــر العلاقـــة بيـــن الســـكان والموارد وهو مفهوم التنمية المستديمة[1] (Sustainable Development)

والتي تعني مواصلة التنمية دون إحداث خلل كبير في العلاقة بيـــن الســـكان والمـــوارد سواء-استنزافا أو تلوثيا-أو تدهورا وهو مفهوم لازال غير مطبـــق وربمـــا غـــير متـــداول فـــي الأدب الاقتصادي والجغرافي في العراق رغم كونه اصبح شائعا في كثير مـــن منـــاطق العـــالم المختلفة[*] .

---

(1) أ-عدنان سليمان ، " نقد الفكر التنموي من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستديمة " مجلة جامعـــة دمشـــق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، عدد ٢ ، ١٩٩٧ ، ص١١١-١٤٨.

ب- Michael Montimor & Mary Tiffen , "Population Growth and Sustainable Development Environment" , vol. 8, No. 36, 1994, pp.10-31.

(*) ان توسيط التكنولوجيا في العلاقة بين الموارد والسكان دفعت البعض الى تفسير-ظاهرة الاستعمار من خلالها اذ ذكر شكري وروبرت ان عدم قدرة الموارد المحلية على اعالة السكان وسد حاجاتهم مع توفـــر مســـتوى تكنلولوجي معين قد يدفع الى الضغط باتجاه الخارج لغرض زيادة الموارد التي يتطلبها الســـكان فـــي ذلـــك الاقليم او تلك الدولة حول هذه الفكرة ينظر :

أ. محمد السيد سليم ، "تحليل السياسة الخارجية" ، م.س. ، ص١٦٧ .

ب. نسيم برهم ، كايد ابو صبحة ، عبد الفتاح لطفي ، م . س ، ص٨٣-٨٤ .

المبحث الثاني

المحور الاقتصادي

يعيش عالمنا الان عصر الثورة التكنولوجية التي أدت الى تغيرات جذرية في العديد من القطاعات أهمها القطاع الاقتصادي الذي اصبح في ظل العولمة أهم مصدر للتعاون والصراع الدولي . كما انه في الوقت ذاته أقوى عناصر قوة الدولة . اذ أمسى التغلغل الاقتصادي يؤدي الى النتائج ذاتها التي يؤديها الاحتلال العسكري ولهذا نجد التحالفات قد تغيرت من الأنماط الأمنية ـ العسكرية الى الأنماط التجارية – التكنولوجية ، ولكن تأثير التكنولوجيا اقتصاديا على قوة الدولة تبرز بشكل أوضح في مجالين يعكسان باقي عناصر القوة الاقتصادية وهما (تغير هيكل القطاعات الاقتصادية للدولة و تغير هيكل القوة العاملة للدولة) .

١ـ تغير هيكل القطاعات الاقتصادية للدولة.

ومن خلال فحص وتحليل هذين المجالين يمكننا التعرف على التحولات الجارية في اقتصاد الدولة وقدرة هذا الاقتصاد على التكيف والاستجابة لمتطلبات التطور التكنولوجي وبالتالي تحقيق الرفاهية المجتمعية التي أصبحت تعد مؤشرا أساسياً لقوة الدولة بمعناها غير التقليدي ومستواها الحضاري ، وبالتالي يؤشران مدى تحول القوة من مصادر تقليدية الى مصادر غير تقليدية .

ويشير بريسكوت وزميله[1] الى ان الكثير من الجغرافيين السياسين الذين قد أنجزوا كتابات كثيرة في الجغرافية السياسية أهملوا التركيب الاقتصادي للدولة كما ذكرا بأن كل من هارم دبليه (Harm Deblij, 1967) وويكرت (Weigert, 1957) قاما بفحص مظاهر التركيب الاقتصادي للدول من وجهة نظر تركيب الدول العالمية ، أما باوندز ١٩٧٢ وفي الفصلين (٦–١٠) زودنا بمعالجة كاملة للمظاهر الاقتصادية للجغرافية السياسية اذ قام بتحليل

---

[1] للتفصيل حول دراسة التركيب الاقتصادي للدولة من وجهة نضر جغرافية سياسية يمكن الرجوع الى:
Gordon East and J.R.V.Prescott, "Our Fragmented World : An Introduction To Political Geography" Methuen , London , 1975, chapter .6. pp-129-158.

العلاقات بين الموارد والقوة القومية اذ اهتم بالسياسات المتعلقة بتعزيز الاكتفاء الذاتي ونظام النقد المتكامل، كما انه تطرق الى الأهمية السياسية للتجارة العالمية[1] .

الجغرافيون السياسيون يختلفون عن الجغرافيون الاقتصاديون في تناولهم موضوع التركيب الاقتصادي للدول ، اذ انهم يهتمون بالأهمية السياسية لهذا التركيب وبالطريقة التي بها تتباين هذه الاهمية خلال الزمان والمكان . وكذلك يهتمون بدور التوجهات السياسية لتغير التركيب الاقتصادي للدولة ، فالجغرافيون السياسيون يميلون الى معالجة وتفحص مدى توازن الأنشطة الاقتصادية مثل (الزراعة ، التعدين ، الصناعة) ومقدار أهميتها في قوة الدولة كأحد الطرق التي تستخدم لدراسة التركيب الاقتصادي للدولة .

أولاً : تغير هيكلية القطاعات الاقتصادية للدولة

يقسم اقتصاد أي دولة الى ثلاثة قطاعات (الزراعة-الصناعة-الخدمات) أو (أولي، ثانوي، ثالثي) .

اذ لعبت التكنولوجيا دورا مهما في احتلال كل قطاع من هذه القطاعات مركز الصدارة في اقتصاد الدول ، ففي عصر الموجة (الزراعية)[*] كان القطاع الزراعي هو القطاع المهيمن لكن دوره أنكمش لصالح القطاع الصناعي في فترة مرحلة التصنيع ، ومن ثم الانتقال الى القطاع الخدمي في مرحلة انحسار التصنيع (De- Industrialization) .

اذ تشهد الصناعة الان تطورا من شقين ، ففي عدد من الدول تتقرض أو تتبدل جذريا فروع الانتاج القديمة مثل : صناعة صلب الفولاذ وصناعة السيارات وصناعة بناء السفن اذ يوجد فيها فائض يعكس نقص الطلب على منتجاتها ، وفي الوقت نفسه تنشا فروع لانتاج انواع جديدة من المعدات والمواد والعمليات التكنولوجية فمع نمو القوى المنتجة فان مجال الخدمات قد توسع واصبح اكثر فاكثر اهمية في عملية اعادة الانتاج ، وان الخدمات تلعب الان دورا لم تلعبه من قبل .

والواقع ان هيكل كل القطاعات يتبدل ويتغير، فصناعة المعلومات أو صناعة المعرفة قد دفعت بالقطاع الثالث الى المقدمة ولاسيما نشاط المعلومات لكونه قاسما مشتركا للأنشطة

---

(1) Norman Pounds , "Political Geography" , op.cit PP.127-150.

(*) قسم توفلر المراحل التي مر بها التطور الى ثلاثة موجات ، الموجة الاولى (الزراعية) الموجة الثانية (الصناعية) ، الموجة الثالثة (الثورة التكنولوجية الحديثة) ينظر :
الفن توفلر ، "حضارة الموجة الثالثة" ، ترجمة عصام الشيخ قاسم ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ،

الاقتصادية الأخرى[1] وعامل أساسي في تحديد قوة الدولة اذ تجاوز معدل النمو في هذا القطاع معدلات النمو في قطاع الزراعة والصناعة ، كما تتجه الخدمات لتحل محل المنتجات بوصفها القطاع القائد للنمو والقوى العاملة وتصبح التجارة بالمعلومات اكبر من التجارة في المنتجات والخامات[2] والـ (جدول ١٣) يوضح اكبر الدول المشاركة في تجارة المعلومات التي توصلت الى الف مليار تقريبا عام ١٩٩٥ .

جدول (١٣)

التجارة الدولية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات ١٩٩٥ (بـ مليار الدولار الامريكي)

أكبر الدول المستوردة	المبلغ
الولايات المتحدة الامريكية	١٣٩,٩٣
الاتحاد الاوربي	١٠٤,٨٤
اليابان	٣٧,٦٨
سنغافورة	٢٤,٧٢
ماليزيا	٢٢.٢٢
كندا	١٩,٨١
تايوان	١٦,٥٣
كوريا الجنوبية	١٦,٤٧
الصين	١٤,٣٥
هونغ كونغ	١٢,١
المجموع	٤٠٨,٦٥

أكبر الدول المصدرة	المبلغ
اليابان	١٠٦,٦
الولايات المتحدة الامريكية	٩٧,٩٩
الاتحاد الاوربي	٥٧,٠٧
سنغافورة	٤١,٢٧
كوريا الجنوبية	٣٣,٢٢
ماليزيا	٣٢,٨٤
تايوان	٢٨,٧١
الصين	١٤,٥١
المكسيك	١١,٦٧
كندا	١١,٥٥
المجموع	٤٣٥,٤٣

المصدر : صهيب جاسم ، منظمة التجارة الدولية، بين الاختطاف والمقاومة ، قضايا دولية، عدد ٣٦٥ ، ١٩٩٦ ، ص٢٢.

---

(١) أ-نبيل علي ، " العرب وعصر المعلومات " ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٨٤ ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص٦٧٠ .

ب- علي عبد الهادي سالم الدليمي ، م . س ، ص٥٣ .

(٢) للمزيد حول تجارة التكنولوجيا العالية وحركة الصراع التجاري ينظر:

لورا ديا تايسون ، " من يسحق من الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية " ، ترجمة عبد الحميد ، عرض كتاب في الأهرام الاقتصادي (جريدة) ، ١٩٩٩/١٠/٢٦ ، ص٦٨-٧٢.

أي ان مفهوم السلعة هنا يتغير، فقد اصبح عمل الانسان العقلي وليس المادي هو السلعة الاساسية والسلعة نفسها لاتظل شيئا محدداً وانما تكتسب بدورها طابعاً غير مادياً ، ومن هنا زاد نصيب القطاعات غير الانتاجية من الاقتصاد القومي مثل التجارة والمصارف والتامين والخدمات(*) .

ومن هنا فقد شملت التطورات الناتجة عن الثورة التكولوجية الثالثة مختلف فروع وقطاعات اقتصادات الدول المختلفة فقد دفعت بالقطاع الخدمي ليحتل نسبة كبيرة ومتزايدة الاهمية من الناتج القومي ومن القوى العاملة(١) التي من خلاله يمكن ان نؤشر أهمية كل قطاع في أي دولة والذي يتحدد في ضوئه ترتيب الدولة في مجال القدرة التنافسية في السوق العالمية وبالتالي قدرتها على التاثير والنفوذ مما يعطي موشرا واضحا على ترتيبها في سلم القوة .

ويلاحظ من (الجدول ١٤) ان القطاعات الاقتصادية وأهميتها النسبية في الناتج الاجمالي قد تباينت فيما بين الدول النامية والمتطورة .

وقد لعبت عوامل عديدة في تغير هياكل الاقتصاد خاصة في الدول المتقدمة واتجاهها نحو الخدمات ، كان أهمها(٣) :

١. احتدام الصراع الاقتصادي والمنافسة في نطاق التجارة الدولية لاسيما بين الرأسماليات الكبرى وبينها وبين دول المعسكر الاشتراكي .

(*) الخدمات التي يعتقد باهميتها في نشوء اقتصاد الخدمات ، هي الخدمات المتعلقة بالتجارة التي تنشا نتيجة للتصنيع مثل النقل والاتصالات والمنافع العامة وتجارة المفرد وخدمات توزيعية (Distribution Services) وكذلك الخدمات التي تجعل الشركات والاقاليم قادرة على حمايةدورها التخصصي مثل التسويق والاعلان والادارة والتمويل والتامين وخدمات المنتج (Produter Servics) وبمعنى عام فان سوق بعض السلع الاساسية المصنعة قد اشبع تاركا المستهلكين احرارا لانفاق الجزء الاكبر من دخولهم على وقت الفراغ والخدمات الشخصية المختلفة وخدمات المستهلك (Consumer Services) وبهذا قد تم خلق فرص استثمارية متزايدة من قطاع الخدمات للمزيد ينظر:

Paul.Knox and John Agnewr, "Geography Of World Economy", Edward Arnold, London, 1989, pp.141-183.

(١) ينظر : أ- عدنان السيد حسين ، م. س ، ص١٦٣-١٦٤.

ب-عبد الرحمن نجم المشهداني ، " أثر المتغيرات الدولية على الاقتصادات العربية" ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦ ، ص٢٨ .

(٢) ربحي ابو الحاج ، " التغير في قوى وهياكل الانتاج " ، كراسات بحوث اقتصاديةعربية ، عدد ٢، مصر ١٩٩٤ ، ص٢٧-٣٢.

جدول (١٤)

مساهمة القطاعات الرئيسة الثلاث في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٠

الدولة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الدول الصناعية			
فرنسا	٤	٢٩	٦٧
اليابان	٣	٤٢	٥٥
المملكة المتحدة	–	–	–
الولايات المتحدة الامريكية	–	–	–
الكيان الصهيوني	–	–	–
الدول النامية			
الأردن	٨	٢٦	٦٦
سوريا	٢٨	٢٢	٥٠
الكويت	١	٥٦	٤٣
السعودية	٨	٤٥	٤٧
تركيا	١٨	٣٣	٤٩
مصر	١٧	٢٩	٥٤
ايران	٢١	٢١	٥٨
كوريا	٩٠	٤٥	٤٦
البرازيل	١٠	٣٩	٥١
اليمن	٢٠	٣٣	٤٧

المصدر : الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، ١٩٩٢ ، صفحات متفرقة

٢. ان النكسات الاقتصادية منذ بداية العقدين الاخيرين وخصوصا الدورة الاقتصادية ١٩٧٩-١٩٨٢ نتج عنها اغلاق لمنشات صناعية ونسبة عالية من البطالة .

٣. لقد لعب التقدم التكنولوجي الذي تم احرازه في فترة العقدين الاخيرين دورا في اغلاق مرافق صناعية نتيجة للتقادم التكنولوجي .

٤. تزامن الانحسار الصناعي في بعض الدول المتقدمة مثل بريطانيا والنرويج وهولندا مع دخول هذه الدول في العقدين الاخيرين في صناعة النفط والغاز حتى اصبحت تعتبر بدرجة ما، دولا نفطية والذي نتج عنه توسيع في قطاع الخدمات بما في ذلك خدمات الدولة وتقلص في القطاع الصناعي وهذه الظاهرة سماها البعض بالمرض الهولندي (The Dutch Disease)

٥. هنالك عامل آخر مؤثر ومتعلق بالمنافسة في التجارة العالمية من قبل بعض الدول النامية . فقد تمكنت بعض الدول النامية من احراز تقدم صناعي متواضع ومن زيادة نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي وزيادة صادراتها من المنتجات الصناعية وتمكنها من التصدير الى اسواق الدول الصناعية وكانت حصيلة هذه العوامل ان عقد الثمانيات شهد عملية تجديد واعادة هيكلة في اقتصاديات الدول المتقدمة وان هذه العملية لاتزال مستمرة وتلعب الثورة التكنولوجية دوراً أساسياً في هذا الصدد .

وقد تطرق الباحثون في السبعينات لموضوع التوجه في الدول الصناعية نحو تقلص دور القطاع الصناعي لصالح قطاع الخدمات وسميت تلك الظاهرة بانحسار التصنيع (De-Industrialization)[1] حيث رأى البعض ان هذه الظاهرة تراجع اقتصادي ناتج عن ضعف جوهري في القطاع الصناعي وهو راي يقلل من ديناميكية الثورة التكنولوجية ومن قدرتها على احداث تغيرات جوهرية في جميع قطاعات المجتمع فهي وان تكن لاتزال في بدايتها فقد تمكنت من ترك بصمات في العديد من قطاعات المجتمع. فقد أدت الى رفع الانتاجية في الصناعات التقليدية بالاضافة الى رفع مستوى النوعية لمنتجاتها . وقد أدت كذلك الى خلق صناعات وأنشطة خدمية تتصف بكثافة معرفية عالية وتتسم بمستوى انتاجية عالية .

---

(1) Unidio ,Re-Industrialization in the Advanced Countries and it's effects on the developing countries in particular inlatin American ,1984. poulknox and Joun agnew ,op.cit .

ومن خلال (الجدول ١٥) حول الناتج المحلي الاجمالي العراقي ، نلاحظ مايلي :

١. على الرغم من خصوصيات نمط التنمية في العراق ، فانه لم يجعل البنية الاقتصادية أكثر تكاملا واستقلالا. فالنفط كمادة أولية بقي في عزلة شبه تامة داخل الاقتصاد المحلي وبذلك اقتصر دوره على دور العائدات المالية من تصديره خاماً ، التي لم تجعل الاقتصاد العراقي اكثر تنوعا وتوازنا ، بل على العكس زاد من وزن قطاع استخراج النفط في الناتج المحلي ، كما زاد وزن القطاعات الخدمية . في حين انخفضت نسبة الزراعة من الناتج وبقيت نسبة الصناعة التحويلية متدنية ولم تشهد تحولا جذريا في بنيتها فبقيت تقتصر على بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ومواد غذائية ونسيج ٠٠٠الخ .

فقد شكلت الصناعة الاستخراجية نسبة (٦٦,٢%) عام ١٩٧٥ و(٦٧,٣%) عام ١٩٨٠ ثم انخفضت خلال العدوان الايراني الى (٢٣,٢%) عام ١٩٨٥ ثم اصبحت (٠,٧%) بعد العدوان الاطلسي على العراق عام ١٩٩١ .

اما قطاع الصناعة التحويلية فلم يزد عن (١٠%) خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩١ لكن قطاع الخدمات قد تضخم فبعد ان كان يشكل (١٧,٨%) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٥ أصبح عام ١٩٩١ يشكل أكثر من (٦٣%) هذا عائد الى تراجع مساهمة النفط في الناتج المحلي الى (٠,٧%) وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي الى (٣٢٥١) مليون دولار أي حوالي ربع الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٣ وهذا ماتوضحه النقطة التالية .

٢. ان التركيب القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في السنوات التالية لعام ١٩٨١ والذي يظهر ارتفاعا واضحا في نسب القطاعات السلعية غير استخراج النفط لايعكس تطوراً فعليا باتجاه اقتصاد أكثر توازناً وتكاملاً وبالتالي أقل اعتمادا على قطاع تصدير النفط . فقد رافق هذا الارتفاع ايضا ارتفاع في نسب سائر القطاعات التوزيعية والخدمية (اي ارتفاع مساهمة جمع القطاعات باستثناء استخراج النفط) وهو ليس بقسمه الأكبر سوى ارتفاع وهمي كان مصحوباً بتراجع الناتج المحلي الاجمالي ، أي انه لايعود الى التطور الذاتي للقطاعات المعنية بقدر مايعود الى تراجع القطاع المهيمن بفضل تدني أسعار النفط عالميا .

جدول (١٥)

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للعراق بملايين الدولارات وبالاسعار الجارية للأعوام ١٩٧٥-١٩٩٢

السنة	القطاع الأولي					القطاع الثانوي			القطاع الثالث		اجمالي الناتج المحلي
	الزراعة والصيد	الصناعات	% من الناتج	المجموع	% من الناتج	الصناعات	% من الناتج	المجموع	الخدمات	% من الناتج	
١٩٧٥	٩٨١	٧٥٤٩	٦٦,٢	٨٥٣٠	٧٤,٨	٧٨٧	٦,٩	٨٤٥	٢٠٣٢	١٧,٨	١١٤٠٧
١٩٨٠	٢٥٠٨	٣٢٦٠٨	٦٧,٣	٣٥١١٦	٧٢,٥	٢٣٩٦	٤,٩	٢٥٦٤	١٠٧٨١	٢٢,٢	٤٨٤٦٢
١٩٨٥	٢٧٠٠	٤٣٥٦	٢٣,٢	٧٠٥٩	٣٧,٦	١٨٥٠	٩.٩	٢١٠٠	٩٥٨٧	٥١,١	١٨٧٤٣
١٩٩٠	١٤٤٢	١٠٤١	١٤,٦	٢٤٨٣	٣٤,٨	٦٤٣	٩	٧٢٠	٣٩٣٧	٥٥,٢	٧١٤٠
١٩٩١	٩٢٣	٢٣	٠,٧	٩٤٦	٢٩	١٩٤	٦	٢١٩	٢٠٨٦	٦٤,٢	٣٢٥١
١٩٩٢	١٠٦٠	١٢	٠,٤	١٠٧٢	٣٥.٥	٢٨٦	٩,٥	٢٩٥	١٩٥١	٥٤,٧	٣٠١٨

المصدر : يونس عبد الله علي الطائي ، " دور المركزات الجغرافية السياسية الرئيسة في العلاقات العراقية التركية " ، اطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافيا ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٧ ، ص١٦٢ .

- **الهيكل السلعي للانتاج الصناعي**

ان تصنيف الانتاج الصناعي الى سلع استهلاكية ووسطية وانتاجية[*] يعد من المعايير المهمة في تقييم النشاط الصناعي ودوره في التنمية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي .

---

[*] تعرف السلع الرأسمالية (الانتاجية) بانها تشمل الالات والمعدات الثقيلة ومعدات توليد الطاقة الكهربائية والالات الداخلة في الصناعة مباشرة وبواخر الشحن .
اما السلع الوسيطية وتشمل الحيوانات الحية ومواد البناء والتشيد وقطع الغيار والادوات الكهربائية .
واخيرا السلع الاستهلاكية وتتمثل في الاغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ والمواد الكيمياوية وسيارات الركاب والسلع المعمرة الاخرى.

ويكمن جوهر عملية التنمية الصناعية في قدرتها على تحقيق تشابك العلاقات الانتاجية بين القطاعات الاقتصادية وفروع الصناعات المختلفة. ويتوقف النجاح في ذلك على زيادة نسبة الصناعات الوسطية بوصفها مرحلة اولى والصناعات الانتاجية لكونها هدفا نهائيا وتعرف الصناعات الوسطية بانها ((السلع التي تمر بمرحلة تحويلية ولكنها بنفس الوقت تتطلب مراحل تحويلية أخرى قبل ان تصبح سلعة رأسمالية او استهلاكية جاهزة)) .

ومن الناحية الاستراتيجية فان الغايات المرجوة في النشاط الصناعي على المدى البعيد ليس سد الاحتياجات من السلع الصناعية فحسب وانما التخفيف من التبعية التكنولوجية بوصفها مرحلة أولى وقيام تكنولوجيا محلية لكونها هدفا استراتيجياً بعيد المدى وهذا يتطلب زيادة نسبة الصناعات الانتاجية في الهيكل السلعي للانتاج الصناعي لكونها خطوة عملية لتحقيق هذا الهدف الحيوي المهم . ويظهر في (الجدول ١٦) بان السلع الاستهلاكية تتمتع باهمية نسبية كبيرة حيث بلغت في العراق (٧٣,٣%) من قيمة الانتاج الصناعي لعام ١٩٧٥ وارتفعت الى (٩١,٣%) عام ١٩٨٠ وذلك نتيجة لتنفيذ عدد من المشاريع الصناعية الاستهلاكية ضمن استراتيجية التعويض محل الاستيرادات التي تتبناها معظم الدول النامية باعتبارها ضرورية لخلق قاعدة أوسع للطلب على السلع المنتجة وبما يؤدي الى الترابط بين فروع الصناعة وقد سبب هبوط نسبة السلع الاستهلاكية الى (٥٠,٥%) من الانتاج الصناعي لعام ١٩٨٦ وقد يعود السبب الى اختلاف المعايير المعتمدة بالصناعات الكبيرة بدءاً من عام ١٩٨٣ من (١٠) عمال الى (٣٠) عامل فاكثر وان نسبة عالية من الصناعات الاستهلاكية التي كانت تدخل سابقاً ضمن المؤسسات الكبيرة استبعدت ابتداءا من عام ١٩٨٣ فضلا عن تركيز خطة التنمية الخمسية (٨١-١٩٨٥) على المشاريع الصناعية الأساسية التي تقع ضمن مجموعة السلع الوسيطية مثل الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والحديد والصلب والصناعات المعدنية الاخرى التي ازدادت أهميتها وتعد هذه المجموعة من الصناعات الضرورية لأية تنمية صناعية حقيقية كما وانخفضت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية الى (٤٨%) عام ١٩٩٠ نتيجة لنفس الأسباب المذكورة آنفاً .

أما الصناعات الوسطية التي تعد من الصناعات القائدة نظراً لأنها تعمل على زيادة الارتباطات الأمامية والخلفية ، أي خلق طلب على الصناعات التي تليها في عملية الانتاج او التي تسبقها وبما ينسجم مع الأهداف المركزية المرجوة في عملية التصنيع . لقد شهدت هذه الفروع الصناعية تزايدا في الأهمية النسبية اذ بلغت (٣٨,٤%) عام ١٩٨٦ و (٤٠,٣%)

عام ١٩٩٠ انسجاما مع خطة التنمية المنفذة والتي استهدفت تغيير الهيكل الصناعي لصالح الوسطية والانتاجية التي تزامنت زيادة الأهمية النسبية للأخيرة مع تزايد الأهمية النسبية للصناعات الوسطية حيث بلغت (١١,١%) من قيمة الانتاج الصناعي لعام ١٩٨٦ و (١١,٧%) من انتاج عام ١٩٩٠ وعلى الرغم من صحة هذا الاتجاه العام الا انه لازالت منخفضة خاصة اذا ما علمنا انه يدمج مع السلع الانتاجية في العراق ورش التصليح التي تحمل الرمز (٣٨٤٣) من التصنيف القياسي الدولي الصناعي والتي لايمكن ان تعد من الفروع الانتاجية سبب ارتفاعها عام ١٩٧٥ لايعكس الحقيقة ، انما يعود الى أسباب كامنة في المعايير التي كانت معتمدة عام ١٩٧٥ والتي كانت تدخل بضمنها المؤسسات التي يعمل بها (١٠) عمال فاكثر وان عدداً من هذه المؤسسات هي ورش تصليح ، فضلا عن ان معظمها صناعات تجميعية لا تساعد على خلق التشابك الصناعي والاقتصادي .

جدول (١٦)

تطور الاهمية النسبية للهيكل السلعي للانتاج الصناعي حسب المجموعات السلعية بالعراق للاعوام ١٩٧٥-١٩٩٠

السنة	العراق %		
	الاستهلاكية	الوسيطة	الإنتاجية
١٩٧٥	٧٣,٣	١٠,٧	١٦
١٩٨٠	٩١,٣	٥,٦	٣,١
١٩٨٦	٥٠,٥	٨,٤	١١,١
١٩٩٠	٤٨	٤٠,٣	١١,٧

المصدر : يونس عبدالله علي الطائي ، م . س ص٢٠١.

لقد ترتب على هذا النمط في توزيع الناتج المحلي بين القطاعات والانشطة الاقتصادية عدة نتائج جيوبولوليتيكية :

١. ليس من المستغرب والحالة هذه إن لايفرز نمط التنمية المعتمد على النفط الذي بقي يعمل في اطار قطري ، حاجة الى الارتباط والتكامل مع بقية الأقطار العربية الا في حدود ضيقة جدا وذلك ان بنية الاقتصادات العربية الاخرى لم تكن تؤهلها لان تشكل سوقا هامة

لتصريف النفط الخام ولاسوقاً لامداد العراق بما يتطلبه من سلع وخدمات مختلفة كما ونوعا. كما ان الاقطار العربية الاخرى لم يكن لديها فائض بل ولا اكتفاءاً ذاتيا من السلع الغذائية الستراتيجية كالحبوب والسكر والزيوت .

٢. ان تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي قد انعكس في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العراقي من الحبوب جملة من (٨٣,٣%) خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ الى (٣١,٩%) خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ كما انخفضت خلال الفترة ذاتها نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من (١٠٠%) الى (٤٥%) ومن اللبن السائل من ٨٥،٧% الى (٢٣,٣%)[1] .

٣. نتيجة للقصور الكبير الذي عانى منه الانتاج المحلي في تغطية الطلب المتنامي الناتج عن زيادة عدد السكان ودخولهم، فان القسم الاكبر من الاتفاق المحلي كان يسلك طريق الخارج بصورة غير مباشرة اخذا بشكل تحويلات تمول حركة الاستيرادات للسلع بانواعها المختلفة .

٤. فضلا عن ان الصناعة التحويلية لم تساهم الا باقل من (١٠%) من الناتج المحلي الاجمالي فان معظم انتاجها هو من السلع الاستهلاكية والوسيطة اذ شكلت هذه السلع (٨٨,٣%) من الانتاج الصناعي التحويلي في العراق بينما احتلت السلع الانتاجية (١١,٧%) عام ١٩٩٠ وهنا لابد من الاشارة الى مقولة جوزيف ناي -التي مفادها- ليس المهم نمو القطاع الصناعي وانما نوع الصناعات التي يضمها والتي تهيمن عليه .

٢ـ تغير هيكل القوة العاملة للدولة .

لاشك ان الثورة العلمية والتكنولوجية قد اقترنت بتحولات ضخمة يتعلق بالقوى العاملة على صعيدين :

أولاً : توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية

ان توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية قد أصابه تغير واضح اذ أعادت التكنولوجيا توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية مما يعبر هو مؤشر على نوع استخدام التكنولوجيا وكثافتها في الاقتصاد القومي ففي المجتمعات ما قبل الصناعية تركز

---

[1] نجيب عيسى ، " النفط والمجال الاقتصادي العربي " ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٨٠.

الايدي العاملة في القطاع الزراعي ولكن بعد تحول هذه المجتمعات الى الصناعة انسحب جزء كبير من الحالة الزراعية للعمل في الصناعة ويزيد من التطور والتقدم التكنولوجي وبدت بعض المجتمعات تركز قوتها العامة في قطاع الخدمات ويظهر (الجدولان ١٧ ، ١٨) خاصية تحول الايدي العاملة في الدول بين القطاعات الثلاثة وفقا للتطور التكنولوجي :

جدول (١٧)
هيكل العمالة في الدول المتقدمة

السنة	القطاعات		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات
١٨٧٠	٤٦	٢٧,٧	٢٦,٤
١٩١٣	٣٤,٤	٣٢,٢	٣٣,٤
١٩٥٠	٢١,٨	٣٦,٧	٤٧,٤
١٩٦٠	١٤,٧	٣٨,٩	٤٦,٤
١٩٧٣	٧,٤	٣٨,٧	٥٣,٩
١٩٨٤	٥.٥	٣٢,٤	٦٢,٢
١٩٩٢	٤	٣١	٦٥

المصدر :

١- ربحي ابو الحاج ، م . س ، ص٣٠

٢- الأمم المتحدة ، تقارير اللجنة البشرية لعام ١٩٩٥، ص ٢٠ بالنسبة لسنة ١٩٩٢.

تضم الدول المتقدمة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا والمانيا واليابان) .

جدول (١٨)

النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية لدول مختارة

(نامية وعربية)

الدولة	القطاعات					
	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	١٩٦٥	١٩٩٢	١٩٦٥	١٩٩٢	١٩٦٥	١٩٩٢
الكويت	٢	–	٣٤	٣٦	٦٤	٧٣
السعودية	٦٨	٤٨	١١	١٤	٢١	٣٧
سوريا	٥٢	٢٣	٢٠	٢٩	٢٨	٤٨
الأردن	٣٧	١٠	٢٦	٢٦	٣٧	٦٤
مصر	٥٥	٤٢	١٥	٢١	٣٠	٣٧
تركيا	٧٥	٤٧	١١	٢٠	١٤	٣٣
ايران	٤٩	٣٠	٢٦	٢٦	٢٥	٤٤
كوريا	٥٥	١٧	١٥	٢٦	٣٠	٤٧
الارجنتين	١٨	١٣	٣٤	٣٤	٤٨	٥٣
البرازيل	٤٩	٢٥	٢٠	٢٥	٣١	٤٧

الأمم المتحدة ، تقارير اللجنة البشرية لعام ١٩٩٥، ص ١٧٦، ٢٠١ .

أما في العراق فمن المعروف ان الخطط والبرامج التنموية في العراق قد ركزت على التنمية الصناعية أولاً ثم الزراعة[1] ولكن الملاحظ ان هذا الاتجاه لم يؤدي الى مكاسب في مجال القوى ، وعلى العكس من ذلك تماما ، حظي القطاع الثالث (الخدمات) ذو الاولوية المتدنية نسبيا ضمن الخطط التنموية ، باكبر توسع على صعيد قدرته الاستيعابية ، وتفوق حصته من اليد العاملة في بعض الرأسماليات الغربية أحياناً (ينظر الجدول ١٩) ، ومن ناحية أخرى شهد هذا القطاع توسعاً في المجال العربي ومنه العراق دون ان تشهد وحداته تصنيعا فعلياً .

---

[1] عبد الله ابراهيم ، م. س ، ص٩٣.

جدول (١٩)

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية الثلاث في العراق

السنة	القطاعات							
	الزراعة	%	الصناعة	%	الخدمات	%	العاملون وغير مبين	%
١٩٥٧	٨٥٨١٥١	٤٨,٥	٢٥٧١٤٠	١٤,٥	٤٢٧٩٣٤	٢٤,٢	٢٢٦٣٠٠	١٤,٨
١٩٧٧	٩٤٢٠٧٧	٣٠,١	٦٦٤٣٣٠	٢١,٢	١٣٩٠١٨٢	٤٤,٤	١٣٢٧٦٠	٤
١٩٨٧	٤٨١٦٦٧	١٢,٥	١٠٦٣٢٣	٨.٨	٣٠٣٤٣٦٠	٧٨,٧		
١٩٩٠	–	١٣	–	٨				

المصدر :

١ ـ منذر عبد المجيد البدري القوى العاملة في العراق ١٩٥٧-١٩٧٧ دراسة في الجغرافية البشرية اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ٢٣، ٢٤ ، ص١٢٦-١٢٧.

٢ – يونس عبد الله علي الطائي ، م . س . جدول ١٧ ، ص١٦٠ بالنسبة لسنة ١٩٩٠

يلاحظ من الجدول ان النقص في الأهمية النسبية للقوى العاملة في قطاع الزراعة قابلة للزيادة بنفس النسبة تقريبا في قطاع الخدمات اذ انخفضت الأهمية النسبية للقوى العاملة في الزراعة من (٤٨,٥%) عام ١٩٥٧ الى (١٣%) عام ١٩٩٠ أي بفارق (٣٥,٥) قابل ذلك زيادة في الأهمية النسبية للقوى العاملة في قطاع الخدمات من (٢٤,٢) لعام ١٩٥٧ الى (٧٩) لعام ١٩٩٠ أي بفارق (٥٥,٢) لعامي ١٩٥٧-١٩٩٠ بينما كانت الزيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعة (٦,٥) للفترة ذاتها يلاحظ تضخم قطاع الخدمات بالايدي العاملة وينحصر هذا التضخم بشكل واضح في بعض النشاطات غير المنتجة مثل البناء والتشييد تجارة الجملة والمفرد والخدمات الاجتماعية[1] (ينظر جدول ٢٠) .

[1] محمد أزهر سعيد السماك ، "الجغرافية السياسية الحديثة" وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص١٨٧-١٨٨ .

جدول (٢٠)

اتجاه التغير والانتقال بين النشاطات الاقتصادية في العراق

النشاط	١٩٤٧		١٩٥٧		١٩٧٧		١٩٨٧	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زراعة وتربية حيوان وغابات	٨٩٣٠٤٣	٦٢,٩	١٠٤٢٣٧٦	٤٥,٣	١٠٤٢٣٧٦	٣٣,٣	١١٨٧٠٢٥	٥,٥٢
ملاجم وتعدين	١٦٣١	٠,١١	٣٨٦٣	٠,١٦	٣٦٨٣٥	١,١٧	٤٥١٣٧	٠,٩٧
صناعة تحويلية	٨٧١١٤	٦,٢	١٧٠٣٨٦	٧,٢٠	٢٨٤٣٩٥	٩	٢٦٦٩٦١	٥,٧٢
كهرباء وغاز وماء	١٥٧٥	٠,١١	١١٢٧٢	٠,٤٨	٢٣١٩٠	٠,٧٣	٣٦٢٣٦	٠,٧٨
بناء وتشييد	١٤٦٩٩٨	١,٠٣	٨٠٨٧١	٣,٤٢	٣٢١٦٩٦	١٠,١٩	٣٤١١٨٦	٧,٣٤
تجارة الجملة والمفرد	١٣٥٩٧١	٩,٥٨	٩١٧٣٨	٣,٨٧	٢٢٤١٠٤	٧,١	٢١٥٦٠٥	٤,٦٥
نقل وخزن ومواصلات	٣٩٢٨٦	٢,٧٧	٨٩٧٤٣	٣,٧٩	١٧٧٧٩٩	٥,٦٣	٥٢٤٢٧١	٤,٨٢
تموين ومصارف	–	–	–	–	٣١٠٨٩	٠,٩٨	٢٧٠١٥	٠,٥٨
خدمات	١٣٤٣٠٧	٩,٤٧	٢٥٤٩١٤	١٠,٧٨	٩٥٧٩٧٩	٣٠,٣٣	١٩٥٤٨١٦	٤٢,٠٣
أنواع أخرى	٩٠٣٩	٠,٦٤	٢٣٣٧٥٤	٩,٨٨	–	–	–	–
عاطلون	١٠٢٠٢٨	٧,١٩	٣٥٧٠٩٨	١٥,١٠	–	–	١٨٢٤٦٤	٣,٩٦
غير مبين	–	–	–	–	٥٨٢٣٧	١,٨٤	٣١٧٨٤٨	٣,٦١
المجموع	١٤١٨٩٢	١٠٠	٢٣٦٥٤٠٣	١٠٠	٣١٥٧٧٠٠	١٠٠	٤٦٥٠٣٦٤	١٠٠

المصدر : عبد علي الخفاف ، اتجاهات التغير وحركة انتقال العاملين بين النشاطات الاقتصادية في العراق ١٩٤٧-١٩٨٧ " ، " مجلة الجمعية الجغرافية العراقية " ، عدد ٣٤ ، نيسان ، ١٩٩٧ ، ص٨٠ .

ويمكن تفسير تضخم قطاع الخدمات من حيث عدد العاملين فيه كالاتي :

١. تؤدي الزيادة السريعة في بعض نشاطات هذا القطاع كالنقل والتجارة الى زيادة على اليد العاملة كما ان الاستثمار في الصناعات الثقيلة الذي يمثل أولوية في كثير من الدول يتطلب بصفة عامة استخدام تكنولوجيا متقدمة أما في القطاعات الأخرى فهناك مجال واسع لاعتماد تكنولوجيا مناسبة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة .

٢. يتم الارتكاز على قانون (أنجل) لتوضيح كون الطلب على الحاجات الحيوية (القطاع الاولي والثاني) يحدده سقف بينما هو غير محدد بالنسبة لخدمات التعليم والسياحة والترفيه ... الخ أي ان الفرد يصل مع ارتفاع دخله الى مرحلة يفضل فيها مزيدا من الخدمات على مزيد من منتجات القطاعين الأولي والثانوي[١] .

٣. توسع أجهزة الدولة الادارية والمسلحة كتعبير عن تعاظم دورها وزيادة فاعليتها.

٤. حاولت النظم السياسية في الدول النامية المستقلة حديثا ومنها العراق اكتساب شرعيتها من خلال القضاء على البطالة والحرمان والفقر الذي عانته شعوبها في عهد الاستعمار مما دفعها الى عمليات توظيف شبه كاملة او كاملة في بعض الأحيان لكل من هو راغب وقادر على العمل لا بل حتى المعوقين في بعض الحالات اذ قد تستوعب بعض المشروعات أعداد من العمالة يفوق حاجة الانتاج ، وذلك بتأثير السياسات الاجتماعية للتشغيل وضعف الأنظمة المحاسبية وعدم اعتماد معيار الكلفة والربحية[٢] .

٥. هناك من يعتقد بان هيمنة صناعة الدول المتقدمة على السوق العالمية لا تجر معها انتشار أشكال تضخم القطاع التجاري فيها الى الدول النامية وحسب بل تؤدي الى مفاقمة اختلال التوازن بين القطاعين الثانوي والثالثي نظراً لحؤول تلك الهيمنة دون تصنيع فعلي ومكثف للدول المهيمن عليها ، ان مزاحمة صناعة المراكز السائدة يمنع الرساميل المحلية الناشئة من النفوذ الى حقل التوظيف الصناعي وتوجهها نحو الفعاليات المرتبطة بالاقتصاد التصديري لاسيما التجارة[٣] .

---

[١] عبد الله ابراهيم ،م. س، ص٩٣.

[٢] مجاهد مطلك عبد الرحمن العاني ، " واقع الصناعة التحويلية العربية في ضوء التغيرات الصناعية والتكنولوجية المعاصرة " . اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٤٣ .

[٣] سمير امين ، "التطور اللامتكافئ" ، م. س، ص١٩٠

٦. التوجه نحو آليات السوق والخصخصة الجارية في العراق ستزيد من تضخم قطاع الخدمات الذي سيعاني من البطالة المقنعه(*) بصورة أكثر وضوحاً لاسيما فيما يتعلق بالعمال الهامشيين والاعمال التي تتطلب توظيفا بدائيا لايكاد يذكر ولاتحتاج الى معرفة تقنية أو تنظيماً للانتاج والتسويق مثل تجارة المفرق الصغيرة او العمال العائليين الذين لايحصلون على اجر.

٧. تاثير بعض القيم الاجتماعية التي تفضل الاعمال الكتابية على الاعمال الفنية اليدوية مما أدى الى تفشي البطالة المقنعة بين هذه الفئات التي تفضل الاعمال الكتابية مع وجود نقص في أعداد العاملين في بعض المهن الاخرى .

ثانياً : تغير تركيب الطبقة العاملة

لاشك ان الثورة العلمية والتكنولوجية قد اقترنت بتحولات عميقة في تركيب الطبقة العاملة ، فانتقال الصناعة وقطاعات الاقتصاد بصورة متزايدة الى قاعدة تكنولوجية جديدة فان عدد الصناعات الحديثة يحتل المقدمة ، ويزيح الصناعات القديمة التي كانت تمثل قاعدة للطبقة العاملة ، ومن ثم تتغير بالضرورة الهياكل القطاعية والمهنية والمهارات الخاصة بالسكان النشيطين اقتصاديا ويظهر نوع جديد من العمال ذوي المهارات العالية يقومون بتشغيل التكنولوجيا المعقدة القائمة على العلم .

فمع فك الصناعة يعاد تركيب الطبقة العاملة، اذ يحل المهنيون والعمال العلميون والتكنولوجيون محل العمال اليدويين وقد ظهر الان مايعرف بالعمل عن بعد (Etele Work) أي يمكن الاستفادة من خبرة ومهارة العامل عن بعد(٢) والغاء الاشتغال الجسدي للعمالة فهناك اكثر من مليون ونصف موظف اوربي يستخدمون هذا الاسلوب وينتظر ان يصل عددهم الى

(*) لقد حدثت البطالة المقنعة بشكل اساسي في قطاع الخدمات وذلك من خلال نمطين من انماط التشغيل :

أ. التشغيل في الخدمات التقليدية غير المنظمة مثل ماسحي الاحذية وحراس ساحات السيارات وعمال التنظيف والخ. ويلاحظ على هؤلاء انهم عمال غير مهر ة.

ب. التشغيل في مجالات الادارة العامة والخدمات الحكومية ويعكس هذا النمط من التشغيل - الذي قد يصل الى حد اكتظاظ الدوائر الحكومية بالمشتغلين فيها - ضرورات اجتماعية لامتصاص المتعلمين من القوى العاملة الذين لم يتمكنوا بسبب طبيعة تعليمهم من الحصول على فرصة عمل مناسبة .

في النشاطات الاقتصادية الاخرى ينظر:

منذر عبد المجيد البدرى، م .س ، ص٢٥٤.

(٢) نادر احمد ابو شيحه و عثمان زيد الكيلالي ، "الاثار الاجتماعية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات" ، التعاون الصناعي ، عدد ٣٥ ، ١٩٨٩ ، ص٤٩ .

حوالي (١٠) ملايين موظف بحلول عام ٢٠٠٠[١] ان التقدم التكنولوجي يؤدي باستمرار الى تقليل الأهمية النسبية لفئة القوى لعاملة غير التكنولوجية فيلاحظ استمرار انخفاض الأهمية للقوى العاملة غير الماهرة في وقت يزيد فيه التطور التكنولوجي من الأهمية النسبية لفئة القوى العاملة المتخصصة اذ يلاحظ الطلب على الفئة الثانية أسرع منه على الفئة الأولى .

ومع ظهور طلب متزايد على المستويات التكنولوجية على ذوي الشهادات العليا وهذا يؤكد الاراء القائلة بان التعليم الجامعي من أهم العناصر الايجابية المحفزة للتقدم التكنولوجي[٢] اذ ان التغيرات التي نتجت عن الثورة التكنولوجية لجهة عنصر العمل تشمل :

١. اعادة هيكلة قوة العمالة ورفع مستوى مواصفاتها لتفي بمتطلبات التكنولوجيات البديلة والأساليب الانتاجية الجديدة التي تعتمد على الأتمتة[٣] .

٢. واستخدام العامل الآلي وتطبيقات التكنولوجية المتقدمة ، أي بصورة عامة التكيف لطرائق انتاجية كثيفة الاستخدام لعنصر المعرفة ومن ثم فان ذلك يتطلب عموما احلال القوى البشرية عالية المستوى من مهنيين وعمال علميين وتكنولوجيين ، محل العمال اليدويين والعمال من أصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء .

٣. طبيعة التطورات التي نتجت عن الثورة التكنولوجية هو انشغال مجموعة هائلة من القوى العاملة في تطوير وتخليق المنتجات وفي نشاط التصميم التي تتطلب قدرة عالية من التخيل والابداع .

٤. وباستغناء التكنولوجيا الحديثة عن العمالة الكثيفة، صارت بالتالي مصدرا أساسياً للبطالة التي صارت الان بطالة هيكلية وليست دورية، وهكذا تراخت العلاقة بين الانتاج والعمالة .

٥. وهكذا فانه من المؤكد ان يترتب على التوسع في استخدام المعالجات المصغرة في قطاع الانتاج والخدمات بطالة هيكلية واسعة ، وفقدان مهارات عديدة قائمة بين العاملين ، فالمراحل الأولى من الثورة الصناعية تميزت بظاهرة البطالة الدورية (الأزمة الدورية

---

(١) عبد الحميد شكري ، " تكنولوجيا الاتصال " ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٦ ، ص٣٥.

(٢) نادية الشيشني ، " التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية " ، م . س ، ص٢١٩.

(٣) باسم شلش سلطان المحمداوي ، " اعادة الهيكلة الصناعية في الدول المتقدمة وتاثيرها على نقل وتوطن الصناعة في البلدان النامية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص٢٨-٣٠.

للأعمال) غير ان الازمة الحالية مختلفة اذ انها تتعلق بـــهيكل الاقتصـــاد الراســمالي لـــذا تعتبر البطالة التكنولوجية بطالة هيكلية وليست دورية[١] .

والخلاصة هي ان الطبقة العاملة لاتختفي وانما يتغير تركيبها وتتعقـــد بنيتـــها وتتطـــور طبيعة عملها وتتحول عقليتها حتى القوى العاملة الزراعية في الريف فانها في طريقـــها لتغـــير اسلوبها في العمل والحياة ، فالعمل الزراعي يتصنع ويقترب من عمل العمال في الصناعة كـــل ذلك من شانه ان يزيد الفوارق في داخلها ويزيد من عدم التجانس فيما بينها ، ولم يعـــد ســـليماً ان نستمد تناولنا لهذه الطبيعة الجديدة من صيغ انقضى عليها اكثر من قرن من الزمان . ومـــن هنا فان بعض القائلين باختفاء الطبقة العاملة (البروليتاريا) يقولون بظهور طبقـــة جديـــدة وهـــي طبقة (الكوجنتاريا) أي الطبقة القائمة على المعرفة[٢] .

ولو عدنا الى العراق لوجدنا علاقة التكنولوجيا بالقوى العاملة لم تقتصر علـــى تضخـــم قطاع الخدمات بالقوى العاملة بل اتخذت العلاقة بعدا اخر يتمثل في ان اغلـــب القـــوى العاملـــة العراقية ذات مستوى تعليمي منخفض او غير متعلمة (أمية) اذ اشارت تعـــدادات الســـكان الـــى ان (٧٩,٥) من القوى العاملة في العراق عام ١٩٥٧ هي امية انخفضت النسبة الـــى (٤٨,٢%) عام ١٩٧٧ وان (٨٣,٩%) من القوى العاملة ذات مســـتوى تعليمـــي ابتدائـــي فمـــا دون فـــي تعداد ١٩٧٧ كما يوضحه (الجدول ٢١) .

جدول (٢١)

المستوى التعليمي للقوى العاملة في العراق حسب تعدادي ١٩٥٧ ، ١٩٧٧

التعداد	أمي	ابتدائي فما دون	ثانوي	تعليم عالي	غير مبين
١٩٥٧	٧٩,٥	١٧,٦	١,٧	١.١	٠,٢
١٩٧٧	٤٨,٢	٣٥,٧	٨,٥	٥,٩	١,٦

المصدر : منذر البدري ، " القوى العاملة في العراق ١٩٥٧ ، ١٩٧٧ دراسة في الجغرافية البشرية " ، م . س ، جدول ٤٢ .

---

[١] للمزيد حول البطالة ينظر:

أ- فؤاد مرسي ، م. س ، ص٢٩-٣٠ .

ب- عبد العظيم انيس ، "هذه التكنولوجيا الجديدة الى اين " ، مجلة العربي ، عدد ٢٧٢ ١٩٨١ ، ص٣٩.

[٢] ينظر في ذلك:

أ- فؤاد مرسي ، م. س ، ص١٠١.

ب- Francis Fukuyama , "Social Capital and the Global Economy", Foreign Affairs, September October 1995 , p.90-103.

ما ينعكس سلباً على كيفية التعامل مع المتغير التكنولوجي في مختلف المجالات وعلى عملية نقل وتوطين وتطوير التكنولوجيا واذا ما أضفنا الى ذلك بعدا أخر يتمثل في ان التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع التي أنشأت في العراق لم تكن ذات طبيعة تؤهل القوى البشرية العراقية من استيعابها وهضمها بحيث لم يكن على الامد المنظور الاستغناء عن الشركات متعددة الجنسيات بخبرائها وفنيها[1] لوجدنا ان المتغير التكنولوجي قد ضغط على العراق في مجال تطوير هيكل القوى العاملة فيه بل أدت الى خلل توزيعي بين الانشطة الاقتصادية وهذا ما شخصه التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع[2] بان المشكلات التي تواجه الجانب الاقتصادي وكان في مقدمة هذه المشاكل هي ضعف مستوى العاملين في هذا القطاع وكذلك عدم استيعاب هذا القطاع للتطورات الجارية في الميدان الصناعي بدرجة كافية وكذلك جرى توسع افقي كبير في القطاع الصناعي دون ان يرافق هذا التوسع تهيئة الكوادر الفنية والادارية وكذلك فان ادخال المزيد من التكنولوجيا سيؤدي الى مزيد من البطالة السافرة بحكم الزيادة السكانية وزيادة عرض قوة العمل مما قد يرمي عددا كبيرا من الايدي العاملة الفائضة في الطريق في حين سيزيد ذلك من القدرة التنافسية للدول المتقدمة وتكنولوجيا في السوق العالمية واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تدهور المستوى التعليمي في المعاهد والجامعات الذي يعود بسبب رئيسي الى انخفاض مستوى الانفاق عليها كما اتضح سابقا فان ذلك سيشكل عائقا أمام تأهيل واعادة تأهيل القوى العاملة العراقية لكي تتعامل مع المتغير التكنولوجي ومستجداته السريعة ، اذ ان مجرى التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن يضغط بالضرورة باتجاه تغير الهياكل القطاعية والمهنية والمهارات الخاصة بالسكان النشيطين اقتصاديا ، ويظهر نوع جديد من العمال ذوي المهارات العالية يقومون بتشغيل التكنولوجيا المعقدة القائمة على العلم ويحتاجون لدرجة عالية من الاعداد والترتيب .

---

[1] للمزيد حول دور هذه الشركات في زيادة التبعية ينظر:

أ- باقر حبيب كرجي الجبوري ، م. س.

ب- حقي اسماعيل محمد المشهداني ، اتجاهات نشاطات الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي مع اشارة خاصة لدورها في الاقتصاد العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٩٤.

[2] حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، ١٩٨٢ ، الدار الوطنية للطباعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص١٣٠ .

ان أهم ما يترتب على تشوه هيكل الانتاج وهيكل القوى العاملة في العراق والذي يظهر من خلال هيمنة القطاع الاستخراجي على الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة قطاع الخدمات كمستوعب للقوى العاملة من نتائج مؤثرة على قوة الدولة بفعل ضعف دخول المتغير التكنولوجي في القطاع الاقتصادي هي :

١. زيادة التبعية الاقتصادية لاسيما في حقل الانكشاف الخارجي اذ وصل معدل الانكشاف الى (١٠,٢٩) لعام ١٩٩٠ مما يجعل الاقتصاد العراقي والتعامل مع السوق الدولي في مجال التكنولوجيا عرضة للمتغيرات التي تصيب هذا السوق .

٢. على الرغم من تضخم قطاع الخدمات الا انه لم يكن حسب الطبيعة التطورية لأنشطة هذا القطاع ففي الوقت الذي تزداد فيه الأهمية النسبية لنشاط البنوك والتامين والنقل والاتصالات والتجارة والفندقة عند الدول التي تدخل عصر مابعد الصناعي نجد ان تضخم قطاع الخدمات في العراق يعود الى زيادة الأهمية النسبية لنشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية التي لايمكن تداولها خارج الحدود الوطنية للدولة على عكس الأنشطة الخدمية السابقة مما يجعلها تدر عائدا للدولة في مجتمعات مابعد الصناعة يفوق ماتدره الصناعة، ولهذا يطلق على هذه المجتمعات أحياناً مجتمع الخدمات او كما سماها روستو[1] المجتمعات ذات الاستهلاك الواسع .

٣. واذا ماحاولنا توزيع القوى العاملة في العراق على الصناعة التحويلية نجد ان اكثر من نصف هذه العمالة يعمل في الصناعة الاستهلاكية (٥٣,٧%) بينما تكون في الصناعات الوسيطة (٢٥,١) وفي الصناعات الرأسمالية (١٩,٦%) وفي صناعات أخرى (١,٣%) (يلاحظ جدول ٢٢) .

جدول (٢٢)

التوزيع النسبي للعمالة وفق هيكل الصناعة التحويلية العراقية لعام ١٩٩٠

عدد العاملين	الصناعات الاستهلاكية	نسبة ٢ : ١	الصناعات الوسيطة	نسبة ٣ : ١	الصناعات الرأسمالية	نسبة ٤ : ١	صناعات أخرى	نسبة ٥ : ١
٢٣٠١٩٩	١٢٣٧١٢	٥٣,٧	٥٧٦٦٧	٢٥,١	٤٥٨٦٣	١٩,٩	٢٩٥٧	١,٣

المصدر : مجاهد مطلك عبد الرحمن العاني ، م . س ، ص١٢ .

---

[1] ينظر ذلك:

و. و. روستو ، " مراحل النمو الاقتصادي " ترجمة برهان دجاني ، منشورات المكتبة الاهلية ، بيروت ، ١٩٦٠.

٤. على الرغم من ان حوالي (٣٥%) من الناتج المحلي الاجمالي يأتي من قطاع الاستخراج والتعدين الا انه لم يشغل أيدي عاملة الا بنسبة(١.١%) وذلك حسب تعداد ١٩٨٧ بينما يكون عدد العاملين في الصناعة التحويلية بحدود (٦,٧%) وهي مقارب لنسبة مساهمتها في الناتج المحلي ، أما قطاع الخدمات فيستوعب (٦١,٢%) من القوى العاملة الا ان معظم انتاجه يتأتى من الخدمات الشخصية والخدمات الاجتماعية كما ذكر سابقا .

المبحث الثالث

المحور السياسي ـ العسكري

١ – تغير مفهوم ووظيفة الحدود

عند نشوء الدولة –القومية– وتكوين النظام الدولي في مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ والحدود الدولية في حالة تغير مستمر مسببة الازمات والصراعات بل الحروب الاقليمية والعالمية ، وقد اجمع الكثير من الكتاب على ان الحدود هي ((ذلك الخط الذي يحد حدود الاقليم الذي تفرض عليه الدولة حقوقها السيادية))[١] .

تؤدي الحدود السياسية وظائف عديدة هي :

١–الوظيفة الدفاعية او الامنية :

ان الوظيفة الاولى للحدود هي الدفاع اذ اعتبرت الهدف الاول من وضع الحدود لذا اقيمت الاستحكامات العسكرية لمنع الغزو الخارجي للحدود ولاتقتصر الوظيفة الدفاعية على المسالة العسكرية فحسب بل الدفاع بمعناه الواسع عن سكان الوحدة السياسية باسرها من الدمار العسكري او من الامراض والاوبئة الوافدة او من تسلل المخربين أو الافكار المعادية من وحدات سياسية اخرى[٢] لذلك انتشرت نقاط الدفاع والمحاجر الصحية ونقاط الحراسة على طول خط الحدود الدولية من اجل تحقيق هذه الاهداف .

---

[١] للمزيد من تعاريف الحدود يمكن الرجوع الى

أ. محمد فاتح عقيل ، " مشكلات الحدود السياسية " ، ج١ ، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٦٢، ص٧٣

ب. فتحي محمد ابو عيانة ، " الجغرافية السياسية " ، دار المعرفة، الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩٦، ص١٢١

ج. J.R.V. Prescott, "Geography Of Frontiers And Boundaries", Hechinson, London, 1967 , pp. 33.35 .

[٢] عبد الرزاق عباس حسين ، م . س ، ص ١٠٧ .

٢- الوظيفة الاقتصادية :

تتركز الوظيفة الاقتصادية للحدود بانها حاجز لمنع دخول البضائع الاجنبية للدولة ، فالدولة تقيم الحواجز الكمركية لمنع منافسة البضائع الاجنبية للبضائع المحلية ، كما ان اختلاف اسعار البضائع عبر الحدود يؤثر على مواقع الصناعات التي تتاثر بالتعرفة الكمركية وتظهر تاثيرات خط الحدود في الانتاج الزراعي ايضا حيث يتباين الانتاج الزراعي بين منطقتين تفصلهما حدود مثل المكسيك والولايات المتحدة الامريكية[١] . فضلا عن ذلك ان شيوع علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول قد قلل كثيرا من قيمة الحدود الاقتصادية ذلك ان علاقات التكامل الاقتصادي التي لم تعد اطارا نظريا فحسب بل تطبيقا عمليا فدول الاتحاد الاوربي لم يعد بينها حدود ذات وظيفة اقتصادية .

٣- الوظيفة الدستورية والقانونية :

تساعد حدود الدولة على فرض سيطرتها على جميع اشكال تنظيماتها الداخلية والادارية والثقافية والاقتصادية بحيث تسري قوانينها العامة في الضرائب والتجنيد والعقوبات وتنظيم مرافق الدول وهياكلها التحتية والدستورية على كافات سكان الدولة ضمن حدودها السياسية[٢] .

ومع التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الطيران فقد امتدت حدود الدولة راسيا لتؤطر ما أصبح يعرف بالمجال الحيوي اذ اصبح شكل الدولة باضافة الحدود الجوية كمخروط رأسه الى الاسفل وقاعدته الى الاعلى كما تكثفت الجهود للاتفاق حول حدود (المياه الاقليمية) باتساع يرضي جميع الاطراف ، واستقرت الاراء نسبيا حول احتساب مسافة (١٢) ميل بحري من ساحل الدولة بمثابة حدود لتلك الدولة تبدأ بعدها المياه الدولية المفتوحة للملاحة والتجارة دون قيود[٣] .

---

(١) محمد ازهر السماك ، " الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات " ، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل ١٩٨٨ ص٤٣٤-٤٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣٦ .

(٣) أ-عمر فاروق السيد رجب ، " من الفكر الجيوستراتيجي الكيان الكبير دراسة في وظائف الحدود السياسية " ، الحرس الوطني، سبتمبر، ١٩٨٨ ، ص٣ .
ب- ابراهيم كاخيا ، م . س ، ص ٤٣-٤٦.

ونظريا فان وظيفة الحدود السياسية في تقليل المنازعات بين الدول على أساس ان سيادة كل منها تتحدد بدقة وفقا لهذه الحدود ، لكن مايحدث غير ذلك اذ تتغير خارطة العالم بسبب المشكلات التي ترتبط بالحدود السياسية للدول المتجاورة[1] .

ان مفهوم ووظيفة الحدود لم تكن بمنأى عن تأثير التطور والتقدم التكنولوجي ، اذ تعرض مفهوم الحدود الى عملية تسييع فلم يعد هناك ذلك الربط الذي يتبادر الى الذهن بين الحدود والسيادة فتنتهي سيادة الدولة عند خط الحدود وتبدأ سيادة دولة اخرى .

كما ان الثورة التكنولوجية جعلت حماية حدود اقليم الدولة من تسلل القيم والافكار مثلا أو ما يسمى بـ (الغزو الثقافي) مهمة شبه مستحيلة لكي تقوم بها الدولة - القومية - (Nation-State) فلو اخذنا مثلا منطقة الوطن العربي لوجدنا عشرات الاذاعات الموجهة اليها من الخارج والتي لاتملك السلطات الوطنية ضدها شيء[2] .

فاذا ماكانت الدولة في فترة ماقبل ثورة الاتصالات قادرة على احكام الطوق على مجتمعها من تسلل القيم والافكار والايدولوجيات الاخرى وكانت السلطة السياسية قادرة على توجيه الافكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة ، فلم يعد هذا بامكانها الان تحت تاثير ثورة المعلواتصالية[3] فلم يعد يجدي ماتقوم به بعض الدول من عملية تعتيم اعلامي عن موضوع قد يمس سيادتها ، هيبتها السياسية ، وضعها الامني القومي او غير ذلك ، فالخبر يصل عبر عشرات من الاذاعات والشبكات الموجهة نحو تلك الدولة فكيف ستواجه الدولة - القومية - كل ذلك ، اذ لم يتوفر لها تقنيات عالية الكفاءة والجودة لتواجه ما تتعرض له الحدود من عمليات اختراق .

---

(1) فتحي محمد ابو عيانة ، م . س ، ص١٢١-١٢٢

(2) وليد عبد الحي ، " تاثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية " ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ، عدد٤ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦ ، ص٦٦ وكذلك ينظر :

أ. سعد لبيب المكاوي ، " مدخل لدراسة الاختراق الاعلامي في المنطقة العربية " في " اعمال ندوة الاختراق الاعلامي للوطن العربي " ، ٢٣-٢٤ نوفمبر القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٣٧-٥٦.

ب- Auneg G. Keutley (Ed), "Technological Frontiers And Foreign Relations National", Acodewy of engineering Courcil on foreign relations National, Acodewy ,press , Watshinjton, 1985, p130-266.

(3) Vladimir Stambuk, "Security And Internet", review of international affairs, vol.56 No. XIVIII, Yugoslavia, 1997, p.21.

فوظيفة الحدود في حماية الدولة قد انحسرت وتراجعت اذ لم يعد هناك الـــدور العـــالي الفاعلية للحدود في توفير الحماية لاسيما بالنسبة للحدود الطبيعية[1] اذ ألغـــت التكنولوجيـــا تلـــك الميزة الحمائية الدفاعية للحدود الطبيعة بفضل التطور السريع الحاصل في تكنولوجيـــا الســـلاح والحرب .

تتعرض الدولة في الوقت الحاضر الى عمليتين مرتبطتين معـــا بشـــكل عـــالي وهمـــا عمليتا[2] :

١- التخطي التجاري للحدود القومية[3] Transnationalization

٢- التخطي المعلوماتي للحدود القومية Informationalization

العملية الأولى تجد أساســـها ومحورهـــا فـــي أنشـــطة الشـــركات العـــابرة القوميـــات أو الشركات متعددة الجنسيات ، بينما العملية الثانية تتضمن تغييرات (تحـــولات) جذريـــة فـــي وسائل تخزيـــن ومعالجـــة واســـترجاع المعلومـــات ، النمـــو الســـريع لأجـــهزة الاتصـــالات السلكية واللاســـلكية والمـــايكروويف ، الالیـــاف البصريـــة ، تكنولوجيـــا الأقمـــار الصناعيـــة والتلفزيون ... الخ .

وهنالك اتجاه اخر لاضعاف وظائف الحدود السياسية للدول يتمثل في عمليات الاندمـــاج الاقليمي مابين الدول القومية كما هو الحال في امريكا الشـــمالية النافتـــا (NAFTA) وأوربـــا الاتحاد الاوربي (EU) وآسيا (الآسيان) مما يؤدي الى قيام الدولـــة الاقليـــم (Region-State) التي تلغى فيها الى حد كبير وربما نهائي الحدود السياسية للدولة القوميـــة ونظـــرا لزيـــادة دور

---

[1] حول اهمية الحدود الطبيعية يمكن الرجوع الى:

أ. اسماعيل صبري مقلد ، " استراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية " ، مؤسسة الابحـــاث العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص٣٤ .

ب. طلعت احمد مسلم ، " طبيعة الحرب القادمة " ، المنار ، عدد٣٠ ، ١٩٨٧ ، ص٢٧ .

ج. محمد عبد الغني سعودي ، " الجغرافية والمشكلات الدولية " ، دار النهضة العربية ، بـــيروت ، ١٩٧١ ص١٠٤-١٠٥ .

[2] محمود علم الدين ، " ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التاثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال " ، السياســـة الدولية ، عدد١٢٣ ، ١٩٩٦ ، ص١٠٥ ، كما وينظر:

صبري مصطفى البياتي ، " العولمة والحدود السياسية " ، دراسة مقدمة الى النـــدوة الفكريـــة الموســـومة " العولمة رؤية سياسية " والتي اقامها مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية تموز ١٩٩٨.

[3] محمد محمود ابراهيم الديب ، " الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات " ، مكتبة الأنجلوالمصريـــة ، ١٩٧٦ ، ص٣٠٢ .

الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا المتقدمة حاليا وتعاظمه وبما ان المعلومات والمعرفة لاتعترفان بحدود سياسية سيادية للدول فان مجال الحدود لم يعد يتطابق مع مفهوم الحدود التقليدية بل تجاوزه لتصبح الحدود اقتصادية تتماشى وحجم اقتصاد الدولة ومجاله الحيوي أي أنه اصبح من الصعب جدا ترسيم حدود الدولة أو حدود اقتصادها القومي أو الوطني ، فهناك تشابك هائل بين الاقتصادات لاسيما ان معظم السلع المركبة تنتج مجزأة في مناطق شتى و يتوازن هذا مع ما أطلق عليه عولمة الأسواق[1] .

أي ان التطور التكنولوجي قاد الى تغير مواقع الحدود ومفاهيمها حيث تحولت من حدود جغرافية الى حدود اقتصادية وبروز مفهوم الأعماق الاقتصادية أي المجال الحيوي الاقتصادي المعتمد على المتطلبات الاقتصادية لنمو الدولة .

ولكل ماسبق تاثيرات عميقة على المفهوم القديم للسيادة ، فامن الحدود الوطنية مفهوم من نتاج الماضي وتتحرك الان جميع انواع المعطيات عبر هذه الحدود وفوقها كما لو كانت هذه الحدود غير موجودة[2] .

وعند تطبيق هذه المفاهيم المرتبطة بالحدود على العراق نجد ان لها خصوصية كبيرة لعدة أسباب أهمها البعد الفكري (الايديولوجي) الذي يتمثل في الحفاظ على الهوية القومية وصيانة الذات العربية هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان العراق كدولة نامية لم ينل الاستقلال الوطني الا منذ عقود قليلة لذا فانه حريص على ان تكون سيادته كاملة وهذا مالايتفق مع التطورات التكنولوجية التي تعمل على تغيير مفهوم الحدود وذلك بسبب الامكانيات التي تمتع بها الأفراد والمجتمعات والتي زادت من قابليتهم على الاختراق لاسيما تلك المجتمعات التي امتلكت ناصية التكنولوجيا المتقدمة هذا فضلا عن ان أغلب أجزاء الحدود العراقية مع جواره الجغرافي والبالغة (٣٤٦٢) كم تشوبها بعض المشاكل التي تؤدي الى خرقها لمسافات متباينة ماديا ومعنويا الامر الذي يستلزم تطوير مفاهيم جديدة للحدود

---

(١) أ- "تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية"، المنتدى، عدد ١٢٤ ، ١٩٩٦ ص٥-١١ .

ب- عمرو الجويلي ، " العلاقات الدولية في عصر المعلومات " ، السياسة الدولية ، عدد١٢٣ ، ١٩٩٦ ، ص٨٦ .

(٢) ينظر حول ذلك :

أ. ولتر ب. رستون ، " أفول السيادة " ، ترجمة عزت نصار ، دار النسر ، عمان ، ١٩٩٤ .

ب. سعد حقي توفيق ، " النظام الدولي الجديد " ، الاهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٩٩ ، ص٥٢-٥٤ .

ج. Barry Buzan, "People States And Feer", Wheapshop Books, London,1983, pp.2 -9

ووظائفها يتلائم مع التطورات التكنولوجية التي انتابت النظام العالمي والتي أثرت علـــى شـــكل وطبيعة ووظيفة الحدود السياسية للدولة .

ويعاني العراق في حدود الجغرافية مشاكل عديدة منها انها طويلة اذ ان شـــكل مســـاحة العراق أقرب الى الشكل المثلث مما يزيد من طول الحدود وهي البالغة (٢٣٤٦٢) كـــم بالنســـبة للمساحة البالغة (٤٣٨٣١٧) كم^{٢} وهذا سهل من خرقها ماديا ومعنويا كما ان حوالي نصفها مـــع ايران (ينظر الجدول ٢٣) التي خاض العراق معها حربا لمدة ثمـــان ســـنوات واذا مـــا أخذنـــا بالحسبان ان اثنان من الدول التي تجاور العراق هما دولتان غير عربيتـــان ايـــران وتركيـــا[١] وداريت مع كل منهما ولاتزال صراعات أو نزاعات أو منافسات حول قضايـــا الحـــدود بســـبب وجود أقليات على جانبي الحدود وكذلك حول الموارد الطبيعية كالنفط والمياه[*] .

جدول (٢٣)

أطوال الحدود العراقية مع دول الجوار

الدولة	الطول (كم)	النسبة
سوريا	٦٠٠	١٧,٣
الأردن	١٧٨	٥,١
السعودية	٨١٢	٢٣,٥
الكويت	١٩٥	٥,٦
تركيا	٣٧٧	١٠,٩
ايران	١٣٠٠	٣٧,٦
المجموع	٣٤٦٢	

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية ، ١٩٩١

---

(١) المزيد من التفاصيل حول ترسيم الحدود وخصائصها مع كل من تركيا وايران يفضل الرجوع الى :

أ. مريم عزيز فتاح ، " تحديد العوامل التي رسمت الحدود العراقية-التركية " ، رسالة ماجســـتير ، قســـم الجغرافيا ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٧٠ .

ب. خالدة رشيد السعدون ، " تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وايران " ، رسالة ماجســـتير قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٧٠.

ج. محمد عبد المجيد عبد الباقي ، "الأهمية الجيوستراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية دراسة فـــي الجغرافيا السياسية " ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٤٧-٨٩ .

(*) على الرغم من ان تركيا تضم (٢٠,٤%) من مساحة حوض دجلة والفرات الا انها تساهم بـــ (٥١%) مـــن موارد دجلة المائية الذي يبلغ طوله فيها (٤٤١) كم من مجموع طوله البالغ (١٩٠٠) كم .

اذ تتواجد الأقلية الكردية على الحدود العراقية مع كل من تركيا وايـــران (خارطـــة ٥) مما يسهل عملية الحركة عبر حدود هذه الدول وعدم الاستقرار ، أما النفـــط فمـــن المعـــروف ان الحقول النفطية لاتعترف بالحدود السياسية ولهذا فهناك بعض حقـــول النفـــط مجزئـــة بيـــن العراق ودول جواره مثل حقول مجنون بين العـــراق وايـــران وحقـــل الرميلـــة بيـــن العـــراق والكويت الأمر الذي كان السبب المباشر لازمة الخليج ومن ثم العدوان الثلاثيني علـــى العـــراق عام ١٩٩١ .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان امتداد العراق الطولي يضعنـــا أمـــام حقيقـــة هـــي عدم تجانس ابعاد شكل مساحة العراق اذ يزداد طولها بدلالات معلومة ، فالمسافة بيـــن مدينـــة زاخو في الشمال والفاو في الجنوب تصل الى (١١٧٤) كم ويبلغ طول المســـافة عرضـــا بيـــن الرطبة وخانقين (٤٩٨) كم ، يمكن الرجوع لـــ (خارطة ٢) .

ان الدول ذات المساحة الممتدة كوضع العراق تمتلك حدود مشتركة طويلة مع جيرانـــها مما يجعل عبء الدفاع عنها أمرا شاقا بوســـائل منخفضـــة المســـتوى التكنولوجـــي لاســـيما اذ ماصاحب ذلك تقعرات في شكل الحدود كما هو واضح في تقعر النفط خانة على الحـــدود مـــع ايران ، وخطورته انه أقصر الطرق وصولا الى بغداد مركز الدولة العراقية وقلبها الحيوي[١] .

ولعل مفاهيم الاستقلالية وصيانة الحدود قد دفعـــت العـــراق الـــى ان يمنـــع اســـتعمال الصحون (Dish) خوفا من اختراق المجتمع العراقي من قبل القنوات الفضائيـــة وحـــد ذلـــك من اشتراكه في شبكة الانترنيت على الرغم من ان العراق يعتمد في حصولـــه علـــى الأخبـــار والمعلومات عن الاحداث العالمية من وكـــالات الانبـــاء الأجنبيـــة مثـــل (فرانـــس بـــرس) و (CNN) وغيرها . وهنا ينبغي الاشارة الى ما أصبح يشاع في العلاقات الدولية حـــول ســـيادة الدول وهو التدخل في الشؤون الداخلية اذ ان من المبادئ الأساسية في العلاقـــات بيـــن الـــدول

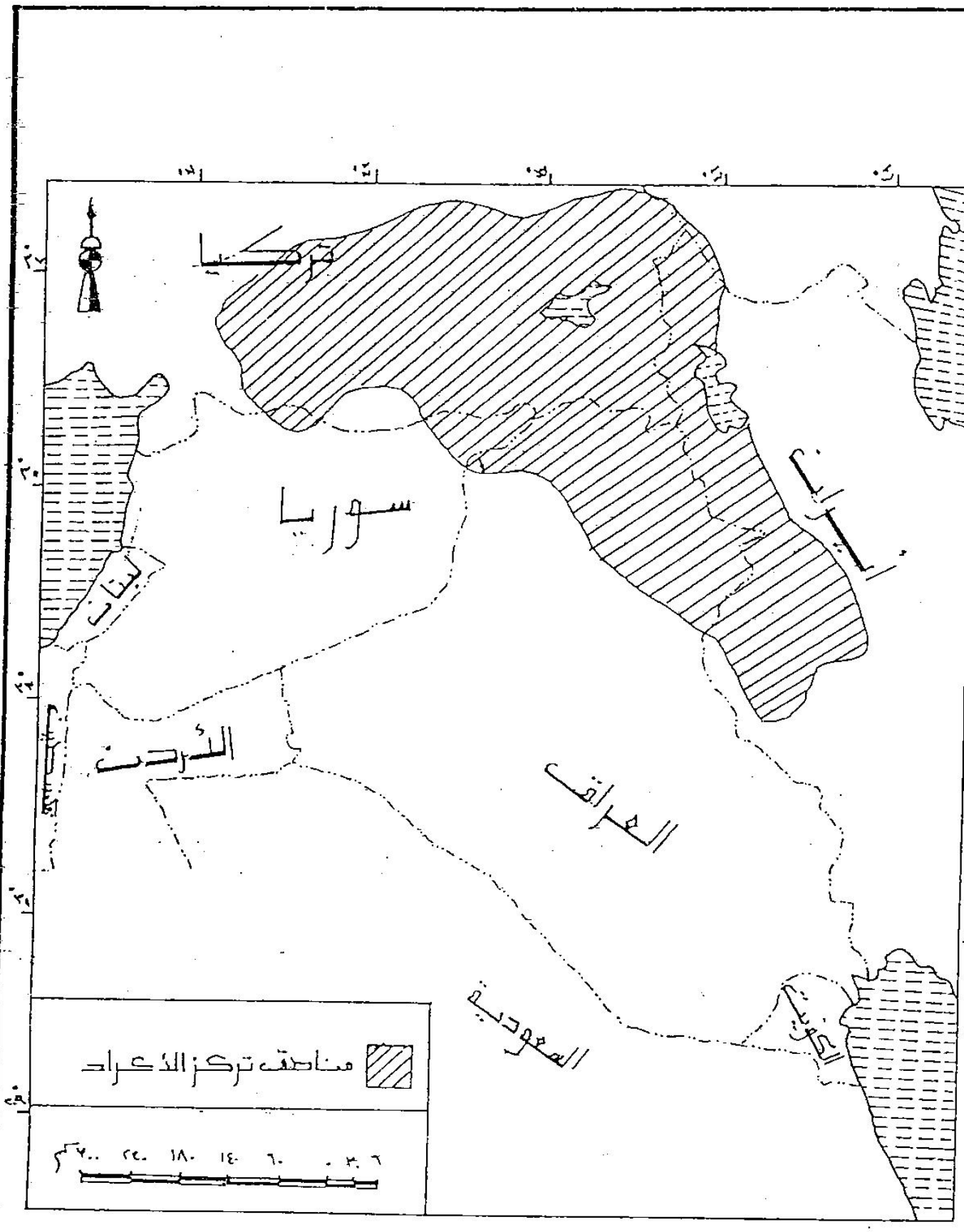
---

[١] ينظر حول هذا الموضوع :

أ. منذر عبد المجيد البدري ، " دراسة في جغرافية العراق السياسية " في بحـــوث المؤتمـــر الجغرافـــي العربي الثاني المنعقد في بغداد للفترة ١٩٩٢

ب. خالد عبد المنعم ، "موسوعة العراق الحديثة " ، المجلد الاول ، الدار العربية ، بغداد ١٩٧٧،ص٢١

ج. عدنان عبد الجبار محمد وعماد صادق علوان ، " التقييـــم الجيوبوليتكـــي للعـــراق " ، جامعـــة البكـــر للدراسات العسكرية العليا ، الندوة العلمية العسكرية السنوية العاشرة ، ١٩٩٨ ، ص٨٧ ومابعدها .



خارطة (٥)

التوزيع الجغرافي للأكراد

المصدر:
سعد محي الهيتي، م. س، ص١٢٩

هو احترام سيادة كل منها للأخرى باعتبار ان السيادة حق من الحقوق المرتبطة استقلال الدول ولكن على الرغم من تلك البديهية القانونية الا ان مايحدث في الواقع يختلف بشكل جذري مما تحذره المواثيق الدولية بل ان هذا التدخل اصبح سمة مميزة من ميزات العلاقات الدولية المعاصرة وقد اتخذ تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها صورا ومظاهرا شتى وان كان معظمها يندرج في الاطار غير المباشر[1] وبمختلف الحجج والذرائع فمع التحولات الجديدة للنظام العالمي الجديد ربما ستذهب مفاهيم السيادة الوطنية ادراج الرياح ، فلم تعد مفاهيم الاستقلالية من الثوابت بل تحولت الى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة ولعل مجرد القاء نظرة على مسرح السياسة الدولية تكشف عن مظاهر تآكل مفاهيم السيادة وان عمليات التدخل والاختراق أصبحت أحد تقاليد النظام العالمي الجديد .

وتلعب التكنولوجيا دورا مزدوجا في قضية السيادة فهي أحد الادوات التي تعزز العلاقة بين الاقليم والسيادة ، فالحكومة تستخدمها من اجل نشر السلطة على المناطق الجغرافية الواسعة[2] ولكن من جهة اخرى فتحت التكنولوجيا ابوابا للتدخل وانتهاك للسيادة من ناحيتي الاسباب والالية[3] ، اذ طرحت التكنولوجيا مواضيع على الساحة الدولية أصبحت معها مسالة التدخل مسالة مشروعة مثل التدخل بحجة حماية البيئة من التلوث اذ أصبحت عملية التدخل هنا مشروعة ومدعومة من المستوين السياسي والرأي العام .

أما من ناحية الآلية فقد لعب التطور الهائل في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في تسهيل عملية التدخل ، ففي ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال سوف يستطيع الطرف الأقوى ان يطلع على دقائق الامور لدى الطرف الاضعف اذ تتكشف

---

(1) للمزيد حول التدخل في الشؤون الداخلية وذرائعه وانواعه ينظر :

أ. اسماعيل صبري مقلد ، " الستراتيجية والسياسة الدولية " ، م . س ، ص١٩ .

ب. برهان غليون ، " المحنة العربية الدولة ضد الامة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣، ص٢٤٠

ج. صلاح سالم زرنوقه ، " اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث " ، السياسة الدولية عدد ١٠٢ ، ١٩٩٢ ، ص٧٢ .

د. سعد حقي توفيق ، م . س ، ص٥٣-٥٤.

(2) A- Jean Gottman , "The Significance Of Territory", the Univercity press of Verginia ,1973, p3

B- Fredrick H.Hartmann, "World In Crisis Readings In International Relations", 4th edition, Macmillan London, 1973 ,p60.

(3) أ- ولتر ب. رستون ، م . س ، ص١٤-٢٩

ب- محمد عبد الشفيع عيسى ، " العمليات الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي " ، م . س ، ص١٤ .

الاوضاع وتصبح عملية اختراق السيادة من السهولة اذ يستطيع الطـــرف الأقـــوى ان يصـــدر تصوراته وقيمه وان يعيد تشكيل الوعي لدى الاطراف الاضعـــف ولعـــل مظـــاهر الاخـــتراق الاعلامي والمعلوماتي تتضح في التدفق الاخبـــاري الدولـــي والـــبرامج والاعـــلام المســـتوردة والاعلان الدولي وتقنية الاتصالات[1] . وبالنتيجة فالتدخل فـــي اخلاقياتـــه لايخضـــع للوســـيلة أو الطريقة وانما للهدف منه[2] . وبقي ان نشير الى ضرورة تطوير مفاهيم الســـيادة[3] والحـــدود وتكنولوجيات اداء وظائفها اذ من المعروف ان الحدود في العـــراق لازالـــت تـــؤدي وظـــائف تقليدية وبوسائل تقليدية مع عدم وضوح رؤية لتطوير وظيفـــة الحـــدود فـــي ظـــل التحـــولات العالمية الراهنة والمستقبلية المؤثرة على المستقبل الجيوبولتيكي للدولة .

٢ - صنع القرار السياسي

على الرغم من اهمية الدراسات الجغرافية لصنع القـــرار باعتبارهـــا تمثـــل محصلـــة للعمليات السياسية[4] والتي هي عبارة عن توالي الاحداث والافعـــال التـــي يســـتعلمها الانســـان لاقامة وحماية أو تغير النظام السياسي ، الا ان هـــذه الدراســـات لازالـــت قليلـــة وهـــي فـــي الجغرافيا السياسية غير موجودة عمليا[5] .

ان الدراسات التي يقوم بها الجغرافيون السياسيون لعملية صنـــع القـــرار تكـــون علـــى درجة من الأهمية أكبر مقارنة مع المخطط والجغرافي الاقتصادي الـــذي يشـــير الـــى مـــاهي

---

(1) للمزيد من التدفق الاعلامي ينظر:

أ. شون ماكبرايد ، " اصوات متعددة وعالم واحد " ، تقرير اللجنة الدولية لدراســـة مشـــكلات الاتصـــال الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، ١٩٨١

ب. سعد لبيب (محررا) ، " اعمال ندوة الاختراق الاعلامي " ، للوطن العربي ، م . س .

ج. صلاح سالم زرنوقة ، " أثر التحولات العالمية " ، م . س ، ص٧٠-٧٤ .

(2) James: N. Rosenau , "The Scintific Study Of Foreign Policy", Macmillan , London ,1971, p-p 275-303

(3) Gidan Gottlieb, "Nations Without States" Foreign Affairs, May-June 1999, pp101-104.

(4) العملية السياسية تعنى بالنشاطات التي يتم من خلالها الحصول على الموافقة او الرفض على قيـــام بافعـــال معينة ينظر:

Richard Muir and Ronan Baddison, op. Cit., p. 62.

(5) عباس غالي الحديثي ، " مشكلات بناء القوة للدول الصغيرة دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياســـية لدولـــة الكويت " ، اطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٩٠، ص٢٥٤ .

القرارات التي يجب اتخاذها ، أما الجغرافي السياسي فيبحث عن الكيفية والسبب لاتخاذ قرارات سياسية معينة[١] .

ويعرف القرار بانه ((تكوين رأي او اختيار اجراء ما ويتم الوصول الى هذا الراي او الاختيار النهائي بعد تفكير ودراسة باستخدام الحكم والتقدير الشخصي لمتخذ القرار)) وهناك من لايعتبر ان القرار مجرد مجموعة نهائية من الاختيارات ولكنه يمثل عملية (Process) تشمل مجموعة من المراحل هي البحث في البيئة المحيطة عن الظروف والحالات التي تستدعي اتخاذ القرارات ، تحديد الاجراءات البديلة أو البدائل الممكنة ، ثم اختيار أحد البدائل أو الاجراءات[٢] .

هذا مايمكن ان يعرف به القرار بشكل عام أما القرار السياسي فيمكن أن يعرف بانه ((موقف الدولة حيال القضايا المطروحة كمشكلات أو كأزمات أو كمهمات بصدد الموضوعات الداخلية والخارجية على السواء وهو يرتب على الدولة وعلى صانعيه موقفا والتزاما ماديا ومعنويا)) ويستلزم أقصى قدر من الدقة والقدرة على التنبؤ ردود الفعل المحتملة السلبية والايجابية وامكانية التصرف حيالها بما يمكن حسن تنفيذه[٣] .

أما حامد ربيع فقد عرف القرار السياسي بانه ((عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية))[٤]

ويتخذ القرار في ضوء ثلاث بيئات هي :

١- البيئة الداخلية : وهي الامكانية (Capability) الذاتية لأحدى الدول والديناميكية السياسية لحركة مجتمعها وتاثيراتها في خطط وبدائل صانعي القرار .

---

(1) Richard muir, "Modern Political Geography" ,2nd edition, Macmillan, London 1980 p245

(٢) هالة عبد الله الخولي ، " الاطار النظري لاستخدام نظم دعم القرارات في المراجعة " ، المجلة العربية للادارة ، عدد٣ ، ١٩٩٠ ، ص٢٥ . وكذلك ينظر:

أ. محمد فتحي عبد الهادي ، عبد الحميد صالح يوعز ، " المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وادارة الأزمات " ، المجلة العربية للمعلومات ، عدد٢ ، تونس ، ١٩٩٥ ، ص٥-٢٩ .

ب. مازن اسماعيل الرمضاني ، " في التخطيط السياسي الخارجي " ، مجلة الحقوقي ، عدد١-٢ ، ١٩٧٨ ، ص٤٨-٥٠ .

(٣) ضرغام عبد الله الدباغ ، " قضايا الامن القومي والقرار السياسي " ، عرض ابراهيم محمد علي ، مجلة الامن القومي ، عدد١، ١٩٨٨ ، ص٣٢٨.

(٤) حامد ربيع ، " النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢٤.

٢- البيئة الخارجية : وهي مجمل تاثيرات خصائص السياسة الدولية في السلوك السياسي الدولي .

٣- البيئة التنظيمية : وهي البيئة التي يتخذ القرار ضمن اطارها[١] .

ان اتخاذ أي قرار يجب ان يسبقه تكوين ادراك (Perception) معين حول الموقف المطلوب اتخاذ قرار بشانه[٢] وتزداد عملية الادراك سهولة بتوافر المعلومات المطلوبة[٣] .

ان عملية جمع البيانات تعتمد على نوعين من المصادر:

١- المصادر العلنية : وتشمل الصحف والكتب والمطبوعات العلمية والفنية والتقارير الرسمية والاذاعة والتلفزيون.

٢- المصادر السرية : تفرض بعض الدول نوع من السرية على المعلومات المتعلقة بحركتها السياسية واستراجيتها في المحيط الدولي حرصا منها على أمنها القومي[٤]

---

[١] مازن اسماعيل الرمضاني ، " في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي " ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد٢ ، ١٩٧٩ ، ص١٢٨-١٤٥ .

وكذلك ينظر:

سعد عزيز النداوي ، " نظام المعلومات وتقدم العاملين دراسة تطبيقية في المنشاة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨.

وقارن مع :

James Rosenou, "The Scientific Study Of Foriegn Policy", Macmillan London 1971, op. cit,p271.

[2] Rebort Jerris, "Perception And Misperception In International Politics", Princeton University press, N.J. 1976, pp217-282 .

[٣] ينظر:

أ. محمود مرسي ، " استخدام الاسلوب العلمي في اتخاذ قرارات لتحليل الحالات الادارية " ، مجلة الادارة العامة ، عدد ٤٨ ، الرياض ، ١٩٨٥ ، ص٣ .

ب. سلوى امين السامرائي ، " تقدير التلائم بين الانماط الشخصية لمتخذي القرار وخصائص نظام المعلومات " ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٩٩٥، ص٦٤-٦٥.

[٤] ينظر في أهمية وسع قاعدة المعلومات :

أ. عبد اللطيف علي المياح ، " المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي " ، مجلة الأمن القومي ، عدد١ ، ١٩٨٦ ، ص٤٣ .

ب. Derek Gregory and Rex Walford (eds), "Horizons In Human Geograhy", Macmillan, London, 1989, p16-21.

وبالتالي تؤدي المعلومات دورا مهما في تعريف الموقف وتحديده امام صانع القرار اذ ان بعض الحقائق عن الموقف لايؤدي الى توسيع حجم الهوة الفاصلة بين مكونات الموقف وانما يؤدي بالضرورة الى ان تتم عملية اتخاذ القرار وهي معتمدة على اسس غير سليمة الامر الذي قد يؤدي الى فشل القرار .

لقد فرضت ظروف الحياة السياسية بفعل التطور التكنولوجي ضغوط والتزامات أمام صانع ومتخذ القرار(*) لم يكن يقع تحت وطأتها في السابق في التطور التكنولوجي في هذا المجال لايخلو من آثار سلبية يتعرض لها كل من صانع القرار ومتخذ القرار هي :

١. وضعت صانع القرار في مواقف مفاجئة قد تشكل هذه المواقف تهديد لقيم صانع القرار وتتطلب منه اتخاذ قرار في فترة وجيزة للغاية(١). وهذا الموقف يؤدي بصانع القرار الى عدم اليقين الهيكلي(**) (Structural Uncertaintly) اذ يفقد القدرة على التنبؤ بحكم المفلجاة وعدم القدرة على حساب كل البدائل المتاحة او النتائج التي يمكن ان تترتب على تلك البدائل(٢) ومن ثم هناك عامل الضغط النفسي بحكم ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار والذي لايترك بدوره فترة زمنية كافية لجمع وتفسير المعلومات(٣) .

٢. لقد كان صانع القرار في الحقب التاريخية السابقة محتكرا لاله صنع القرار السياسي ، اذ لم تكن الحياة تعرف ذلك التعقيد الشديد الذي تعرفه الان ، اذ كان بمقدور ه بمساعدة عدد محدود من المستشارين ان يلم بمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(*) يمكن التفريق بين عمليتي صنع القرار واتخاذه اذ تعد الاولى هي المرحلة الاسبق فعملية صنع القرار هي عملية صنع وتهيئة ومعالجة المعلومات وصنع البدائل من قبل شبكة التكنوقراط ومن ثم تاتي عملية اتخاذ والتي تتم من قبل متخذ القرار نفسه.

(١) P. Arey Nolos, "An Introdction To International Relations", Longman, London, 1971, p. 171.

(**) يقصد بعدم اليقين الهيكلي موقف لايستطيع فيه صانع القرار ان يتوصل الى المعلومات المطلوبة عن الموقف وقد تصل درجة عدم اليقين الى حد عدم القدرة على تحديد الاحتمالات المترتبة على اتباع ساسيات او بدائل معينة .

(٢) هنالك دراسات تؤكد ان هناك صناع قرار لايأخذون جميع البدائل بعين الاعتبار ينظر في ذلك :
مازن اسماعيل الرمضاني ، " منهاج اتخاذ القرار السياسي الخارجي " ، مجلة العلوم القانونية والسياسية عدد١ ، حزيران ١٩٧٦، ص١٦٤.

(٣) محمد السيد سليم ، " تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير " ، السياسة الدولية ، عدد ٩٨ ، ١٩٨٩ ، ص٥٠ .

والعسكرية، غير ان التكنولوجيا المعاصرة جعلت الحدود أقرب الى حالة افتراضية وتداخلت ميادين الحياة بشكل متشابك[1] .

وفرضت هذه التكولوجيا معطيات تحتاج لسنوات من التخصص لكي يتم الالمام بها كل ذلك جعل حركة الاحداث تتدفق بشكل يصعب على صانع القرار السياسي ان يدرك أبعادها ويلم بظروفها وتطوراتها ، لذا كان لابد له من الاعتماد وبشكل متزايد على الاشخاص المرتبطين بالتكنولوجيا وصحيح انه صاحب القول الفصل في خاتمة المطاف ولكن لايتخذ قراراته الا بناءا على معلومات وتصورات وضعها التكنوقراطي فهو هنا أسير بيئته الادراكية التي يفتعلها التكنوقراطي حوله[2] ، وهذا كله وضع متخذ القرار في مأزقين :

الأول : حمل متخذ القرار على ان يكون دقيقا وحريصا في اختيار التكنوقراط الذي يكون تحت يده ؛ اذ يترتب الكثير على ذلك فعليه ان يختارهم من اختصاصات مختلفة وذوي لمكانات عالية ويترتب على ذلك المازق .

الثاني : هو ان التكولوجيا بدات تسلب متخذ القرار السياسي التقليدي في الكثير من الميادين التي كان يشرف عليها[3] ، أي مايمكننا القول معه من تزايد استسلام متخذ القرار السياسي للتعقيدات الحاصلة في معطيات البيئة الدولية وهو مايفسح المجال امام التكنوقراط[*] .

---

(1) نايس مصطفى خليل ، " الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية " ، السياسة الدولية ، عدد١٢٧ ، ١٩٩٧ ، ص٨٣

أما توفلر فيشير الى اننا يجب ا ن نتعامل مع عملية صنع القرار بمنظور جديد فالتكنولوجيا غيرت من الطرق التقليدية فالعمل بتكنولوجيا سياسية متخلفة يفسد من قدرتنا على صنع القرار الفعال ، ينظر :

الفن توفلر ، " حضارة الموجة الثالثة " ، ترجمة عصام الشيخ قاسم ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ١٩٩٠ ، ص٤٤٧-٤٥٦ .

(2) وليد عبد الحي ، " أثر التكنولوجيا على العلاقات الدولية " ، م . س ، ص٦٩-٧٠.

(3) وليد عبد الحي ، " الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية " ، عيون المقالات ، ط٢ ، مراكش ١٩٩٣ ص١١٣-١١٤

(*) ان عملية اتخاذ القرار هي بالضرورة فصل فردي ولكن اتجهت لتكون فعل جماعي اذ اصبح الان هناك من يشارك الحكومة في اتخاذ القرار : ينظر في ذلك :

رالف . م . غولدمان ، " من الحرب الى سياسة الاحزاب التحول الحرج الى سيطرة المدنية " ، ترجمة فخري صالح ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦، ص٢٨.

وبسبب ضعف شبكة التكنوقراط في اغلب الدول النامية اذ لاتكون بالمستوى المطلوب من الكفاءة والقدرة على جمع وتحليل البيانات[1] وبسبب ذلك قد لاتنتقل المعلومة الى متخذ القرار بشكل واضح[*] أو قد لاتنتقل المعلومات التي تتعارض مع اراء ومعتقدات وتصورات متخذ القرار[2] . او خضوعهم لطبيعة المؤسسة التي ينتمون اليها فهم يخضعون لقواعدها ومحدداتها وتطلعاتها[3] مما يقود كل ذلك الى تفرد الحاكم بعملية صنع القرار[**] .

ففي العراق وفي ظل ما تم بيانه فانه من الأفضل لمتخذ القرار ان يكون أكثر حذراً ودقة في اختيار شبكة التكنوقراط العاملة لديه من ناحية كفاءتها وتنوع الاختصاص حتى يكون ذلك معياراً لاختيارها وهو ما يساعد -متخذ القرار- على الابتعاد عن الذاتية في اتخاذ القرار كما يقول أحد الكتاب ((ان القرار في العالم العربي يعتمد على الاحاسيس العامة التي تفتقر الى الخبرة))[4] .

---

(1) ابراهيم سعد الدين ، " كيف يصنع القرار في الوطن العربي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥، ص٢٧.

(*) ان وجود قاعدة سليمة للمعلومات هو عنصر حيوي في صياغة جوانب السياسة ولايمكن تخطيط واتخاذ القرار الا اذا كانت المعلومات المعتمد عليها دقيقة ومتكملة ، ينظر في ذلك :

أ. بطرس بطرس غالي ، " خطة للتنمية " ، منشورات الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٥، ص٥٢-٥٣.

ب. Orhan Guvenen, "The Impact Of Information And Communication Technology On Society", Perceptions, vol.11, No. 4, February, 1998, p.53.

(2) مازن اسماعيل الرمضاني ، " في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي " ، م . س ، ص١٥٣.

(3) ودودة بدران ، " تخطيط السياسة الخارجية " ، دراسة نظرية وتحليلية ، السياسة الدولية ، عدد ٦٩ ، ١٩٨٣، ص٧٣ .

(**) لايتصرف متخذ القرار من فراغ فهو لايستطيع ان يتفادى عوامل البيئة النفسية ، ومتخذ القرار يتصرف على ضوء ادراكه للموقف للمزيد ينظر :

سعد ابو دية ، " عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠، ص٩٣-٩٩.

ويقارن مع :

Joseph franc, "Key Conseptsin Political Science National Interst", Pallmall press, London 1970. p97.

(4) ينظر في هذا :

حسني عبد الرحمن الشيمي ، " المعلومات ودورها في صناعة القرار " ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية عدد ٢، ١٩٨٥، ص٢١.

- **التكنولوجيا ومركزية اتخاذ القرار**

لدى تحديد الآثار المترتبة على الثورة التكولوجية على مستوى اتخـــاذ القـــرار، انقسـم المفكرون الى شيعاً وأحزاباً[١] .

١. يرى فريقا منهم ان الآثار تتعلق فقط بمركزية جمع وتوزيع المعلومـــات وليســت بمســتوى اتخاذ القرار .

٢. ويرى فريقا ثان ان الآثار على مستوى اتخاذ القـــرار يرتبـط ارتباطـا أساسـيا بأسـباب وظروف وادخال الحاسب الالكتروني وعلى هذا فان احتمال التحول مـــن المركزيـــة الـــى اللامركزية أو العكس انما يرتبط بهذه الظروف .

٣. يرى الفريق الثالث ان هذه الثورة ستعمل على العودة الى المركزية في اتخـــاذ القـــرارات ، ذلك ان تطور فن جمع وتوزيع المعلومات ادى الى عدم الحاجة الى اللامركزية[٢] .

٤. ويرى فريقاً اخر ان هذه الثورة ستساعد على اللامركزية في اتخاذ القرار والتوسع بها .

وان هذه الآراء غير المتفقة على موقع تاثير الثورة التكنولوجيا واتفاقـــها علـــى وجـــود ذلك التأثير –تجعل الباحثة تعتقد– بأن تأثير الثورة التكنولوجية قد امتد مـــن أول عمليـــة جمـــع البيانات وتوزيعها وتحليلها الى اخر مرحلة لمستوى اتخاذ القـــرار . اذ جعلـــت ماكنـــة صنـــع القرار ماكنة ضخمة نشطة سرعتها سرعة الأحداث تتســـابق مـــع الزمـــن لتصـــل بالمعلومـــة والتحليل لمتخذ القرار .

واذا ماحاولنا تطبيق الأفكار السابق عرضـــها الخاصـــة بصنـــع القـــرار علـــى وزارة الخارجية العراقية باعتبارها أحد أهم هياكل صنـــع القـــرار فـــي العـــراق ، نجـــد ان أحـــدى الدراسات الأكاديمية التي ظهرت عام ١٩٩١ قد توصلت الى النتائج الاتية: [٣]

---

(١) أ- نادر احمد ابو شيحة وعثمان زيد الكيلاني ، م.س. ، ص٤٧-٤٨

ب- احمد اسماعيل ، " التطورات الكونية الراهنة للجوانب السياسية والعسكرية فـــي موقـــع الوطـــن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين " ، أعمال المؤتمر السنوي الاول للمركز العربي للدراســـات الاستراتيجية القاهرة ٢-٣ ابريل -نيسان. ١٩٩٦، ص٤٦ .

(٢) ينظر في ذلك :

Burcu Jouong., Cary Grudnitski, "Information System- Theory And Practice', 4th edition , Joun Wiley and Son's , N.Y. 1986, p81.

(٣) صفاء ياسين فرحان السعدون ، " معوقات فاعلية الاتصالات الادارية في وزارة الخارجية العراقية " ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة ، بغداد ، ١٩٩١.

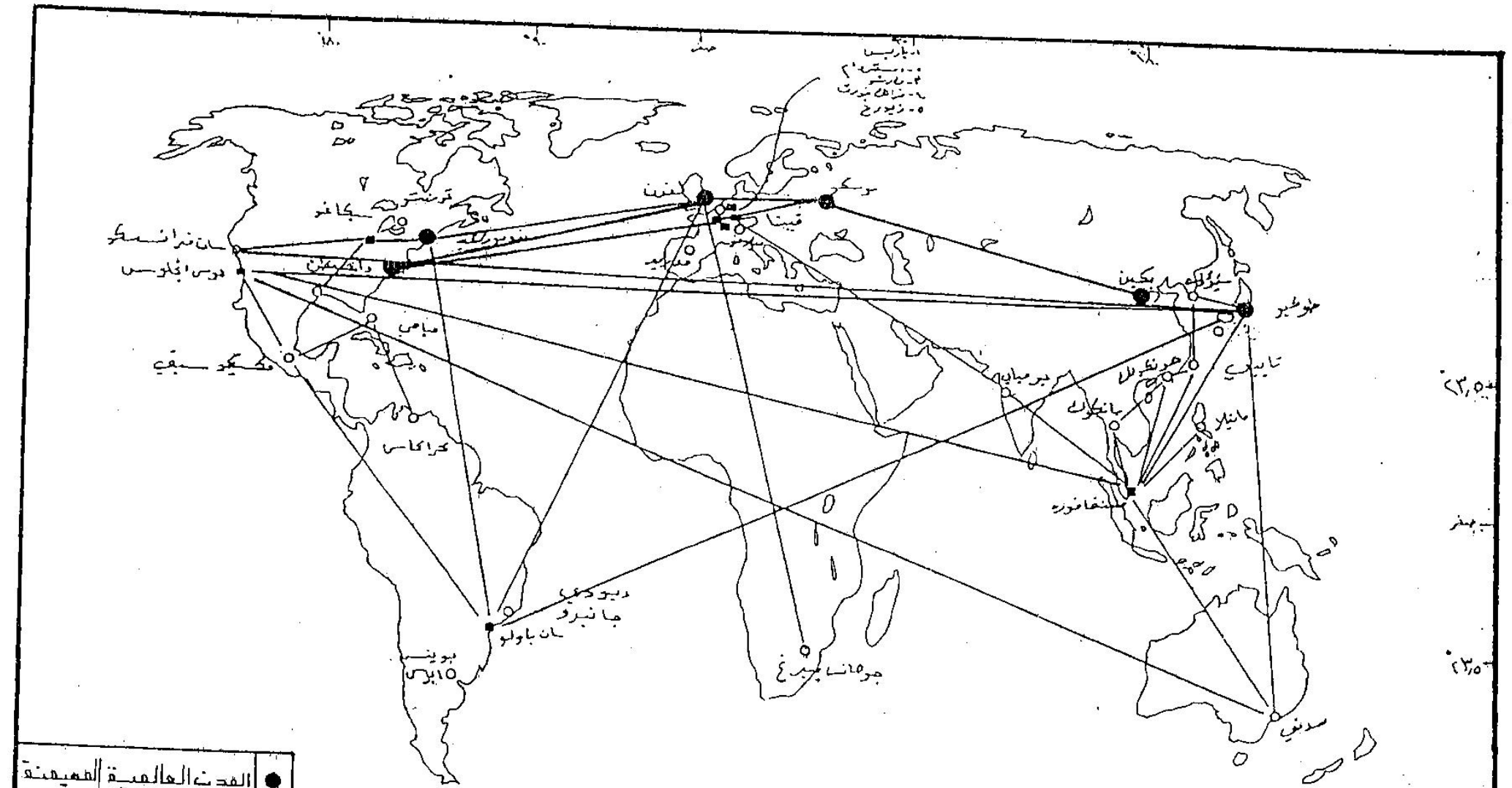
١. ان القرارات في وزارة الخارجية العراقية مركزية بغض النظر عن نوعية هذه القرارات من حيث كونها جوهرية ام روتينية رئيسة ام ثانوية وهذا يعني مرور المعلومات بسلسلة من المستويات الادارية مما يعرض المعلومات الى احتمال الضياع والتحريف والحذف .

٢. أوضحت هذه الدراسة ان الكثير من القرارات تنطلق من تقديرات شخصية والتي قد تفتقد الى الموضوعية اذ ان اكثر من (٨٢%) من عينة الدراسة اشاروا الى عدم استفادتهم أو استفادتهم الجزئية من المعلومات الخارجية في اتخاذ القرارات ، والباحثة لا تتفق مع هذا الاستنتاج الذي ورد في الدراسة .

٣. تمتاز الأولمر والتعليمات في وزارة الخارجية العراقية بعدم الدقة والوضوح والفهم فضلا عن عدم وصولها وقت الحاجة وذلك بسبب ضعف الاتصالات ومعوقاته في الوزارة مما له تأثيرات سلبية على عملية اتخاذ القرارات ودقتها .

٤. أكدت الدراسة انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة لنقل المعلومات في وزارة الخارجية العراقية مما يؤثر على سرعة ووضوح المعلومات وفاعلية الاتصالات . كما ان بعد المسافة بين السفارات والمقر في ظل قنوات اتصال غير كفوءة ولاكافية تويد من احتمال تعرض الاتصالات للاخفاق اذ ما غضضنا الطرف عن ان السفارات والملحقيات نادرا ما تقدم للوزارة المعلومات – على قلتها – في الوقت المناسب

وفي ضوء تقلص عدد وحجم السفارات العراقية في الخارج سواء بسبب ظروف الحصار الجائر والضائقة المالية أو بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية ، يمكننا القول ان عملية صنع القرار في العراق قد أصبحت أكثر تعقيدا لاسيما اذ ما وضعنا الرأي القائل بان هناك مدن رئيسة في العالم يصنع القرار على مستوى دولي فيها ، أي انها تستحوذ على نسبة عالية من حركة التفاعلات العالمية وهي : نيويورك ، واشنطن ، باريس ، لندن ، طوكيو ، موسكو وغيرها (ينظر خارطة ٦) وليس فقط على المستوى السياسي بل الأهم على المستوى التكنولوجي والتجاري مما جعلها مدنا عالمية تعمل كمراكز مركزية للأعمال على مستوى عالمي .



خارطة (٦)

نظام المدن العالمي المؤثر في صنع القرار السياسي والاقتصادي

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

Paul Knox & John Agnew, OP. Cit, Figure 2 -18

٣ـ القدرة العسكرية

تعد الاداة العسكرية وسيلة هامة لحسم الصراع وذلك باعتبار الحرب وسيلة أخرى لممارسة السياسة وبقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة فان المتغير التكنولوجي يرتبط بالقدرة العسكرية من عدة وجوه منها مستوى الانفاق العسكري وطبيعته ، توزيع القدرة العسكرية ما بين تقليدية وغير تقليدية ، وحجم ونوعية القوات المسلحة .

أما الانفاق العسكري فيمثل وسيلة الدولة لبناء القوة العسكرية وأفضل تعريف للانفاق العسكري بانه الانفاق الاجمالي سواء ما يندرج في بند الدفاع او بنود أخرى والمخصص للمحافظة على القوات العسكرية بما في ذلك المشتريات العسكرية من الذخيرة والمعدات وكذلك المخصص للمنشآت العسكرية والتعبئة والتدريب والتجهيز والاشتغال والسكن والكساء واسكان العسكريين فضلا عن العلاج وخدمات أخرى ، كما يضم النفقات الاستثمارية المخصصة لتوفير السكن لأسر العسكرين والانفاق على المدارس العسكرية ونفقات البحث والتطوير التي تخدم أساسا أغراض الدفاع .

ان أهم مؤشرات قياس الانفاق العسكري هي نسبته من الناتج المحلي (او القومي) الاجمالي . ويعبر هذا المؤشر عن الثقل النسبي الذي تحتله سلعة الدفاع في الناتج القومي ، أما المؤشر الثاني الهام فهو نسبة الانفاق العسكري من الميزانية الحكومية وهو يعبر عن التفضيل الذي تمنحه السلطة لقطاع الجيش وما تحصل عليه وظيفة الدفاع بين الوظائف الحكومية[١] .

لقد تطور حجم الانفاق العسكري العراقي من (١١,٢%) من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٠ الى (٢٠%) عام ١٩٩٠ . أما نسبة الانفاق العسكري من الميزانية الحكومية فلم تقل عن (٢٠%) خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠[٢] (ينظر الجدولين ٢٤ ، ٢٥) .

---

[١] طلال محمود كيداوي ، " الانفاق العسكري في اسرائيل " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٤٠-٤٣ .

[٢] عبد الرزاق الفارس ، " السلاح والخبز : الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠-١٩٩٠ دراسة في الاقتصاد السياسي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص١٤١-١٦١ .

جدول (٢٤)

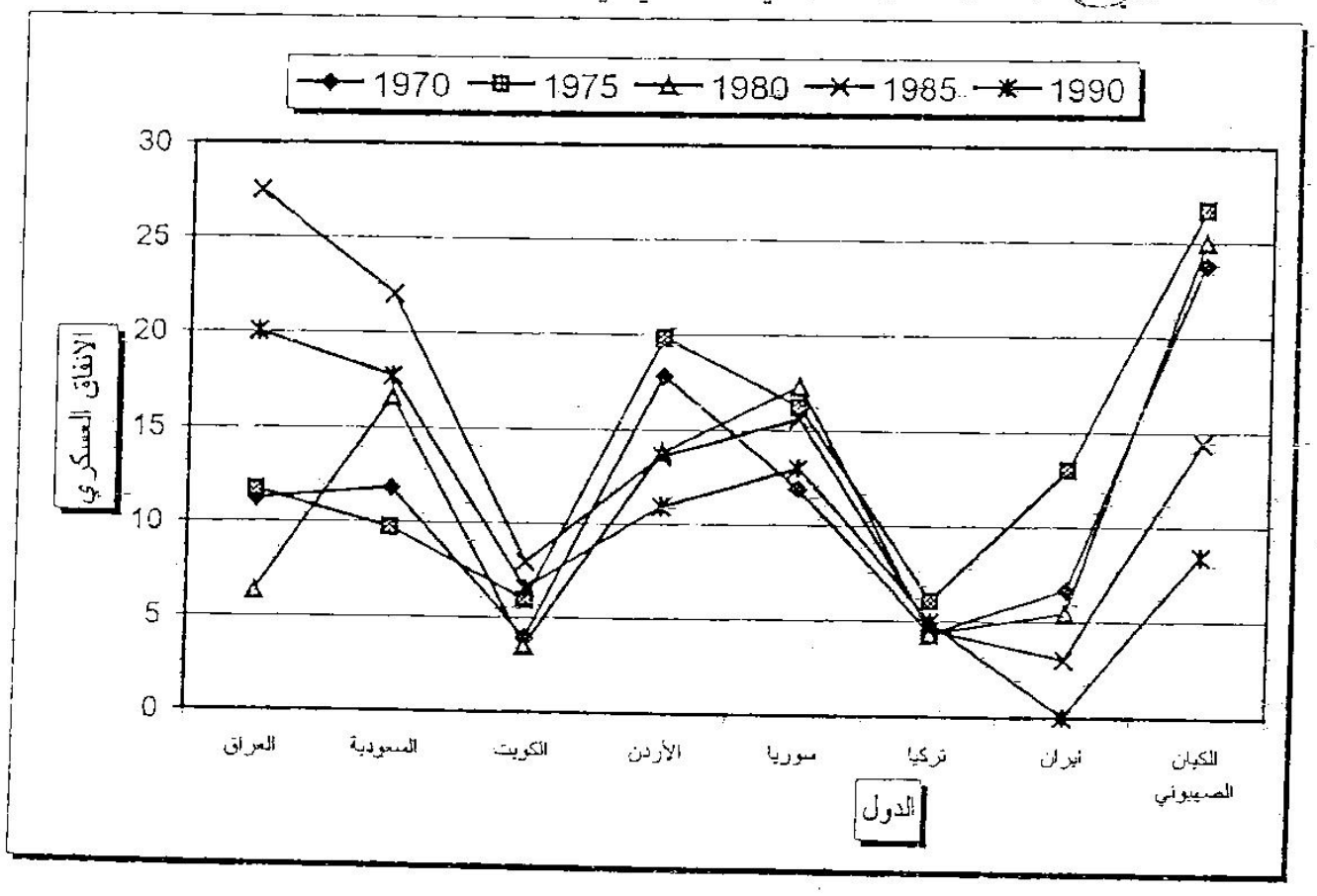
الانفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في العراق ودول الجوار مابين ١٩٧٠-١٩٩٠

الدولة	السنوات				
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
العراق	١١,٢	١١,٧	٦,٣	٢٧.٥	٢٠
السعودية	١١,٨	٩,٧	١٦,٦	٣٢	١٧,٧
الكويت	٣,٩	٥,٩	٣,٥	٧,٩	٦,٥
الأردن	١٧,٨	١٩,٨	١٣,٨	١٣,٦	١٠,٩
سوريا	١١,٩	١٦,٢	١٧,٣	١٥,٦	١٣
تركيا	٤,٣	٦	٤,٣	٤,٥	٤,٩
ايران	٦.٦	١٣	٥,٤	٣	–
الكيان الصهيوني	٢٣,٨	٢٦,٧	٢٥	١٤,٤	٨,٤

عبد الرزاق الفارس ، م . س ، ص١٤١ .

شكل (٥)

الانفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في العراق ودول الجوار مابين ١٩٧٠-١٩٩٠



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول ٢٤ .

جدول (٢٥)

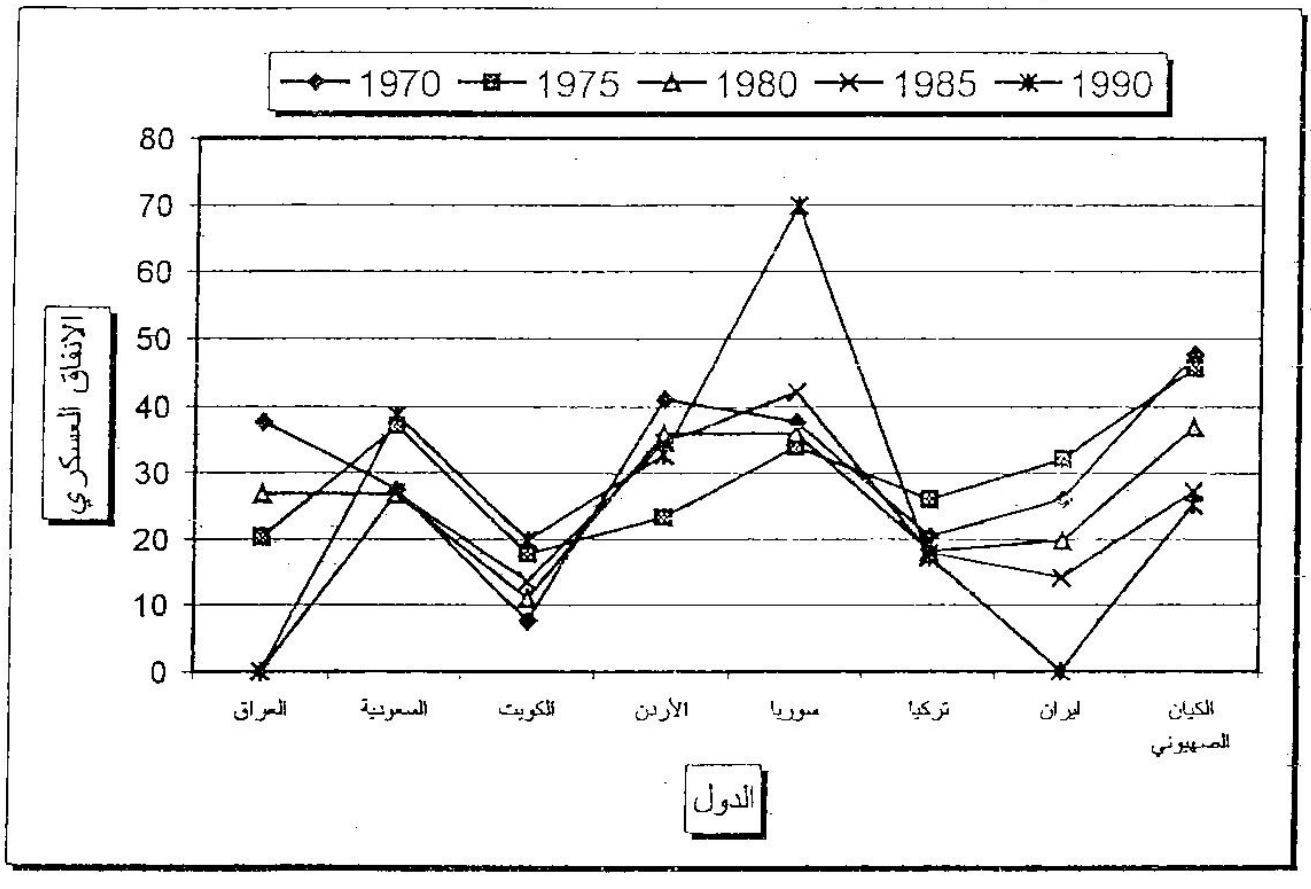
الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام في العراق ودول الجوار مابين ١٩٧٠-١٩٩٠

الدولة	السنوات				
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
العراق	٣٧,٦	٢٠,٣	٢٦,٩	–	–
السعودية	٢٧,٥	٣٧	٢٦,٧	٢٧	٣٨,٥
الكويت	٧,٦	١٧,٨	١١	١٣,٦	١٩,٩
الأردن	٤١	٢٣,٤	٣٥,٨	٣٤,٦	٣٢,٧
سوريا	٣٧,٦	٣٣,٩	٣٥,٨	٤٢	٦٩,٨
تركيا	٢٠,٤	٢٦,١	١٨,٢	١٧,٩	١٧,٢
ايران	٢٦,١	٣٢,١	١٩,٧	١٤,١	–
الكيان الصهيوني	٤٧,٦	٤٥,٦	٣٦,٨	٢٧,٢	٢٥,٢

عبد الرزاق الفارس ، السلاح والخبز : م . س ، ص ١٦١ .

شكل (٦)

الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام في العراق ودول الجوار مابين ١٩٧٠-١٩٩٠



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول ٢٥ .

وبهذا يعد العراق من بين أكثر الأقطار العربية انفاقا[*] عسكريا ولغرض بيان القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية فقد فضلت الباحثة تناول موضوع التصنيع العسكري العراقي وعلاقته بالقدرة التكنولوجية .

يرجع تاريخ المحاولات الاولى التي بدأها العراق من اجل اقامة صناعة عسكرية محلية الى منتصف السبعينات ، ولكن لم يبدأ البرنامج الرئيس لتطوير وتوسيع نطاق هذه الصناعة الا في عام ١٩٨٤[١] عندما كان العراق في أوج حربه مع ايران ومنذ ذلك الحين أصبحت المصانع العراقية تنتج مجموعة متنوعة من أسلحة المشاة وانظمة المدفعية والذخائر وبعض المكونات الالكترونية التي استخدم البعض منها في تعديل الدبابات والطائرات العاملة لدى القوات المسلحة العراقية .

ويمكن تقسيم المنتوجات العسكرية العراقية بصفة عامة على نوعين رئيسين :

النوع الأول : كان يستند الى النسخ أو التصميمات المستوردة والانتاج بموجب ترخيص للأسلحة والنظم الأجنبية .

النوع الثاني : فهو يشمل التصميمات الهجينة الناجمة عن التعديلات العراقية أو الجهود المشتركة بين المصممين العراقيين والأجانب وبدرجات متفاوتة من الانتاج العراقي الفعلي . بل يبدو انه في حالات معينة بلغت نسبة المدخل العراقي عند كل المستويات تصميم النظم وتطويرها وانتاجها درجة مرتفعة الى حد يجعلها تدخل ضمن صنف ثالث مؤلف من المنتوجات المحلية اساسا[٢] .

---

[*] هناك نقطة جديرة بالاهتمام وهي ان المؤسسة العسكرية هي أقدر القطاعات في المجتمع على التوسع والنمو ولكنها تتميز أيضا بالقدرة على مقاومة التقلص في أوقات التدهور الاقتصادي . فالانطباعات الأولية تشير الى ان معدلات نمو القطاع العسكري عادة تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ولكنها في المقابل تتمتع بمعدلات أبطأ للانخفاض في فترات الركود الاقتصادي وفي هذه الفترات يتم اللجوء الى تخفيض مخصصات التنمية او مصروفات الخدمات الاجتماعية مما يزيد من العبء العسكري (نسبة الانفاق العسكري الى الناتج القومي الاجمالي) وهذا يعني أيضا ان الانفاق العسكري لايعتبر بديلا للاستثمار الذي هو الحافز الأهم للنمو الاقتصادي ولهذا وجد ان معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وعبء التسلح ٠,٣٥ في العراق ، ينظر :

عبد الرزاق الفارس ، م . س ، ص٢٤٦-٢٤٧ .

[١] جريدة الثورة ، ١٩٨٧/١٠/١١ .

[٢] يزيد صايغ ، " الصناعة العسكرية العربية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٢٣١و٢٦٠ .

وبقدر تعلق الأمر بالمتغير التكنولوجي فهناك رأي يعتقد بأن الصناعة العسكرية العراقية تفتقر بصفة عامة الى التكنولوجيا العسكرية والى الايدي المدربة . كما ان العراق فضلا عن ذلك يمتلك قطاعا صناعيا مدنيا ضعيفا نسبيا سواء من ناحية درجة تقدمه او من ناحية نوعية منتوجاته او من ناحية اسهام التكنولوجيا المحلية في التصميم او اسلوب التصنيع او بالمقارنة بما يتمتع به العراق من تعداد سكاني وموارد اقتصادية[١] .

الا ان ما لايمكن انكاره هو القدرة العراقية على خوض التصنيع العسكري الى هذا الحد الأمر الذي يعكس درجة مرتفعة من الادارة السياسية والاصرار ، الى جانب القدرة التنظيمية ، أي القدرة على تحديد الاحتياجات ووضع الأهداف وتجنيد الطاقات ، علاوة على الكفاءة التي أظهرها العلماء مثل العاملين منهم في البرنامجين الكيمياوي والنووي[٢] ، ولعل هذا يدفعنا الى تناول الفقرة الثالة من فقرات تقييم القدرة العسكرية وهي حجم ونوعية القوات المسلحة . اذ يشار في هذا المجال الى الامكانات البشرية التي هي بمثابة الرافد المستمر للقوات المسلحة ، بيد ان دور هذه الامكانية يتأثر بنوعية البنية السكانية للدولة . واذا تذكرنا ان هذه تتوزع على ثلاث فئات مختلفة في قدراتها الانتاجية ، فانه يبدو ان المجتمع الذي يتميز بارتفاع نسبة الفئة المنتجة ، أي الشباب ، الى غيرها هو المجتمع الذي تتوفر فيه سمات الحيوية وبالتالي هو المجتمع الذي يستطيع مد القوات المسلحة بحاجتها للمقاتلين :

وبهذ الصدد من المفيد الاشارة الى ان مجرد زيادة نسبة الشباب الى الأطفال والشيوخ لايعني بحد ذاته الشيء الكثير . فمن اجل ان يتحول التأثير الكمي للشباب او الفئة المنتجة الى تأثير نوعي لابد من تلك الظروف الاقتصادية والصناعية والعلمية المؤاتية التي تسهل عملية التحول هذه[٣] .

ولو عدنا الى سكان العراق فسنجد انه يضم حسب تعداد ١٩٨٧ نحو (١٦,٣٣٥,١٩٩) نسمة يقسمون على ثلاث فئات هي فئة ماقبل سن التجنيد التي عمرها أقل من (١٨) سنة وفئة التجنيد من (١٨-٤٥) سنة وفئة مابعد التجنيد أكثر من (٤٥) سنة ، ولما كان التجنيد في العراق ينحصر في الذكور فقط فان الفئة العمرية للتجنيد من الذكور يبلغ عددها

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٥٧ .

(٣) مازن اسماعيل الرمضاني ، " السياسة الخارجية : دراسة نظرية " ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص١٩٥ .

(٣,٢٦٦,٧٦٢) نسمة من مجموع الذكور البالغ (٨,٣٩٥,٨٨٩)[1] نسمة حسب تعداد ١٩٨٧ أي ان المتاح لتكوين أفراد القوات المسلحة تصل نسبته الى (٣٨,٩%) من مجموع الذكور أي ما يعادل في الوقت ذاته (١٩,٩%) من مجموع سكان العراق .

ولهذا فقد استطاع العراق تجنيد مليون عند نهاية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ جندي أرتفع الى (١,٤) مليون جندي عند احداث آب ١٩٩٠ ولكن هذا العدد انخفض بعد ذلك الى ٣٨٧ الف عام ١٩٩٦[2] .

أخيراً يمكن القول ان الاعتماد على الكم أثبت خلال حرب الثمان سنوات مع ايران وخلال العدوان الأطلسي على العراق في عام ١٩٩١ عدم جدواه استراتيجياً ولهذا الضرورة تقتضي التوجه نحو تطوير الجانب النوعي وهذا سيقود الى زيادة الانفاق العسكري حتماً لأن تحسين مستوى الأداء يعني تحقيق تفوق نوعي وهذا يعني ببساطة اقتناء أكثر الأسلحة تطوراً تكنولوجياً وهي الأكثر كلفة وحين تصبح هذه الأسلحة أكثر تطوراً فان تكاليف تشغيلها ترتفع أيضاً وعند ذاك ستظهر جدلية (السلاح والخبز) التي لم تكن واضحة المعالم في العراق لغاية أواخر الثمانينيات .

- **العلاقة بين التطور التكنولوجي وامكانية قيام أمن قومي**

هناك من يطرح فكرة أيهما يسبق الآخر ، التخطيط الأمني أم تطور التكنولوجيا ؟ وهل التطور التكنولوجي يتطلب تغيير في مفهوم الأمن القومي ؟ للاجابة على هذه الاسئلة نقول:

أولاً : ان هناك علاقة ديناميكية متبادلة وقوية بين التكنولوجيا والنظرية الأمنية وفي بعض الأحيان نجد ان تكنولوجيا متقدمة تتطلب تطوراً نظرياً جديداً ومناسباً وفي أحيان أخرى نظرية أمنية جديدة تؤدي الى تطوير وسائل جديدة ، وكلما كانت درجة التطور التكنولوجي أكثر سرعة ازداد تأثيرها على الامن القومي[3]. ومن هنا ننطلق .

ثانياً : لتحديد بعض تأثيرات التكنولوجيا على الأمن القومي وتطبيقاتها على العراق .

---

(1) الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام لسنة ١٩٨٧ ، صفحات متفرقة .

(2) Instiute for Defence Studies, Asian strategic review , 1993-1994 , p. 20.

(3) للمزيد حول هذه العلاقة يمكن الرجوع الى :

فتح ، " قوس باريس التكنولوجيا النظرية وأمن اسرائيل " ، حركة التحرر الوطني الفلسطيني ، عدد١١ ، ١٩٩٧ ، ص١٧-٢٠ .

فاذا تتبعنا أثر التكنولوجيا على الأمن القومي في العقدين الخيرين الذين شهدا أعنف التطورات والتطبيقات التكنولوجية نجد ان تأثيراتها تكاد تتحدد بمقدار تعلقها بالفكرة السابقة الذكر بالآتي :

١. أدى التطور التكنولوجي الى سقوط نظرية الدفاع في العمق (Defence in Depth)) التي كانت ترتكز على الميزة العسكرية التي كانت توفرها المساحة الضخمة التي تعد عنصرا هاما من عناصر القوة التقليدية للدولة ، اذ أفقد التطور الحاصل في تكنولوجيا السلاح[1] المساحة هذه الميزة وانتقل من نظرية الدفاع في العمق الى الدفاع في الأعماق أي تدمير قوة العدو من الداخل أي ضربه ضمن حدود سيادته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . هذا الاطار الفكري يشكل الأساس الذي أعتمد عليه لبلورة خطة العمليات الجوية الأطلسية ضد العراق في عام ١٩٩١ اذ أرتكزت هذه الخطة على توجيه سلسلة متلاحقة من الضربات السريعة ضد مجموعة أهداف تم اختيارها طبقا للأهمية التي يمثلها كل هدف بدءا بمراكز القيادة ثم منشآت الانتاج الحيوية وشبكات الكهرباء وبعض الأهداف الأخرى في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ ثم استغلال نتائج العدوان العسكري اجتماعيا وسياسيا . كبدائل غير عسكرية لاستمرار هذا العدوان أي الاعتماد على مفهوم الحرب من الدلخل (Inside Warfare) .

٢. ان ثورة المعلومات والاتصالات قد جعلت الأمن القومي لجميع الدول ناقصا . ومن هنا تثار مشكلتان تتعلقان بالأمن القومي :

أ. تحديد أي المعلومات تدخل في اطار السرية وتلك التي لاتدخل ، وهي مسألة معقدة .

ب. قيام دولة ما بالحصول على معلومات تتعلق بغيرها من الدول بطريقة غير شرعية أو علنية وهي مشكلة نتجت عن التقدم التكنولوجي .

وقد حاول العراق في كثير من الأحيان حجب الكثير من المعلومات الخاصة به حتى عن المنظمات الدولية التي تصدر كتبا سنوية احصائية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية الا ان العراق تعرض بعد العدوان الأطلسي عليه الى عملية ابتزاز معلوماتي ترتبط بأمنه القومي من خلال ما يعرف باللجنة الخاصة (الأونسكوم) التي تعالج قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ ولعل الأمر أصبح أكثر وضوحا باستقالة أحد منتسبي هذه اللجنة وهو (سكوت ريتر) الأمريكي الجنسية الذي أعلن

---

(١) انور احمد زهران ، " التكنولوجيا وسباق التسلح " ، الدفاع ، عدد١٢٤ ، ١٩٩٩ ، ص٦٠ .

صراحة عن تعامله مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكيـــة (CIA) وكذلـك حصـول الولايات المتحدة الأمريكية على معلومات تفصيليـة مـن رئيـس اللجنـة الأخـير وهـو (ريتشارد بتلر) الأسترالي الجنسية .

٣. لقد أدت التطورات التكنولوجية الى اصابة ليس الى اصابة البناء الفكـري للأمـن القومـي فحسب وانما الجانب العملي أي مدى امكانية تحقيـق الأمـن القومـي باسـتخدام الوسـيلة العسكرية ، اذ ان الدولة القومية المنفردة أصبحت علجزة عـن مواجهـة تدفقـات عـابرة للحدود مثل المعلومات ورؤوس الأموال والتلوث والأوبئة التي لـم تـأخذ بنظـر الاعتبـار الحدود السياسية للدولة وبهذا فان تهديدات غير تقليدية قد ارتفع وزنـها وأهميتـها النسـبية مثل الفقر وزيادة السكان والبيئة والصراع الأثني والجريمة المنظمة والركـود الاقتصـادي وتهريب المخدرات وعدم الاستقرار السياسي وأحيانا انهيار الدولـة[1] . وبـهذ فقـد تحـول مفهوم الأمن القومي من أمن الأراضي الى أمن السكان والذي يمكن ان نضعه فـي سـبعة فئات للأمن هي : البيئـي ، الصحـي ، الشـخصي ، السياسـي ، الغذائـي ، الدخلـي ، الثقافي[2] ، لذا فالمجتمع الدولي متجه نحو تغيرات جوهرية في ادراكـه للأمـن بمسـتوياته الأربعة : الفردي ، القومي ، الإقليمي ، العالمي[3] ، ويبـدو ان العـراق لـم يـهتم بـهذه المشاكل العابرة للحدود الا في وقت متأخر ولم يضع لذلـك مؤسسـات كافيـة لادارة هـذه المشاكل التي بدأت تأخذ مداها في التأثير على الأمن القومي والناتجة أصـلا عـن التطـور التكنولوجي وربما يعود ذلك الى محاولة العـراق اسـتخدام الوسـيلة العسـكرية بدرجـة رئيسة لتحقيق أمنه القومي مع العلم ان هذه الوسـيلة تحتـاج الـى مؤسسـات اقتصاديـة وسياسية واجتماعية كفوءة لكي تؤدي وظيفتها . ولتدليل على أهمية الوسيلة العسكرية فـي

---

(1) Jessica Tuchman Mathews, "Redefining Security" , Foreign Affairs, vol. 68, No. 2, 1989.

(٢) للتفصيل ينظر :

أ. الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، صفحات متفرقة

ب. عباس غالي الحديثي ، " التطورات الجديدة في مفهوم الأمن القومي تحليل نقدي " ، المجلـة الثقافيـة ، عدد ٤٤-٤٥ ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٨ ، ص٢٣-٢٥ .

ج. يونس حمادي علي ، " الأمن البشري في المجتمع العربـي " ، مجلـة الحكمـة ، عـدد٢ ، ١٩٩٨ ، ص١١-٣٢ .

د. لينور جي مارتن ، " نحو منهج شامل للأمن القومي في الشرق الأوسط " ، ترجمة عبد الوهـاب عبـد الستار القصاب ، ورقة ألقيت في مؤتمر بيلاجيو ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٤ حزيران، ١٩٩٦.

(٣) عبد الرزاق الفارس ، م . س ، ص٣٥٢-٣٥٣ .

كفوءة لكي تؤدي وظيفتها . ولتدليل على أهمية الوسيلة العسكرية في التخطيط للأمن القومي العراقي هو ان واردات السلاح الى جملة الانفاق العسكري لم تقل عن (٢٦%) خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ وان نسبة واردات السلاح العراقية(*) للفترة ذاتها كانت تتراوح بين ربع الى نصف جملة الواردات العراقية ، في حين كانت تقل عن ذلك كثيرا بالنسبة لدول جواره غير العربيات(١) (يلاحظ جدول ٢٦) .

جدول (٢٦)

نسبة واردات السلاح الى جملة الواردات في العراق ودول الجوار مابين ١٩٧٠-١٩٩٠

الدولة	السنوات			
	٧٠-١٩٧٥	٧٦-١٩٨٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠
العراق	٢٤,٦	٣١,١	٤٦,٩	٤٨,١
السعودية	٦,٢	٥	١٠	٢٤,٣
الكويت	١.١	٣,٤	٣,٩	٤,١
الأردن	١٦,٢	٩.٩	٢٥,٥	١٤
سوريا	٦٥,٨	٤٥,٤	٥٧,١	٤٤,٥
تركيا	١١,٥	٤,٣	٤,٨	٦.٦
ايران	١٥,٦	١٣,٢	١١,٦	٢٠,٦
الكيان الصهيوني	١١,٥	١٢,٦	٨.٨	٨,٩

المصدر : عبد الرزاق الفارس ، م . س ، ص٣٥٥ .

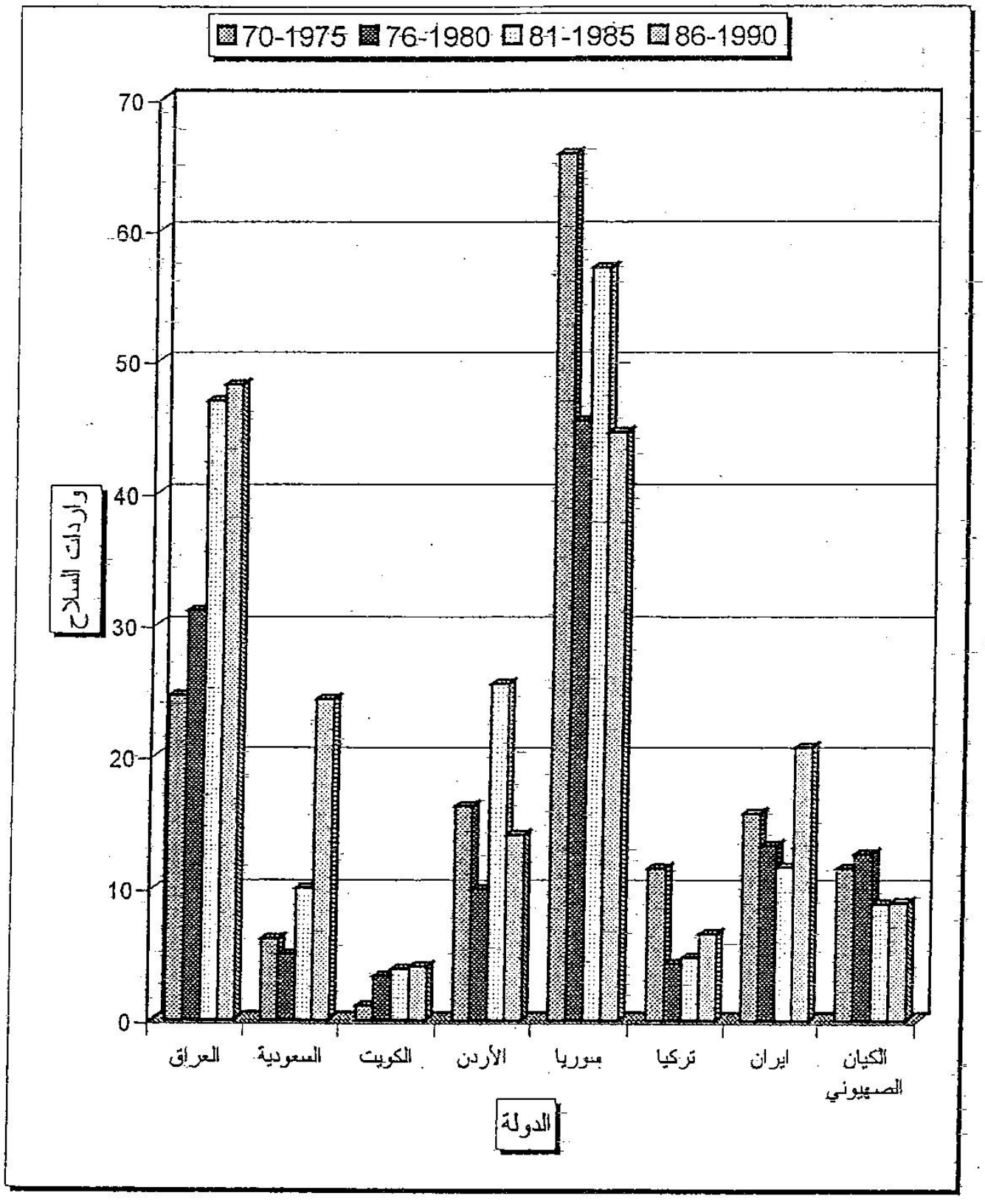
(*) ان هذه النسبة العالية من الواردات السلاح يعني ان هناك تبعية عسكرية للخارج وهي ناتجة عن التخلف التكنولوجي ويترتب عليها تأثير على سياسة الدولة المستوردة من خلال رفض الاستمرار بالتزويد او رفض بيع أنواع متطورة منه ، المماطلة في تصدير السلاح او فرض حظر على الأدوات الاحتياطية ولهذا ذهبت بعض دول العالم النامي ومنها العراق الى تنويع مصادر سلاحها و/أو التصنيع المحلي ينظر :

مازن الرمضاني ، " السياسة الخارجية دراسة نظرية " ، م . س ، ص١٩٧ .

(١) عبد الرزاق الفارس ، م . س ، ص٣٥٢-٣٥٣ .

شكل (٧)

نسبة واردات السلاح الى جملة الواردات في العراق ودول الجوار مابين ١٩٧٠-١٩٩٠



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول ٢٦ .

المبحث الرابع

المحور الاجتماعي

ستحاول الباحثة في هذا المحور تحديد اثر التكنولوجيا على حجم وتوزيع السكان افقياً وعموديا وذلك من خلال بيان العلاقة بين التكنولوجيا والمرحلة الديموغرافية التي يمر بها سكان دولة ما وكذلك اثر التكنولوجيا على توزيع السكان ويحاول الاجابة على السؤال الاتي هل تؤدي التكنولوجيا الى تركز ام تشتت السكان على الرقعة المساحية للدولة ثم يتطرق الى التوزيع العمودي (الطبقي) للسكان وتتفاعل العوامل الاجتماعية مع العناصر الجغرافية بتوجيه الحياة الاجتماعية اذ تتوسط التكنولوجيا العلاقة بين الانسان والطبيعة .

١- المرحلة الديموغرافية

تستخدم المرحلة الديموغرافية كمقياس يؤشر اثر السكان في قوة الدولة اذ تتحرك الدولة نحو القوة تبعاً لهذا المقياس -حالة تجاوزها للمرحلة المالثوسية (الاولى) وتوجهها نحو المرحلة الانفجارية (الثانية) بما يناسبها من برامج تنمية الموارد البشرية والتمهيد لمرحلة دخول المجتمع مرحلة النضج السكاني (الثالثة) المتسمة باكبر قدر من التوازن بين المجتمع وموارده وبتحقيق الدولة لقدر متزايد من الفائض نتيجة لهذا التوازن[١] .

فالمرحلة الديموغرافية هي انعكاس لنمط تكنولوجي معين . وبالتالي انعكس ذلك على قوة الدول في جوانب مختلفة مثل نوع الاعالة وطبيعة قوة العمل وربما علاقات الانتاج ، ولدراسة النمو السكاني يجب تقسيمه الى مراحل رئيسة او دورات ديموغرافية تتميز كل منها بسمات خاصة معتمدة على تطور المواليد والوفيات. لذا ظهرت نظرية النمو الطبيعي للسكان (النظرية الديمغرافية الانتقالية) وقام عدد من الباحثين بدراسة هذه الظاهرة منهم (ريموند بيرل) اذ اتخذ لوصف هذه النظرية قانونا رياضيا مستخدما معادلة المنحني اللوجستي[٢] . ثم ان هنالك

---

[١] محمد طه بدوي ، "مدخل الى علم العلاقات الدولية" ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٤١٣-١١٤

أ- عمر فاروق السيد رجب ، "قوة الدولة ، دراسة جيوستراجية" ، م. س ، ص١٩٤.

ب- لطيف هاشم كزار الطائي ، "قوة الدولة ، رؤية في الجانب السكاني" ، الزحف الكبير، عدد ١، ١٩٩٩ ، ص١٩-٢٧.

[٢] محمد طه يدوي ، م. س، ص١٣٨-١٣٩

دراسة العالم جيني (الايطالي) اذ ادرك من خلال دراسته ان دورة النمو السكاني تشابه دورة حياة الفرد . وعند دراسة النمو السكاني من قبل الباحثين اخذوا بشكل رئيس وواضح معدل الولادات والوفيات وتطرقوا بشكل بسيط او ضمني لعامل مؤثر يرمي بظله على هذه المعدلات الا وهو العامل التكنولوجي الذي كان يدفع بالمجتمعات للانتقال من مرحلة ديموغرافية الى اخرى .

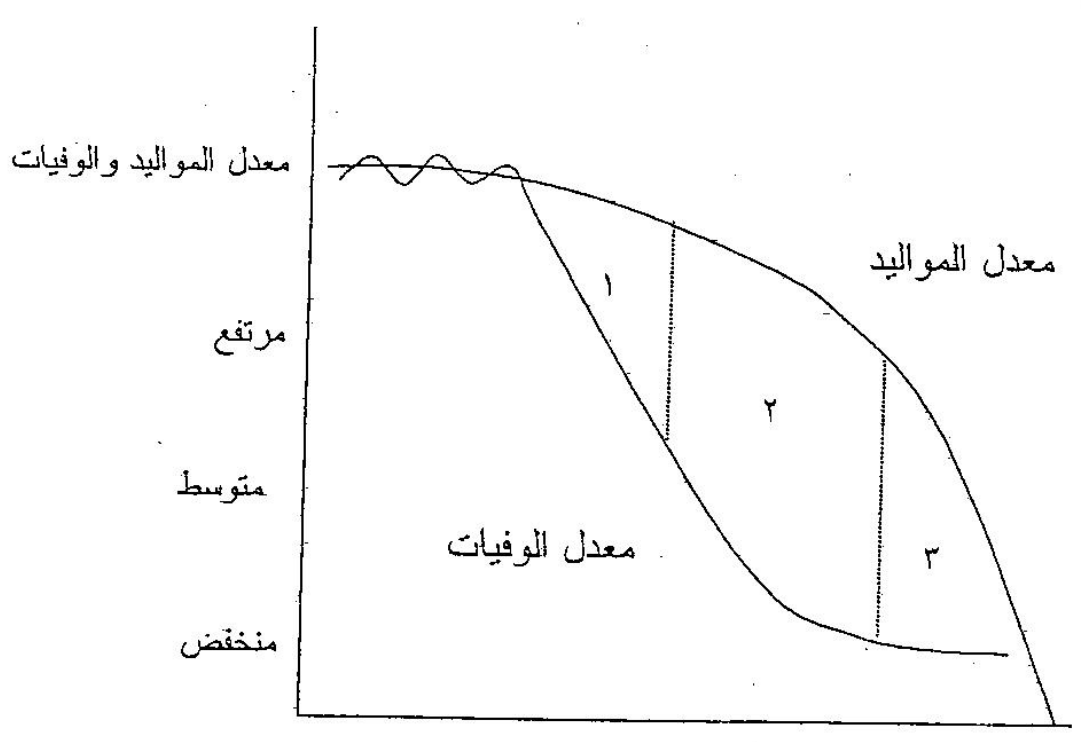
ومن خلال اطلاع الباحثة على المصادر المتعلقة بهذه الفكرة وجدتها متفقة على ان هنالك ثلاث مراحل ديموغرافية تمر بها المجتمعات لكل منها سمات معينة (شكل ٨) هي :

المراحل الديموغرافية لنمو السكان

١-المرحلة الاولى (البدائية)

٢- المرحلة الثانية (الانتقالية)

٣- المرحلة الثالثة (استقرارية)



١- المرحلة الأولى (البدائية)

٢- المرحلة الثانية (الانتقالية)

٣- المرحلة الثالثة (الاستقرارية)

شكل (٨)

المراحل الديموغرافية لنمو السكان

المصدر : عباس فاضل السعدي ، "دراسات في جغرافية السكان" ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٠ ،ص ١١٢ .

١- محمد فتحي ابو عيانة ، "دراسات في جغرافية السكان" ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٨، ص٢٥٢.

- **المرحلة البدائية**

تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل المواليد والوفيات حيث يتراوح الاول بين (٤٠-٥٥) بالالف والثاني بين (٤٠-٥٠) بالالف[١] بسبب انتشار الأمراض المعدية والأوبئة وانخفاض المستوى الصحي بشكل عام .

أي نمط النمو السكاني كان في هذه الفترة من نوع المتوازن البطيء أي ان زيادة السكان كانت طفيفة وعلى مدى اجيال، اذ تاكل السنون العجاف مازاد من السكان في السنين السمان، وتكون النتيجة النهائية عدم تراكم الزيادة.

وقد مرت كل المجتمعات بهذه المرحلة التي سادت العالم في كل اجزائه حتى اليوم في بعض جهات افريقيا وجزر المحيط الهادي اذ تسود المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القبلي التقليدي الريفي والتي لم تعرف حياة التصنيع وحياة المدنية .

ومن الطبيعي ان يمر العراق بهذه المرحلة هو ايضا اذ طغت في هذه الفترة القيم التقليدية المتمثلة بكثرة عدد افراد الاسرة وشيوع نمط العائلة الممتدة وزيادة الولادات اذ تحتمها عدة اسباب منها العادات والقيم العشائرية التي تنظر الى كثرة العدد بنظرة الهيبة والوقار. وايضاً الطبيعة الزراعية للعائلات الكبيرة والتي تعكس نمطا معينا من تكنولوجيا الانتاج هذا بالاضافة الى التدني في استخدام المكننة الزراعية في العراق بين (٤٠-٦٠%) .

وحتى منتصف هذا القرن كان العراق يعيش هذه المرحلة اذ كان بعيدا عن التطورات التكنولوجية التي كانت تعيشها مجتمعات اخرى في الفترة الزمنية ذاتها.

وتتميز هذه المرحلة بانتشار انواع من الامراض التي تطبع هذه المرحلة بطابعها[*] وهي الامراض الوبائية والانتقالية [**] اذ كانت تحصد العدد الكثير[٢] .

---

[١] هال هلمان ، "مشكلة التضخم السكاني" ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٤ ، ص٢٣٠.

[*] للتفصيل حول مراحل او عهود تطور الامراض السائدة. يفضل الرجوع الى
عبد الرحيم عمران ، "سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلاً" ، صندوق الامم المتحدة الانشطة السكانية ، نيويورك ، ١٩٨٨ ، ص١٠٧-١٢٥.

[**] هي الامراض التي تنتقل ضمن منطقة او حيز معين (منطقية punde mic) وتكون معدية

[٢] يشير فاضل الانصاري في كتابه سكان العراق ان سكان العراق في الفترة ١٨٠٠-١٩٠٠ كانوا يزدادون ببطيء تدريجي شديد ولكن بعد هذا التاريخ مالبث ان تسارع النمو وبمعدل اكثر كلما اقتربنا من الوقت الحاضر ، ينظر
فاضل الانصاري "سكان العراق دراسة ديموغرافية جغرافية مقارنة" ، دمشق ، ١٩٧٠ ، ص٤٢ .

- **المرحلة الانتقالية**

وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر وتتميز بنمو سريع يرجع الى انخفاض ملحوظ في نسب الوفيات (١٥-٢٥ بالالف) مع بقاء نسب المواليد على ارتفاعها (٤٠-٥٠ بالالف)[١] فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ترتفع نسبة الزيادة الطبيعية اذ يصل متوسطها الى حوالي (٢٥) بالالف .

وتدخل الشعوب في هذه المرحلة مع وجود الاستقرار واستتباب الامن وانتشار التعليم والتقدم التكنولوجي في ميادين الطب والزراعة والصناعة وقد مرت اوربا في هذه المرحلة الديموغرافية في القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، ومرت البابان خلالها في النصف الاول من القرن العشرين ، ومازالت تعيش في هذه المرحلة الكثير من اقطار العالم كالصين ، الهند ، الباكستان ومعظم دول امريكا اللاتينية والوطن العربي .

ويمكن القول ان العراق قد دخل هذه المرحلة بشكل واضح منذ منتصف هذا القرن (ينظر جدول ٢٧) اذ بلغ معدل الولادات فيه (٤٢-٤٧) بالالف بينما انخفض معدل الوفيات الى (٢٠-٢٥) بالالف أي ان الزيادة الطبيعية فيه كانت (٢٢-٢٥) بالالف وهو مايتفق مع تقديرات هذه المرحلة[٢] .

جدول (٢٧)

معدلات الولادات والوفيات في العراق من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥ .

السنة	معدل الولادات	معدل الوفيات
١٩٥٧	١٠,٣	٤
١٩٦٥	١٥,٥	٤,٢
١٩٦٧	١٨,٨	٤
١٩٧٤	١٥,٨	٤,١
١٩٧٥	١٧,٣	٤,٦

احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق ، وزارة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٤ .

---

(١) عباس فاضل السعدي ، م.س. ، ص١١٤

(٢) أ- فاضل الانصاري م. س، ص٧٧-٩٦.

ب- سعدي شاكر حمودي ، "جوانب نظرية وعملية الديموغرافيا مع اشارة خاصة لسكان العراق" ، النفط والتنمية ، عدد١ ، كانون الثاني ، ١٩٨٩ ، ص٨٢.

وقد ترتب على دخول العراق هذه المرحلة الديموغرافية تزايد حجمه السكاني بمعدلات عالية نسبيا (٣,٢%) سنوياً مما جعل سكان العراق يصلون عام ١٩٩٧ الى (٢٢,٤) مليون نسمة بعد ان كانوا عام ١٩٤٧ نحو (٤,٨١٦) مليون ثم الى (٦,٢٩٩) مليون عام ١٩٥٧ والى (١٢,٠٠٠) مليون عام ١٩٧٧ والى (١٦,٣٣٥) مليون عام ١٩٨٧ .

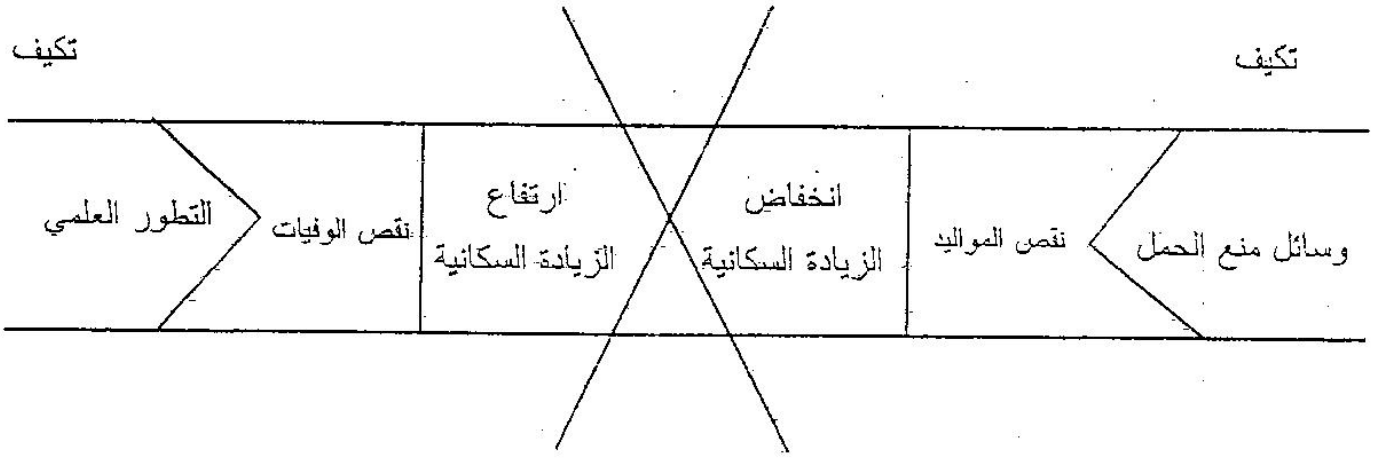
كما ان ذلك قد جعل قاعدة الهرم السكاني متسعة بحيث تشمل الذين هم دون سن العمل اكثر من (٤٩%) من حجم السكان عام ١٩٧٧ ثم انخفضت الى (٤٥%) في عام ١٩٩٠[1] مما يعني ارتفاع نسبة الاعالة ولم تكن هذه الزيادة تسبب مشكلة بل على العكس لم تواجه هذه الظاهرة أي اعتراض لان العراق بدء في هذه المرحلة بنشاطه الاقتصادي وبناء قاعدته التكنولوجية اذ كان بحاجة الى ايدي عاملة ، وكذلك لارتفاع المستوى المعيشي اذ لم يعد الانفاق على الاسرة وضمان وضعهم الصحي والاجتماعي عقبة . وكذلك زيادة الوعي الصحي بسبب انتشار وسائل الاعلام وزيادة حملات التوعية الصحية . على هذا الموقف الايجابي من الزيادة السكانية لايعود الى زيادة موارد العراق مقارنة بسكانه بقدر ما يعود الى زيادة عائدات النفط وقيام العراق بخطط تنموية ولدت طلبا متزايدا على الأيدي العاملة الى الحد الذي دفعه الى الاستعانة بالأيدي العاملة العربية والأجنبية وذلك خلال عقد السبعينات . اذ بلغ عدد العمال العرب سنة ١٩٧٧ ، (٢٤٢) الف عامل ارتفع الى (٧٥٠) الف وهنا لابد من الاشارة الى انه في الوقت الذي تشكل فيه الزيادة السكانية عبء خاصة لاسيما في دول العالم النامي ، اذ يجري الالحاح على ضرورة تخفيضها مما قد يولد هذا تضارب في السياسات المتبعة اذ ان الرعاية الصحية تمثل أحد مطالب البيئة الداخلية وتقلل الزيادة السكانية . أحد مطالب البيئة الخارجية ، فاذا ما تم الاستجابة للأول والثانية فسيقلل أحداهما آثار النجاح للثانية .

فأساليب منع الحمل تؤدي ، الى انخفاض المواليد ولكن الرعاية الصحية تؤدي الى انخفاض نسبة الوفيات وكان النجاح في الثانية سيلغي بعض نتائج الأولى كما موضح في (شكل ٩)[2] .

---

[1] علي حسن كنكون ، "دور القوى العاملة العربية الوافدة في عملية التنمية في القطر العراقي" رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٥٣ .

[2] وليد عبد الحي ، "تحول المسلمات" ، مؤسسة الشروق للاعلام ، ١٩٩٤ ، ص٦٦ .



شكل (٩)

تضارب سياسات تحديد النسل مع تطور التكنولوجيا الصحية

المصدر : وليد عبد الحي ، " تحول المسلمات " ، م . س ، ص٦٦

كما ان هنالك تغيراً في هذه المرحلة آلا وهو تغير نمط الأمراض اذ انحسرت الأمـواض الوبائية والمعدية وأخذت بعض الأمراض بالازدياد اهمها (الأمراض الانتكاسـية)(*) وأمـراض الشيخوخة .

- **المرحلة الاستقرارية**

او ما يمكن ان يطلق عليها مرحلة النضوج السكاني وتتميز هذه المرحلة بالنمو البطـيء للسكان فبعد ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أنماط الحياة والمهن نتيجة التطور التكنولوجي الـذي ادى الى الاستغناء عن الكثير من الايدي العاملة وبذلك انتفى أحد أسباب الزيادة وبالتالي انعكـس هذا الوضع على درجة الوعي اذ اصبح الاتجاه نحو الاسرة النووية او الصغـيرة ترافـق مـع انخفاض نسبة الوفيات التي حدثت في المرحلة السابقة فتضيق الهوة بالتدريج بين نسبة المواليـد ونسبة الوفيات وتقل تبعا لذلك نسبة الزيادة الطبيعية ، وحينئذ لايزيد السـكان الا بقـدر ضئيـل يصل الى اقل من (١%) فيتحقق النضج السكاني وتتميز هذه المرحلة بطول متوسـط العمـر اذ يبلغ (٧٠) سنة او اكثر . ولم تصل أي دولة من الدول النامية و ومن ضمنها الدول العربية الـى هذه المرحلة فالعراق كان قد دخل المرحلة الصناعية ديموغرافيا ولكن مـالبث ان تراجـع فـي بعض خصائصه الى المرحلة الاولى بعد ماتعرض اليه من احـداث قادسـية صـدام المجيـدة والعدوان الثلاثيني مما تسبب تراجع الخدمات الصحية وسوء الوضع الصحي بشـكل عـام . اذ

(*) مثل امراض السرطان والقلب ، وامراض الشيخوخة وامراض التحضر ، السكري والسمنة .

ازدادت الوفيات بسبب الحصار فبلغ عددها نهايـــة عـــام ١٩٩٠ حوالـــي (٢٦٤٠٧٣٨) حالـــة وفاة [١] .

وبسبب قصور التكنولوجيا الصحية وتدني مستوى التكنولوجيا العام الذي أضعف الوعـــي الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتنظيم المجتمع ، انعكس ذلك بالتالي على خصـــائص المرحلـــة الديموغرافية فعلى الرغم من ان العراق قد دخل المرحلة الثانية الاانه الان مازال يحتفظ ببعـــض خصائص المرحلة الاولى .

فالعراق الان يعيش مرحلة مزدوجة من امراض المرحلة الاولى والثانية اذ تنتشر فيـــه الامراض الانتكاسية والتي هي من خصا ئص المرحلة الثانية او الثالثة . وعـــادت الامـــراض الوبائية والمعدية الى الانتشار بشكل واسع والتي هي من خصا ئـــص المرحلـــة الديموغرافيـــة الاولى [٢] (ينظر الجدول ٢٨) .

٢ـ توزيع السكان

يرتبط بدراسة توزيع السكان محاولة التعرف على التركز السكاني في الاقاليم ، أي مـدى ميل السكان الى التركز في منطقة واحدة داخل حدود الدولة. او التشتت داخل هذه الحدود .

ويلعب المتغير التكنولوجي دورا بارزا ورئيسا في نسبة هذا التركز [٣] اذ يشـــكل عـــامل جذب للسكان فترتفع الكثافة السكانية في مناطق معينة تبعا لقوة تأثير هذا العامل ، فلـــو تتبعنـــا الخط الزمني للتطور التكنولوجي وتغير طبيعة المجتمعات وقارناه مع ظـــهور وتطـــور اعـــداد الحواضر والمدن ونسبة التركز السكاني فيها لوجدنا ان العلاقة طردية بين الاثنيـــن فكلمـــا زاد معدل التطور التكنولوجي كلمـــا زادت عـــدد الحواضـــر (يلاحـــظ الشـــكل ١٠)اذ ان التطـــور التكنولوجي الذي يصاحب كل مرحلة ينعكس على طرق النقل والمواصلات بالذات يعتـــبر مـــن العوامل المهمة والمؤثرة في توزيع السكان . فالتحول في توزيع السكان غالباً ما يرتبط بـــالتقدم التكنولوجي الذي لم يسهل استيطان الاراضي الجديدة فحسب . بل كان له تاثير عكسي من خلال التصنيع وذلك بتحرير نسبة عالية من السكان من الارتباط بالارض [٤] .

---

[١] الامانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية العربية ، "اثر الحصار الاقتصادي علـــى الوضـــع الصحـــي والغذائـــي والبيئي في العراق" . تقرير مقدم لمؤتمر فينا العالمي لحقوق الانسان ، ١٩٩٣ ، ص١٩.

[٢] ينظر في ذلك :

عبد الرحيم عمران ، م. س. ، ص١٠١-١٢٠.

[٣] نسيم برهم ، كايد أبو صبحة ، عبد الفتاح عبد الله لطفي ، م. س ، ص٤٩.

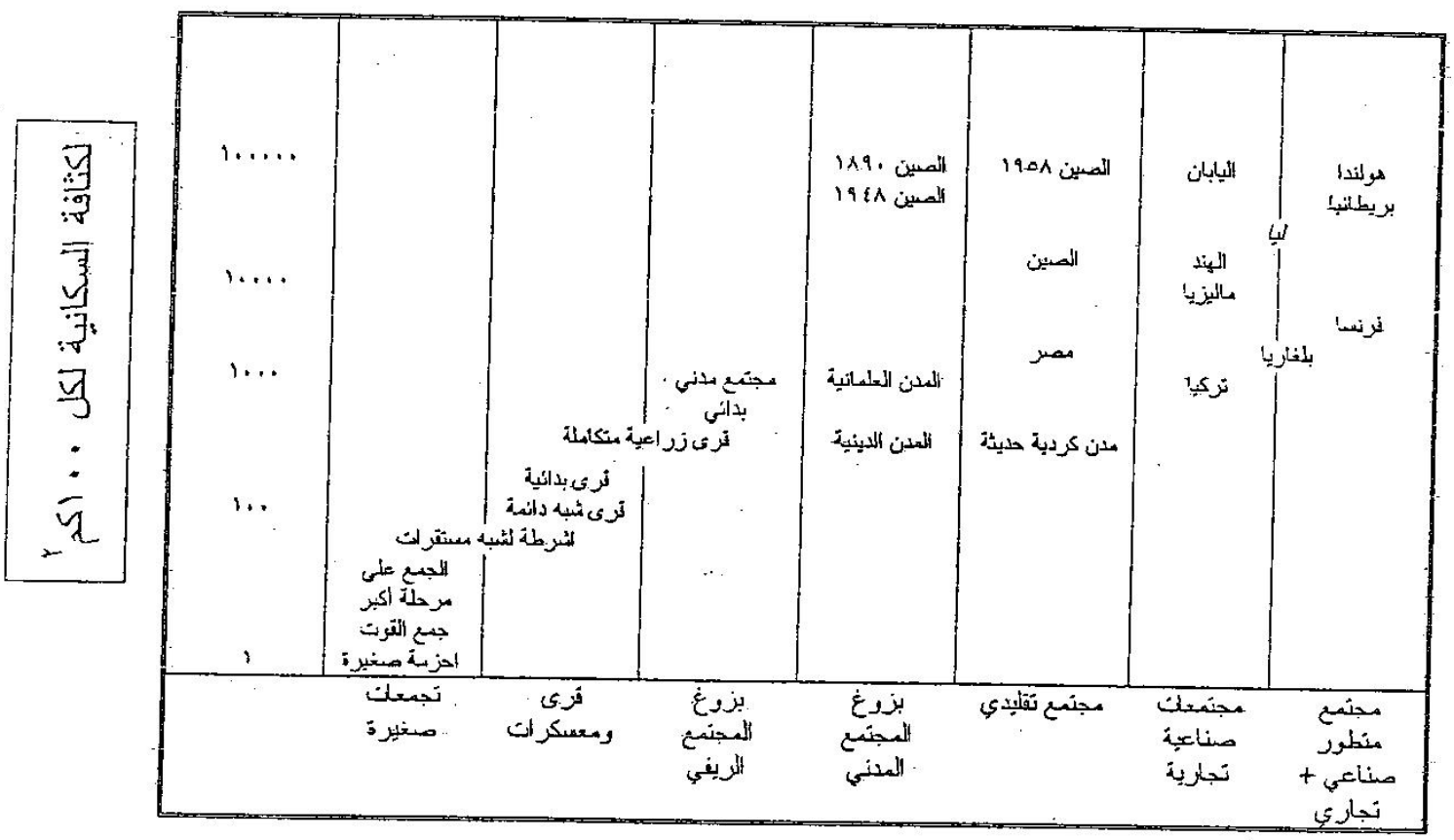
[٤] الفن توفلر، "صدمة المستقبل" ، م. س ، ص٩٤.

جدول (٣٨)

عدد الاصابات بامراض المرحلة الديموغرافية الأولى في العراق للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢

المرض	١٩٨٩	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
		العدد	عدد مرات الزيادة عن ١٩٨٩	العدد	عدد مرات الزيادة عن ١٩٨٩	العدد	عدد مرات الزيادة عن ١٩٨٩
شلل الاطفال	١	٥٦	٥,٦	١٨٦	١٨,٦	١٢٠	١٢
الخناق	٩٦	١٦٨	١,٧٥	٥١١	٥,٤	٣٦٩	٣,٨
السعال الديكي	٣٦٨	٤٨٩	١,٢	١٥٣٧	٤,١	١٦,١	٤,٣
الحصبة	٥٧١٥	٧٥٢٤	١,٣	١١٣٥٨	١,٩	٢٠١٦٠	٣,٥
الحصبة الالمانية	٥١٤	٦٩٣	١,٢	٢٨٤٨	٥.٥	١٦٦٣	٣,٢
الكزاز الولادي	٤٢	٢٩٣	٩,٣	٩٢٦	٢٢,٢	٢٣٢	٥.٥
الكزاز	٢٢	٨٧	٢,٧	٩٢٣	٢٩,١	٩٨	٢
ذات الرئة	٦٦١٢	١١٧١٣	١,٧	٢٣٥٢٩	٣,٥	١٧٢٧٧	٢,٦
النكاف	٩٦٣٩	١٥٩٦٣	١,٦	٢٢٧١٨	٢.٢	٢٢٨٨٢	٢,٤
الكوليرا	صفر	صفر	صفر	١٢١٧	١٢١٧	٩٧٦	٩٧٦
التايفوئيد	١٨١٢	٢٢٤٠	١,٢	١٧٥٢٤	٩,٦	١٩٢٧٦	١٠,٦
الجيادريا	٧٣٤١٦	١١٣٢٢٢	١,٥	٥١٣٩١	٦,٨	٥٩٦٣٥٦	٨,١
الزحار الاميبي	١٩٦١٥	٣٢٩٥٧	١,٦	٥٨٣١١	٢,٩	٦١٩٣٩	٣,١
التهاب الكبد الفايروسي	١٨١٦	٢٢٢٨	١,٧	١١١٢٥	٦,١	١٢٧٦٦	٧,٥
التهاب السحايا	٢٥٥٩	١٨١٠	٠,٧٠	٥٧٩٢	٢.٢	٤٥٣٤	١,٨
الملاريا المحلية	٣٤٢٨	٣٢٩٤	١.١	٧١٠٥	٢	٥٥٦٢	١,٦
حبة بغداد	١٨٢٢	١٨٩٤	١	٨٢٢٢	٤,٥	٨٧٧٢	٤,٨
الحمى السوداء	٤٢١	٥٧٦	١.١	٣٧٢٢	٧,٢	٢١٦٦	٧,٨
الحمى النزفية	٣٨	٤٢	١.١	١٩٦	٥,٦	٦٥	١,٧
حمى مالطا	٢١٦٤	٢٨١٦	١.١	١٢٢٠٦	٥,٦	١١٥٤٦	٥,٩
داء المقوسات	٣٧٢	٥١٢	١,٣	٢٢٢٣	٥,٤	٢٧٤٥	٧,٣
الاكياس المائية	٣٧	٤٦	١	١٧٨٧	٤,٨	١٩٩١	٥,٣
الجرب	صفر	١٩٨	١٩٨	١٨٤٢	١٨٤٢	٧٩٢٦	٧٩٢٦
داء الكلب	٢٥	٦٢	١,٤	٢٥٦	١,٢	١,٤	٣,٢

المصدر : الأمانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية العربية ، م . س ، ص٣٢



مراحل تطور المجتمعات

شكل (١٠)

العلاقة بين الكثافة السكانية والمستوى التكنولوجي والتنظيم

المصدر : John. F. Kolavs and John D. Nystuen , "Geography , the study of Location Culture, and environment ", McGraw- Hill, London , 1974, p. 244.

وقد اصبح لتركز العمل او توفر الفائض في الغذاء دوراً اولي ساعد على التصنيع ولكن السكان غير الصناعيين اثروا ايضا في الموقع الصناعي من خلال قدرتهم الاستهلاكية فالصناعات الاستهلاكية احتلت مواضع قريبة من الكثافات السكانية كما يحدث اليوم في الدول النامية[١] ومن ضمنها العراق اذ اشارت احدى الدراسات الى العلاقة الطردية بين التركز الجغرافي للصناعات والتركز السكاني اذ احتلت بغداد اعلى نسبة للتركز الصناعي والسكاني ومن ثم تلتها البصرة ونينوى بنسب (٥٦% ، ٢٦% ، ٨% ، ٨% ، ٧% ، ٩%) على التوالي[٢] .

وبشكل عام يمثل التوزيع الجغرافي للسكان في اية دولة انعكاسا لمستوى ودرجة التطور التكنولوجي وتتناسب حركة السكان الجغرافية بصورة طردية مع مستوى التطور في النشاطات وفي العراق حدثت خلال تاريخه المعاصر تطورات هامة في حركة السكان المكانية وفي درجة تركزهم[٣] ، ولكن لا يعود سبب هذه التطورات في حركة السكان الى التطور التكنولوجي ، ولكن يعود بسبب رئيس الى التحول الاقتصادي والاجتماعي فالتركز السكاني في مدينة بغداد كانت بسبب وقوع هذه المدينة في وسط العراق وفي منطقة منبسطة وهي مركز لتجمع السكان في القطر كله، وقبلة المهاجرين الريفيين ، وهي مركز ادارة الدولة واهم مدنها الصناعية والتجارية والثقافية ، وليس لانها ذات تطور تكنولوجي اعلى من المحافظات الاخرى .

اذ نلاحظ ان هنالك عدد من المحافظات حققت تزايد مستمر في نسبة سكانها رغم ابتعادها عن التطورات التكنولوجية التي عدت على مستوى الدولة والعالم مثل القادسية وذي قار مع انهم من المحافظات الخمس ذات التركز السكاني العالي[٤] بالنسبة للمحافظات الاخرى خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٧ (ينظر الجدول ٢٩) وبشكل عام على الرغم من دخول تكنولوجيا ومنتجاتها الى العراق ، الا انه لم يلاحظ بشكل واضح تأثيرها على توزيع السكان الا ان هذا لا

---

(١) جون كلارك ، م. س ، ص٥٦ .

(٢) عبد الستار محمد علي ، مضر كاظم محمود ، "واقع التركز الجغرافي للمشاريع الصناعية في القطر الاهمية الاقتصادية والاجتماعية" ، المؤتمر العلمي الاول للاتحاد العام لنقابات العمال ، مركز الدراسات والبحوث ١٩٨٤ ، ص٢٤ .

(٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، "السكان في العراق عرض ديموغرافي -اقتصادي - اجتماعي" ورقة قطرية مقدمة الى المؤتمر العمالي للسكان والتنمية ، القاهرة ١٩٩٤، ص٨٢.

(٤) ينظر :

أ- عبد الواحد مشعل الدليمي ، " أثر التكنولوجيا في القيم والعادات الاجتماعية دراسة ميدانية مقارنة بين المدينة والريف (مدينة كركوك وثلاث قرى أخرى مجاورة لها " ، رسالة ماجستير ، مركز البحوث والدراسات ، ١٩٩٠ .

ب- سعدون شلال ظاهر ، م . س ، ص١١٦ .

يعني عدم وجود تأثيرات غير مباشرة او حتى مباشر ولو بشكل ضعيف على هـذه التوزيعـات حيث نجد ان هنالك تركزات سكانية (كما ورد سابقا) نتجت بفضـل دخـول التكنولوجيـا الـى مناطقها والتي تمثلت في المحافظات الثلاث السـابقة الذكـر (بغـداد ، البصـرة ، نينـوى) اذ استحوذت كل منها على (٢٤,٤، ٩,٥، ٥.٥) حسب تعداد ١٩٩٧ على التوالي .

ولكن هذه النسب لم تكن مرتفعة بحيث تخلق فجوة في تركز السكان بين هذه المحافظـات والمحافظات الاخرى واذا كان هنالك فرق بين نسبة سكان محافظة بغداد والمحافظات الاخـرى فيعود للاسباب التي تم ذكرها اكثر مما يعود الى تركز تكنولوجي ومن نافلة القـول ان دخـول العراق عالم المعلوماتية لايمكن ان يؤدي ذلك الى اعادة توزيع السكان على الكم المساحي فـي العراق ، بل يمكن ان يقود ذلك الى زيادة التركيز السكاني وذلك لما تتصف به هذه التقنية مـن تركز في الحضر على حساب الريف ، مما يجعل محاولة سكن المدن الرئيسـة هـدف اساسـي لمختلف طبقات المجتمع للتمتع بهذه التقنية الجديدة لاسيما اذا عرفنا ان العراق اتجـه بالسـنوات الاخيرة الى الية السوق في التوجه الاقتصادي رغم ستراتيجيته في نشر اكبر كم مـن السـكان على اكبر كم مساحي .

ان هذا التركيز السكاني في العراق سوف يكون له انعكاسات سلبية مـن وجهـة نظـر الجغرافيا السياسية يمكن ذكرها كالاتي :

١- يكون عيبا ستراتيجيا اذ يبرر اقتصاديا ضرب المراكز السكانية الكبيرة بكل انواع الاسلحة .

٢- ان التركز السكاني سيقود الى ان يجعل عملية التفاعل المكـاني بيـن المراكـز السـكانية الحضرية لا سيما مع بغداد باعتبارها القطب المهيمن بينما المطلوب هو زيـادة التفـاعل بيـن مختلف مراكز التجمعات السكانية في الرقعة المساحية للدولة وذلـك لغـرض زيـادة الـترابط والتماسك السكاني والمكاني .

٣- لو قارنا التركز السكاني في كل من ايران والعراق لوجدنا ان ايـران تسـتطيع الاضـرار بنصف سكان العراق عند ضرب ١٠ مدن عراقية بينما على العـراق ان يضـرب ١٧ مدينـة ايرانية ليؤذي النسبة ذاتها من سكان ايران .

٤- بالنظر لعدم وجود ارتباط بين التكنولوجيا وتوزيع السكان في العراق فقد بقيت نسبة كبـيرة من مساحة العراق خالية من السكان تقريبا مما يمكن القول معه بضعف الارتباط بين عنصـري الكتلة الحرجة (السكان + المساحة) وهو عيب جيوبوليتكي واضح .

جدول (٢٩)

المحافظات الخمس الأولى لتركز السكان في العراق للمدة ١٩٤٧-١٩٩٧

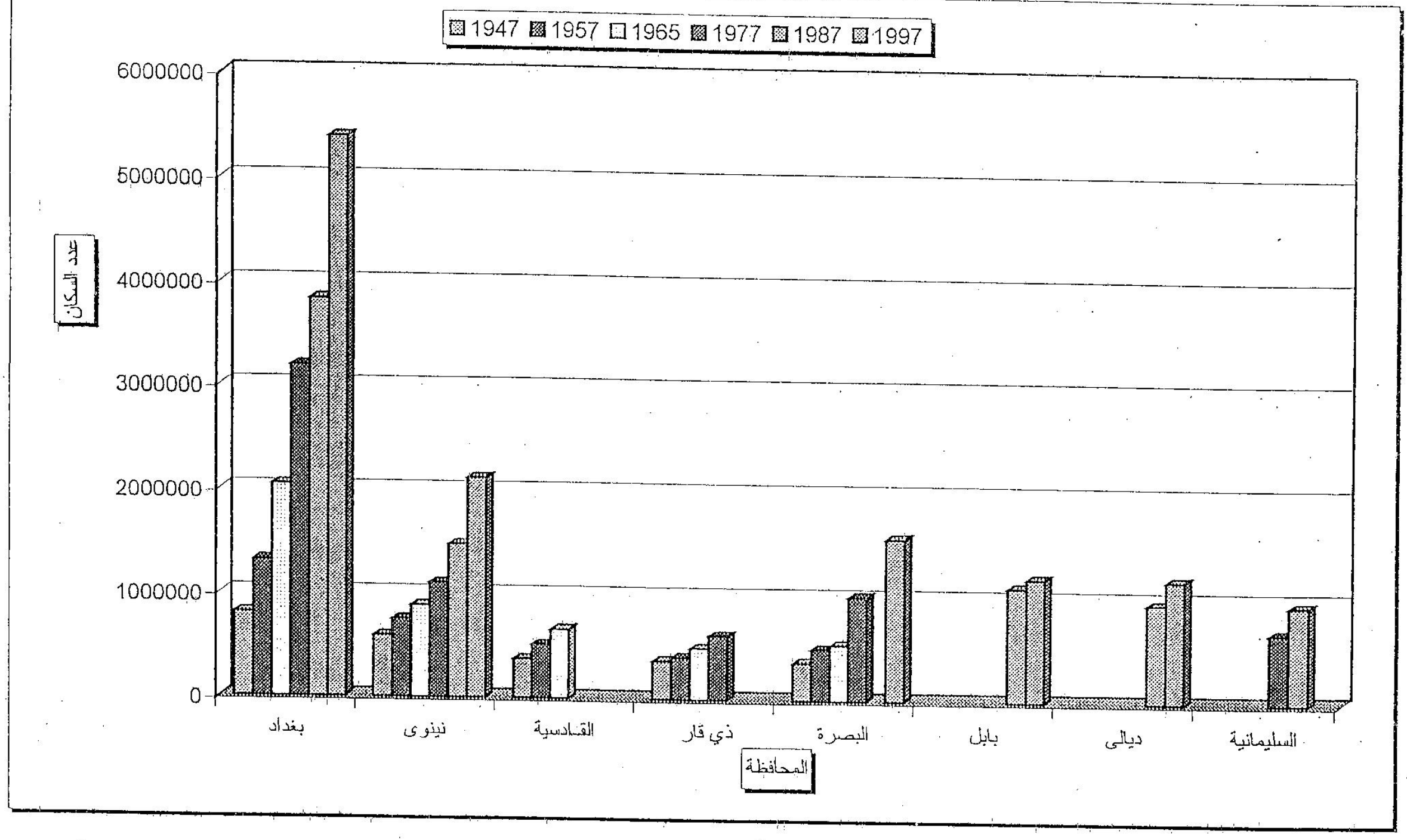
١٩٤٧			١٩٥٧			١٩٦٥			١٩٧٧		
المحافظة	عدد السكان	النسبة	المحافظة	عدد السكان	النسبة	المحافظة	عدد السكان	النسبة	المحافظة	عدد السكان	النسبة
بغداد	٨١٢٢٠٥	١٧	بغداد	١٣١٣٠١٢	٢٠,٩	بغداد	٢٠٤٥٣٧٥	٢٥,٤	بغداد	٣١٨٩٧٠٠	٢٦,٦
نينوى	٥٩٥١٩٠	١٢,٤	نينوى	٧٥٥٤٤٧	١٢	نينوى	٨٨٨٦٠١	١١,١	نينوى	١١٠٥٦٧١	٩,٢
القادسية	٣٧٨١١٨	٧,٩	القادسية	٥٢٠٤٧٠	٨,٣	البصرة	٦٦٩٤٧٩	٨,٣	البصرة	١٠٠٨٦٢٦	٨,٤
ذي قار	٣٧١٨٦٧	٧.٧	البصرة	٥٠٣٣٣٠	٨	القادسية	٥٤٣٢٢٨	٦,٨	السليمانية	٦٩٠٥٥٧	٥,٨
البصرة	٣٦٨٧٩٩	٧.٧	ذي قار	٤٠٠٨٨٤٨	٧,٣	ذي قار	٤٩٨٨٥٠	٦,٢	ذي قار	٦٢٢٩٧٩	٥,٢
المجموع	٤٨١٦١٨٥			٦٢٩٨٩٧٦			٨٠٤٧٤١٥			١٢٠٠٠٤٩٧	
المحافظة	١٤			١٤			١٤			١٦	

١٩٨٧			١٩٩٧		
المحافظة	عدد السكان	النسبة	المحافظة	عدد السكان	النسبة
بغداد	٣٨٤١٢٦٨	٢٣,٥	بغداد	٥٣٩٤٩٨٢	٢٤,٤٠٣
نينوى	١٤٧٩٤٣٠	٩,١	نينوى	٢١٢٠٩٢٣	٩,٥٩
بابل	١١٠٩٥٧٤	٦,٨	البصرة	١٥٦٩٣٨٥	٥,٥٧٥
ديالى	٩٦١٠٧٣	٥,٩	بابل	١١٩٦٠١٧	٥,٤
السليمانية	٩٥١٧٢٣	٥,٨	ديالى	١١٨٥٨٩٧	٥,٣٦
المجموع	١٦٣٣٥١٩٩		المجموع	١١٤٦٧٢٠٤	
المحافظة	١٨		المحافظات	١٥	

الجهاز المركز للاحصاء ، السكان في العراق عرض ديموغرافي – اقتصادي – اجتماعي ، م . س ، ص٨٢ .

المصدر : جنان يحيى احمد الخطيب ، " التغير المكاني للعراق للفترة ١٩٥٧-١٩٧٧ " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٥٩ .

الجهاز المركز للاحصاء ، الاحصاء السكاني ، ١٩٩٧ .



شكل (١١)

المحافظات الخمس الأولى لتركز السكان في العراق للفترة ١٩٤٧-١٩٩٧

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول ٢٩

٢ـ التمايز الطبقي

تكاد تتفق معظم التحليلات حول الاوضاع والعلاقات الطبقية في الدول العربية [١] ومنها العراق على انها اوضاع انتقالية ومتحركة نتيجة للتحولات العميقة التي لحقت بالهياكل الطبقية وعلاقات الانتاج والتطور التكنولوجي خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الاولى حتى يومنا هذا . فمعظم المواقع والعلاقات هي في حالة تشكل وتداخل وتبادل بين القديم والجديد بين ما قبل الراسمالية وبين الاوضاع والعلاقات الجديدة الاخذة في التشكل بفعل تغلغل علاقات الراسمالية الحديثة وتحت وطاة سيادة انماط معينة للتقسيم الدولي للعمل.

فهنالك عملية اعادة صياغة مستمرة للمراكز والاوزان النسبية للقوى الاجتماعية والعلاقات الطبقية وبذلك لايمكن الحديث عن خارطة طبقية مستقرة ، لاسيما بعد دخول التكنولوجيا اذ تجسد ذلك الدخول بالمصانع والمركبات وبالعقول العلمية العائدة، مما ادى الى ايجاد تراتب طبقي (طبقة عليا – طبقة وسطى – طبقة دنيا) استمر هذا التراتب الى منتصف السبعينات من هذا القرن، اذ بدأ الارتباك يسود البنية الطبقية في العراق نتيجة لما سمي في حينه بالتنمية الانفجارية التي تدفقت فيها الى العراق اشكال من التكنولوجيا المجسدة وغير المجسدة ومن اجل زيادة سرعة تصنيع المجتمع وغالبا ما يشار هنا الى ما يعرف بفجوة هنتغتون[٢] وهي الفجوة التي تحصل بين التطور المادي والتطور الثقافي – بمعناه الشامل – للمجتمع [٣] ولعل ذلك يظهر من خلال عدم الانتظام الطبقي في العراق اذ تمت في السبعينات وبداية الثمانينات تكوينان اجتماعيان طفيليان، هي طبقة (حديثي النعمة) (وطبقة البروليتاريا الهلامية)[*] .

تحكمت الطبقة الاولى في جزء متزايد من اجمالي الناتج القومي دون اضافة الكثير الى الثروة القومية ، ونزعت الى الإسراف في الاستهلاك وهروب راس المال اما الطبقة الاخرى – البروليتاريا الهلامية – فقد تضخم حجمها الى درجة كبيرة وكانت بمثابة اضافة الى البطالة السافرة والمقنعة التي عانت حرمانا شديدا[٥] .

---

(١) محمود عبد الفضيل ، "التشكيلات الاجتماعية والتكوينات في الوطن العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص١٠٧ وقارن مع
علي وهب ، المجتمعات البشرية والانماط السلوكية "منهجية الجغرافية الاجتماعية" ، سلسلة الجغرافية البشرية دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٣٣١-٣٣٧.

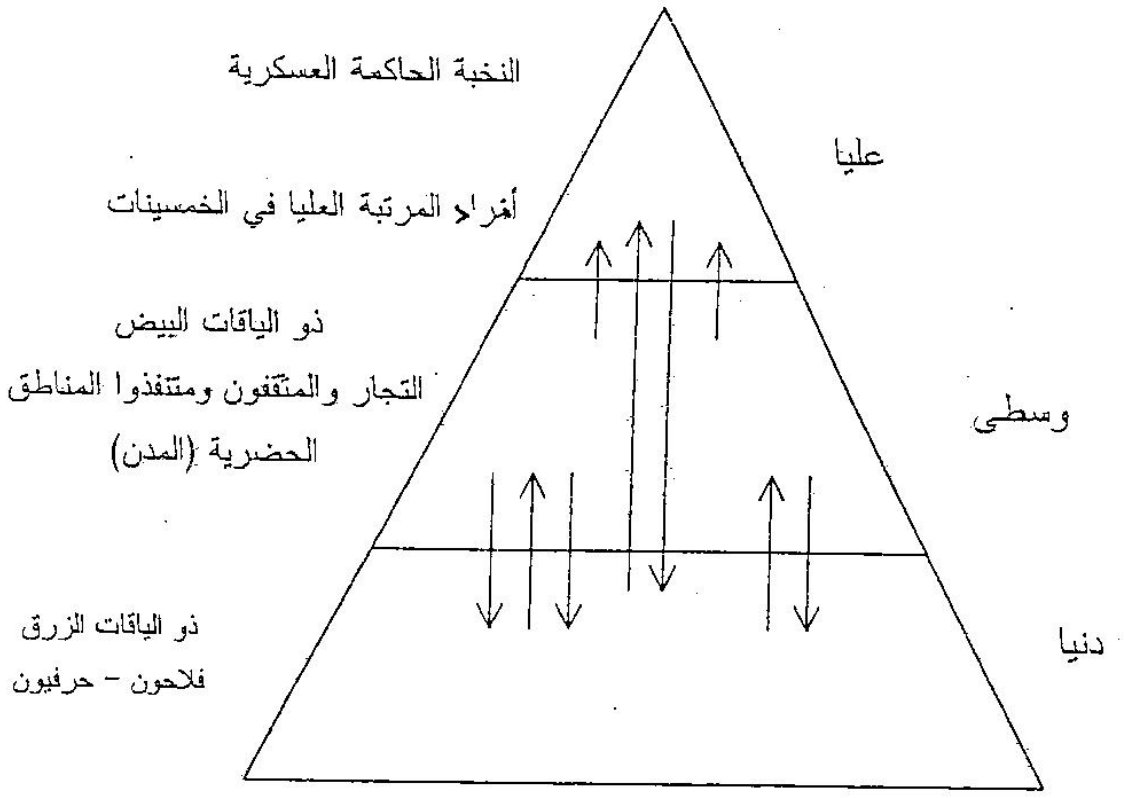
(٢) امين عواد مهنا بني حسن ، "التحديث والاستقرار السياسي في الاردن" ، دار الجيل بيروت ، ١٩٨٩، ص٣٨-٤٩.

(٣) الفن توفلر، "صدمة المستقبل" ، م. س، ص٢٠-٣٢.

(*) تستخدم لهذان التكوينان اسماء اخرى مثل الاغنياء الجدد و (البروليتاريا الرثة)

(٥) صومائيل همتغتون ، "الموجة الثالثة" ، ترجمة عبد الوهاب علوي ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص١٨.

اذ كان لارتفاع مستويات الدخول نتيجة توفر فرص عمل وشحة الايدي العاملة وفي ظل الوفرة النفطية خلال تلك الفترة ان انتقلت بعض الفئات من الطبقات الوسطى[1] او حتى الدنيا الى العليا ماديا ، ولكن خلال الثمانينات والتسعينات تباينت المساحة التي تحتلها كل طبقة في الهرم الطبقي في العراق (ينظر الاشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤) نتيجة للحصار الجائر وزيادة تركز الثروات بحيث قلصت مساحة الطبقة الوسطى[2] وهذا عنصر تشوه اذ تشير معظم التحليلات[3] الى الاهمية الاجتماعية والسياسية التي تحيط باهمية (الطبقة الوسطى) في التشكيلة الاجتماعية في معظم الدول العربية على اختلاف نظمها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية اذ ان مكانة هذه الطبقة ودورها الاجتماعي والسياسي يتجاوزان في احوال كثيرة وضعها المادي ، اذ ان وضعها ودورها يعودان من جهة لارتباطها بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة ، ومن جهة ثانية لارتفاع مستوى تعليمها وثقافتها ومن ثم تشكيلها لنخبة واعية تحظى بالاحترام ، والكلمة المسموعة من الجماهير الامية والفقيرة والتقليدية .



شكل (١٤)

البناء الطبقي بعد ١٩٥٨

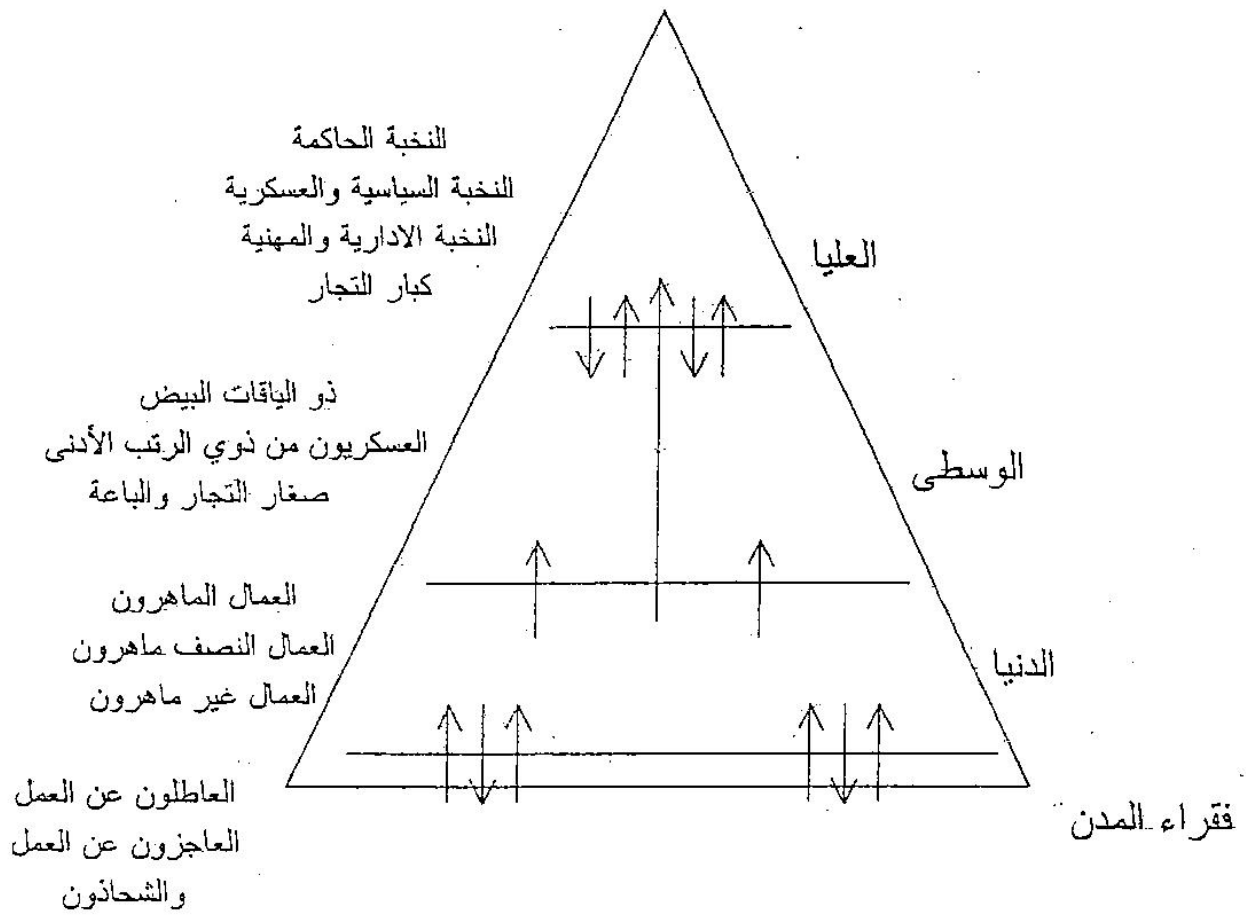
المصدر : سوسن نايف عدوان ، التراتب والحراك الاجتماعي في مدينة بغداد من خمسينيات القرن وحتى ثمانينياته دراسة تحليلية ميدانية ، اطروحة دكتوراه ، قسم الاجتماع ـ كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١٢٢

---

(١) عصام الخفاجي ، "الدولة والتطور الراسمالي في العراق عام ١٩٦٨-١٩٧٨" ، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص٦٥-٨٥.

(٢) صدام حسين ، من لقاء مع عدد من الكادر المتقدم في الحزب ، جريدة القادسية ، ١٧-٦-١٩٩٩ ؛

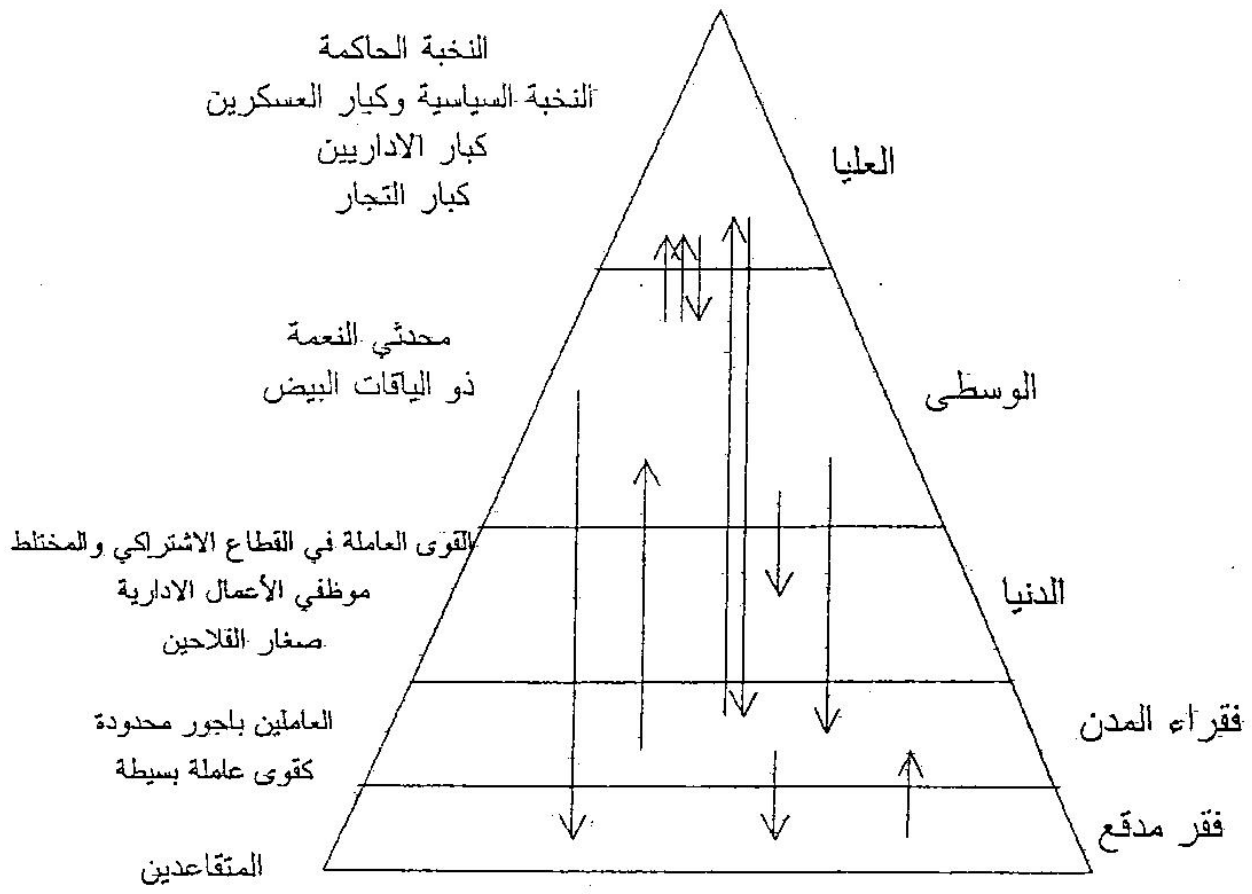
(٣) محمود عبد الفضيل ، "التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي" ، م. س ، ص١٢.



شكل (١٣)

البناء الطبقي في السبعينات والثمانينيات

المصدر : سوسن نايف عدوان ، م . س ، ص١٣٠ .



شكل (١٤)

البناء الطبقي في التسعينات

المصدر : من عمل الباحثة .

و(يلاحظ من الشكل ١٣) انحسار مساحة الطبقة الوسطى لصالح الطبقتين العليا والدنيا (بالاخص) فبالنسبة الى الطبقة العليا فقد زاد تركز الثروة فيها ولكن لم تزد مساحتها بشكل ملحوظ اما الطبقة الدنيا فقد زادت مساحتها على حساب الطبقتين الاخريتين اذ ازدادت من ناحية العدد والتركيز اذ اصبحت قاعدة الفقر اوسع كما يوضحه (الجدول ٣٠).

الجدول (٣٠)

نسبة الفقراء من الأفراد والأسر في الريف والحضر العراقي عامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

نوع الفقر	السنة	حضر		ريف	
		أفراد %	أسر %	أفراد %	أسر %
الفقر المدقع(*)	١٩٨٨	٣,٠١٧	٢,٣٨١	٨,٢٥٢	٦,٥٠٧
	١٩٩٣	٧٦,٩	٧١,٩٦	٨٣,٠٥	٨٠,٠٥
الفقر المطلق	١٩٨٨	٢٤,٩٤٢	١٩,٧٤٢	٣٣,٨٥٧	٢٧,٧٩٣
	١٩٩٣	٨٩,٤	٨٥,٦	٩٢,٠٥	٨٩,٨٦

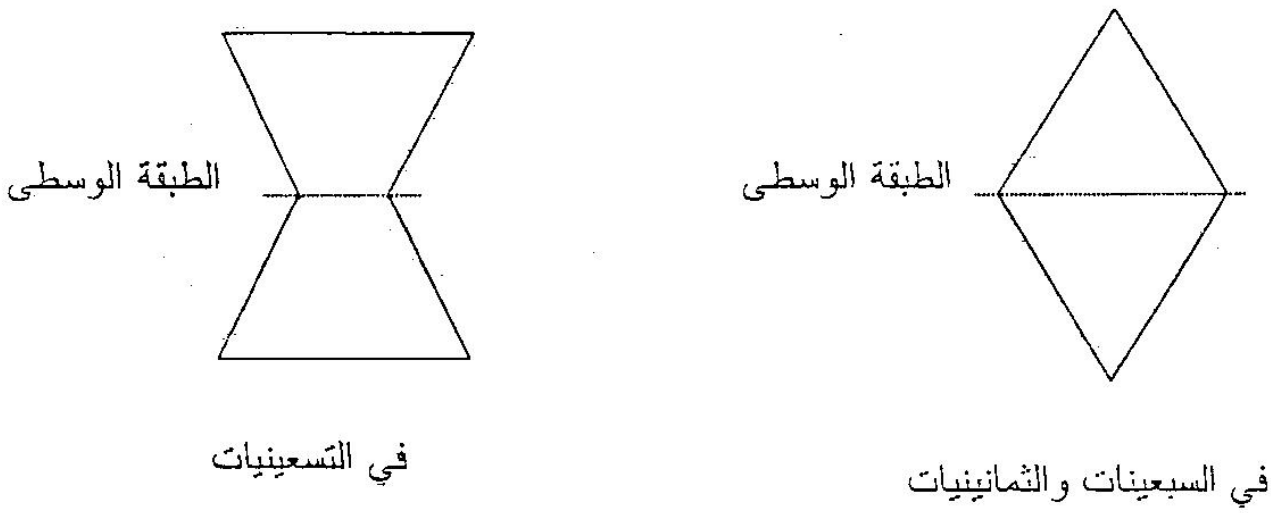
المصدر : محمد كاظم المهاجر ، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الأمم المتحدة ، ١٩٩٧ ، ص٣٠-٣٧ .

اذ تكون الطبقة الوسطى والطبقة العاملة هم من يدفع ثمن الثورة التكنولوجية فالتضخم الذي ساد اوقات الاضطراب الاقتصادي يخلي السبيل لرفع منظم للاسعار والاجور التي كانت تعزز عن طريق تدخل حكومي يتراوح بين خلق الوظائف وتنمية العام والسيطرة على جهاز السعر ومنح الدعم العيني والمالي ومختلف ادوات التوزيع واعادة التوزيع بما في ذلك نظم الضمان الاجتماعي تركت هاتان الطبقتان لتواجه قوى سوف يتحكم فيها حافز ربحية ورأس المال حتى لو كان اجنبيا وسياسات الحد من الطلب كان لابد من خلال ما افرزته من سوء توزيع في الدخل ، ان تفضي الى تراجع نصيب الطبقة الوسطى لكونها الكتلة الاساسية في بناء الطلب[١] .

(*)الفقر المدقع : هو تلك الحالة التي لايستطيع فيها الانسان عبر التصرف بدخله الوصول الى اشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة ، ويمثل خط الفقر المدقع كلفة تغطيته تلك الحاجات الغذائية ، سواء للفرد او للأسرة وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة .

[١] رمزي زكي ، "وداعا للطبقة الوسطى : تأملات في الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة" ، القاهرة ،دار المستقبل العربي ، ١٩٩٧

فشكل البناء الطبقي للمجتمع العراقي قد تغير، فقد كان ياخذ شكل (الماسي) اصبح في التسعينات يميل الى التخصر (ينظر شكل ١٥) .



شكل (١٥)

وضع الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي

المصدر : من عمل الباحثة

ومن المعروف ان الحراك الاجتماعي(*) يكثر في المجتمعات التكنولوجية اكثر من المجتمعات الزراعية ولكن سرعة الحراك هنا لاتعكس تاثير المستوى التكنولوجي بقدر تاثير الوضع الاقتصادي (المادي) مما يعني ان المتغير التكنولوجي لايلعب دورا بارزا في تركيب وحراك المجتمع العراقي بالمستوى المتعارف عليه في المجتمعات الاخرى وهذا الامر له ابعاده الجغرافية السياسية التي تتمثل في ضعف العدالة التوزيعية ، نشوء فئة المهمشين حضريا ، ارتفاع نسبة الجرائم الى حجم السكان ، الحد من القدرة المركزية على النفوذ والتغلغل عموديا وافقيا وتردي اخلاقيات العمل وبالتالي تدني الناتج المحلي الاجمالي ، والضغط على موارد البيئة وتدهورها وتباين الاستهلاك وانماطه وتوزيعه وشيوع ثقافة الفقر(٢) وتشير كثير من

(*) يعني تحرك الافراد والجماعات من مركز اجتماعي الى مركز اجتماعي اخر. للمزيد حول الحراك الاجتماعي ينظر:

محمد عبد المنعم نور، "المجتمع الانساني" ، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠ ، ص٥٧.

ومقابلة أجريت مع الأستاذ احسان الحسن ، أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٤

(٢) حول ثقافة الفقر ينظر :

أ- اسماعيل قيرا ، "نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن" ، دار جدل ، عدد ٣ ، مؤسسة عيبال ، سوريا ، ١٩٩٣ ، ص٩-٣٨.

ب- اسماعيل قيرا، "الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع" ، المستقبل العربي، عدد ١٥٣ ، ١٩٩٢

الدراسات الان الى ان الفقر قد اصبح احد اهم العوامل المثيرة لعدم الاستقرار السياسي[1] وبالتالي فهو من العوامل الهامة في تقرير سلوك الدولة الداخلي والخارجي . وبهذا ظهر تدرج طبقي جديد لايعكس التطور التكنولوجي سواء كان محليا او مستوردا بقدر مايعكس ظروف الحصار الاقتصادي الجائر و طريقة الحصول على الثروة ، وضعف تشذيب الهرم الطبقي في العراق .

ففي استبيان للسادة الوزراء قامت به احدى الباحثات[2] حول الاساليب والوسائل التي اتخذتها الدولة لتخفيف حدة التراتب في المجتمع تبين من اجابة السادة الوزراء انها اجراءات غير ذات جدوى فعلية او ذات معالجة جذرية اذ كانت في اغلبها معالجات مظهرية .

ومن الاسباب التي كانت وراء عدم تبلور تراتب طبقي منتظم تحت تأثير التكنولوجيا كما حصل في المجتمعات المتقدمة هو ليس فقط الفاصل الزمني في هذا المضمار بقدر ما هو عائد الى عدم وجود سياسات تكنولوجية فضلا عن ان العلاقة بين الإنسان والبيئة والإنسان لم تنظمها التكنولوجيا التي تدخل في مختلف ميادين الحياة وانما نظمها وصاغها مورد النفط الذي كان للشركات الأجنبية الدور الرئيس في تفعيل اثره على المجتمعات المنتجة كما ان تطور بعض القطاعات تكنولوجيا كما هو الحال في قطاع التصنيع العسكري لم يؤثر على بنية المجتمع العراقي وهيكليته .

---

(1) فتحي محمد ابو عيانة "الجغرافية السياسية" م.س ، ص٥٤-٥٦.
ب- علي وهب ، م . س ، ص١٣٥-١٥٥ .
(2) سوسن نايف عدوان ، م . س ، ملحق رقم (٢)

الفصل الثالث
العلاقة بين التكنولوجيا وقيام النظام العالمي واثرها على قوة الدولة

تمهيد

ان القوة – كما سبق ذكره – هي محصلة لتفاعل عناصر القوة الذاتية وطبيعة تأثير العلاقات الدولية عليها أي ان القوة يمكن استحصالها من مصادر ذاتية ومكتسبة وبالتالي تقتضي الضرورة تحليل وبيان أثر التكنولوجيا على هيكلية النظام الدولي وتوزيع القوة بين فواعله وكيفية تأثير ذلك على قوة العراق وهذا هو الوجه الخارجي للصورة بعد ان تم بيان أثر التكنولوجيا على عناصر القوة الذاتية أي الوجه الداخلي للصورة من خلال عناصر قوة معينة .

المبحث الاول

التكنولوجيا وقيام النظام العالمي

١- هيكلية النظام الدولي

بداية وقبل الخوض في علاقة التكنولوجيا بالنظام الدولي ودورها في صياغته-وبلورته يتوجب معرفة ما يعني النظام الدولي .

يعرف التظام الدولي تعاريف عدة منها انه مجموعة المبادئ اوالاسس والمفاهيم والقواعد والاعراف القانونية وغير القانونية التي تنظم العلاقات الدولية في كل ما يتعلق بأمور المجتمع الدولي ، السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية العلمية والفقهية وغيرها النظرية والتطبيقية[١] .

نستشف من هذا التعريف أن النظام الدولي يشتمل على جوانب قانونية وأخرى غير قانونية أي انه ليس نظاماً قانونياً ثابتاً .

وهناك من يعتبر النظام الدولي شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية وهو يفترض بعض الأسس التي تسهل امكانية البدء عن طريق التوازنات التي تقوم بضمانها على الحركة

---

[١] ينظر حول تعاريف النظام الدولي :

أ. محمد الدوري ، " النظام الدولي الجديد والقانون الدولي " ، في " النظام الدولي الجديد أراء ومواقف " ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٢ ، ص١٥ .

ب. عبد الرضا الطعان ، " الايدلوجية والنظام الدولي الجديد " ، في " النظام الدولي الجديد ازاء ومواقف " ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٢ ، ص١٦١ .

ج. مجدي عمر ، " المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الاوسط " ، مركز الشرق الأوسط ، ط١ ، ١٩٩٥ ، الأردن ، ص١٧-١٨ .

د. ممدوح محمود مصطفى ، " مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية " ، دراسات استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ١٩٩٨ ، ص١١-١٧ .

الموحدة لمجموع المواقف الخاصة بأطراف العلاقات الدولية ، وهو (محصلة نهائية للقيم والآليات والقوى السياسية والتفاعلات الناجمة بين هذه القوى)[١] .

وقد يعرف النظام الدولي بانه الكل المركب من اجزاء متعددة مترابطة لتحقيق هدف معين ومن خلال اتباع قواعد أساسية معينة[٢] فهذا يعني انه ليس بالدولة وحدها يقوم النظام الدولي وانما هناك من يشاركها واحياناً يتفوق عليها في تشكيله هذا النظام .

فالنظام الدولي يعني أنماط التفاعلات والعلاقات بين دول العالم و يضم في داخله نظماً وانساقاً فرعية اقليمية تؤثر فيه وتتأثر به[٣] .

وهناك من يميز بين النظام الدولي والنظام العالمي[٤] . فالنظام الدولي يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقاً كنمط معين لتقسيم العمل وخضوعاً لبعض التنظيمات الدولية والذي يؤرخ منذ انشاء الأمم المتحدة ١٩٤٦[*] .

اما النظام العالمي[**] فهو ذلك النظام الذي بدأت ملامحه تظهر على السطح منذ الثمانينات والذي يضم الى جانب الدول ، المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات

---

[١] مازن الرمضاني ، "ندوة في جريدة الجمهورية حول ماهية النظام الدولي وطبيعة أهدافه" ، جريدة الجمهورية ١٩٩١/١٢/١٧ ، ص٦ .

[٢] عباس غالي الحديثي ، "النظام الدولي القديم والنظام الدولي الجديد" ، المجلة الثقافية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، عدد٣٧ ، ١٩٩٦ ، ص١٠ .

[٣] جاسم محمد عبد الغني ، "المتغيرات الدولية وانعكاستها على الوطن العربي" ، المستقبل العربي ، عدد١٣٩ ، ١٩٩٠ ، ص٦ .

[٤] سميحة السيد فوزي ، "النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي" ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، عدد٢٢ ، ١٩٩٤ ، ص٣٥ .

وكذلك ينظر :-

عبد المنعم سعيد، "العرب و مستقبل النظام العالمي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧

[*] لا تتفق الباحثة مع هذا التأريخ لنشأة النظام الدولي .

[**] ميزت سميحة السيد فوزي عند كتابتها عن النظام العالمي بين ثلاثة مفاهيم عند الحديث عن النظام الدولي هي :

١- المجتمع العالمي : يمثل الاطار الذي يشكل بنيان النظام العالمي .

٢- التنظيم العالمي : هو التعبير المؤسسي والقانوني عن النظام العالمي .

٣- النظام العالمي : هو مجموعة من الحقائق (الاقتصادية - الاجتماعية - الجغرافية) التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وانساقه القيمية والقانونية التي تنظم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال آليات مؤسسيه .

ينظر : سميحة السيد فوزي ، م.س. ، ص ٣٤ .

وغيرها من الفاعلين والمؤثرين على المسرح العالمي ، وهذا يعني ان الدول لم تعد تحتكر القوة وانما توزعت القوة بين فواعل عديدين هم الدول ، المنظمات والشركات متعددة الجنسيات .

- **قيام النظام الدولي**

لقد ساير النظام الدولي في خطه التاريخي العلاقات الدولية ، فهو موجود مع كل مرحلة من المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية اذ تباينت صيغته بتباينها ففي المرحلة الممتدة بين الكشوف الجغرافية ومعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ نجد ان التنظيم لم يكن موجوداً من الناحية الفعلية ولكن يوجد نوع من العلاقات الدولية عن طريق السفراء الدائميين ، اذ كانت عملية الاتصال والنقل بين الدول تمثل صعوبة واضحة امام سرعة تطور العلاقات الدولية .

ان مبادئ من قبيل حرية التجارة القائمة على أساس من القانون الطبيعي شكلت أساس هذا النظام الدولي بقدر ما اعتمدته الدول في علاقاتها فيما بينها ولكن هذه العلاقات أصبحت أكثر تطوراً وقوة في الفترة التي امتدت بين معاهدة وستفاليا ومؤتمر فينا أي بين ١٦٤٨-١٨١٥ اذ ظهر في هذه الفترة القانون الدولي ومبدأ التوازن الدولي[١] .

وفي ضوء مقررات فينا[*] أعيد ترتيب البيت الأوربي ، واستمر الوضع هكذا حتى قيام الحرب العالمية الأولى والتي وقت بسبب التنافس الأوربي على المستعمرات بعد نمو الرأسمالية التجارية ومن ثم الصناعية والتي أدت (الحرب) الى اعادة توزيع القوة بين الدول من خلال مؤتمر فرساي ١٩١٩[٢] .

---

[١] للمزيد ينظر : كاظم هاشم نعمة ، "الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية" ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢ .

[*] يمكن تلخيص اهم نتائج مؤتمر فينا بما يلي :

١. عودة فرنسا الى حدودها القديمة التي كانت عليها قبل قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ .
٢. تقرر ايجاد حواجز (الدول الحاجزة) عن الحدود الفرنسية مثل توحيد هولندا وبلجيكا .
٣. اصبحت سويسرا دولة اتحادية مؤلفة من ٢٢ مقاطعة وأعلن استقلالها وحيادها .
٤. اعيدت الى اسبانيا والبرتغال حدودهما القديمة .
٥. فصل النروج عن الدنمارك وضمها الى السويد .
٦. الغاء تجارة العبيد .
٧. كما اقر المؤتمر بعض الامور الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي مثل درجات الممثلين الدبلوماسي وادارة الأنهار الدولية .

للتفصيل حول مقررات مؤتمر فينا يفضل الرجوع الى :

A .J Grant & Harold Temperley, "Europe In The Nineteenth And Twentieth Centuries", 1764-1950", 6th edition, long mans, 1956, pp 163-183.

[٢] حول الأسس والنتائج الجغرافيا السياسية لمؤتمر فرساي يفضل الرجوع الى :

Isaiah Bowmans , "The New World : Problems Of Political Geography", Harrap, London, 1922.

وبين عامي ١٩١٩-١٩٤٥[١] كان النظام الدولي متعدد الأقطاب يغلب عليه الجانب الأمني- العسكري تقوده بالدرجة الأولى القوة الاوربية مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا فضلا عن روسيا وكان يدور بين القوى الاربعة صراع عنيف للحصول على المستعمرات بعد ان دخلت الثورة الصناعية مجالات عديدة وأصبحت هذه الدول ذات فائض رأسمالي كبير مما أصبح معه البحث عن مجالات حيوية أكبر من الحدود الوطنية هو الهدف الأول لها مما قادها الى الدخول في حرب طاحنة انتهت بتدهور قوتها بنهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وبروز قوى تتحكم في النظام الدولي خارج أوربا وهي الولايات المتحدة الامريكية في الغرب والاتحاد السوفيتي في الشرق وتبلور عندها ما يعرف بالنظام الدولي الثنائي القطبية الذي دخل في صراع مرير على كافة الأصعدة وفق ما يسمى بالحرب الباردة[٢].

وقد كان للفكر الجيوبولتيكي دورا حاسما في العلاقات الدولية اذ كانت هناك نظرية (قلب الأرض) التي جاء بها ماكندر والتي تقول ان كل من يسيطر على شرق اوربا يسيطر على قلب العالم ومن يسيطر على قلب العالم يهيمن على جزيرة العالم (آسيا- افريقيا- اوربا) ومن يهيمن على جزيرة العالم يهيمن على العالم كله .

وكان القطب السوفيتي هو المسيطر على قلب العالم ولهذا جاءت نظرية نطاق الارتطام (Crash Zone) او الحافة (Rimland) التي قدمها نيكولاس جون سبيكمان في كتابه (جغرافية السلام)[٣] عام ١٩٤٤ والتي دعا بها الى احتواء (قلب العالم) عبر الهيمنة على نطاق الارتطام بين القوى البرية والبحرية (خارطة ٧) .

وكان التطبيق العملي لهذا الفكر الجيوبولتيكي اعلان (مبدأ ترومان) الذي سمي بـ (مبدأ الاحتواء) عام ١٩٤٧ والذي اتخذ آلية عسكرية للاحاطة بالقلب عبر سلسلة من الاحلاف هي حلف ريو عام ١٩٤٧ وحلف الناتو عام ١٩٤٩ وحلف واتفاقية الأمن الباسيفيكي عام ١٩٥١ وحلف الأنزوس عام ١٩٥٢ وحلف سياتو عام ١٩٥٤ وحلف السنتو[*] عام ١٩٥٥[٤] (ينظر خارطة ٨) .

---

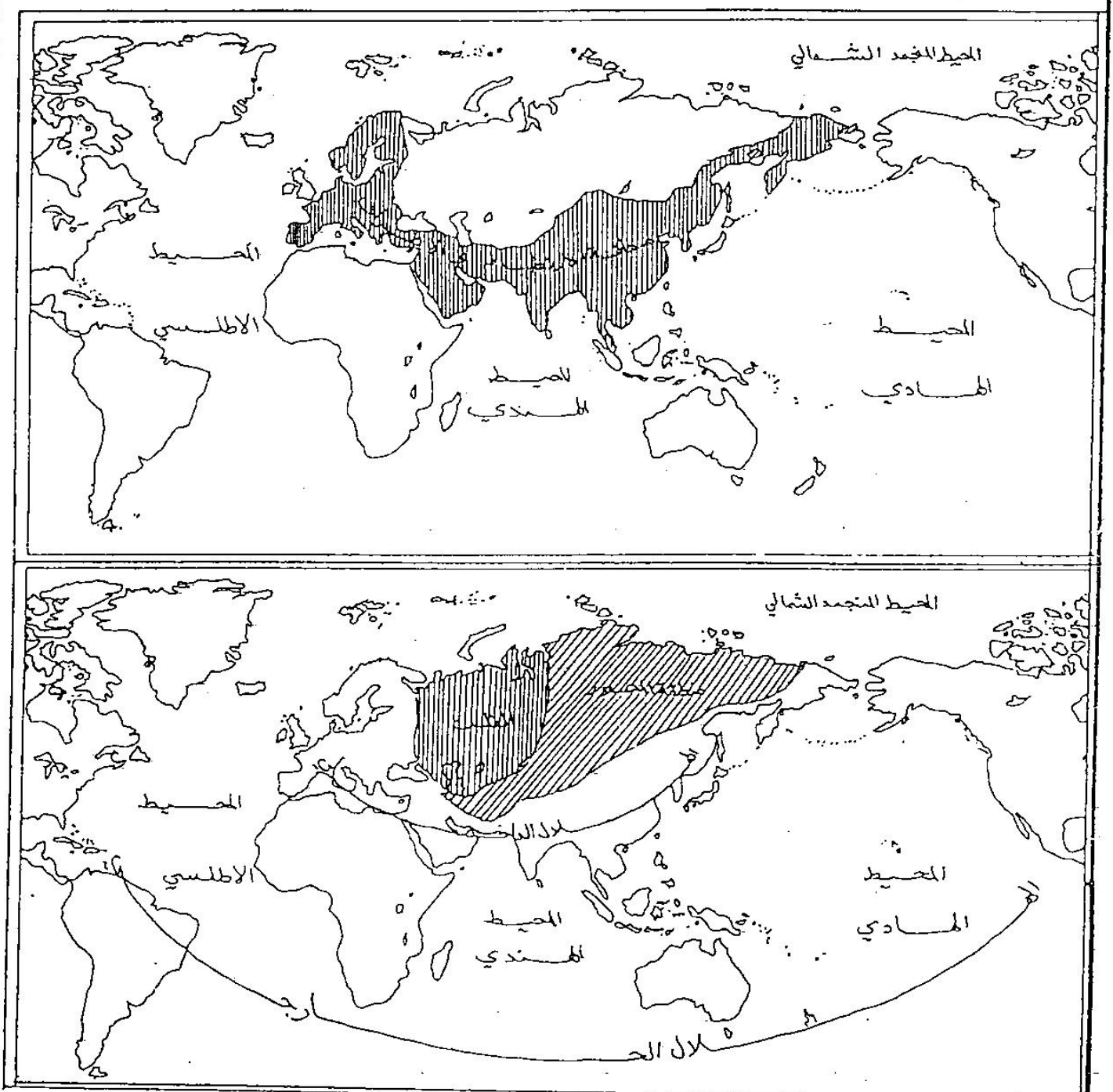
[١] حول مراحل تطور النظام الدولي يمكن الرجوع الى :
مجدي عمر ، م . س ، ص١٨-٢٥ .

[٢] فتحي ابو عيانة ، "الجغرافيا السياسية" ، م.س. ، ص٣٦ .

[3] Nicholas John Spykman, "The Geography Of The Peace", Holt, N.W, 1944.

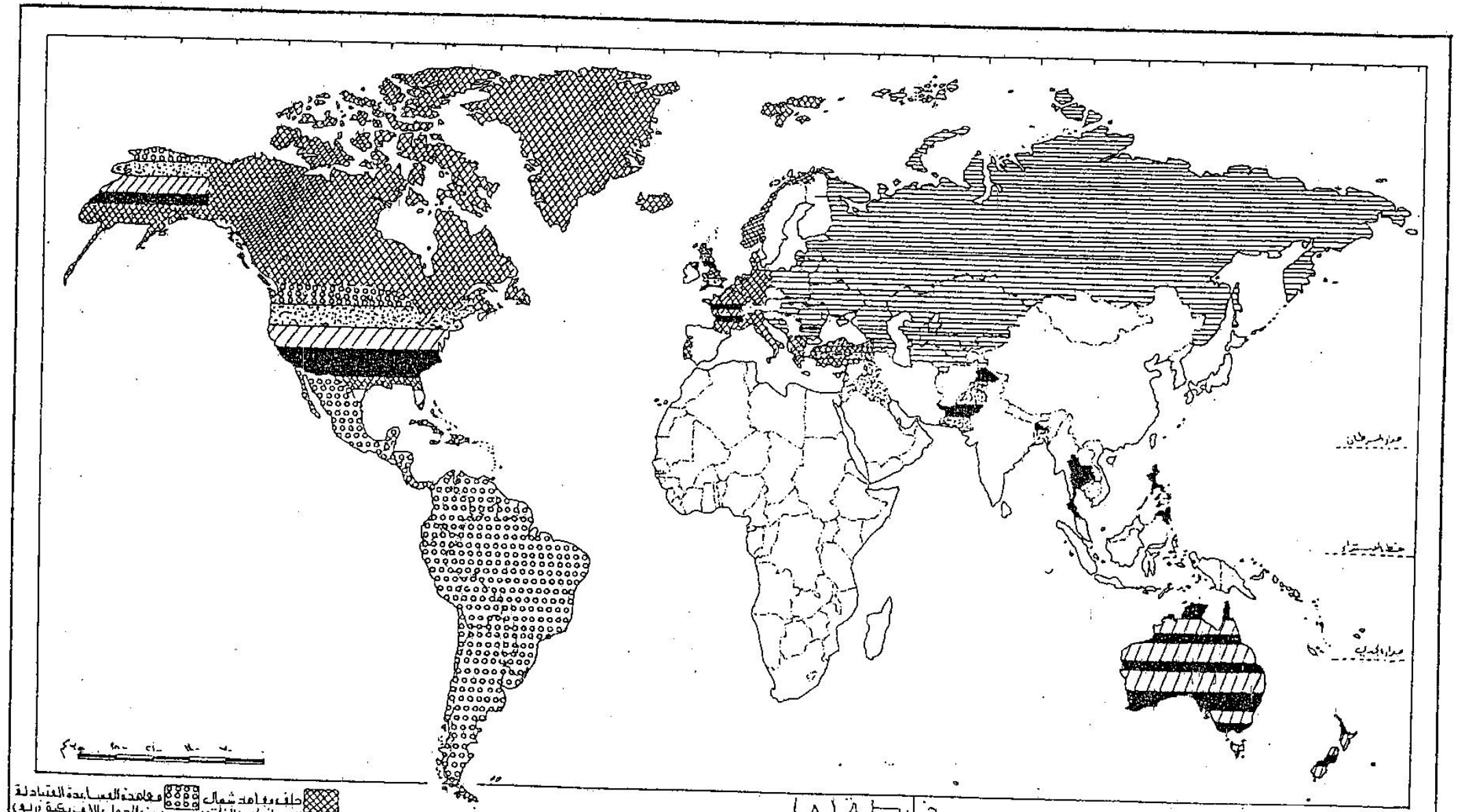
[*] حلف بغداد سابقا .

[٤] ينظر :
محمود عزيز شكري ، " الاحلاف والتكتلات السياسية العالمية ، عالم المعرفة ، ٧ ، الكويت ، ١٩٧٨.



خارطة (٧)
مقارنة منطقة القلب لماكندر ومنطقة الأطراف لسبايكمان

المصدر:- Robert E Norris & Lloyd Harritical Geograohy Charles Merrill, ohio, 1980 P.36 P.40.
نقلاً عن عباس غالب الحديثي، مشكلات بناء القوة للدول الصغيرة، م.س، خارطة رقم (٢)



خارطة (٨)
الاحلاف العسكرية في العالم
لغاية ١٩٩٠

المصدر:
الاطلس السوفيتي، مؤسسة فهد للموسوعات الصحفية، ط٢، ١٩٨٩، ص٢٠٠

استمر النظام الدولي الثنائي القطبية منذ عام ١٩٤٥ حتى انهياره عام ١٩٩٠ وذلك بسبب الانهيار الجيوبوليتيكي للاتحاد السوفيتي وظهور نظام احادي القطبية مبشراً بنظام دولي متعدد الاقطاب وعنده ظهر ما يعرف بالنظام الدولي الجديد .

ويحاول (هارم دبليه)[١] إن يوضح هذه الأقطاب بتحديدها أيضاً ضمن النظريات الجيوبوليتيكية السابقة الذكر[٢] وهي :

١-روسيا التي تحتل القلب في نظرية ماكندر .

٢-الصين التي تقع في الزملاند في نظرية سبيكمان .

٣-ومعها أوربا .

٤-الولايات المتحدة التي تواجه الصين عبر الباسفيك الذي اصبح يعج بالخطوط التجارية الرئيسية ويؤكد (دبليه) ان عالم اليوم يشبه عالم ماكندر بالأمس ، متعدد الأقطاب ، غير مستقر ، مع احتمالية كبيرة للصراع .

ففي عام ١٩٩٠ استخدم الرئيس الامريكي السابق (جورج بوش) في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة مصطلح النظام الدولي الجديد ، وعاد ليركز عليه بشكل واضح أمام الكونغرس في ١٢ أيلول ١٩٩٠ ومرة أخرى في ٦ آذار ١٩٩١ ، اذ أكد على ان نظام عالمياً جديداً بدأ يتبلور ويمتلك مقومات تحقيق نظام عالمي جديد[٣] .

---

[١] Harm . J De Blij, Human Geography . 5th ed. John Wiley, N.Y. 1996, p449.

[٢] حول هذه النظريات ينظر :

أ- عبد الرزاق عباس حسين ، م . س ، ص٢٠٠-٢٢٤ .

ب- امين محمود عبد الله ، م . س ، ص٢٩٤-٣١٦ .

ج- احمد داود سلمان ، " نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة " ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١١٩-١٧٨ .

[٣] هالة خالد حميد المجمعي ، " الأحلاف والتفاعلات في البيئة الدولية الجديدة ، دراسة في الشرق الاوسطية للمدة ١٩٨٥-١٩٩٢ " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٣١ .

وينظر أيضاً : حسيب عارف العبيدي ، " دور العراق بعد الحرب العراقية - الايرانية دراسة مستقبلية للترتيبات الاقليمية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص٧-١٠ .

حول ما يعنيه النظام العالمي الجديد ينظر :

Joseph Nye, "What New World Order" , Foregin Affairs, vol, 71, No.2, 1992, pp.85-111.

Nilaksni Sahe, Suhasini ramos wamy (Editors), "Indian Foreign Polity , Agenda For 21st Century" , vol 11, Hantrk Publish, 1997, pp 43-111.

كما أكد الرئيس السوفيتي السابق غورباشوف في ١١ نيسان ١٩٩٠ أمام جمعية الصحافة العالمية في موسكو ((نحن الان في بداية عملية تكوين نظام دولي جديد))[١] .

وقد كانت أهم ملامح هذا النظام العالمي الجديد هو بروز فواعل عالميين غير الدولة فضلاً عن تغيير نمط الصراعات من عسكرية -أمنية الى اقتصادية-تكنولوجية[٢] هذا علاوة عن تبدل أجندة التفاعل العالمية مما كان له أثره في اعادة توزيع القوة على النطاق العالمي ولعل هذا كان واضحاً من خلال المؤتمرات العالمية التي عقدت منذ بداية قيام هذا النظام مثل مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ومؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ومؤتمر التنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاكن في عام ١٩٩٥ ومؤتمر المرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ ومؤتمر الغذاء العالمي لمنظمة الفاو عام ١٩٩٥ ومؤتمر الموئل في اسطنبول عام ١٩٩٦ .

٢ - دور التكنولوجيا في قيام النظام العالمي الجديد

شهد العالم ثلاث ثورات أدت الى احداث تغيرات جذرية في هيكلية نظامه بدأ منذ الثورة الصناعية الأولى والثورة الصناعية الثانية وها نحن نعيش الثورة الصناعية الثالثة والتي هي في الحقيقة نتاج ثلاث ثورات فرعية هي الثورة المعلوماتية ، الثورة في وسائل الاتصال وأخيراً الثورة في مجال الحاسبات الالكترونية .

فنتاج التراكم المعرفي لهذه الثورات يبرز هيكلية جديدة للنظام الدولي ، فبعد ان كانت الدولة -القومية Nation -State هي اللاعب الدولي الوحيد والفعال ، ظهر الان لها منافسين أدوا الى انحسار و تراجع دور الدولة ومن هؤلاء :

المنظمات الدولية الرسمية **Governmental - organizations**

المنظمات الدولية غير الرسمية **Non - Governmental - organizations**

والشركات المتعددة الجنسيات **Multination corporations**

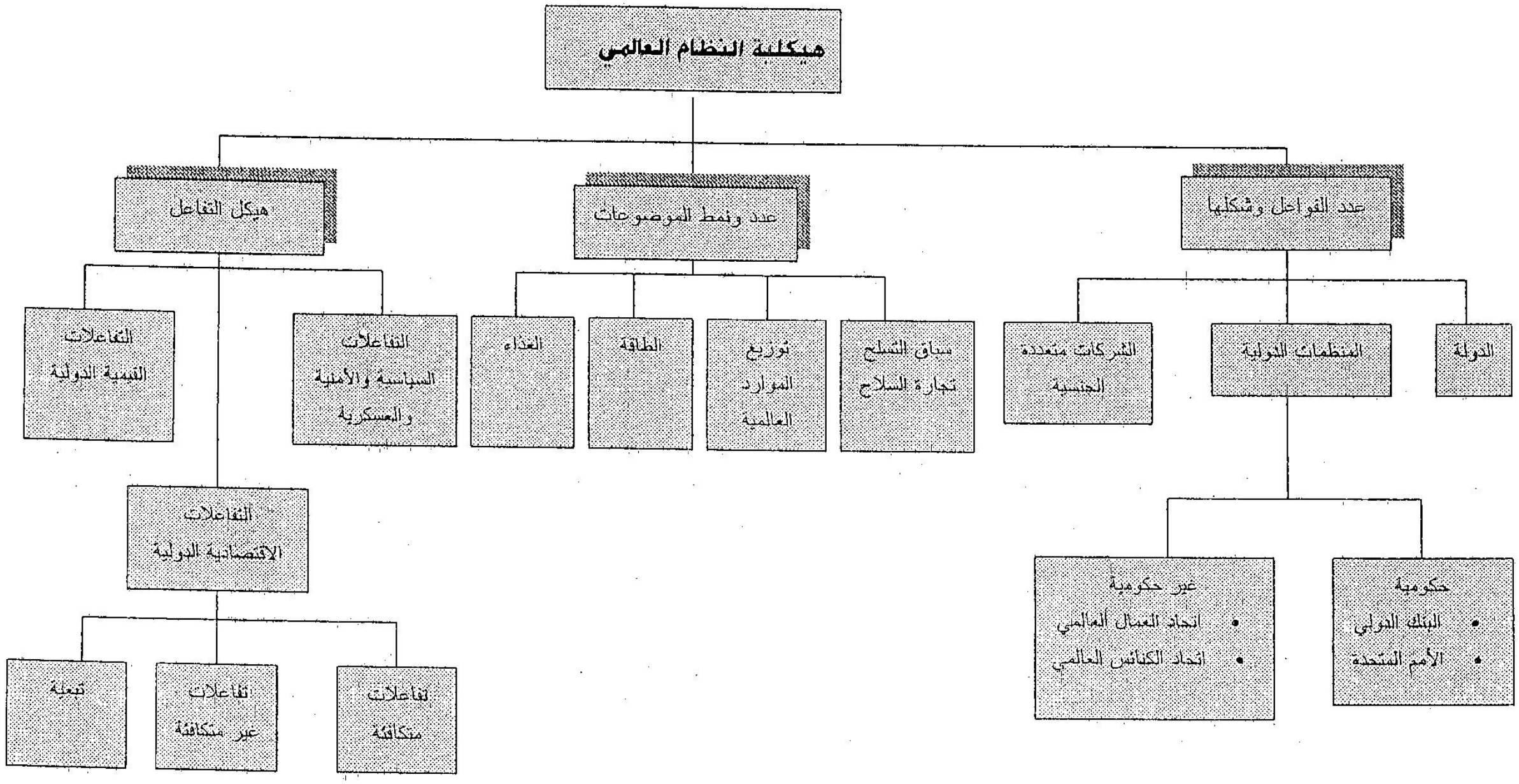
فالنظام العالمي الجديد أكبر وأعقد من ان تظل الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يدير شؤونه بفاعلية كما كانت عليه في السابق (ينظر الشكل ١٦) .

---

(١) أ- باسل يوسف البستاني ، " النظام الدولي الجديد وحقوق الانسان ، في النظام الدولي الجديد آراء ومواقف " ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٤٧ .

ب- Mickail Gorbachev, "The New World Order", the Emirates center for strategies studies and research, 1998.

(٢) لمزيد من المعلومات : ينظر ، ممدوح محمود مصطفى ، م . س .



شكل (١٦)

مكونات النظام العالمي الجديد وعناصرها الأولية

المصدر : عباس غالي الحديثي ، ((التطورات الحديثة في الجغرافيا السياسية)) ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، عدد٢٩ ، ١٩٩٥ ، ص١١٦

ان امتلاك عناصر الثورة العلمية والتكنولوجية والذي بالضرورة يؤدي الى امتلاك السبق التكنولوجي قد أدى الى زيادة فاعلية وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات وزيادة انتشارها الجغرافي سحبت يد الدولة في الكثير من منلحي الحياة لاسيما في دول المركز الرأسمالي العالمي وانتقل الأمر الى الأطراف ، مما سمح باعادة توزيع القوة بين الفواعل العالميين (دول – شركات – منظمات) ولما كان العراق لايملك مثل هذه الشركات العملاقة والمنظمات الفعالة التي تؤهل له الدخول في المعترك الدولي فقد أصبح لازماً عليه ان يستعد فكرياً وتطبيقياً من خلال رؤية جيوبوليتيكية اقليمية وعالمية ، تأخذ بنظر الاعتبار تغير مفهوم القوة وعناصرها وتوزيعها الجغرافي مع ادراك امكانياته الذاتية وعملية ادارتها وما يمكن ان يكتسبه من نشاطات النظام العالمي وفواعله وتفاعلاته ، وهذا ما دفع الباحثة الى ان تدخل في تفصيل هيكلية النظام العالمي الجديد .

٣ـ هيكلية النظام العالمي الجديد

نقصد بهيكلية النظام العالمي هي محاولة لتحديد هوية التكوينات السياسية الاقتصادية التي تلعب دوراً بارزاً في التأثير على النظام العالمي وهي :

أولاً : الدولة ـ الأمة Nation – State

ظلت الدولة وحدة التحليل الوحيدة تقريباً في الجغرافيا السياسية[1] لغاية السنوات القليلة الأخيرة وذلك لكونها كانت تمثل اللاعب الرئيس وربما الوحيد في العلاقات الدولية . فالعلاقات الدولية حتى النصف الثاني من القرن العشرين كانت تدور بين عدد محدد من الدول المكونة للنظام الدولي . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الان ازداد عدد الدول بشكل مطرد ، فلو تتبعنا عضوية الأمم المتحدة لوجدنا ان الدول المؤسسة لها عام ١٩٤٥ هي (٥١) دولة وفي ١٩٨٦ بلغ عددها (١٥٩) دولة ثم تتطور العدد الى (١٨٥) دولة لغاية عام ١٩٩٨ أي بزيادة (١٣٤) دولة مما يشير الى وجود رغبة لدى الشعوب للمحافظة على وضعية الدولة –الأمة .

---

(1) ينظر في ذلك :

M. Goblet, "Political Geography and The World Map". George Philip, London, 1955.

ومع هذا لم تكن الدولة بعيدة عن مؤثرات التطور التكنولوجي وان اختلف هذا التأثير في حدوده ومجالاته من دولة لأخرى ومن وقت لآخر . اذ أدى هذا التطور الى تقليص وظائف الدولة[1] واختراق سيادتها مادياً ومعنوياً فضلاً عن تغير أولويات الأهداف والقيم ولعل ذلك من أحد الأسباب المهمة في اندفاع العراق نحو الخصخصة وبيع بعض منشأت القطاع العام والتوسع في مراكز ومعاهد التعليم والتدريب التكنولوجي العام والخاص فضلاً عما ينتظر العراق ما بعد الحصار ضرورة الانفتاح الإعلامي والمشاركة في شبكة المعلومات العالمية (Internet) والمؤسسات العالمية في ظل نظام عالمي جديد أصبحت الدولة فيه لاعب ضمن لاعبين اصبحوا او سيصبحوا أكثر أهمية من الدولة وهم المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات .

اذ قادت الثورة الثالثة الى جعل الوسيط في علاقات الدول بعضها ببعض هو الفضاء الإلكتروني[*] للمعلومات اذ يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسيات وأسواق عالمية ووسائل إعلام عبر القارات وأعالي البحار الى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية[2] من خلال شبكات المعلومات العالمية (Internet) .

فالدولة بوصفها وحدة سياسية من وحدات النظام الدولي أصبحت تفتقر الى الكثير من عناصر القوة التي تمتعت بها منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ فتنامى دور فواعل آخرين

---

(١) أ- جلال امين ، "العولمة والدولة " ، المستقبل العربي ، عدد ٢٢٨ ، ١٩٩٨ ، ص٢٦-٢٩ .

ب- هدى متيدكيس ، " النظام الدولي الجديد والوطن العربي" ، شؤون عربية ، عدد ٨٨ ، ١٩٩٦ ، ص٢٩-٣١ .

(*) أصبحت مصطلحات الفضاء الالكتروني والاعلام الاليكتروني والدبلوماسية الالكترونية مصطلحات واردة كثير الاستعمال في الأدبيات ، للمزيد من التعرف على هذه المصطلحات ينظر :

١- ثامر كامل محمد ، " التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي " ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص٢١٩ .

٢- هدى راغب عوض ، " سيادة المعلومات ، السياسية الدولية " ، عدد ١٢٦ ، ١٩٩٦ ، ص٢٦٣ .

٣- عمر الجويلي ، م . س ، ص٨٥-٨٦.

٤- حيدر بدوي صادق ، " مستقبل الدبلوماسية " ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات ستراتيجية ، عدد٥ ، ١٩٩٦ .

(٢) محمد علم الدين ، م . س ، ص١٠٣ .

كانت تعتبر أدوارهم الثانوية بالمقارنة مع دور الدولة بل وحتى الافراد اصبح لهم دور متنامي في العلاقات المجتمعية فلم تعد الدولة هي قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للأفراد والشعوب[1] .

ومن هنا نلاحظ ما تعرفت له سيادة الدولة ووظائفها وبالتالي قوتها بل شكك البعض في شرعية وجودها[2] .

ثانياً : المنظمات الدولية International Organizations

حين نعود للبحث عن جذور المنظمات الدولية فانه غالباً ما تحدد لنا مراجعنا المعاصرة الأخذ بالتاريخ الأوربي المعاصر أو بالتحديد فترة ما بعد الحرب النابليونية في أوربا ، أي مطلع القرن التاسع عشر ، اذ يعتمد كثير من الباحثين على توقيت مؤتمر فينا عام ١٨١٥ باعتباره نقطة البدء في محاولات انشاء المنظمات الدولية[3] .

وتنقسم المنظمات الدولية الى نوعين :

- **المنظمات الحكومية Governmental – organizations (GOs)**

وهي تلك المنظمات التي تتكون من دول اذ ان الأفراد الممثلين في هذه المنظمات هم في الواقع يمثلون مصالح وسياسات الدول التي أرسلتهم[4] ، مثل الأمم المتحدة ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي .... الخ .

---

(١) عمر الجويلي ، م. س ، ص٨٨ .

(٢) للمزيد حول الدولة – القومية ومستقبلها يمكن الرجوع الى :

أ- Gidon Gottlieb, op. Cit, pp., 100-111.

ب- Peter .Tylor and John House (editor) , "Political Geography : Recent Advance And Future Directions", Barnes and Noble books, N.J ,1 984, pp 144-168

ج- Peter. J. Tylor "A Brief Political Geography Of States And Governments In The 20th Century" , Seminar papers., No. 56, department of geography, university of Newcastle upon type , 1989, pp 53-60.

د- ثامر كامل محمد ، م . س ، ص٢٢٢-٢٢٦ .

ه- سليفيو بروكان ، " الدولة – الأمة هل مصيرها البقاء ام الزوال " ، ترجمة احمد رضا ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، عدد٣٤ ، ١٩٧٩ ، ص٦-٣٢ .

و- صلاح سالم زرنوقة ، " أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث " ، م . س ، ص٧٣-٧٥ .

(٣) محمد صالح المسفر ، " المنظمات الدولية ، خلفيات النشأة والمبادئ " ، جامعة قطر ، مطابع قطر الوطنية ، ١٩٨٥ ، ص٤٣ .

(٤) فتحي محمد أبو عيانة ، " الجغرافيا السياسية " ، م . س ، ص٣٦١-٣٧٢ .

- **المنظمات غير الحكومية Non- Governmental – organizations (NGOs)**

وهي المنظمات التي تضم أفراداً أو جمعيات وروابط واتحادات قومية من دول مختلفة ولايمثلون مصالح وسياسات دولهم .

وقد حدث نمو هائل في أعداد وحجم وأنشطة هذه المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية فبعد ان كانت (٨٠) منظمة حكومية و (٥٠٠) منظمة غير حكومية عام ١٩٤٠ ، نجد ان المنظمات الحكومية بلغت (٢٦٠) منظمة في منتصف السبعينات وغير الحكومية بلغت (٢٦٠٠) عام ١٩٨٠[١] .

والقضايا التي تعالجها المنظمات الدولية هي قضايا المجتمع الدولي بكل وحداته السياسية كمنظمة الأمم المتحدة[٢] وهناك منظمات تعالج قضايا معينة بعينها مثل قضية التعليم والثقافة (اليونسكو) ، الصحة ومكافحة الأوبئة (منظمة الصحة العالمية) ، قضايا التجارة الدولية (منظمة التجارة العالمية) وغيرها .

كما ان هناك منظمات ذات صلاحيات أو اختصاصات اقليمية بحتة مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

ومع زيادة التعقيد في العلاقات الدولية ومع المشكلات التي يمكن ان تثيرها ظروف التقدم التكنولوجي وزيادة معدلات التفاعل العالمي . فمن المرجح ان المنظمات الدولية سوف تستمر في التزايد من حيث العدد والاتساع في مجالات نشاطاتها لاسيما النوع الوظيفي منها والأحادي الغرض[٣] الا ان من الملاحظ بأن أغلب هذه المنظمات توجد في الدول المتقدمة الأكثر تطوراً تكنولوجياً .

أما فيما يخص المنظمات غير الحكومية يمكن ان تطلق على عقدي الثمانينيات والتسعينات بانه عصر المنظمات غير الحكومية اذ تزايد عددها وتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية ، فالدولة لم تعد قادرة على اشباع كافة الاحتياجات فضلاً

---

(١) عبد المنعم سعيد ، " العرب ومستقبل النظام العالمي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٤٥ .

(٢) صادق محروس ، " المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي " ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٢ ، ١٩٩٥ ، ص٩-٢٣ .

(٣) علي الدين هلال وآخرون ، " العرب والعالم " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص٥٣.

عن هياكل المشاركة وبالتالي تشكل تلك المنظمات منفذاً للمشاركة فضلاً عن اشباع بعض الاحتياجات ، وهذه الحقيقة جعلت الاهتمام بها والسعي الى تفعيل دورها أمراً ضرورياً في عالمنا المعاصر . ويطلق على المنظمات غير الحكومية مسميات عديدة منها الجمعيات الأهلية ، منظمات الصالح العام ، المنظمات التطوعية ، القطاع الثالث بعد الحكومة والقطاع الخاص .

وفي الدول النامية ينظر اليها على انها بديل لتراجع الدولة عن أداء الخدمات الأساسية وهي وسيلة لتقوية المجتمع المدني[1] .

وقد كان لاعتراف الأمم المتحدة[*] اعترافاً صريحاً بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية أثره في دعم موقف هذه المنظمات على المستويين المحلي والدولي .

أما بالنسبة للعراق فيمكن القول ان هذه المنظمات غير ذات فعالية وذلك يمكن رده الى ان المنظمات في العراق لم تكن لها تجربة طويلة في هذا المضمار اذ يبرز دور المنظمات وفعالياتها من خلال تجربتها التاريخية وما تحمله من خبرات تراكمية في جعبتها تكون محصلتها دور فاعل وبارز لهذه المنظمات ويرتبط العراق بعلاقات تعاون مع عدد من المنظمات الدولية والتابعة للأمم المتحدة وهي (الاسكوا ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، اليونسيف ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم) (ينظر الجدول ٣١) وقد شملت هذه العلاقات المجالات العلمية والتربوية والصحية والاجتماعية والزراعة وشؤون المرأة والطفولة .

---

[1] للمزيد حول دور المنظمات غير الحكومية :

أ- سعيد عبد المسيح شحاته ، " دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي الحاضر والمستقبل " ، السياسة الدولية ، عدد١١٩ ، ١٩٩٥ ، ص٢٢٠-٢٢٦ .

ب- اماني قنديل ، " المنظمات غير الحكومية والفئات الضعيفة في المجتمعات العربية " ، المنتدى ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، عدد ١٢٣ ، ١٩٩٥ ، ص١٢-٢٠ .

[*] اشتركت المنظمات غير الحكومية في كافة التجهيزات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ بوصفها شريكاً كاملاً في عملية التنمية حيث خصص الفصل (١٥) لتوصيات المؤتمر لها جاء فيه (نظراً لما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية ومحتملة تكتسب اعترافاً اوضح في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي ... الخ) .

جدول (٣١)

عضوية العراق في المنظمات التابعة للامم المتحدة

الرمز	المنظمات	
ILO	International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
FAO	Food and Agricultural Organization	منظمة الاغذية والزراعة
UNESCO	United nations for Education ,Science and Culture	منظمة الامم المتحدة للتربية والعلـــوم والثقافة
ICAO	International Civil Aviation Organization	المنظمة العالمية للطيران المدني
WHO	World health Organization	منظمة الصحة العالمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IDA	International Development Association	هيئة التنمية الدولية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
UPU	Universal Postal Union	اتحاد البريد العالمي
ITU	International Telegraph Union	الاتحاد العالمي للتليغراف
WMO	World Meteorological Organization	المنظمة العالمية للانواء الجوية
IMO	International Maritime Organization	المنظمة البحرية العالمية
WIPO	World Intelligent Property Organization	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	منظمة التنمية الصناعية التابعة للامـــم المتحدة
IAEA	International Atomic Energy Agency	منظمة الطاقة العالمية
	World Bank	البنك الدولي

المصدر : Giuseppe Schiavene, "International Organizations", Macmillan, London 1986. Table (1)

ان الانضمام والتفاعل مع المنظمات الدولية يعد مصدراً جديداً للقوة بل ساعدت هذه المنظمات على انتشار القوة وزيادة مصادرها وذلك بفضل التقدم والتطور التكنولوجي للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام العالمي ، وعلى هذا لم تعد للدول القومية والوحدات السياسية الأهمية القصوى الفاعلة في النظام العالمي الجديد ، وازدادت سلطة المنظمات والهيئات الدولية وبناء على هذا فقد أصبحت السيادة القومية قانوناً نظرياً وليست واقعاً سياسياً[١] .

- **الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations**

ان تعبير الشركات متعددة الجنسيات يستعمل بشكل عام لوصف ظاهرة عابرة للدول[٢]. وهي ظاهرة ليست حديثة تماماً ، بل تعود الى عصور الاستعمار التقليدي اذ برز قسم من الشركات التي كانت تقوم بعملية الانتاج والتوزيع في أكثر من دولة . ومن الشركات الاوائل[*] في هذا المجال شركة (Simenns) سمنس و (Singer) سنجر .

ويشهد العصر الحديث توزعاً في هذه الشركات كماً وكيفاً اذ أصبحت أحد العناصر المهمة لادارة الاقتصاد العالمي[٣] وتلعب هذه الشركات دوراً رياديا في الثورة التكنولوجية التي أحدثت – ومن المنتظر ان استمرارها في المستقبل – تغيرات هائلة في النظام العالمي فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية ، التي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات ويرجع اهتمام هذه الشركات بالتقدم التكنولوجي الا

---

(١) نظام العباسي ، احمد الظاهر ، " الموقف العربي والمتغيرات الراهنة في البيئة الدولية " ، مجلة شؤون عربية ، عدد ٩١ ، ١٩٩٧ .

(٢) للمزيد حول تعريفات ومفهوم وطبيعة الشركات متعددة الجنسيات ينظر :

أ. حسام عيسى ، " شركات متعددة القومية ، دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالي " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د. ت.

ب. محمد السيد سعيد ، " الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية " ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٠٧ ، الكويت ، ١٩٨٦ .

ج. انطونيوس كرم ، م . س ، ص.

د. مايكل تانزر وآخرون ، "من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، دور شركات متعددة الجنسية " ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ .

ه. Michael Taylor and Nigeel & Tlurifet (Editor), "The Geography Of Multination", Croom Helm, London, 1982.

(*) وهناك من يعد شركة الهند الشرقية أيضاً من أولى الشركات متعددة الجنسيات .

(٣) للمزيد ينظر : مجدي عمر ، م . س ، ص٤٢-٤٥ .

انه يعد من أهم الوسائل التنافسية وتتركز الظاهرة نفسها في مجال صناعة الاتصالات اللاسلكية اذ تسيطر الشركات الثلاثة عشر الأكبر على (٩٠%) من التجارة الدولية في هذا المجال اذ يصل نصيب هذه الشركات الى نحو (٥٢%) من السوق .

ان التركيز على هذا الجانب الخاص من جوانب الثورة التكنولوجية يعود الى الأهمية الخاصة للمعلومات كمصدر من مصادر القوة والهيمنة ، فمن يملك المعلومات يملك السيطرة ، فهي بهذا تنافس الدولة في عملية الحصول على المعلومة والمتاجرة بها ، وأحياناً تتفوق على الدولة في هذا المجال .

وقد تركز انتاج واستخدام معلومات لدى الدول الرأسمالية المتقدمة وفي داخلها لدى عدد محدود من الشركات المتعددة الجنسيات ، ويؤكد هذا الوضع سيطرة المركز الرأسمالي العالمي والشركات المتعددة الجنسيات في اطار النظام العالمي . من هنا نرى كيف يتم استخدام التكنولوجيا العالية لتدعيم نظرية المركز والأطراف[1] حيث تتركز هذه الصناعة في دول المركز وتبقى دول الأطراف بعيدة عن ذلك الا فيما يتم توريده من قبل دول المركز سوهو توريد محسوب لصالح دول المركز وخير مثال على أهمية التكنولوجيا العالية نجد ان الشركات التي تصنع رقائق الكومبيوتر قد احتلت المركز الثاني في تقرير الاستثمار (يلاحظ جدول ٣٢) . لقد بلغت سوق المبيعات الى بليون دولار وقيمة سوقية تجاوزت (٦) مليار دولار .

أما فيما يتعلق بأهميتها في مجال التجارة الدولية نجد انه من بين اكبر من (٦١٣) متعددة الجنسيات في العالم بلغ نصيب (٤٣٧) منها حوالي (٨٠%) من اجمالي المبيعات الاجمالية العالمية وهذا خير مؤشر على مركز هذه الشركات[2].

---

(1) Cees Hamelink, "Information Imbalance : Core And Periphery" , in J. Bowning , A. Mohammadi and A. Srebery – Mohammadi (eds), Questioning the media : A critical introduction , New bury park : SAGE publishing, 1990 , pp 217-228.

(2) Unctad Fijures, malbriefing paper by Amsteerdam Feb. 1998 [37.

جدول (٣٢)

مراكز الشركات المختصة بالتكنولوجيا العالية من بين المئة شركة الأولى

الشركة	الدولة	الصناعة	الخارجة	المجموع
1- General Electric	U.S.A	Electronic	21.1	79.2
2- Micro Soft	U.S.A	Computer		
12- Asea Brown Boueri (ABB)	Switzerland	Electrical	32.9	35.8
20- Philips Electronics N.V	Netherlands	Equipment	38.9	40.9
22- Stemens AG	Germany	Electronic	38.4	62.6
23- Alcatel Alsthomcic	France	Electronic	24.6	31.6
24- Sony	Japan	Electronic	32.8	
53- Matswhita Electric	Japan	Electronic	23.8	62.0
55- Ericsson LM	Sweden	Electronic	17.4	18.7
60- Hitachi Ltd	Japan	Electronic	19.8	68.7
62- Elctro AB	Sweden	Electronic applications	15.2	16.4
74- Fujistu Limited	Japan	Electronics	10.8	36.3
81- Canon Electronics	Japan	Electronics		

المصدر : **Unctad Figures op.cit., p.31**

أما فيما يخص تطور أعداد هذه الشركات فنجد انه قد بلغ عام ١٩٧٧ (١٠,٤٠٠) شركة أما في عام ١٩٩٥ بلغ (٣٨,٠٠٠) شركة رئيسة منها (٢٥,٠٠٠) شركة فرعية أما في عام ١٩٩٨ فقد بلغ عددها (٤٤,٠٠٠) شركة منها (٢٨,٠٠٠) شركة فرعية وقد بلغت مبيعاتها (٨٧,٠٠٠) مليار دولار . اذ تسيطر هذه الشركات على ثلثي التجارة العالمية[١] .

لقد غزت هذه الشركات كافة الأسواق وتغلغلت الى كافة المناطق[٢] ، حيث غيرت الكثير من القيم والمفاهيم وحتى الولاءات اذ لعبت دوراً في قيام مجتمعات ذات نزعة استهلاكية من خلال نوعية منتجاتها وصولاً الى عملية صنع القرار في تلك الدول .

وقد توزعت جغرافياً الـ (١٠٠) شركة الأولى من الشركات المتعددة الجنسيات بين ثلاث مناطق هي (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوربي ، اليابان) (يلاحظ الجدول ٣٣).

جدول (٣٣)

التوزيع الجغرافي للشركات المتخصصة بالتكنولوجيا المتقدمة من بين المئة شركة الأولى

عدد الشركات	الدولة	عدد الشركات	الدولة
4	كندا	28	U.S.A
3	ايطاليا	18	اليابان
3	السويد	11	فرنسا
		9	المانيا
		9	المملكة المتحدة
		5	سويسر1

المصدر : Unctad Figures op.cit., p.35

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى ، العمليات الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ١٩٩٠ ديسمبر ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٨ .

(2) Michael Tayler and Nightthrift (editor) op. Cit, 275-302.

اذ يشير التقرير الدولي الذي تعدده هيئة مورجان ستانلي الى ان الشركات الأمريكية والأوربية تحتل مكانة متقدمة في القائمة التي ضمت أفضل (١٠٠٠) شركة في العالم ، حيث ضمت (٤٨) شركة أمريكية و (٣٠٠) شركة أوربية و (١٦٦) شركة يابانية .

وقد احتلت شركة (مايكروسوفت) العملاقة للحاسبات المركز الثاني بعد شركة (جنرال اليكترك) في القائمة بعد ان قفزت مبيعاتها الى بلايين الدولارات ويقدر رأسمالها في الأسواق بـ (٢٠٩) بليون دولار ، كذلك قفزت شركة (ول) الأمريكية للحاسبات الى المركز رقم (٦٣) بعد ان كانت تحتل المركز (١٧٧)[١] .

وقد اثبت هذا التقرير ان شركات الحاسبات أو الشركات التي تقدم التكنولوجيا المتقدمة حتى في الدول النامية تحتل مكانة متميزة مثل شركة (اوستيك) التايونية للحاسبات[٢] .

وبمقارنة بيانات توزيع الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر الذي تقوم به هذه الشركات والواردة في تقرير الاستثمار العالمي بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٦ نجد ان اجمالي استثماراتها عام ١٩٩٣ بلغ (١٤٨,٤٠) مليار دولار وارتفعت سنة ١٩٩٦ الى (٣٥٠) مليار دولار[٣] .

فيما يخص التوزيع الجغرافي لاستثماراتها نجد ان المنطقة الآسيوية قد استأثرت بحوالي نصف الاستثمارات الاجمالية للمجموعة النامية بنحو (٢٠) مليار دولار تليها منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي بنحو (١٥,٢٠) مليار دولار . أما القارة الأفريقية فحصتها (٢,٥٠) مليار دولار معظمها الى الدول المصدرة للنفط هذا في عام ١٩٩٣[٤] .

أما في عام ١٩٩٦ فقد أصبحت حصة المنطقة الآسيوية ودول جنوب آسيا وجنوب شرقها من الاستثمارات (٨١) مليار دولار . أما استثمارات أمريكا اللاتينية والكاريبي بلغت (٣٩) مليار دولار . أما حصة افريقيا من هذه الاستثمارات فقد بلغت (٥) مليارات ومما

---

(١) Unctad Fijures, op. cit, p. 40.

(٢) حول تقدم مراكز الشركات المتخصصة بالتكنولوجية المتقدمة ينظر :
شيماء لبيب ، " الأفضل والأقوى ١٠٠٠ شركة في العالم " ، الاهرام الاقتصادي ، عدد١٥٤٨ ، ١٩٩٨ ، ص٤٨-٤٩ .

(٣) الأمم المتحدة ، تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩١ ، صفحات متفرقة .

(٤) محمد عبد الشفيع عيسى ، " النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية " ، السياسة الدولية ، عدد١٢٤ ، ١٩٩٦ ، ص٢١٢ .

سبق ممكن ان نستوضح ان أهم خصائص هذه الشركات هي التشتت الجغرافي والحجم الكبير والسوق العالمي .

والعراق كدولة نامية لاتمتلك شركات تحت اسم شركات متعددة الجنسية كما هو الحال في الهند أو البرازيل أو المكسيك . ولكن هناك العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي عملت في العراق خلال فترات متعددة منذ اكتشاف النفط بشكل خاص وخلال فترة السبعينات على الخصوص عندما ازدادت الثروة النفطية ، وكانت أغلب نشاطاتها في مجال صناعة الكيمياويات والبتروكيمياوية والغاز السائل وفي مجال الانشاء والتعمير (الجدول ٣٤) اذ يوضح العدد الكلي للعقود اذ نلاحظ ان العراق من اكثر الدول انخراطاً في التعامل مع هذه الشركات ، كما نلاحظ ان هذه العقود تتوزع بصورة غير متساوية على القطاعات المختلفة اذ يعكس هذا الترتيب درجة الاهتمام بالقطاعات ، وكان العراق يتعامل مع هذه الشركات بطريقة تسليم المفتاح Key - turn أي التسليم الجاهز للمشروع وربما كان ذلك راجعاً الى ان العراق أراد ان يحرق بعض مراحل التخلف التي عاشها لفترة طويلة وان يعزز بناءه التحتي والصناعي في وقت واحد .

كما يبين الجدولان (٣٥ و ٣٦) التوسع التدريجي لعدد الشركات الرئيسة والمشاريع التي قامت بها وعدد واقيام العقود المبرمة التي بلغت قمتها عام ١٩٨٠ بعد التعديل الثاني الكبير لاسعار صادرات النفط العربي ، ثم اخذت في الانحسار بعد ذلك مما يوضح الهدف الاساسي لهذه الشركات وهو الامتصاص السريع للفوائض النفطية العربية .

وقد كان لهذه الشركات تأثيراً واضحاً على المجتمع العراقي . اذ تأثر الناس بسلوكيات منتسبي هذه الشركات لاسيما ان بعضهم قدم مع عائلته ، فنجد ان المجتمع العراقي في تلك الفترة كان قد ألف الغرباء وانفتح على العالم الخارجي .

ومن ناحية أخرى ان هذه الشركات كانت تستقطب أيدي عاملة كثيرة فكانت تقلل من نسبة البطالة في أماكن تلك المشروعات .

وكان للشركات المتعددة الجنسيات آثار سلبية على العراق مثلما كان لها آثار ايجابية فقد أدت الى عدم الاستقرار السياسي[1] وإثارة الصراعات الاقليمية .

---

(1) Wahid Hamıza Hashim, "Impact Of Multinational Corprations On Econonic And Political Stability In Third World Countries" , Bultten of Arabic research and studies, No. 20 , 1992, Table 3 .

جدول (٣٤)

العدد الكلي للعقود وعدد العقود مجهولة القيمة الموقعة بين العراق والشركات الأجنبية في الفترة ٧٦-١٩٨٣ (حسب المنشور لمجلة الـ MEED)

مجال النشاط	العراق	الأردن	سوريا	الكويت	السعودية	مصر
١- الزراعة والري						
اجمالي	١٤٧	٣٧	٢٢	٣٧	١٣٢	٥٩
عدد مجهول القيمة	١٧	١٥	١١	١٠	٢٩	١٩
٢- الصناعات التحويلية						
اجمالي	١٣١	٤٦	٢٦	٧١	١٨٧	١٣٦
عدد مجهول القيمة	٢٢	١٨	٨	٢٣	٤٥	٤٥
٣- البترول والتعدين						
اجمالي	٨٠	١٢	١٣	٤٩	١٠٠	٣٤
عدد مجهول القيمة	٢٠	٢	٣	١٥	٣٢	١٥
٤- النقل والتخزين						
اجمالي	٧٠	١٧	٣٧	٣٨	٦٤	٦٣
عدد مجهول القيمة	١٤	٧	٣	١١	٢٠	١٨
٥- المرافق العامة						
اجمالي	٣٨١	١٣٥	٥٦	٣١٥	٥٨٥	٢٣٠
عدد مجهول القيمة	٧١	٣١	١٧	٣٥	١١٨	٥١
٦- السياحة والفنادق						
اجمالي	٢١	١٠	٣	١١	٣١	٣٦
عدد مجهول القيمة	٥	٥	-	٤	١٠	١١
٧- الاسكان						
اجمالي	٤٩	٢٠	١٢	٣٢	١٣٧	١٥
عدد مجهول القيمة	٥	٢	-	٦	١٩	٤
٨- صحة وتعلم وخدمات						
اجمالي	٢٢٣	٧٨	٣٣	١٠٦	٣٣٠	١٢٢
عدد مجهول القيمة	٤١	١٨	٨	١٩	٥٩	٢٧
اجمالي جميع القطاعات	١٢٩٧	٤٥٣	٢٥١	٧٨٣	١٨٩٨	٨٨٥

المصدر : محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ، م . س ، ص ٢٣٤

جدول (٣٥)

الشركات الرئيسة وعدد المشاريع التي تولت اقامتها في العراق

الشركة	عدد المشاريع
Champman comprino	١
Didier	١
Eatrepose	١
F. wheeler	٥
Ingeco	٣
Lummus / thyssen	٥
Maurer	١
MHI	١٢
Parsons / power gas	١
Chon Enineeing	١
Fluor	٥
kellogy	٤

المصدر : انطوان زحلان ، "البعد التكنولوجي للوحدة العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٥٣

جدول (٣٦)

تطور العقود المبرمة بين العراق وشركات أجنبية خلال الفترة ٧٦-١٩٨٣

السنة	قيمة	عدد
١٩٧٦	٣٢٢٦,٤	٦٢
١٩٧٧	٢٩٦٣,٧	٧٧
١٩٧٨	٣٣٧٣,٤	١٣٠
١٩٧٩	٤٤٥٣,٥	١٤٧
١٩٨٠	١٠٢١٨	٣١٥
١٩٨١	١٩٨٦٣,٧	٣٥٢
١٩٨٢	٢٧٣٩,١	١٩٤
١٩٨٣	١٤٦٤	٢٠
اجمالي	٤٨٣٢٠,٨	١٢٩٧

المصدر : محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ، م . س ، ص ٢٣٤

ولابفوتنا في هذا الخصوص ذكر ان الشركات التي كانت تعمل في العراق خلال السبعينات والثمانينيات ومنها شركات أمريكية وبريطانية وفرنسية وايطالية ، نقلت الى الولايات المتحدة ودول التحالف معلومات عسكرية واقتصادية وسياسية لاستخدامها في الهجوم على العراق . كما ان شركات كورية جنوبية وبولندية وروسية باعت معلومات عن مشاريع نفذتها في العراق تتعلق بالاتصالات والمواصلات ، فضلاً عن بيع معلومات عن مشاريع اقتصادية اخرى للولايات المتحدة وحلفائها[1] .

بقي ان نشير الى ان المتغير التكنولوجي لم يزد من تفعيل دور فواعل آخرين غير الدول فحسب وانما أدى الى ظهور قضايا Issues أصبحت مثار نزاع ونقاش في المجتمع الدولي مثل التلوث البيئي ودفن النفايات الذرية واجراء التجارب النووية والصراع على قيعان المحيطات والتنوع البايولوجي ومشكلة اللاجئين وغزو الفضاء التي تمخض عنها قيام بعض الأحزاب والمنظمات مثل حزب السلام الأخضر لحماية البيئة ، اذ نلاحظ ان هذه الأحزاب والمنظمات قد أصبح انتشارها الجغرافي واسعاً جداً حيث من الممكن ان تتواجد في أماكن متباينة وبيئات طبيعية مختلفة وطرح قضية البيئة على المستوى العالمي ، وظهور مايعرف بالامبريالية الخضراء وما يتبعها من اجراءات جديدة لم تكن معروفة مثل تشريع ضريبة الكاربون[2] . كلها مواضيع يصعب على الدولة بمفردها مواجهتها .

---

(1) أ- الجاسوسية : " المهمة الثانية للشركات الاجنبية في دول العالم الثالث " ، تقديرات استراتيجية ، العدد ١ ، ١٩٩٥ ، ص١٥ .

ب- الشركات الامريكية تتاجر شراء الاسرار العسكرية ، الاسواق ، ١٩٩٥/١/١٠ .

(2) حول وجهة النظر الجغرافيا السياسية تجاه هذه القضايا ينظر :

John . R. Short, "An Introduction To Political Geography", Routledge, New York, 1993, pp 145-148.

المبحث الثاني

الطبقية الدولية على أساس تكنولوجي

أدت التكنولوجيا الى خلق نوع من الطبقية في المجتمع الدولي ، اذ ان درجة التباين بين مستوى التطور في الدول النامية والدول المصنعة تمثل أكبر درجة تباين بين وحدات المجتمع الدولي ، غير ان المشكلة تبرز من ناحية ثانية ، اذ ان محاولات الدول النامية للحاق بالتكنولوجيا المتطورة تترافق مع خطوات واسعة وسريعة للدول الصناعية أي ان عملية التفريق بين طبقات المجتمع الدولي (دول عظمى – دول وسطى – دول صغرى) لاتدل على مؤشرات نجاح في هذا المجال[1] . نتيجة للفارق الكبير بين خطوات كل طبقة من هذه الطبقات وبالتالي فان التقدم التكنولوجي الذي يحدث في دول المركز يعزز من الفجوة التكنولوجية مما يجعل من الصعب على دول الأطراف ان تجسر هذه الهوة ، وبهذا تصبح التكنولوجيا من أهم آليات تدعيم نظرية المركز والأطراف .

وهذا يعني ان التكنولوجيا لعبت دوراً مهماً في اعادة هيراركية (Hierarchy)) المجتمع الدولي من حيث مواقع الدول في سلم القوة .

وباعتبار القوة التكنولوجية عماد القوة الاقتصادية والمالية[2] ومن هذا المنطلق ، نجد ان القوة التكنولوجية تضع الدول في تراتبية واضحة وكالاتي (ينظر خارطة ٩) :

١ ـ طبقة قوى عظمى تكنولوجيا

وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا الغربية فمن بين (١١٠) نوع من التكنولوجيا التي تعتبر حساسة تستحوذ الولايات المتحدة على (٤٣) نقطة تليها أوربا الغربية (٣٤) نقطة ثم اليابان بـ (٣٣) نقطة[3] ، وهذه الدول بشكل عام هي دول المركز الرأسمالي العالمي .

---

(١) وليد عبد الحي ، " الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية " ، م . س ، ص١٢٠ .

(٢) أ- Gary P. Pisone and strerenc , "Wheel Wright, High Technology", Harvard Business Review sep-oct. 995 p.p , 93-105 .

ب- وليد عبد الحي ، م . س ، ص٨ .

(٣) فضيل الأمين ، " بنية النظام العالمي الجديد " ، قضايا دولية ، عدد٢٢٣ ، ١٩٩٤ ، ص١٨ .

٢ ـ دول الكومنولث

اذ تعتبر قوة تكنولوجية في مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة اما في بقية المجالات فتعتبر قوة عظمى من الدرجة الثانية اذ سجل (٢١) نقطة[١] في تقنيات هامة في المجال العسكري .

٣ ـ دول حديثة التصنيع لاسيما آسيا الشرقية

ويلاحظ انتقالات ملموسة لأجزاء معينة في التكنولوجيا العالية ولاسيما الالكترونيات الى دول شرق آسيا حديثة التصنيع مثل إندونيسيا الى عدد محدود من دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في المقام الثاني ، فهذه التكنولوجيات (الالكترونيات) لعبت دوراً مهماً في جعلها محط أنظار بعض الدول لقيام تحالفات معها حتى وان كانت بعيدة جغرافياً عنها ، فالتكنولوجيا أعطت دوافع وأسباب جديدة للتحالفات والتكتلات وكذلك أعطت معنى جديداً لمفهوم الجوار الجغرافي[٢] .

٤ ـ مجموعة كبرى الدول النامية وتشمل

الصين ، الهند والباكستان .

٥ ـ دول متوسطة الحجم في آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال افريقيا

والتي يتم فيها استيعاب للتكنولوجيا الجديدة بدرجات متفاوتة ويمكن وضع العراق في هذه الفئة .

٦ ـ الدول الأقل نمواً

وتأتي في دول افريقيا في مقدمتها وتمارس أقل درجة نسبياً من التطوير والبحث في حقول التكنولوجيا الجديدة[٣] .

---

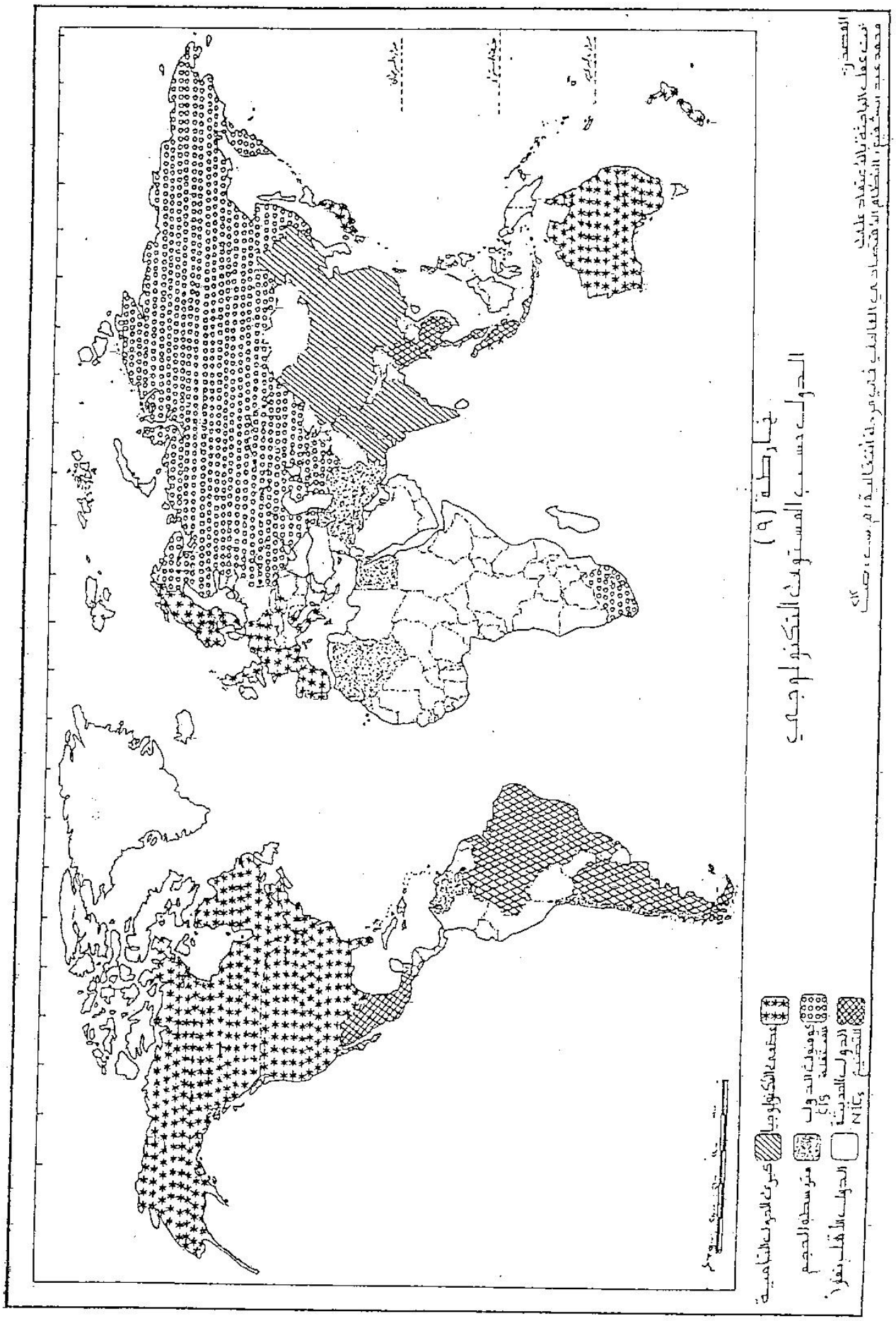
(١) المصدر نفسه ، ص١٨ .

(٢) ينظر قيمة نظام تقسيم العمل الدولي من هذه الدراسة .

(٣) حول تقسيم الدول على اساس تكنولوجي قارن :

أ- محمد عبد الشفيع عيسى ، " النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية " ، م. س ، ص٢١٢ .

ب- عبد الرحمن المشهداني ، م . س ، ص٢٦ .


خارطة (٩)
الدول حسب المستوى التكنولوجي
المصدر:
نموذج عمل بالحاجة بالاعتماد على:
محمد عبد السلام، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة الثورة الصناعية، ص ص ١٢
مناطق التكنولوجيا
كبرى الدول الصناعية
متوسطة الحجم
كومنولث الدول المستقلة CIS
الدول الأقل تقدماً
الدول الحديثة التصنيع NICs

- **النتائج الجغرافية السياسية للهيكلية والطبقية الجديدة للنظام العالمي**

لقد أحدثت التغيرات في هيكلية النظام العالمي بتأثير التكنولوجيا تغيرات فكرية وتطبيقية جغرافية سياسية يتحتم ادراكها وأخذها بنظر الاعتبار في التخطيط الجيوستراتيجي ومنها :

١-بعد ان كانت الدولة هي اللاعب الوحيد أو الأكثر فاعلية في النظام الدولي والتي ينحصر اهتمام الجغرافيا السياسية بها مما دفع الكثيرين الى التصريح بان الجغرافيا السياسية هي جغرافية دول ، فقد أصبح الآن هناك وحدات أخرى خاضعة للتحليل الجغرافي السياسي هي (المنظمات الدولية ، الشركات متعددة الجنسيات) وكان هذا دافعاً لبعض الباحثين لتسمية النظام الدولي بالنظام العالمي .

٢-بالنظر لمشاركة فواعل عالميين آخرين للدولة على المسرح العالمي فقد أعيد توزيع القوة بين هذه الفواعل وكان ذلك على حساب الدولة اذ أخذت الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في صنع القرار على مستوى الدولة والمستوى الأعلى ولعل تبرع صاحب شركة CNN للأمم المتحدة بمبلغ عشرة مليارات دولار على مدى عشر سنوات هو خير دليل على تأثير تلك الشركات على دور الدولة وفاعليتها اذ نجد ان كثير من الدول المنظمة للأمم المتحدة عاجزة عن تسديد حصتها في ميزانية الأمم المتحدة .

٣-أدت التكنولوجيا الى ايجاد طبقية جديدة في هيكل النظام الدولي اذ يمكن القول ان هناك دول عظمى تكنولوجيا ووسطى وصغرى مما سيعيد تنظيم العلاقات الدولية وموازيين القوى بطريقة مختلفة عن سابقتها ، فالعظمى تضم الولايات المتحدة واليابان ودول أوربا الغربية والتي هي بشكل عام دول المركز الرأسمالي العالمي ودول كبرى تكنولوجيا ويمكن ان تدخل في هذه الفئة الكومنولث المستقلة ، اذ تعتبر قوة تكنولوجية في مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، ودول وسطى تكنولوجيا وتضم الدول الحديثة التصنيع (NICs) في جنوب شرق آسيا والبرازيل والمكسيك وجمهورية جنوب افريقيا والهند والصين ويلاحظ في هذه الدول انتقالات ملموسة لأجزاء معينة من التكنولوجيا العالية H. T ولديها القدرة على استيعاب هذه التكنولوجيات الجديدة بدرجات متفاوتة وأخيراً فهناك دول صغرى تكنولوجيا وتشمل بقية دول العالم النامي وتمارس درجة أقل نسبياً من التطوير والبحث في حقول التكنولوجيات الجديدة .

٤-من خلال هذه الهيكلة للنظام الدولي والتي أفرزتها التكنولوجيا يمكن القول ان هـذا النظـام يتجه من الاعتماد المتبادل الـى العولمـة وذلـك بفعـل الشـركات المتعـددة الجنسـيات والمنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولـي والبنـك الدولـي للانشـاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية ومالمؤتمرات العالمية التي تعقد منـذ عـام ١٩٩٢ ، الا دليل واضح على الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة عبر آليـات الخصخصـة والدش (Dish) والليبرالية السياسية وهو ما يوحـي بوجـود هيمنـة للمركـز الرأسـمالي العالمي على النظام العالمي الجديد .

٥-سقوط النظريات الجيوبوليتيكية المتعارف عليها لاسيما نظرية قلب الأرض لـ (مـاكندر) ونظرية الأطراف لـ (سبيكمان) اذ تعتبر نظرية ماكندر ان قلب العالم هـو مركـز القـوة ومنفذ الهيمنة على العالم ، بينما يعد سبيكمان (الأطراف) التي تحيط بمنطقة قلـب مـاكندر هي الأهم ومن يسيطر عليها يهيمن على العالم . فقد بقيت هاتان النظريتان مطبقتـان عـبر أهم آلياتهما وهي الأحلاف العسكرية (الناتو ، السنتو ، السـياتو ، الانـزوس) والتكتـلات الاقتصادية (المجموعة الاوربية ، الاسيان) وغيرهمـا حتـى سـقوط الاتحـاد السـوفيتي عام ١٩٩٠ ، وبروز ما يعرف بالنظام العالمي الجديد مما دفع لظـهور الاقتصـاد لقيـادة التفاعلات الدولية وظهور نظرية جديدة لتفسـير توزيـع القـوة وهـي نظريـة المركـز والأطراف .

وعند البحث عن موقع العراق ضمن هذه الهيكلية والطبقية للنظـام العـالمي نجـد ان موقع العراق قد تغير خلال سقف زمني أمده حوالي عقدين ١٩٨٠-١٩٩٩ ، اذ نجد :

١-ان العراق يمثل موقعاً جيداً فيما بين الدول لاسيما مجموعة كبرى الـدول الناميـة ، لكـن تراجعت أهمية العراق واهتمام المجتمع الدولي به ، فقد كان ينظر لـه علـى انـه فريسـة دسمة تستحق الصراع عليها بسبب ثروته النفطية لكن بتعدد الفواعل الدوليين تراجعت هـذه الأهمية لأن أولويات هذه الفواعل تباينت ، وأصبح هناك اعادة ترتيب لهذه الأولويـات فلـم يعد النفط من ضمن الأولويات الأولى ، اذ دخلت متغيرات أخرى مثل التـوازن الاقليمـي والتقطيع الأثني للمنطقة واعادة تركيبها بنظام اقليمي جديد .

٢-انكفاء دوره الاقليمي[١] الذي كان يتطلع اليه بفعل التحجيمات والضغوط التي يمارسها الفواعل الدوليين عليه من بينهم الشركات متعددة الجنسيات ودورها التجسسي وكذلك الدور التابع الذي لعبته الأمم المتحدة كغطاء لما يسمى بالشرعية الدولية .

٣-ان تشابك وتعدد الفواعل الدوليين في ظل الهيكلية الجديدة للنظام العالمي دفعت بالكثير من الدول لابراز المجتمع المدني والاتجاه نحو مفهوم جديد للأمن القومي وهو الأمن البشري الذي يعني أمن البشر أكثر مما يركز على أمن الأرض . ولكن الظروف المحيطة بالعراق منذ عام ١٩٨٠ لم تسمح له بتطبيق وتطوير هذه التغيرات فيه وبقي العراق لحد الآن يبحث فقط عن أمن أراضيه اذ لازال يعاني من محاولات الشركات والمنظمات الدولية وبعض لقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الى تجزئته .

٤-ان هناك من يعتقد ان القوة من الممكن ان تتأتى عبر المنظمات الدولية ولهذا فان هذه المنظمات قد أصبحت مصدر لكسب وتعزيز القوة القومية ويشار على ذلك باستخدام الولايات المتحدة لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية والبنك الدولي وكذلك الأمم المتحدة لتنفيذ مشروعها في الهيمنة على العالم وطرح نموذجها الحضاري للمجتمعات الأخرى ، ولكن للأسف فالعراق لم يدرج ضمن حساباته للقوة الشاملة المتغيرات الجديدة التي فرضتها التكنولوجيا التي أدت الى تراجع الحسابات القديمة للقوة الشاملة التي تعتمد بدرجة رئيسة على المفاهيم التقليدية لمفهوم وجرودات القوة .

٥-بدو ان الشركات متعددة الجنسيات التي تعاظم دورها في ظل الهيكلية الجديدة للنظام العالمي وكما مر ذكره قد لعبت دوراً أساسياً في عرقلة مشروع النهضة العربي الذي كان يستقطب الكثير من اهتمامات وامكانيات العراق باعتباره أهم مصلحة قومية National interest له مما جعله يعتبر ان النهوض الجماعي اكثر أهمية من النهوض الفردي دون الاعتقاد بامكانية النهوض الفردي الذي يمكن ان يكون ذا جدوى ستراتيجية للعراق بما يملكه من مقومات ذاتية لذلك .

٦-ان التغيير في مفهوم القوة وتصنيفاتها قد جعل الكثير من الدول النامية لايمتلك مقومات هذه القوة الجديدة التي تجعل الدول اكثر قابلية على جعل الاخرين يريدون ما أنت تريد أو يوافقون على أنماط ومؤسسات تنتج السلوك المرغوب أي انها تعتمد على اقناعية

---

(١) حسيب عارف العبيدي ، " العراق ودول الجوار غير العربية " ، منشورات بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة ، مطبعة الاديب البغدادية ، ١٩٩٧ ، ص٥٣ .

المعلومات الحرة التي يحدد الفاعل تحريرها ، فاذا خلفت الدولة شرعية لقوتها في عيون الآخرين وأنشأت مؤسسات دولية تشجع الآخرين على تحديد مصالحهم بطرق واضحة فمن المحتمل انها لاتحتاج الى انفاق موارد تقليدية اقتصادية او عسكرية مكلفة .

٧-لما كان ترتيب الدول في سلم القوة يعتمد بدرجة أساسية في الوقت الحاضر على درجة انفاقها على البحث والتطوير وكذلك على التعليم العالي فاننا نجد ان الظروف التي فرضت على العراق قد أدت الى خلل في تخصصيات ميزانيته اذ طغت مخصصات البند العسكري والتسلح على تخصيصات القطاعات الأخرى . مما الحق الدمار بالقواعد التكنولوجية العراقية وما ترتب على ذلك من تراكم المديونية واستنزاف لقدراته المالية فقد وصلت خسائر العراق الى (٢٠٠) مليار دولار[١] كل ذلك أدى الى تراجع وضع العراق اذ دفع بالكثيرين الى الهجرة لاسيما من أصحاب الكفاءات[٢] ، لذا نجد ان (٨٠%) من تدريسي الجامعات هم بمرتبة مدرس ومدرس مساعد اذ غادر القطر أغلب التدريسين ممن هم بمرتبة أستاذ وأستاذ مساعد هذا فضلاً عن ان اغلبهم (المهاجرين) هم من خريجي الجامعات الأجنبية وبريطانيا بالدرجة الأولى وأغلب الموجودين حالياً ويقومون بالتدريس هم من خريجي الجامعات العراقية ونسبة (٧٠%) منهم منحوا شهادة الدكتوراه أو الماجستير في زمن الحصار[٣] .

٨-ويرتبط بالنقطة السابقة انخفاض انتاجية الباحث ومستوى التدريس اذ يتضح من (الجدول ٣٧) ان العراق كان من أعلى الدول العربية في النتاج البحثي حتى عام ١٩٨٩ اذ بلغ أعلى انتاج له (٣٤٠) بحثاً ولكن بعد ذلك انخفضت الانتاجية حتى بلغ (٩٤) عام ١٩٩٥ اذ أصبح من الدول الأقل انتاجاً .

---

(١) سميحة السيد فوزي ، م . س ، ص٥٣ .

(٢) للمزيد حول هجرة العقول واسبابها ونتائجها ينظر :

أ- رفعت محمد علي طه، " أثر العوامل التنظيمية والشخصية في هجرة الكفاءات العلمية تطبيقاً على الجامعات العراقية للمدة ١٩٨٩-١٩٩٣ " ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٤ .

ب- عياد محمد علي باش ، " النقل المعاكس للتكنولوجيا وأثره في التنمية العربية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .

جـ- عطوف محمود ياسين ، " نزيف الأدمغة هجرة العقول العربية الى الدول التكنولوجية " ، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٨٤ .

د- نادر فرجاني ، " هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي " ، المستقبل العربي ، عدد٨٠ ، ١٩٨٥ ، ص٧٩-٩٤ .

هـ- توفيق زعرور ، " محددات ونتائج هجرة الكفاءات في الدول العربية " ، المجلة العربية للادارة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، عدد ١-٢ ، ١٩٨١ ، ص٧٢-٨٣ .

(٣) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بيانات غير منشورة .

جدول (٣٧)

نتاج البحث لدول مختارة من الوطن العربي للأعوام ١٩٦٧-١٩٩٥

القطر	انتاج العلماء والنقابين العرب								في دوريات دولية محكمة																			
	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
العراق	٣٢	٢٩	٤٢	٤٤	٥٢	٦٠	٦٠	٧٤	٩٠	٩٤	١٥٩	١٧٢	١٩٧	٢١٠	٢٣٩	٢٣٦	٣٠٥	٣٠٢	٢٨٧	٣٢٨	٢٧٠	٣٢٣	٣٤٠	٣٠٣	١٥٩	١٢٩	١١٩	١٢٧	٩٤
الأردن	١	١	٥	٧	٥	٧	٧	٢٢	١٣	١٥	٢٠	٣٧	٣٨	٥٣	٧٦	٨٨	١١٢	١١٠	١٢٥	١٨٠	١٩٧	٢٤٠	٢٢٣	٢٥١	٢٣٧	٢١١	٢٢٧	٢٣٤	٣١٢
سوريا	٢	٢	٢	١	٤	٦	٩	٧	١١	١٠	٥	١١	٩	١٩	١٤	١٤	١٨	١٧	٢٤	٣٦	٤٧	٣٨	٤٩	٦٧	٥٣	٨٦	٨٠	٩٧	٨٨
الكويت	٢	١	٣	٢	٩	١٦	٣٩	٤٢	٤٠	٥٦	٦٢	٩٨	١٠٣	١١٣	١٦١	٢١٠	٢٢٦	٢٤٤	٣١٨	٣٩١	٤١٤	٤٦٨	٤٨٣	٥٥٥	٣٢٢	١٨٢	١٧٦	٣٤١	٣٦٠
العربية السعوديد	٨	١٢	٦٠	١٤	١٤	١٤	١٧	٣٦	٣٦	٥٧	٨٧	١٤٨	١٦٩	٢٥٠	٣٣٧	٥٠٣	٥٢٤	٦٢٨	٧٨٢	٩٧٦	١٠٤٨	١١٢٧	١١٢٨	١٢٦٧	١٢٧٦	١٣٠٥	١٣٨٥	١٤٩٨	١٥٧٥
مصر	٢٩٣	٢٩٥	٣٤٨	٤٤٣	٤٤٢	٥٤٧	٤٤٣	٦٤٨	٧٣٨	٧٣١	٦٦١	٧٦٧	٨٢٧	٩٨٢	١٤١١	١٥٣٢	١٤٧٣	١٤٥٩	١٤٦٤	١٦٣٣	١٦٤٣	١٦٨١	١٨٠٥	١٨٨٤	٢٠٥٥	١٩٣١	١٨٤٥	٢١١٥	٢٢٤٢
الكيان الصهيوني	١١٢٥	١٢٤٣	١٥٤٢	١٧٣٩	١٧٨٧	٢٣٠٤	٢٤٠١		٢٩٣٥	٣٢٩١	٣٢٨٤	٣٥٧٠	٣٨٣٣	٣٩٨٩	٦٠١٥	٦٩٩٢	٦٧٧٥	٧٠٦٧	٧٦٠٩	٧٩١٣	٧٩٦٩	٧٨٢٦	٧٣٢٥	٧٥٧١	٧٣٧٧	٨٠٥٣	٩١٨٣	٩٥٦٧	١٠٢٠٦

المصدر : انطوان زحلان ، العرب وتحديات العلم والثقافة : تقدم من دون تغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٦٣ .

٩-ومما يؤكد هذا التراجع هو تراجع تسلسل العراق في دليل التنمية البشرية(*) الذي يمكن ان يعد مؤشرا على مستوى التطور التكنولوجي حيث كان العراق يحتل الترتيب (٥٤) عند صدور العدد الأول من التقرير عام ١٩٩٠ وعند صدور عدد عام ١٩٩٨ احتل العراق الترتيب (١٢٧) (ينظر الجدول ٣٨) الأمر الذي يعكس كيفية ادارة مقومات القوة الذاتية بشكل أساسي .

جدول (٣٨)

أقيام دليل التنمية البشرية في العراق الواردة في تقارير الأمم المتحدة

تقارير الأمم المتحدة	قيمة دليل العراق	ترتيب العراق	عدد الدول المشمولة	الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ناقصا دليل التنمية البشرية
١٩٩٠	٠,٧٥٩	٥٤	١٣٠	٢٠-
١٩٩١	٠,٥٨٢	٩١	١٦٠	٤٤-
١٩٩٢	٠,٥٨٩	٨٥	١٦٠	٣٩-
١٩٩٣	٠,٥٨٩	٩٦	١٧٣	٢٣-
١٩٩٤	٠,٦١٤	١٠٠	١٧٣	٤١-
١٩٩٥	٠,٦١٧	١٠٦	١٧٤	٩١-
١٩٩٦	-	-	-	-
١٩٩٧	-	١٢٦	١٧٥	٢٤-
١٩٩٨	-	١٢٧	١٧٤	٢٥-

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الأمم المتحدة ، تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٨

(*) يعتمد دليل التنمية البشرية على قياسات هي :

١- الدخل الحقيقي للفرد

٢- معدل معرفة القراءة والكتابة

٣- العمر المتوقع للأفراد

المبحث الثالث

تقسيم العمل الدولي

يشير مصطلح ((التقسيم الدولي للعمـــل)) الـــى نمـــط توزيـــع الادوار والتخصصـــات الاقتصادية بين الدول بحيث يصبح لكل مجموعة دور محـــدد فـــي الســـوق العالميـــة بحســـب امكاناتها ومستواها التكنولوجي وقد مر نظام تقســـيم العمـــل الدولـــي بصيـــغ عـــدة وأشـــكال مختلفة تبعا لمستوى التطور المادي والتكنولوجي وبالتالي بشكل التخصص في الانتاج .

ويقوم تقسيم العمل الدولي منذ نشأته على اساس علاقة جـــائرة بيـــن طرفيـــن يتحكـــم أحدهما بالآخر بما يمتلكه من قوة ، ويزداد تحكمه رسوخا باستمرار هذه العلاقة .

وقد يفضي التحول من شكل الى آخر في العلاقة القائمة الى تقويض مؤسســـات وبنـــاء أخرى ولكن مضمون العلاقة يبقى تبعيا ، ان واقع تقسيم العمـــل الدولـــي الراهـــن يـــبرز انـــه متحرك في اشكاله وفي من يقف على قمته مـــن دول المركـــز ولكنـــه ثـــابت فـــي مضمونـــه وجوهره[1] .

وتلعب التكنولوجيا دورا رئيسا في قيام تقسيم العمـــل الدولـــي وتغيـــير أشـــكاله عـــبر المراحل التاريخية المختلفة في الحفاظ على جوهر العلاقة في هذا النظام . وذلـــك مـــن خـــلال انشاء مؤسسات دولية وعقد معاهدات متعددة الأطراف تحـــافظ علـــى العلاقـــة بيـــن المركـــز الرأسمالي العالمي والأطراف التابعة له ، وعلى هذا فالتغيرات التي مر بها التقسيم غـــيرت فـــي أشكاله وغيرت من مواقع اطرافه ضمن حيز غير مسموح لها تجاوزه . فـــالتطور التكنولوجـــي لعب دورا بارزا في شكل التقسيم وآلياته اذ تميزت كل مرحلة ببروز تقنية جديـــدة فـــي عمليـــة فرضه مما ساهم في توزيع القوة على نطاق عالمي .

وبتتبع الخـــط التاريخي لمسيرة نظام تقسيم العمل الدولي يمكن ان نميز ثـــلاث مراحـــل هي :

---

[1] خالد محمد خالد ، " موقع الوطن العربي ضمن هرم التقسيم الدولي " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد خـــاص ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص١٥-١٦ .

المرحلة الأولى ـ المرحلة التجارية ـ

بدأ فرض تقسيم العمل الدولي على دول الأطراف ببداية ما يسمى بالتراكم البدائي لرأس المال ، أو ما يطلق عليه تكون الرأسمالية التجارية واستمر حتى بروز الثورة الصناعية في أوربا اذ مكنت التحسينات التكنولوجية في صناعة السفن والقدرة على الابحار العديد من الدول الأوربية للمغامرة بحثا عن فرص جديدة لتكوين الثروة[١] ، ففي هذه الحقبة كان ينظر الى قوة الدولة من خلال بعدين هما :

١-الثروة التي تحوز عليها ، وتقع في نطاق تصرفها ، فكلما ازدادت ثروة الدولة من ذهب وفضة ومعادن ثمينة ، كلما ازدادت قوة وسلطة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

٢- الأعداد الكبير للسكان تمثل مصدر قوة اقتصادية عسكرية ، فهي من ناحية تمد الجيوش بالجنود اللازمين للغزو ، ومن ناحية أخرى مصدر للعمالة الوفيرة للاشتغال بانتاج السلع القابلة للتصدير[٢] .

وعلى هذا قام التقسيم الدولي الذي فرضته الدول الأوربية على دول الأطراف (الأمريكيتين وأفريقيا) على محورين رئيسين هما :

يستند المحور الأول الى السلب والنهب الكاملين لكنوز وثروات هذه الدول ، فالنهب الذي تعرضت له هذه الدول كان من العمق والاتساع بحيث يمكن اعتباره اكبر عملية سرقة في التاريخ البشري[٣] .

أما المحور الثاني فيقوم على تجارة العبيد اذ أصبح دور دول الأطراف في هذه المرحلة مقايضة البشر بالسلع في الدول الأوربية[٤] ، وكان لهذا النوع من التبادل تأثير عظيم ليس على تنمية التخلف في دول الأطراف فحسب بل وفي تدمير وإفناء شعوب بأكملها .

---

[١] عبد الله هديه وآخرون ، " حوار الشمال والجنوب وازمة تقسيم العمل الدولي والشركات متعددة الجنسية " ، دار الشباب ، قبرص ، ١٩٨٦ ، ص٧٧ .

[٢] للمزيد من التفاصيل ينظر : رمزي زكي ، " التاريخ النقدي للتخلف " ، عالم المعرفة ، الكويت ، عدد١١٨ ، ١٩٨٧ .

[٣] للمزيد حول عمليات النهب وما تم سرقته وقيمته من قارات العالم القديم ينظر :

أ- رمزي زكي ، " التاريخ النقدي للتخلف " ، م . س ، ص٣١ .

ب- عبد الخالق عبد الله ، " العالم المعاصر والصراعات الدولية " ، عالم المعرفة ، عدد١٣٣ ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص١١٥-١١٦ .

[٤] للتفاصيل حول تجارة العبيد ينظر :

Michel Beaud, "A History Of Copitalism" , 1500-1980 , Macmillou press, London, 1989, p18.

لقد لعبت حركة الكشوف الجغرافية في هذه المرحلة دورا بارزا فقد حققت نقطة الانطلاق لكل توسع استعماري[1] وفضلا عن الكشوف الجغرافية فقد ساعد على قيام تقسيم العمل الدولي في بداياته الأولى التفوق النسبي الذي حققه الأوربيون في مجال صناعة السفن الحربية والأسلحة والذخيرة ونمو معرفتهم بأسرار الطرق البحرية ولهذا فان الأرباح والثروات الضخمة التي تكونت خلال هذه الفترة هي أولى بشائر التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري[2] .

وهكذا حققت حركة الكشوف الجغرافية هدفين رئيسين :

الأول : تحويل اتجاهات التجارة الدولية لصالح الدول الأوربية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وأمريكا .

الثاني : هو الوصول الى مناجم انتاج الذهب في أفريقيا وأمريكا ونهب مقادير هائلة منها ، وكل ذلك ترافق مع إقامة مستعمرات كولونيالية في الأراضي المكتشفة والمهيمن عليها[3] (ينظر الجدول ٣٩) اذ يتضح منه كيف تم اقتسام العالم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فبعد سنة ١٨٧٦ زادت الممتلكات الاستعمارية الى درجة هائلة ، أي أكثر من مرة ونصف المرة عما كانت عليها ، وبلغت أملاك الدول الست الرئيسة (٦٥) مليون كم مربع بعد ان كانت (٤٠) مليونا ووصل عدد سكان تلك المناطق (١٠٠) مليون نسمة ، ويلاحظ ان الأحوال الجغرافية وعوامل أخرى ذات تأثير في مدى اتساع الممتلكات الاستعمارية فضلا عن الأسباب الاقتصادية البحتة .

---

(١) صلاح الدين علي الشامي ، " دراسات في الجغرافيا السياسية " ، منشأة المعارف الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ، ص١٦٣ .

(٢) رمزي زكي ، " التاريخ النقدي للتخلف " ، م . س ، ص٢٩-٣٠ .

(٣) للمزيد حول الاستعمار في تلك الفترة يمكن الرجوع الى :

أ- محمد عبد الغني سعودي ، " الجغرافية والمشكلات الدولية " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٤٢٤-٤٨٥ .

ب- صلاح الدين علي الشامي ، " دراسات في الجغرافيا السياسية " ، م. س ، ص١٥٣-١٦٦ .

ج- محمد محمد صالح ، " تاريخ أوربا في عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠-١٧٨٩ " ، دار الجاحظ ، ١٩٨١ ، ص١٣٩-١٦٠ .

جدول (٣٩)

الممتلكات الاستعمارية للدول العظمى (مقدرة بملايين الكيلومترات المربعة وملايين الأنفس)

الدول	المستعمرات(*)				البلاد المالكة لها		المجموع الكلي	
	١٨٧٦		١٩١٤		١٩١٤		١٩١٤	
	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان
بريطانيا العظمى	٢٢,٥	٢٠١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٠,٣	٤٦,٥	٣٣,٨	٤٤٠
روسيا	١٧	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٥,٤	١٣٦,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا	٠,٩	٦	١٠,٦	٥٥,٥	٠,٥	٣٩,٦	١١,١	٩٥,١
ألمانيا	–	–	٢,٩	١٢,٣	٠,٥	٦٤,٩	٣,٤	٧٧,٢
الولايات المتحدة	–	–	٠,٣	٩,٧	٩,٤	٩٧	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان	–	–	٠,٣	١٩,٢	٠,٤	٥٣	٠,٧	٧٢,٢
المجموع الكلي	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥	٥٢٣,٤	١٦,٥	٤٣٧,٢	٨١,٥	٩٦٠,٦
المستعمرات التابعة للدول الأخرى (بلجيكا ، هولندا ، .. الخ)							٩.٩	٤٥,٣
البلاد الشبيهة بالمستعمرات (ايران ، الصين ، تركيا)							١٤,٥	٣٦١,٢
بلاد أخرى							٢٨	٢٨٩,٩
المجموع الكلي لمساحة العالم وعدد سكانه							١٣٣,٩	١,٦٥٧

المصدر : ف . أ . لينين ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، د . ت ، ص٧٣-٧٤ .

(*)

الدول	١٩٣٢					
	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان
بريطانيا العظمى	٤,٩	٤٦٦,٥	٠,٢٥	٤٦,٢	٣٥,١	٥١٢,٧
فرنسا	١١,٩	٦٥,١	٠,٥٥	٤٢	١٢,٤٥	١٠٧,١
المانيا	–	–	–	–	٠,٤٧	٦٤,٨
الولايات المتحدة	٠,٣	١٤,٦	٩,٤	١٢٤,٦	٩,٧	١٣٩,٢
اليابان (عدا ما استولت عليه آنذاك من الصين	٠,٣	٢٨	٠,٤	٦٥,٥	٠,٧	٩٣,٥
المجموع	٤٧,٤	٥٧٤,٢	١١,٠٢	٣٤٣,١	٥٨,٤٢	٩١٧,٣
مستعمرات الدول الأخرى	٩,٦	٨٧,٨				
شبه المستعمرات وما في حكمها مما يعتمد على الدول الاستعمارية	٣٤,٩	٦٠٠				
دول تخلصت او كادت تتخلص من الاستعمار الامبريالي	٤	٣٠,٧				
تركيا ، ايران ، افغانستان	٣,٩٨	٢٢٤,١				
بلاد رأسمالية أخرى (جمهوريات مغولية)	١,٤	١,٦				
العالم عدا روسيا	١١١,٣	١٨٩١,٣				
روسيا	٢١,٢	١٦٣,٢				
العالم كله	١٣٢,٥	٢٠٢٤,٥				

وقد كانت العلاقة في هذه المرحلة علاقة تبادلية متكافئة تقريبا ولم يكن فيها علاقات تبعية على الرغم من استخدام الأداة العسكرية المحضة خلال هذه المرحلة اذ اعتمدت الدول الاستعمارية أساسا على تفوقها التكنولوجي في مجال الأسلحة الحربية اذ ان هذا التفوق مكن الغرب من فرض ارادته على شعوب مستعمرة[1] أكبر منه بكثير .

وقد سادت المرحلة الميركانتلية بعد اكتمال حركة الكشوف الجغرافية وظهور الدولة-القومية Nation-State التي راحت تبحث عن تدعيم سلطتها وقوتها السياسية والاقتصادية في وقت كان الأوربيون قد تمكنوا من الهيمنة والاستيلاء على المستعمرات وذاقوا طعم الثروات الضخمة ، وقد شهدت هذه المرحلة أعنف أشكال الصراع والتنافس على تقسيم العالم بين الدول الأوربية ، كما ان رأس المال التجاري قد سيطر في هذه المرحلة وأصبح التجار يؤازرهم في ذلك الملوك والأمراء والحكومات ، يلعبون دورا بارزا في الحياة الاقتصادية والسياسية[2] . اذ أصبحت بين التجارة والسياسة علاقة متشابكة فاصبح التجار ينادون بمقولة :

((ان من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم))

((وان من يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم))

((وان من يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم ذاته))

وربما كان هذا هو الدافع وراء قيام الفريد ثاير ماهان بطرح نظرية حول القوة البحرية ومقومات هذه القوة التي حددها بالموقع الجغرافي وطبيعة الشعب والحكومة ومدى توجههما نحو البحار فضلا عن مساحة الدولة وظهيرها من حيث الفقر والغنى الذي يساعد على المتاجرة وطبيعة السواحل[3] .

---

(1) هاري ماكدوف ، " الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم " ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٣ .

(2) محمد طه بدوي ، م . س ، ص١٦٧ .

(3) للتفصيل حول مقومات القوة البحرية التي جاء بها ماهان ينظر :

أ- A. T. Mahan , "The Influence Of Sea Power Upon History", 1660-1783, Sampson Low, Marstion and co., ltd, 1890, pp. 25-89.

ب- محمد طه بدوي ، ص١٢٩-١٣٠.

ج- محمد محمود ابراهيم الديب ، م . س ، ص٢١٤-٢١٥ .

ومن هذا نتوصل الى ان البحار كانت تمثل أهمية خاصة في تكوين الفكر الجيوبوليتيكي المرتبط بعالم البحار بالدرجة الأساس وان أساس كل النظريات الجيوبوليتيكية هي التجارة .

المرحلة الثانية ـ المرحلة الصناعية ـ

تبدأ هذه المرحلة مع بداية الثورة الصناعية اذ أسهمت هذه الثورة بشكل واضح في تسارع عملية التحول والانتقال من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية اذ ساعدت على بلورة نظام تقسيم العمل وترسيخ دعائمه اذ أحدثت الثورة الصناعية آثار مهمة وعميقة في جميع نواحي الحياة ، فأصبحت الآلة من الحديد والصلب بدلا من الخشب وتركز النشاط السلعي في مراحله الأولى في قطاع النسيج ، وبانتشار المصنع وصيرورة الصناعة القطاع الديناميكي القائد للاقتصاد القومي بأكمله تحققت عملية التصنيع وتحقق الانتقال من الانتاج السلعي الصغير الى الانتاج الآلي الواسع[1] .

ونتطرق هنا الى بعض أهم الآثار والنتائج للثورة الصناعية .

١-ان التوسع الرأسمالي في هذه المرحلة كان توسعا رأسيا اكثر منه توسعا أفقيا ، اذ لم تظهر الحاجة الى الأسواق الخارجية ، فالأسواق الداخلية كانت تخلق ذلك الطلب المتزايد في الانتاج الجديد[2] .

٢-قيام الوحدات الانتاجية الكبيرة في الصناعة ، أي عملية تحويل التصنيع من نظام الورشة الى نظام المصنع الآلي الكبير ، ومارافقه من نمو السكان وظهور المدن الصناعية ، ظهور طبقة البروليتارية ، وكذلك رسملة القطاع الزراعي[3] .

٣-أدى التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال وطرق النقل والمواصلات لاسيما سكك الحديد الى ازدهار التجارة وتعاظم العلاقات الاقتصادية الدولية ، اذ نلاحظ من (الجدول ٤٠) ان (٨٠%) من الخطوط الحديدية متمركزة في أيدي خمس من الدول العظمى .

---

(١) عبد الجبار محمود فتاح العبيدي ، " اشكالية الفكر التنموي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ ، ص١٩٠ .

(٢) للمزيد حول توسع الأسواق الداخلية وعوامل نموها ينظر :
مصطفى حسن علي ، م . س ، ص٢٠ .

(٣) عبد الله هديه ، م . س ، ص٧٩ .

جدول (٤٠)

تطور أطوال السكك الحديدية في الدول العظمى (بالالاف الكيلومترات)

الدولة	١٨٩٠	١٩١٣	مبلغ الزيادة
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦٨	٤١٣	١٤٥
الامبراطورية البريطانية	١٠٧	٢٠٨	١٠١
روسيا	٣٢	٧٨	٤٦
المانيا	٤٣	٦٨	٢٥
فرنسا	٤١	٦٣	٢٢
المجموع الكلي	٤٩١	٨٣٠	٣٣٩

المصدر : ف.أ.لنين ، م.س ، ص٩٣ .

فقد صاحب قيام الرأسمالية الصناعية وبفعل التطور التكنولوجي تغير في شكل تقسيم العمل الدولي اذ مكنت الثورة الصناعية الدول الأوربية من انتاج السلع على نطاق واسع ، فبرزت الحاجة الى وجود أسواق لتصريف هذه السلع والى الحصول منها على متطلبات الصناعات الجديدة من المواد الأولية ، وأظهرت صناعات التصدير قدرة هائلة على التطور والنمو ، فخلال فترة نصف قرن من بداية القرن الثامن عشر ازداد انتاج هذه الصناعات بنسبة (٧٦%) و (٨٠%) للعشرين سنة التالية[١] .

هكذا أدت الثورة الصناعية الى تغير شكل تقسيم العمل الدولي فتخصصت الدول الرأسمالية في تصنيع المواد الاستهلاكية والرأسمالية وأنيطت بدول الأطراف انشاء الصناعات الاستخراجية والتخصص في انتاج المواد الزراعية اللازمة للصناعات في دول المركز

---

[١] خنجر كاظم العلياوي ، " الثورة العلمية والتكنولوجية وأثرها في التنمية العربية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٤٨-٤٩ .

(ينظر الجدول ٤١) وهذا التخصص الجديد للأطراف هو تخصص غير متناظر[1] .

(ينظر الشكل ١٧) .

جدول (٤١)

أمثلة التوسع الامبريالي في انتاج المواد الأولية بالمستعمرات (بألوف الهكتارات)

المساحات المنزرعة قطنا في المستعمرات البريطانية	١٩٣٠-٢٣	١٩٣٢-٣٣	١٩٣٦-٣٧
مصر	٨٧٥	٤٥٩	٧٢١
السودان	١٥٧	١٣٣	١٩٢
أوغندة	٢٩٩	٤٣٤	٦٠٢

	١٩٠٩-١٣	١٩٢٢-٢٣	١٩٢٩	١٩٣٤-٣٥
القطن في المستعمرات الفرنسية كلها	١٨٥٤	٢٤٣٧٤	٢٦٣٣٦٧	٣٥٤٧٦٦
القطن في أفريقية الاستوائية	-	٢٨١٠	١٥٠٠٠٠	١١٧٢٠٠

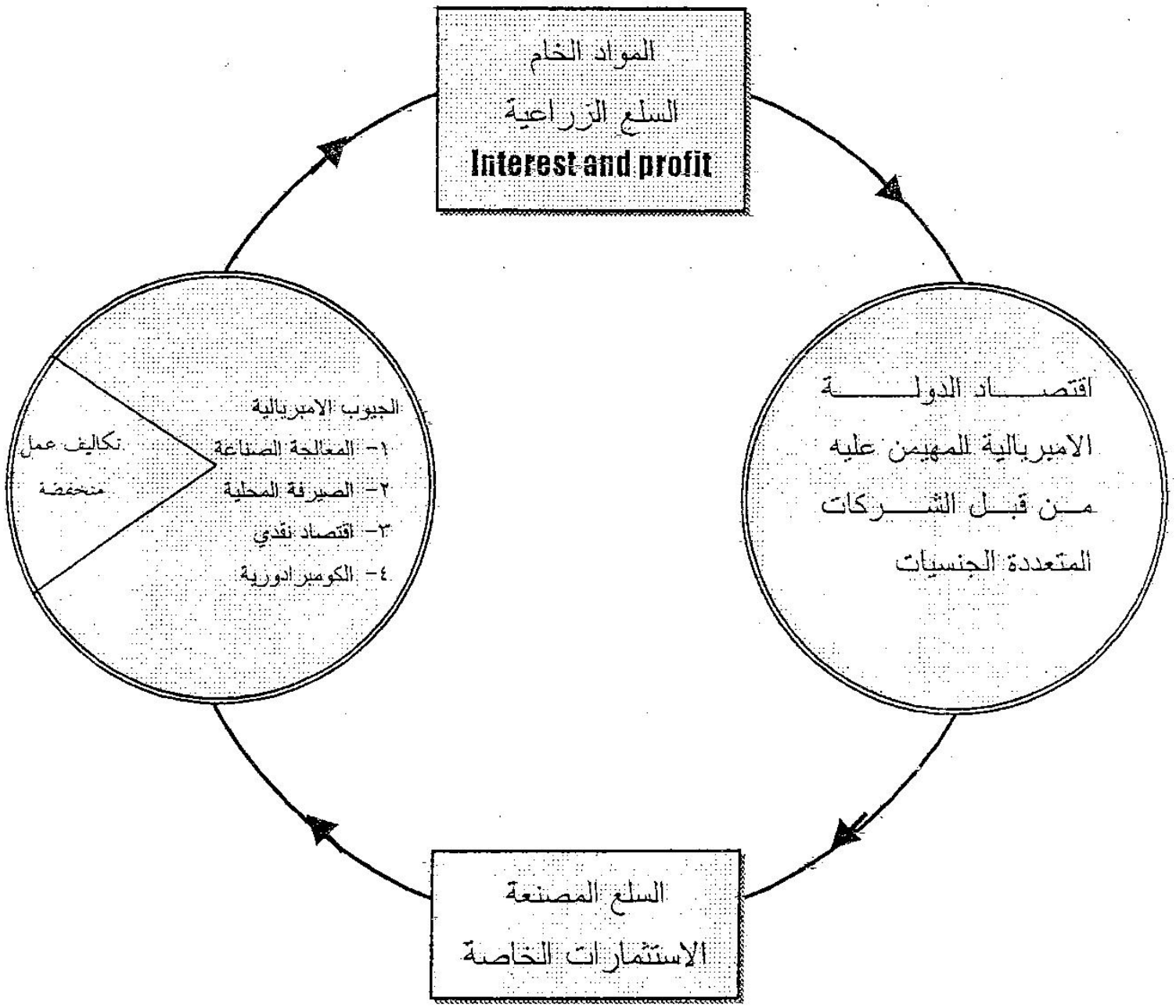
المصدر : ف. أ. لنين ، م. س ، ص٩٥ .

---

[1] ينظر :

أ- سمير امين ، " التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف " ، ترجمة حنا قبيس ، ابن خلدون ، د. ت. ، بيروت ، ص٧٢-٧٣.

ب- سمير امين ، " التطور اللامتكافئ " ، ترجمة برهان غليون ، دار الطليعة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٥٨ ، ص١٤٥-١٤٦ .



شكل (١٧)
النظم الامبريالية

المصدر : **Henry L. Bretton, "International relation in the Nuclear Age". State university, N.Y., 1986, p258.**

أما بالنسبة الى وظائف التجارة فقد مستها هي الأخرى رياح التغير مع نهاية الثـــورة الصناعيـــة حيث انقسمت التجارة العالمية الى مجموعتين من التبادلات لهما وظائف مختلفة سواء ما بيـــن المركز والأطراف او داخل المركز ذاته[1] (الجدول ٤٢) .

جدول (٤٢)

التبادلات التجارية بين المركز والاطراف

تجارة الواردات

الدولة	الارجنتين		البرازيل		شيلي	
	١٩١٣	٣١	١٩١٣	٣١	١٩١٣	٣١
بريطانيا العظمى	٣١	٢٠,١	٢٤,٥	١٧,٥	٣٠	١٦
الولايات المتحدة	١٤,٧	١٦	١٥,٧	٢٥	١٦,٧	٣٤,٣

تجارة الصادرات

	اليابان	بريطانيا	الولايات المتحدة
١٩١٣	٣١١	٢٢٤٨	٢٥٥٦
١٩٢٥	٩١٠	٤٨١٩	٣٧٣٤
١٩٢٩	٩٦٩	٥١٥٧	٣٥٤٩
١٩٣٦	٤٦٣	٢٤١٦	١٢٩٧

المصدر : ف.أ.لينين م.س. ص١٤٦-١٤٨.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أدت الاختراعـــات التكنولوجيـــة الكبرى الى تطوير التنافس بين الدول الصناعية الجديدة وبـــدأت منتجـــات ومصـــادر الطاقـــة الجديدة لما سمي بالثورة الصناعية الثانية تسيطر على النشـــاط الصنـــاعي وأبـــرز مظاهرهـــا الفولاذ المنتج بكميات هائلة والطاقة الكهربائية ، واستخدام النفط كمصـــدر للطاقـــة والكيميـــاء

---

(١) عبد الله هديه ، م . س ، ص٨٠ .

الصناعية ، ومحرك الاختراق الداخلي ، في أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان بعد ذلك ، تطلب هذا استثمارا عاليا لرأس المال في وحدات كبيرة ، ولهذا تم تشجيع تنمية أسواق لرأس المال ومؤسسات مصرفية كبيرة[1] وذات مرونة كافية لتمويل المشاريع الجديدة .

وهنا اتسعت حركة التصنيع فتوسع مداها الجغرافي لتشمل معظم الدول الرأسمالية ، وحدث تحول نوعي حيث انتقل اتجاه الحركة فيها من التصنيع القائم على انتاج السلع الرأسمالية بالدرجة الأساس الى نمط من التصنيع القائم على صناعات السلع الاستهلاكية كما حدث تغير هام في بنية الصناعة حيث تراجعت صناعات النسيج وتراجع معها الاستخدام المكثف لعمل وبروز دور الصناعات الثقيلة لتحتل مكان الصدارة .

من هذا يتبين لنا ان لهذه المرحلة خصائص وعلاقات تختلف عن سابقتها ويمكن اختصارها بما يلي :

١-تركز الانتاج ونمو الاحتكارات والتي لم يكن سببها المنافسة الشديدة بين المشروعات فقط وانما الطلب الزائد على المنتجات الصناعية القديمة من جهة والصناعات الجديدة التي خلقتها الاختراعات التكنولوجية الحديثة الأمر الذي تطلب استخدام أوسع للتكنولوجيا ، وهكذا ظهرت المشروعات الكبيرة التي ابتلعت المشروعات الصغيرة[2] .

٢-اندماج الرأسمال المصرفي والصناعي ، فقد أدى التقدم الهائل في أوائل القرن العشرين وحتى الربع الأخير منه الى ظهور جيل جديد من الصناعات الحديثة تطلبت انشاء مؤسسات اقتصادية ضخمة وبالتالي مزيد من الأموال لتغطية نفقاتها الواسعة .

٣-تزايد الأهمية النسبية لظاهرة تصدير رأس المال في العلاقات الاقتصادية الدولية[3] مع بقاء الأهمية المطلقة لتصدير السلع والخدمات في التجارة الدولية ، واذا كانت هذه العملية قد تمت بشكل جنيني في المرحلة الصناعية الأولى فانها قد أخذت تشهد تغيرا باتجاه التحول الى الخضوع للاحتكارات والبنوك ورأس المال المالي .

---

(١) للمزيد حول الدور الجديد الذي تضطلع به المصارف يفضل الرجوع الى :

ف . أ . لينين ، م . س ، ص١٩-٣٧ .

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى ، " قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد " ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص١٠٤-١٠٥ .

(٣) مصطفى حسن علي ، م . س ، ص٢٥ .

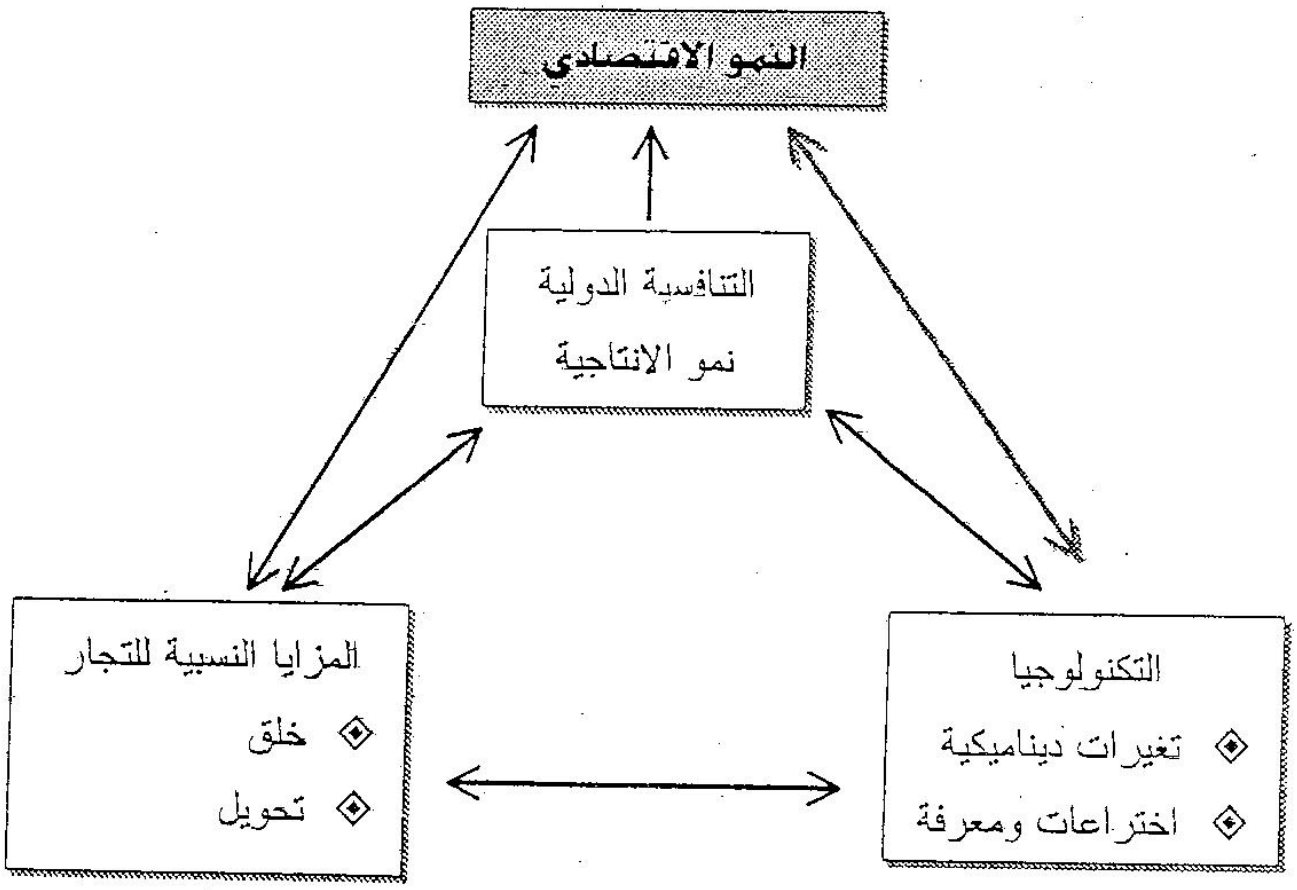
وللمزيد حول تصدير رؤس الأموال ينظر :

ف . أ . لينين ، م . س ، ص٥٣-٥٨ .

واصبح لتصدير رأس المال الأولوية مع تصدير السلع ودمج اقتصـــاد دول الأطـراف بالكامل في اقتصاد المركز ، وأصبحت تتحرك برأس مال أجنبي وبعمالـة محليـة فـي انتـاج الخدمات والمنتجات الأولية التي يطلبها اقتصاد المركز .

وهنا نجد ان دور الدولة القومية وسلطتها قد تقلصا على الصعيد الدولي فالدولة لم تعـد تستطيع السيطرة على النظام النقدي الدولي ، ولـم تعـد تسـتطيع تـأمين التناسـق الداخلـي لاقتصادياتها القومية[1] .

ويمثل توزيع التكنولوجيا في العالم أهمية متزايدة في تفسـير اتجـاه معـدلات التبـادل الدولي لصالح الاقتصادات المتقدمة وذلك بسبب تركز التقدم التكنولوجي في الـدول الصناعيـة (المركز) (ينظر الشكل ١٨) وبقاء الاقتصادات النامية منتجا ومصدرا للمواد الخام (الأطراف) .



شكل (١٨)

العلاقة بين التطورات التكنولوجية والتجارة الدولية

المصدر : ايهاب الدسوقي ، "الابعاد الاقتصادية بتقدم التكنولوجيا على اداء التجارة الخارجية" ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٩ ، ١٩٩٧ ، ص٢١٤ .

---

(١) يراجع :

سمير امين ، " التطور اللامتكافئ " ، م . س ، ص ١٣٨-١٤٣ .

وهذا يعني ان التكنولوجيا المستخدمة في أي من النموذجين تختلف عن تلك المستخدمة في النموذج الآخر ، ففي النموذج الأول تستخدم تكنولوجيا تسمح بتحقيق انتاج كبير ومتنوع تغلب فيه المنتجات الصناعية ، بينما يستخدم في النموذج الثاني تكنولوجيا لاتسمح الا بتحقيق انتاج صغير نسبيا . يتكون من عدد صغير من السلع ، وتغلب فيه المنتجات الأولية زراعية أو استخراجية ، وينجم عن تفاوت تخصص الأنشطة التكنولوجية بين السلع المختلفة ، تدهور مستمر في معدل التبادل الدولي لصالح المنتجات الصناعية على حساب المواد الأولية[1] بحيث يتطلب استيراد وحده من المنتجات الصناعية تصدير عدد من الوحدات الخام يتزايد مع الزمن . ويؤدي هذا الى ان الأرباح الناجمة عن انتاج أولي متزايد تنتقل على وفق النمط السائد للتخصص الدولي الى اقتصادات المركز الرأسمالي .

ومن المعروف ان مرونة الطلب الدخلية تقل على الغذاء والمواد الخام اللتين تشكلان النسبة العالية من صادرات الدول النامية مع زيادة الدخل وازدياد التقدم التكنولوجي يقابلها ارتفاع مرونة الطلب الدخلية على المنتجات المصنعة التي تشكل غالبية واردات الدول النامية وهذا يفسر الفجوة التجارية في الدول النامية أي ان زيادة الدخل القومي بنسبة معينة تقترن بزيادة الواردات بنسبة أعلى من زيادة الدخل بينما تقع الصادرات بنسبة أدنى من ذلك ، ولهذا فان الدول النامية تعاني من تناقض خطير ، فبينما تقتضي التنمية في ظل التقدم التكنولوجي تحقيق استثمارات رأسمالية متزايدة ، فان طبيعة توزيع التكنولوجيا في العالم على وفق تقسيم العمل الدولي تقترن بتسرب كميات متزايدة من رأس مال الدول النامية على هيئة تزايد معدل الواردات ، ويدعم تزايد معدلات الاستهلاك من هذا الوضع لذلك تواجه التنمية في الدول النامية نقصا في المدخرات مما يدفعها الى التوجه نحو الدول الصناعية للحصول على المساعدات أو القروض أو الاستثمارات ، فيصبح لدى الدول الصناعية أداة فعالة لفرض أنواع من التكنولوجيا تكرس تقسيم العمل الدولي أي تبقي الدول النامية منتجا للمواد الأولية ، وتقبل معظم الدول النامية عادة مثل هذا الوضع وذلك لحل مشكلة التمويل في المدى المنظور على الأقل .

ومن هذا نخلص الى ان أسواق راس المال والتقدم التكنولوجي للدول الصناعية ساعد على توسيع النطاق الجغرافي لعمليات الدول الصناعية ، ولم يعد البحث عن المواد الخام هو الشغل الشاغل لهذه الدول وانما أصبح البحث عن الغذاء لسكان المدن المتضخمة

---

[1] ايهاب الدسوقي ، م . س ، ص٢١٢ .

يشغل حيزا كبيرا من اهتماماتها وقد ساعد هذا التقدم الذي تحقق في حقل بناء السفن التجارية ذات الهياكل الفولاذية واللوالب المزدوجة ، جعل حركة نقل المواد الخام والغذاء بكميات ضخمة لمسافات طويلة عبر المحيطات أمرا مجديا وزهيد التكاليف[1] .

ومن تفاعل هذه العلاقات والخواص وتبلورها في هذه المرحلة قاد الى بدء نمط جديد في التخصص وتقسيم العمل الدولي ، بين دول المركز ودول الأطراف فأصبحت السلع الانتاجية والرأسمالية خصوصا من مهام دول المركز اما دول الأطراف فأصبحت مهمتها السلع الاستهلاكية أي اتباع (سياسة الاحلال محل الواردات في التصنيع) الى جانب الانتاج الزراعي والاستخراجي يساعدها في ذلك توفر الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الأولية .

وقد اتبعت دول المركز الرأسمالي العالمي آليات متعددة لغرض فرض نظام تقسيم العمل الدولي خلال المرحلة الصناعية تمثلت بما يلي :

١-الآلية العسكرية اذ قامت بالغزو العسكري لبعض مناطق الأطراف وامتلاكها مكونة ملعرف بالاستعمار الكولونيالي و/أو اقامة نظم عسكرية في الأطراف ترتبط بالدول الرأسمالية .

٢-تغير ملكية الأراضي اذ قامت دول المركز الرأسمالي المحتلة لدول الأطراف بتوزيع ملكيات الأراضي الى كل من يقدم خدمات للسلطات الاستعمارية كما حصل في العراق ، اذ قامت السلطات البريطانية بتوزيع مساحات واسعة على شيوخ العشائر ومنفذي السياسة من سكان بغداد ممن ليس لهم صلة بالزراعة .

٣-ربط عملة دول الأطراف بعملة الدولة المستعمرة كما حصل في العراق حين ربط بالكتلة الاسترلينية .

٤-خلق نظم سياسية شكلية مستوردة من المركز الرأسمالي العالمي وهو ما حصل في العراق لغاية عام ١٩٥٨ لتستطيع من خلالها تنفيذ استراتيجياتها في تلك الدولة واقليمها من خلال زرع بذور الخلاف في الدولة المستقلة او تدخل الجيش لاستلام الحكم والادارة .

٥-استحدثت دول المركز الرأسمالي الآلية الثقافية لغرض فرض نمط حياتها على مجتمعات دول الأطراف[2] .

---

(١) هاري ماكدوف ، م . س ، ص٤٦ .

(٢) لغرض التعرف أكثر على آليات هذه المرحلة يمكن الرجوع الى :
١-رمزي زكي ، " الازمة الاقتصادية الراهنة " ، كاظمة للنشر ، كويت ، ١٩٨٥ ، ص٢٣ .
٢-عبد الله هدية ، م . س ، ص٨٠-٨٥ .
٣-رمزي زكي " التاريخ النقدي للتخلف" ، م . س ، ص٧٨ .
٤-خالد محمد خالد ، م . س ، ص٢١-٢٦ .

المرحلة الثالثة - ثورة المعلومات-

يمر النظام الرأسمالي منذ الربع الأخير تقريبا من القرن العشرين وحتى الان مرحلة ما بعد الصناعة ((رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية)) .

ان الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات) ماهي الا نتاج للتراكم المعرفي للثورتين الأولى والثانية الا انها تتميز بكونها اعتمدت على مواد غير ناضبة (المعرفة) بعكس الثورتين السابقتين اللتين اعتمدتا على مواد ناضبة مثل (الحديد والنفط)[1] .

ومع تطور القوى المنتجة في هذه المرحلة ، تغير نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع مرحلة تدويل الانتاج وعالمية الأسواق ، فأصبح كل جزء من السلعة ينتج في أماكن متعددة في العالم أي ما يعرف بـ (فك الحزمة التكنولوجية) اذ سمحت التكنولوجيا الحديثة بتجزئة العمليات الانتاجية وتوزيعها على مناطق جغرافية متباعدة مع ابقاء السيطرة والتوجيه في محطات القيادة في دول المركز بفضل التطور الهائل في أساليب ووسائل الاتصالات ووسائط النقل وغيرها .

وقد أدى تركز التقدم التكنولوجي في الاقتصادات الصناعية الى تطوير مستمر للخصائص النوعية للسلع الصناعية والى ظهور سلع جديدة ميزتها ارتفاع قيمة العمل الماهر المبذول في صنعها ، وبانخفاض مساهمة المواد الخام في خلق قيمتها النهائية[2] .

وبناءا على هذا يمكن القول ببزوغ تقسيم دولي جديد للعمل ، تتخصص فيه بعض الدول في انتاج الصناعات الخفيفة والبعض الآخر في الصناعات عالية التقانة والأخيرة في الزراعة[3] واستخراج المواد الأولية .

أما بالنسبة للعملية الانتاجية فقد أصبحت تتم على المستوى العالمي بعد ان كانت تتم أساسا ضمن نطاق الاقتصادات الوطنية ، أي ان العملية الانتاجية في الشكل الجديد لتقسيم العمل متكاملة على الصعيد العالمي بشكل هرمي ، فاحتفظت دول المركز الرأسمالي العالمي لنفسها بعمليات التخطيط والتصميم والبحث الى جانب انتاج مكونات ذات طبيعة تكنولوجية

---

(1) عبد المنعم سعيد ، م . س ، ص٤٧ .

(2) غفار عباس كاظم ، " نقل التكنولوجيا في اطار النظام الاقتصادي الدولي " ، مجلة الوحدة ، عدد٢ ، ١٩٨٥ ، ص٤٧ .

(3) عمرو الجويلي ، م . س ، ص٥٨ .

عالية ، وأسندت الى الدول النامية (الأطراف) مهام انتاجية تشكل حلقات انتاج يتكامل مجموعها مع الفعالية الانتاجية الرئيسة في دول المركز .

ان هذا الشكل الجديد لتقسيم العمل الدولي فرضته وساعدت عليه عوامل أهمها :

١-ان عمليات التراكم الرأسمالي في دول المركز واجهت صعوبات كثيرة ولما كانت التكنولوجيا الجديدة تحتاج الى استثمارات ضخمة سواء لانتاجها او لاستمرار تطويرها فانها قد وفرت مخارج جديدة لرأس المال في دول المركز .

٢-كما قلنا سابقا ان التكنولوجيا الجديدة قد سمحت بتجزئة العملية الانتاجية على مراحل وتوزيع هذه المراحل جغرافيا Intra – Firm مع ابقاء السيطرة والتخطيط في دول المركز بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال .

٣-تعدد الأنواع من السلعة الواحدة مما أدى الى ظهور تقسيم العمل بين الدول المختلفة في نفس السلعة اذ لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو الالات أو المعدلت .

٤-حدوث تحولات هامة في طبيعة كثافة السلعة لعوامل الانتاج أو في هيكل الأسعار لعناصر الانتاج الأمر الذي يسفر عن تغيير في المزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة ، وبالتالي فانه يمكن لبعض الدول ان تحصل على مزايا نسبية جديدة من سلع لم تكن تتمتع فيها بميزة او قد تفقد دولة ميزتها النسبية في سلعها .

٥-ظهور سلع جديدة في مجال التجارة الدولية مرتبطة بالتطور التكنولوجي ولم تكن متداولة من قبل[1] .

٦-تطوير التصنيع Advanced Manufacturing ، وهو يعنى امكانية تطوير تكنولوجيا التصنيع باستخدام الكومبيوتر سواء في التخطيط أو في الانتاج أو التصميم فضلا عن امكانية توحد بعض الشركات معا لتصنيع سلعة معينة .

- **خصائص تقسيم العمل الدولي الجديد**

انقسم العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى دول نامية ودول متقدمة ، وكان هذا التقسيم لصالح استغلال الأقلية المتقدمة للأغلبية النامية مما عطل عملية التنمية فيها .

ومع التحولات العالمية ظهر شكل جديد لهذا التقسيم ينطوي على تجزئة العملية الانتاجية . بحيث تنفذ على مراحل وأعادت توزيع هذه المراحل جغرافيا على المستوى

---

(١) ايهاب الدسوقي ، م . س ، ص٢١١-٢١٢ .

العالمي بمعنى نقل بعض الأنشطة الصناعية الى الدول النامية ولعل ذلك قد استلزم وضع مجموعة من الترتيبات القانونية والتنظيمية لتقنين هذا الوضع الجديد ، ومن ثم فمن الضروري ان يتم التساؤل حول طبيعة هذا النمط الجديد من التقسيم الدولي للعمل وما يمكن ان يقدمه من فرص للدول النامية او يفرضه من قيود ومخاطر عليها .

والتقسيم الدولي للعمل بهذا المعنى ينطوي على شقين أحدهما[1] اقتصادي فني يتعلق بتوزيع الأدوار بين الدول والثاني سياسي يتعلق بادارة هذا التوزيع ومراقبته ، الأول هو خارطة التقسيم الدولي للعمل والثاني هو القواعد التي تحكم وتنظم هذا التوزيع والتي تمثلت في اتفاقية تحرير التجارة (الجات) وما ارتبط بها من اتفاقيات وتنظيمات وعلى هذا الأساس فان هذا التقسيم يتسم بعدد من الخصائص أهمها :

١-الربط -على الأقل نظريا- بين الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية . فان هذا التقسيم لايسمح بدولة لاتشارك فيه بتحقيق نمو .

٢-ان هذا التقسيم يتسم بالتراتبية او الهيراركية فطبقا له يمكن تصنيف العالم الى خمسة فئات هي : الدول ما بعد الصناعية ، الدول الصناعية التقليدية ، الدول الصناعية الجديدة ، الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية ، ثم الدول النامية الفقيرة في الموارد .

٣-ان هذا التقسيم ليس ساكنا وانما هو حركي يتغير مع كل تقدم تكنولوجي تحرزه اية دولة كذلك تلعب الشركات الدولية دورا حاسما في تغيير هذا التقسيم .

٤-ان البعد المعرفي والمعلوماتي اصبح مكونا أساسيا في منظومة التقسيم ويرتبط به تزايد أهمية أنشطة ذات طابع رمزي و(المعلومات مثلا) وتزايد أهمية قطاع الخدمات في هذه المنظومة .

٥-ان هذا التقسيم يواكبه او يوازيه نوع آخر من تقسيم العمل على المستويات الاقليمية (التكتلات الاقليمية) وهنا نلاحظ ان الدور الاقتصادي للدولة قد يرتبط بدور امني او سياسي او استراتيجي على المستوى الاقليمي .

٦-ان هذا التقسيم ينطوي كسابقه على قدر كبير من عدم التكافؤ بين اطرافه سواء في الشق الاقتصادي او السياسي .

---

[1] صلاح سالم زرنوقة ، " ادارة التقسيم الدولي الجديد للعمل " ، اخبار الادارة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، عدد٢٤ ، ١٩٩٨ ، ص٤ .

٧-استخدام هذا التقسيم لاليات معنوية أكثر منها حسية أي مامعناه زيادة استخدام القوة اللينة بدلا من القوة الصلبة لترسيخ دعائمه .

وفي ضوء هذه الخصائص يرى البعض[١] ان هذا التقسيم يقدم العديد من الفرص للدول النامية ، وبالتالي يذهبون الى عدم امكانية تحقيق تنمية بمعزل عن الاقتصاد العالمي او اعتمادا على الذات مهما كانت امكانيات الدول او مواردها . ومن أهم هذه الفرص اتساع السوق العالمية ، تطوير التجارة الخارجية ، الاسراع بتراكم راس المال وتوفيره لتطوير صناعاتها ، تطوير التكنولوجيا ، والاستغلال الجيد للموارد المحلية .

الى جانب هذه الفرص والتي ترتبط باستراتيجية محددة للتنمية قوامها التصدير والتصنيع (بشرط اقامة صناعات خفيفة) والتي تستبعد ان تستفيد منها أية استراتيجية مخالفة (الاعتماد على الذات ، التنمية المستدامة .. الخ) هناك مخاطر او مخاوف ، فاذا كانت أغلب الفرص ترتبط بالجانب الاقتصادي للتقسيم ، فالمخاطر ترتبط بجانبه السياسي ومن أهم هذه المخاطر هي :

١-انه فتح الأسواق المحلية وتحرير قطاع الخدمات في الدول النامية سوف يعرض هذه الدول لمنافسة غير متكافئة .

٢-ان الدول المتقدمة تحارب نقل اية تكنولوجيا متقدمة ورخيصة الى الدول النامية ، كما تحارب اعطاء أية مزايا للعمالة القادمة منها . فضلا عن ذلك فانها تضع العديد من قيود الحماية على التجارة في قطاعات هامة (مثل القيود التي تفرضها دول أوربا على المنتجات البتروكيمياوية لدول الخليج العربي) .

٣-هناك مخاوف لدى الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية وللمواد الأولية من ان تؤدي سياسات الغاء الدعم على الأولى وتقييد العرض في الثانية الى زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد الأولى مما يؤثر على الميزان التجاري للدولة المستوردة ، والى استخدام الثانية[*] كورقة ضغط سياسي على الدول المستوردة لها .

٤-ان التطور التكنولوجي الذي تملكه الدول المتقدمة يؤدي في كثير من الأحيان الى تآكل قيمة المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول النامية مثل العمالة الرخيصة وانخفاض قيمة الحديد والصلب بعد ايجاد بدائل لها مما يعرقل نمو الطاقة الانتاجية والتصديرية لها .

---

(١) المصدر نفسه ، ص٤ .

(*) اذ يمكن تخزين السلع لفترات بحكم الهندسة الوراثية .

وفي ظل التقسيم الجديد للعمل الناجم عن التطور التكنولوجي فقد عملت دول المركز الرأسمالي على اعادة توزيع التخصص على المستوى العالمي من خلال عمليتين :

أولهما : اعادة توزيع الصناعة في العالم .

ثانيهما : اعادة نشر الزراعة شمالا

أولا : التكنولوجيا واعادة توزيع الصناعة في العالم

يشهد العالم حركة فعلية لاعادة توطين الصناعة بين الدول والمجموعات الاقليمية . وفي ظل هذه الحركة تزايد نصيب الدول النامية من الانتاج الصناعي العالمي من (٨,١%) عام ١٩٦٣ الى (١١%)عام ١٩٨٢ وتستند دينامية اعادة التوطين الى عاملين رئيسن ، يتمثل الأول منها بسعي الدول النامية نحو احداث تعديل في تقسيم العمل الدولي يضمن لها موقفا أقرب الى التكافؤ في المعاملات الدولية حسب ما تظن هذه الدول ، وتلجأ هذه الدول لتحقيق هذا الغرض الى تطبيق برامج التصنيع المعجل دون اهتمام مواز بتنمية وتطوير القدرات التكنولوجية المحلية ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة التبعية التكنولوجية ، أي زيادة الاعتماد على الخبرات الخارجية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا .

فمنذ الستينات بدأت ظاهرة نقل الصناعات الى الأطراف وازدادت وضوحا في السبعينات فارتفع نصيب دول الأطراف من الانتاج الصناعي من أقل من (٠,١٥%) من مجموع صادراتها عام ١٩٧٠ الى (٥٥%) من مجموع صادراتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة عام ١٩٩٠[1] .

ان نقل التكنولوجيا واعادة توزيع الصناعة في العالم يتم وفق استراتيجية لخدمة مصالح الدول الصناعية ، ويطلق على هذه الاستراتيجية بـ (استراتيجية تدويل الانتاج) .

ان اعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي تقتضي بداهة وبسب التوسع الصناعي الكبير ان تختص الدول الصناعية بالانتاج الصناعي المتفوق لتكنولوجيا ذي المحتوى الفني والمهاري وذي القيمة الاستعمالية والتبادلية العالمية ، وان يتم نقل مزيد من الصناعات الى الدول النامية ووفق شروط معينة تسمح لان تكون عملية النقل هذه أداة لاستغلال المزايا النسبية المتاحة في الدول النامية لخدمة الاسواق الدولية . ولهذا تتصف عملية توطين الصناعات في دول الأطراف بعدة خصائص منها :

---

[1] كاظم خنجر العلياوي ، م . س ، ص٥٥ .

١-ان توطين هذه الصناعات لم يتم باعتبارها صناعات متكاملة شاملة لكل عمليات وحلقات الانتاج الضرورية لاكمال الدورة الانتاجية ، بل ان هذا التوطين اقتصر على بعض حلقات الانتاج التي تتناسب ومؤهلات وكفاءات الاجراء في دول الأطراف . غير ان عملية فك الحزمة التكنولوجية هذه لم تعد تخدم مصالح دول المركز الرأسمالي فقط ولكن ممكن ان تستفيد دول الأطراف منها بشكل كبير اذ ممكن ان تخفف من وطأة التبعية التكنولوجية لذلك الجزء المصنع بسبب تعدد مصادر التصنيع .

٢-النقطة الأساسية الثانية التي دفعت لعملية التوطين هذه تتمثل في ان اقامة هذه الصناعات موجهة أساسا وفي بعض الصناعات كليا نحو الأسواق الخارجية غالبا الى تلك الدول التي تعود تلك الصناعات اليها سواء من خلال الملكية الكاملة ، المشاركة او التراخيص[١] . وهذه المعايير طبقت عند انفتاح العراق على التصنيع بداية السبعينات اذ تم نقل بعض الصناعات التي تتطلب مواد أولية رخيصة ووفيرة او موارد طاقة مثل الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والاسمنت او تلك التي تتطلب رأسمال كثيف مثل تجميع المركبات والسيارات وبعض حلقات الانتاج لبعض الصناعات التي تتطلب رأسمال كبير لشراء تقنية عالية مثل انشاء مفاعل تموز للأغراض السلمية .

ومن هنا يمكن القول ان دول المركز تتخصص في الفروع الصناعية ذات المستوى الأعلى من التطور العلمي والتكنولوجي مقابل تخصص دول الأطراف في الفروع الصناعية ذات المستوى الأدنى نسبيا من هذا التطور وهي أما صناعات ذات تكنولوجيات تقليدية نسبيا (الصناعات الضامرة)[*] مثل صناعة المنسوجات ، الأغذية او صناعات المعالجة الجزئية أو صناعة التحويل الهامشي مثل تكرير النفط أو تسييل الغاز او المخصبات الكيمياوية وتنقية

---

[١] ينظر :

أ- عبد الله هديه ، م . س ، ص٨٢ .

ب- خنجر كاظم العلياوي ، م . س ، ص٥٢-٥٧ .

[*] الصناعات الضامرة او المتقهقرة هي الصناعات الأبسط من الناحية التكنولوجية والتي تتطلب قدر أقل من المدخلات الرأسمالية بينما تتطلب قدرا اكبر من العمل غير الماهر مثل صناعات النسيج ، الجلود والغذائية .

للمزيد ينظر :

محمد عبد الشفيع عيسى ، " قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الجديد " ، م . س ، ص٣٢١ .

بعض المعادن مثل الالمنيوم او انتاج بعض قطع الغيار او صناعات تجميع مثل تجميع السيارات[1] .

ونتيجة لهذا النقل الخالي من التكنولوجيا وقعت الدول النامية في فخ المديونية الناتجة بدورها عن استيراد تكنولوجيا لم تكن وليدة البيئة المحلية[*] ، وأغلب هذه الديون هي ديون الدول المصنعة حديثا التي ارتفعت من (٤٧٤) مليار دولار عام ١٩٨٠ الى (٢٠٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٤[2] .

اما أهم العوامل التي دفعت لنشر الصناعة جنوبا فهي :

١-تكرار الازمات الاقتصادية وما تؤديه من اتجاه معدلات الربح للانخفاض .

٢-التخلص من الصناعات الرديئة أي ذات الكلفة الاجتماعية العالية .

٣-الارتفاع المفاجئ في كلف استيراد النفط .

٤-هرب الشركات من السياسات المالية والضريبية في الدول الصناعية والاستفادة من التسهيلات والاعفاءات في الدول النامية .

٥-الرغبة في الاستفادة من الانخفاض النسبي لاجور العمال في الدول النامية .

٦-الاقتراب من أسواق الدول النامية وتجنب نفقات النقل المتزايدة .

٧-البحث عن فرص مجزية لاستثمار الفائض الاقتصادي المتزايد مما يضمن في الوقت نفسه تزويد الدول الصناعية بحاجاتها من السلع الصناعية الثانوية .

---

(١) أ- غفار عباس كاظم ، م . س ، ص٥٢

ب- محمد عبد الشفيع عيسى ، " العرب والعالم والتكنولوجيا المتقدمة " ، الوحدة ، عدد٨٦ ، ١٩٩١ ، ص٤١-٤٣ .

(*) عند دخول الدول النامية لسوق شراء التكنولوجيا تواجه بعدة صعوبات هي :

١- ان هناك تكنولوجيا محظورة على هذه الدول شراؤها .

٢- ضبابية المعلومات حول التكنولوجيا المعروضة .

٣- عجز هذه الدول عن تمييز ما هو متقادم تكنولوجيا عما هو حديث .

٤- ان اتخاذ القرار في مجال التكنولوجيا في دول الأطراف غالبا ما يكون لصالح متخذي القرار انفسهم وذا بعد شخصي .

للتفصيل ينظر :

United Nation, "United Nation; Conference On Trade And Development Division Of Translation And Corporations And Investment" . vol . 5 No. 2, 1996. pp. 10-15.

(٢) رياض عواد ، " أثر التكنولوجيا الحديثة على استفحال الديون والجوع في بلدان العالم الثالث " ، أخبار النفط والصناعة ، عدد٣١٦ ، ١٩٩٦ ، ص١٦ .

٨-ازدياد المنافسة بين المراكز الرأسمالية الصناعية المختلفة وبينها وبين الدول الاشتراكية (السابقة) .

٩-اشباع رغبة الدول النامية في التصنيع وربط عملية التصنيع هذه باستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات .

١٠- تدعيم قدرة الدول النامية على الاستيراد من دول المركز الرأسمالي .

١١- الاستفادة من المدخرات المحلية غير المستغلة في الدول النامية .

١٢- كان عامل الصراع الجيوبوليتيكي مع الاتحاد السوفيتي والصراع على جبهتي الحرب الباردة والساخنة أحد عوامل نقل الصناعات[1] .

ثانيا : اعادة نشر الزراعة المصنعة شمالا

لقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تغيرات هيكلية عميقة في ميدان الزراعة على الصعيد العالمي ، اذ بدأت تظهر صناعة جديدة في الشمال هي صناعة التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وهي صناعة حديثة وتتصف بكونها اكبر صناعة للنمو في القرن الحالي بفضلها تتحول الزراعة الى صناعة حقيقية ، فنجد أنفسنا أمام ظاهرة المزارع الصناعية أو (المصانع الزراعية) التي سوف تغير من النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي في الزراعة تغير بعيد المدى[2] .

اذ بدأت طلائع هذه العملية من خلال اعادة نشر بعض الزراعات من دول الأطراف الى دول المركز اذ تعيد دول المركز هيكلة اقتصادها الزراعي بهدف تشكيل نظام جديد للقوى الانتاجية هي قوى مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية ، اذ تجعل دول الأطراف تستمر في انتاج المحاصيل الزراعية الصناعية المعدة للتصدير (القطن) على حساب انتاج المواد الغذائية الأساسية (القمح) اذ تتجرف الموارد الاستثمارية في دول الأطراف عن انتاج الغذاء الأساسي وراء الربح الأكبر من انتاج الحاصلات الأقل أهمية سواء كانت للتصدير أو

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى ، " النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية " ، م . س ، ص٢٠٤ .

(٢) ينظر :

أ. خير الدين حسيب (محررا) وآخرون ، " مستقبل الامة العربية والتحديات والخيارات " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، .

ب. فؤاد مرسي ، م . س ، ص١٩٢ .

ج. سامي حميد عباس الجميلي ، " دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربي " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٥١-٥٣ .

لاستهلاك الفئات المتميزة من السكان لذ نجد الان سلعا استراتيجية كالحبوب لاسيما القمح يتركز انتاجها وتسويقها بأيدي دول المركز التي صار يوسعها بحلول عام (٢٠٠٠) ان تنتج منها مايلزم العالم الثالث[١] .

ولغرض بيان هذه المفارقة المتمثلة بنشر الصناعة جنوبا والزراعة شمالا (يلاحظ الجدول ٤٣) ان الدول المتقدمة تكنولوجيا قد أسهمت بنسبة كبيرة في انتاج الغذاء تراوحت بين (٨١-٨٥%) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ مثلما ساهمت في الصناعات التقليدية (الحديد والصلب) ولكن جاءت أهميتها النسبية اكبر في الصناعات الالكترونية اذ لم تقل عن (٨٧%) خلال الفترة ذاتها .

ولكن الملاحظة الأكثر أهمية في هذا الجدول هو ان الدول النامية قد ازدادت حصتها من الصناعات التقليدية ممثلة بصناعات الحديد والصلب بشكل كبير من (١٢,٢%) عام ١٩٨٠ الى (٢٢,٢%) عام ١٩٩٥ في حين انخفضت الأهمية النسبية لهذه الصناعات في الدول المتطورة بالنسبة ذاتها من (٨٧,٨%) عام ١٩٨٠ الى (٧٧,٨%) عام ١٩٩٥ أي بنسبة انخفاض بلغت (١٠%) .

ومن هنا تخصصت دول المركز في انتاج المنتجات الزراعية والحيوانية الاستراتيجية مقابل تخصص دول الأطراف في انتاج محاصيل التصدير ، ويتم التبادل غير المتكافئ بين الطرفين من خلال النظام العالمي للأسعار النسبية للعملة .

وهذا الأمر قاد الى استخدام الغذاء كسلاح او كأداة في العلاقات الدولية اذ استخدمته دول المركز الرأسمالي كأداة ضغط على الدول النامية ومنها الدول العربية .

ويتكفل المركز الرأسمالي بحماية صادراته الزراعية ويستخدم المعوقات الاقتصادية الى جانب ارتفاع جدران الحماية ضد المنتجات الزراعية من دول الأطراف[٢] .

---

[١] للمزيد ينظر :

أ. فؤاد مرسي ، م.س. ،ص٣٦٧ .

ب. محمد السيد عبد السلام ، " التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي " ، عالم المعرفة ، عدد ١٥٠ ، الكويت ، ١٩٨٢ ص٤٩ .

ج. كاظم خنجر العلياوي ، م . س ، ص٥٧ .

[٢] فؤاد مرسي ، م . س ، ص٣٧١ .

جدول (٤٣)
الأهمية النسبية لتوزيع القيمة المضافة في فروع انتاجية مختارة

الفرع الانتاجي	السنة	الدول المتطورة								الدول النامية			العالم
		كل الدول	أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي	الاتحاد الأوربي	أخرى	اليابان	أمريكا الشمالية	أخرى	كل الدول	الدول المصنعة حديثة	أخرى	
منتجات غذائية	١٩٨٠	٨٥,٥	١٦,٣	٢٨	١,٦	١٤,٨	٢٢,٣	٢,٥	١٤,٥	٧,٤	٧,١	١٠٠,٠
	١٩٨٥	٨٤,٨	١٦,٦	٢٧,٥	١,٤	١٤,١	٢٢,٨	٢,٤	١٥,٢	٧.٧	٧,٥	١٠٠,٠
	١٩٩٠	٨٤,١	١٤,٧	٢٨,٩	١,٤	١٣,٨	٢٢,٨	٢,٥	١٥,٩	٨,٢	٧.٧	١٠٠,٠
	١٩٩٥	٨١,١	٥,٦	٣٣,٠	١,٤	١٣,٧	٢٤,٤	٣,٠	١٨,٩	٩,٣	٩,٦	١٠٠,٠
الصناعات الالكترونية	١٩٨٠	٩٠,٤	٨,٥	٤١,٠	٢,٨	١٤,٣	٢٢,٢	١,٦	٩,٦	٧,٥	٢,١	١٠٠,٠
	١٩٨٥	٩١,٢	٩,١	٣٥,٨	٢,٠	٢٢,١	٢٠,٩	١,٣	٨,٨	٧,٠	١,٨	١٠٠,٠
	١٩٩٠	٨٨,٩	٧,٠	٣٣,٦	٢,٠	٢٥,٩	١٩,٤	١.١	١١,١	٩,١	٢,٠	١٠٠,٠
	١٩٩٥	٨٧,٤	٢.٢	٣١,٣	١,٧	٢٥,٠	٢٦,٠	١,٢	١٢,٦	١٠,٢	٢,٤	١٠٠,٠
صناعات الحديد والصلب	١٩٨٠	٨٧,٨	١٢,٨	٣٣,٥	٠,٧	٢٢,٤	١٦,١	٢,٣	١٢,٢	٩٠١	٣,١	١٠٠,٠
	١٩٨٥	٨٥,٦	١٤,٠	٣٢,١	٠,٨	٢٢,٨	١٣,٧	٢.٢	١٤,٤	١٠,٦	٣,٨	١٠٠,٠
	١٩٩٠	٨٣,٠	١١,٦	٣٠,٩	٠,٨	٢٣,٣	١٤,٠	٢,٤	١٧,٠	١٢,٧	٤,٣	١٠٠,٠
	١٩٩٥	٧٧,٨	٦,٠	٣٢,٣	٠,٨	٢١,٠	١٥,٢	٢,٥	٢٢,٢	١٦,٤	٥,٨	١٠٠,٠

Un. Unido, International year book of inductrial statistics 1998, Vienna, 1998 Table 1.6

وعلى هذا أسهمت التغيرات التكنولوجية الى اعادة هيكلة القطاع الزراعي على المستوى العالمي طبقا لاستراتيجية دول المركز فمنذ الخمسينات تغير نمط التجارة الدولية من الحبوب اذ كشف هذا التغير في نمط التجارة الدولية اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة بعد ما كانت في السابق تكفي نفسها بنفسها ، فامريكا الشمالية أكبر منتج ومصدر للحبوب بينما تحولت أوربا الغربية الى مصدر صافي لها لاسيما في الثمانينيات بعد ما كانت مستوردة صافية لها ، أما دول أمريكا اللاتينية فقد تحولت الى مستورد صافي في الثمانينيات بينما كانت آسيا وأفريقيا مستوردين صافين منذ الخمسينات والستينات كما يبين الجدول (٤٤) .

جدول (٤٤)

تغير نمط تجارة الحبوب في العالم (مليون طن)

المنطقة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
أمريكا الشمالية	+٢٣	+٣٩	+٥٦	+١٣١	+١٢٦
أمريكا اللاتينية	+١	صفر	+٤	-١٠	-٤
أوربا الغربية	-٢٢	-٢٥	-٣٠	-١٦	+١٣
أوربا الشرقية	صفر	صفر	صفر	-٤٦	-٥١
أفريقيا	صفر	-٢	-٥	-١٥	-٢٤
آسيا	-٦	-١٧	-٣٧	-٦٣	-٨٠
استراليا ونيوزيلاندا	+٣	+٦	+١٢	+١٩	+٢٠

علامة (+) تعني صافي الصادرات وعلامة (-) تعني صافي الورادات .

المصدر : فؤاد مرسي ، م.س. ، ص٣٧١.

- **الآثار الجيوبوليتيكية لتقسيم العمل الدولي الجديد**

يتشكل الصراع الدولي حاليا حول الثورة العلمية والتكنولوجية بصورة رئيسة مما يدفع الى اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وتكريس تقسيم دولي للعمل يتحكم فيه التوزيع الجغرافي للتكنولوجيا في العالم ، وقد كان لهذا التقسيم الدولي الجديد للعمل آثار جيوبوليتيكة عديدة هي :

أولا : ظهور عوالم ثلاثة جديدة على أساس تكنولوجي وليس أيديولوجي

وهذه العوالم الثلاثة (ينظر خارطة ١٠) هي :

١- **العالم ما قبل الصناعي**

ويضم أغلب دول العالم النامي و يعتمد على المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية .

٢- **العالم الصناعي**

ويضم الدول المصنعة حديثا ودول أوربا الشرقية وبعض دول أوربا الغربية ، ويعتمد هذا العالم على الصناعة التحويلية .

٣- **العالم ما بعد الصناعي**

ويضم اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أوربا الشمالية والشمالية الغربية والتي يعتمد اقتصادها على الخدمات بدرجة رئيسة .

ثانيا : تغير أنماط التحالفات ودوافعها

اذ ابتعدت هذه التحالفات عن الدافع العسكري والأمني كمدخل لهذه التحالفات واعتمادها على أساس اقتصادي تكنولوجي[١] .

ولهذا فقد أصبح ليس من الضروري ان يكون الجوار الجغرافي شرطا لقيام التحالفات وربما سيكون التحالف التكنولوجي أهم أنماط التحالفات المستقبلية والذي يهيأ سبلا منخفضة التكلفة للحصول على تكنولوجيا جديدة أو تطور تكنولوجيا جديدة ، فضلا عن توسيع السوق المحلية أو الخارجية .

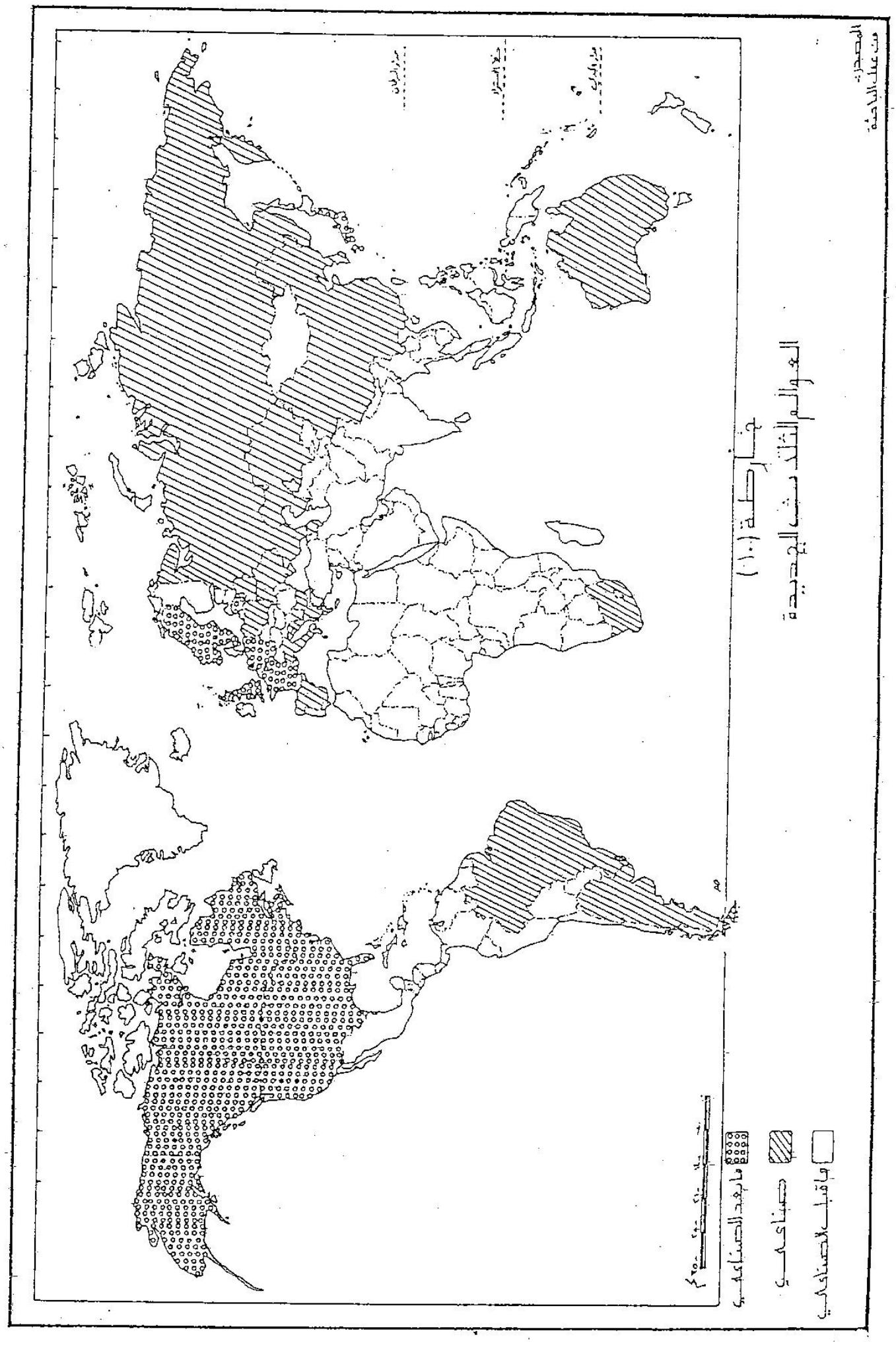
ولعلنا نستطيع بهذا النمط من التحالفات تفسير السلوك التعاوني الصهيوني تجاه دول النمور الآسيوية والصين .

---

[١] ينظر :

أ- Vernterpstra and Bernard L. Simonini "Strategic , Alliances In The Trial , An Exploratory Study " Journal of international markting , vol 1 , No. 1, 1993 , pp4-25.

ب- احمد سيد مصطفى ، " التحالفات كاستراتيجية تنافسية لمنظمات الأعمال العربية " ، آفاق اقتصادية ، عدد ٧١ ، ١٩٩٧ ، ص١٢٠-١٣٦ .


خريطة (١٠)
العوالم الثلاثة الجديدة
المصدر: من عمل الباحثة
مارشد الصناعي
صناعي
ماقبل الصناعي

ثالثا : ظهور ما يسمى بالامبرياليات الفرعية

وتعرف الامبريالية الفرعية الاقليمية بانها عبارة عن محطات للامبريالية (المركز) في بعض دول المحيط (الأطراف) على شكل دول رأسمالية متخلفة تربطها بالدول الرأسمالية المتقدمة علاقات وثيقة من خلال التعاون القائم بين القادة والنخب الحاكمة . وتتمتع هذه الدول بموقع جغرافي واستراتيجي هام ، وقد تكون فيها قواعد عسكرية وروابط وثيقة بالشركات متعددة الجنسيات ، تتخذها الامبريالية كذراع لسياستها وتوغلها في المنطقة المحيطة بها[1] .

ولتوضيح ذلك أكثر نقول بان الغرب بقيادة الولايات المتحدة يتجه نحو خلق وتدعيم مراكز فرعية ذات قدرة معقولة نسبيا في أقاليم العالم المختلفة بحيث تؤدي وظيفتين رئيستين :

١- **وظيفة ذات طابع اقتصادي أساسا**

اذ تمثل هذه المراكز ما يمكن اعتباره ((مناطق توسع)) للرأسمالية خارج المركز الرأسمالي نفسه .

٢- **وظيفة ذات طابع أمني - استراتيجي اساسا**

اذ تؤدي هذه المراكز وظيفة القوى المضادة للثورة الاجتماعية ضد الغرب والرأسمالية .

وهاتان الوظيفتان تمارسان من قبل الكيان الصهيوني في الوطن العربي ، ومن هنا تنطلق عملية الرفض للنظام (الشرق أوسطي) الذي سيقود الى تعزيز وظيفة الكيان الصهيوني اقليميا وبحماية ودعم من المركز الرأسمالي العالمي ، وبالمثل تعد كوريا الجنوبية في شرق آسيا والبرازيل في أمريكا اللاتينية من هذه الامبرياليات الفرعية .

رابعا : أصبحت المعرفة بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية هي أساس التميز الاستراتيجي

وهي التي أطلق عليها عالم المستقبليات (الفن توفلر) البديل الحتمي بحيث انها يمكن ان تقوم بدور العديد من العناصر الأخرى بما فيها المواد الأولية ورأس المال[2] .

وهذه المعرفة يتحكم فيها انتاجا وتوزيعا المركز الرأسمالي العالمي ، فلم تعد الموارد الطبيعية ولا الموقع الجغرافي ولا الصناعات التقليدية من عناصر التميز الاستراتيجي وانما أصبحت المعرفة مصدرا للقوة والنفوذ والتميز الاستراتيجي .

وستترتب على ذلك عدة نتائج :

---

(١) حول مفهوم ووظيفة الامبريالية الفرعية يفضل الرجوع الى :
حلمي شعراوي ، " من الاستعمار الى التحرر " ، في عصام خفلجي (محررا) ، " الثقافة الوطنية ، التبعية ، التراث ، الممارسة " ، دار جدل ، دمشق ، ١٩٩١ ، ص٦٤-٧٠ .

(٢) الفن توفلر ، " تحول السلطة .. " ، م . س ، ص١٤٥-١٦٠ .

١-عدم الاعتراف بحدود سياسية سيادية للدولة وظهور العولمة (عالمية الأسواق) مما يدعو الى ضرورة إعادة تقييم مفاهيم الأمن القومي .

٢-ظهور مجتمع المعرفة أو المعلومات الذي يقوم بدرجة رئيسة على الطبقة العاملة التي تعرف بـ (الكوجنتاريا) وهي الطبقة ذات المعرفة العالية والمؤهلة تأهيلا علميا والتي ترتبط مصالحها بمصالح صاحب رأس المال .

٣-اعادة النظر في تعريف القوة ومعايير قياسها حيث أصبح أعلى مراحل القوة أقلها استخدامها للعنف وهو تشكيل عقائد وتكوين رؤى الخصم بحيث يأتي بالفعل المراد دون ان يدري انه في غير مصلحته وذلك عن طريق الاقناع والحقائق والمعلومات .

٤-ظهور امبريالية تكنولوجيا المعرفة ، وهي امبريالية تسعى للسيطرة والتحكم في كثير من دقائق وتفاصيل الحياة البشرية .

ويشير (الفن توفلر) في كتابه (تحول السلطة) الى ان الصراع القادم سيتجه دفقه نحو المعرفة وستتراجع الصراعات المادية حول مصادر الثروة .

ويتميز الصراع الجديد بظهور محاولات للسيطرة ذات صيغة معرفية من الدول القوية المالكة للمعرفة تجاه العالم النامي المفتقر لها ، ولهذا سيصبح التحكم في المعرفة لب صراع المستقبل على القوة .

وهنا يمكن ان نعود الى النظام (الشرق أوسطي) الذي سيقوم على تقسيم عمل اقليمي يتمثل بالقوى العاملة المصرية وبالمياه التركية و النفط ورأس المال الخليجي والمعرفة والتكنولوجيا الصهيونية كما طرحه (شمعون بيريز) في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)[1] .

وبهذا يمكن ان تفسر أيضا محاولات تجريد العراق من الأسلحة غير التقليدية لكونها تعتمد على المعرفة فائقة التكنولوجيا لكي تبقى حكرا على الكيان الصهيوني .

موقع العراق ضمن مراحل تقسيم العمل الدولي

لقد نال العراق منذ المراحل الأولى لتقسيم العمل الدولي مكانة في هذا التقسيم سواء أكانت مكانه حظي بها لذاته أو لاقترانه مع الدول العربية أو دول العالم النامي بشكل عام .

---

[1] شمعون بيريز " الشرق الأوسط الجديد " ، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤ .

ففي المراحل الأولى من نظام تقسيم العمل (المرحلة التجارية) كان العراق عرضة لعمليات النهب التي تمت في تلك الفترة لما يمتلكه من ثروة اذ كانت الخزينة العراقية عامرة بمواردها ولاسيما في عهد الدولة العثمانية .

ومن جهة أخرى كان موقع العراق محط أنظار الدول الأوربية فمنذ حركة الكشوف الجغرافية والمنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي بالذات تنال اهتمام بالغ حيث كانت ممر لهم للوصول الى الهند والتي كانت بدورها مقصدا متميزا للدول الأوربية من اجل التجارة ، اذ قاد ذلك الى إقامة العديد من الموانئ على طول خط الملاحة بين أوربا والهند ومنها ميناء البصرة وعدن وجدة وغيرها .

وعلى الرغم من تباين الأهمية من مرحلة الى أخرى ظل العراق والمنطقة العربية بشكل عام يحتفظ بدرجة من الأهمية لابأس بها ، فنجد مثلا في المراحل اللاحقة حظي بالاهتمام المتزايد بالعراق لاسيما في المرحلة الصناعية حيث كان العراق يقع ضمن اطار الدول المنتجة للمواد الأولية فكانت عمليات استخراج النفط تتم فيه بكميات كبيرة من قبل الشركات صاحبة الامتيازات والتي كانت على الاطلاق شركات رأسمالية[1] (خارطة ١١) .

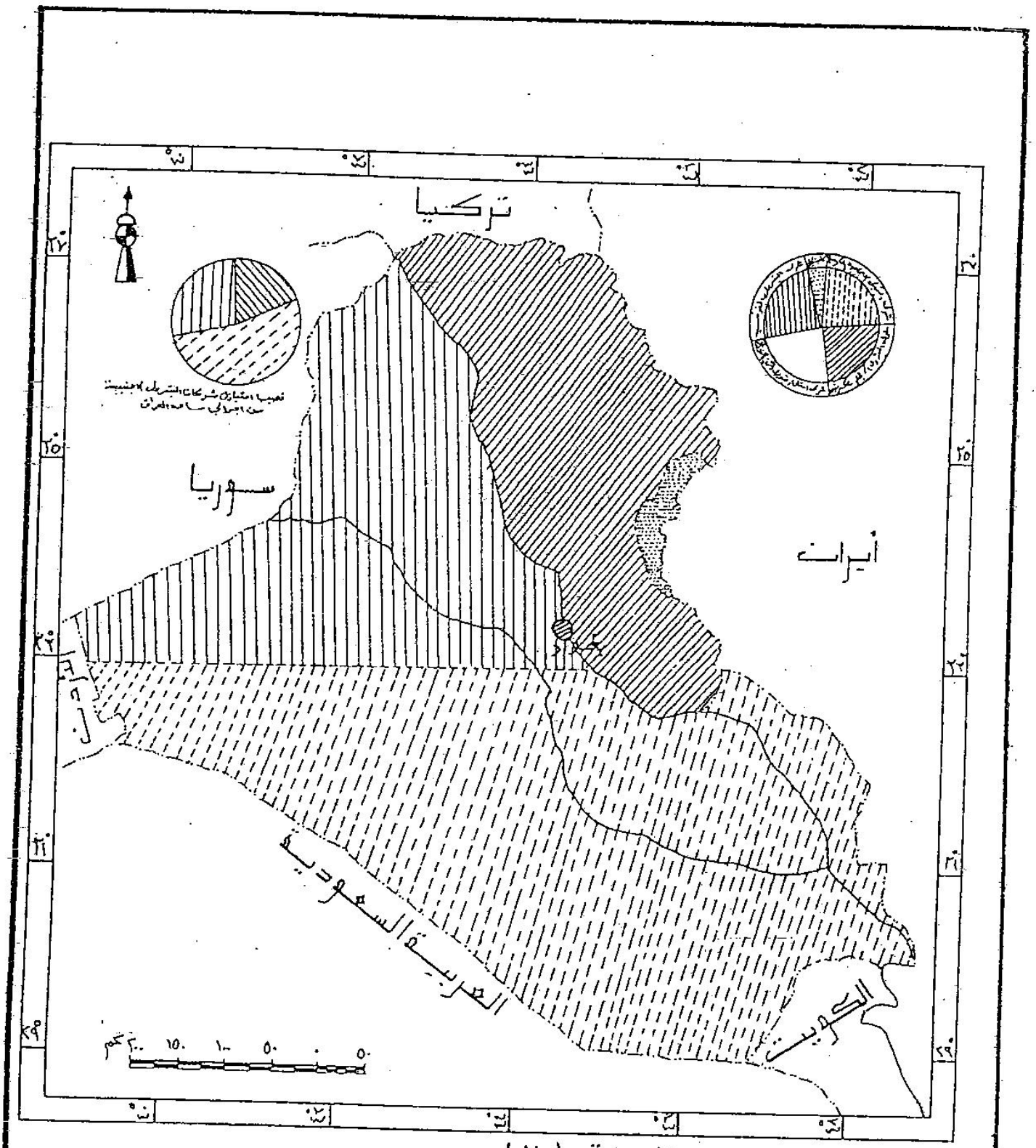
وخير دليل على أهمية العراق في تلك الفترة ما جاء في مذكرة المندوب السامي في العراق بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٠ مشيرا فيها الى وجوب استمرار السيطرة البريطانية على العراق اذ قال[2] :

((لاستطيع النظر باقتراح انسحابنا من الموصل الا بفزع عظيم ، وان مثل هذا السبيل سيضر بوضعنا في بغداد وبهيبتنا في العراق بأسره ، وانني اعتبر الابقاء على وضعنا الحاضر في العراق بمثابة عامل ذي أهمية قصوى لمصالحنا في الشرق الأوسط والهند . وأظن ان من المعروف لدى الجميع ان العراق من وجهة نظر اقتصادية ذو امكانيات فيما يتعلق بالنفط والقطن والتي تجعله بلد يبشر بخير كثير والذي أعلمه ان المقدر لما سينتجه في المستقبل القريب هو ملوني كيلو طن من القطن ومليوني كيلو طن من القمح ، أما النفط فهو بالطبع كمية غير معلومة ، لكن التوقعات تكفي على أية حال لكي تجتذب الى العراق مصالح ورؤوس أموال الشركات الكبرى)) .

---

(١) عصام الزعيم ، " دمج الاقتصاد العربي كولونياليا وتأخر دمجه نيوكولونياليا الخصوصية العربية " ، في عصام الخفاجي (محررا) ، " التبعية في عالم متغير " ، دار جدل ، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ، قبرص ، ١٩٩٢ ، ص٢٢-٢٤ .

(٢) منتهى عذاب ذويب ، " بيرسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣ " ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٤٤ .



خارطة (١١)
توزيع مناطق الامتيازات البترولية في العراق
قبل تشريع القانون رقم ٨٠ لسنه ١٩٦١

المصدر-
محمد أزمر السماك و زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الموصل ١٩٧٩
ص ٨٧

هذا وقد تم في فترة لاحقة ربط عملة العراق بعملة الدولة المهيمنة (بريطانيا) اذ كان هذا اسلوب متبع من قبل الدول الرأسمالية لزيادة التحكم في دول الأطراف وتعميق تبعيتها .

فيحكم الموقع التابع والضعيف الذي كانت تحتله هذه الدول ومنها العراق في السوق العالمية والرأسمالية ، لم يكن للسلطات النقدية السيادة في رسم وتنفيذ السياسات التي تتلائم مع أهداف التنمية ورفع مستوى معيشة شعوبها اذ انه لم يكن هناك سلطات او حكومات وطنية حقيقية .

وقد عانت هذه الدول أشد المعاناة من خضوعها (لقواعد اللعبة) التي انطوت عليها قاعدة الذهب التي حكمت نظام النقد الدولي حتى عام ١٩١٤ ، حيث سخرت مواردها ونظمها النقدية والاقتصادية لكي تقوم بدور (التوابع المنهوبة) للمتغيرات الرئيسة في العواصم الرأسمالية الاستعمارية[١] .

وان أي تعديل في النظم النقدية في هذه الدول كان بما يخدم الظروف التي تطرأ من زيادة احتكاك الدول الرأسمالية الصناعية بها ، وكان التعديل مفروضا من الخارج بعد ان تبين لهذه العواصم ان أحكام شؤون المعاملات النقدية داخل هذه الدول وربط نظمها النقدية بالعملة الكبرى لنظام النقد الدولي الذي ساد حينئذ .

فبالنسبة الى العراق كان يخضع لقاعدة الذهب بحكم كونه من المستعمرات التابعة لبريطانيا ولكن بعد ١٩٣١ ربط بالكتلة الاسترلينية[*] .

وبحكم موقعه وما تقتضيه عملية التقسيم الدولي للعمل ظل العراق يقوم بدوره ضمن الدول المنتجة للمواد الأولية ، اذ كان يقوم بتصدير المواد الأولية لاسيما النفط بأبخس الأثمان وبالكميات التي تلبي حاجات الماكنة الصناعية الغربية (جدول ٤٥) .

---

[١] رمزي زكي ، " التاريخ النقدي للتخلف " ، م . س ، ص٥٧ .

[*] بعد خروج بريطانيا من قاعدة الذهب في ايلول ١٩٣١ وقامت بتعويم الجنيه الاسترليني الذي أحدث زلزالا في العلاقات النقدية الدولية ، وفضلت مجموعة من الدول لاعتبارات سياسية واقتصادية مختلفة ان تعدل عن قاعدة الصرف بالذهب (السويد النرويج ، الدنمارك ، مصر ، الارجنتين ، بوليفيا ، اليابان ، وكل المستعمرات البريطانية والبلاد التابعة لها ومن ضمنها العراق) كونت ما عرف بكتلة الاسترليني .

جدول (٤٥)

المعدل اليومي لانتاج وتصدير النفط الخام العراقي للفترة ١٩٨٤-١٩٩٠

السنة	المعدل اليومي للانتاج	المعدل اليومي للتصدير
١٩٨٤	١,٣	٠,٨٥٦
١٩٨٥	١,٦	١,٠١٢
١٩٨٦	١,٨	١,٢٩٨
١٩٨٧	٢,٣	١,٧١٧
١٩٨٨	٢,٧	٢,١٠٣
١٩٨٩	٢,٩	٢,٢٢٦
١٩٩٠	٢.٢	١,٥٨٢

المصدر : عراك تركي حمادي الفهداوي ، م . س ، ص٨٨ ، ١٣١

ولهذا ظهرت المطالبة بتأميم امتيازات شركات النفط في العراق وصدر القانون (رقم ٨٠) عام ١٩٦٠ بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولكنه لم ينجز واستمرت الشركات الأجنبية تحتكر انتاج وتسويق النفط العراقي حتى حزيران ١٩٧٢ اذ صدر قانون تأميم شركات النفط .

ولكن بعد حدوث أزمة الطاقة ومطالبة الدول المنتجة للمواد الأولية بدور جديد في النظام الاقتصادي العالمي في مؤتمر الجزائر ١٩٧٤ حيث اجتمعت هذه الدول للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد ، اذ ربطت هذه الدول إمدادات الطاقة بنقل التكنولوجيا .

وقد تزامنت هذه المطالبة والرغبة من الدول المنتجة للمواد الأولية مع تبلور مرحلة جديدة من نظام تقسيم العمل الدولي اذ لاقت هذه المطالب هوا لدى الدول الرأسمالية فلتلبية رغبة هذه الدول بالتصنيع والحصول على التكنولوجيا برزت لنا مرحلة اعادة توزيع الصناعة ، فالعراق كان في بداية عملية نقله للتكنولوجيا يسير بشكل سليم في هذه العملية وباستراتيجية صحيحة كانت تتزامن مع الخط التاريخي للتصنيع في العراق اذ انه كان يرسل بعثات من المهندسين والكفاءات لتلقي الاسلوب الصحيح في التعامل مع الآلة وزيادة البعثات الدراسية الى الخارج للدول الصناعية لاسيما بريطانيا فقد كانت تنال العدد الأكبر من المبعوثين ، ولكن بعد ذلك تعرقلت هذه المسيرة باتباع سياسة حرق المراحل اذ اصبح شراء المعامل والمصانع الهدف الأساس ، وضمن هذه المرحلة تم انشاء العديد من المصانع في

العراق ومن ضمنها أضخم مجمع صناعي في العراق وهو مجمع البتروكيمياويات[*] ، وهذا ما يتفق مع فكرة اعادة نشر الصناعة جنوبا .

ولكن على الرغم من كل محاولات العراق لتغيير موقعه في عملية تقسيم العمل الا انه بقي معتمدا على انتاج المواد الأولية وأهمها النفط . كما انه بقي معتمدا على استيراد ما يحتاج له من معدات من الخارج . وعليه يمكن القول بأن العراق لم يدخل حتى في المرحلة الجديدة من تقسيم العمل الدولي التي دخلتها بعض الدول النامية مثل دول (رابطة الأسيان) والتي تسمى (الدول الحديثة التصنيع) مثل كوريا الجنوبية وماليزيا واندونوسيا وسنغافورة .

وكان من النتائج التي ترتبت على ذلك وبقدر تأثيرها على العراق :

١-زيادة تبعية العراق للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، اذ من مؤشرات ذلك هو ان الصادرات النفطية العراقية تشكل نسبة تصل الى ٩٩% احيانا من الصادرات العراقية (ينظر الجدول ٤٦).

٢-ان أهم الصادرات وهو النفط يصدر بشكل مادة خام هذا يعني ان القيمة المضافة لتصنيع النفط ستتركز في الدول المستوردة له حيث ان كل برميل نفط تزيد قيمته ٦ أمثال في حالة تصنيعه .

٣-سيكون موقع العراق متأثرا بامتدادات المجالات الحيوية لدول المركز الرأسمالي العالمي وكذلك المجالات الحيوية للامبرياليات الفرعية وهذا يدفعنا الى رفض ومقاومة (الشرق-أوسطي) الذي من شروط تأسيسه ان يكون (الكيان الصهيوني) مركزا رأسماليا فرعيا (امبرياليا فرعيا) مهيمنا على دول المنطقة المحيطة لها كأطراف .

٤-يؤدي ذلك الى فقدان العراق ميزة لتمايز الاستراتيجي باعتباره لازال معتمدا على انتاج المواد الأولية التي فقدت قيمتها النقدية والتصنيعية اذ انخفضت قيمة جميع المواد الأولية تقريبا ومنها النفط الذي تدهور سعره من (٣٢,٥) دولار عام ١٩٨١ الى (١٨,٢٤) دولار عام ١٩٩٢[١] .

(*) تم انشائه في خور الزبير بكلفة ٣٣٥ مليون دولار سنة ١٩٧٣ ويقوم المصنع بانتاج ١٢٠ الف طن من مادة الاثيلين و ١٥٠ الف طن من المواد البلاستيكية ثم تم تشييد المجمع البتروكيمياوي (رقم ٢) بسعة انتاجية قدرها ٧٥٠ الف طن من مادة النفا و ٤٠٠ طن من مادة الاثيلين ، ينظر :
خطاب صكار العاني ، " جغرافية العراق ، أرضا وسكانا وموارد اقتصادية " ، مطبعة ماجد ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٣١٤-٣١٥ .

(١) سعدون حمادي ، " الخسائر الناجمة عن تدهور اسعار النفط العربي ١٩٨٧-١٩٩٦ " ، الحكمة ، عدد ٣ ، ١٩٩٨ ، ص٧-٨ .

جدول (٤٦)

الهيكل السلعي للصادرات العراقية بملايين الدولارات حسب المجموعات السلعية للأعوام ٧٥-١٩٩٠

الدولة	السنوات	السلع الغذائية	%	المواد الأولية	%	الوقود	%	السلع الصناعية	%	أخرى	المجموع
العراق	١٩٧٥	٤٤	٠،٥٦	–	–	٧٧٨٢	١،٩٩	١٤	٠،٢	–	٧٨٥١
	١٩٧٨	٧١	٠،٦٤	–	–	١،٩١٤	٩٨،٦	٣٨	٠،٣	–	١١٠٦٤
	١٩٨٧	٩٧	١،١٦	٢٧	٠،٣٢	٨١٧٩	٩٨،٢	٢١	٠،٢٤	–	٨٢٢٤
	١٩٩٠	٩٥	٠،١	٢	٠،٠٢	٩٤٦٣	٩٧،٦	١٣٨	١،٤	–	٩٦٩٨

يونس عبد الله الطائي ، م . س ، ص١٠٥ .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

بعد ما تم من عرض وتحليل وبيان أثر المتغير التكنولوجي في بناء قوة الدولة – العراق كحالة دراسية – وما ترتب على ذلك من تغير في مفاهيم القوة وتغير هيكلية النظام الدولي وما افرزه لنا من فواعل عالميين جدد ، ومحاولة لاستعراض اثر ذلك المتغير على مكونات القوة الذاتية ، ترى الباحثة واستكمالا لمتطلبات البحث ، ضرورة تحديد النتائج التي توصلت إليها مع وضع ما يناسبها من توصيات قد تكون السبيل لتجاوز المعوقات التي تواجه الدولة لاسيما بعد ما أحدثه المتغير التكنولوجي من تغير الكثير من المفاهيم والمسلمات التي كانت تحدد سلوك الدول الداخلي والخارجي، ولعل أهم ما توصلت إليه الباحثة هو :

١. هناك قصور واضح في فهم التكنولوجيا وما تمثله ، فاللبس واضح بين التكنولوجيا ومنتجات التكنولوجيا، فلحد الان هناك دول نامية ومنها العراق تحرص على نقل منتجات التكنولوجيا ظنا منها بأنها تقتني التكنولوجيا مما يسيء إلى عملية بناء القوة في هذه الدول الأمر الذي يعني ضرورة بلورة ستراتيجية تكنولوجية تستند إلى مفاهيم لها مدلولاتها المعرفية والوظيفية لغرض ترشيد عملية نقل وتطوير وخلق التكنولوجيا بغية تعزيز قوة الدولة وتحسين كفاءة أدائها .
٢. أظهرت الدراسة بان العراق كان من بين اقل الدول العربية – تاهيك عن الدول الصناعية – إنفاقا على البحث والتطوير الذي يعد ركيزة التقدم التكنولوجي وبالتالي مصدرا للقوة إذ تبين إن معدل الإنفاق في العراق (٠,٢) من الناتج المحلي الإجمالي وفي الدول النامية يتراوح بين (٠,٢ – ٠,١) في حين يصل في الدول المتقدمة إلى (٢%) مما يعني ضرورة إعادة النظر في بنود الإنفاق الخاص والعام على مستوى الدولة الأمر الذي يدعو أيضا إلى إنشاء صندوق عربي للإنفاق على البحث والتطوير لكي تحل مشكلة تناقض الثروة والسكان في الوطن العربي، وكذلك فسح المجال أمام

الاستثمارات الخارجية والخاصة في هذا المجال والتعامل مع الدول النامية الأكثر تقدما في برامج البحث والتطوير .

٣. أظهرت الدراسة بان العراق من الدول الأقل عددا في نسبة العلماء والفنيين والعاملين في البحث والتطوير إذ بلغت نسبتهم خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩١) كمتوسط نحو (٣,٦) بينما بلغت في بعض الدول العربية مثل الكويت (٦٩,٢) و(٢٨,٤) للأرجنتين و (٨٣) لفرنسا . وهذا عامل ضعف جيوبولتيكي خطير إذ يؤثر على مستوى وسرعة التقدم التكنولوجي للدولة وبالتالي على قوة الدولة .

٤. ما زالت الكثير من الدول النامية ومنها العراق تعتنق المفهوم التقليدي للقوة والمتمثل باليعد العسكري، مما ترتب عليه ضعف في إنشاء قواعد قوتها، رغم محاولاتها لتنمية تلك القواعد في الوقت الذي تجاوزتها دول أخرى بأشواط بعيدة مما يجعل من الموضوع موضوعا فكريا، أي إنه يتطلب من الدول أن تكون اكثر مرونة في تقبل المفاهيم الجديدة والبناء عليها لغرض تشغيل عناصر القوة الذاتية وغير الذاتية بهدف زيادة محصلة القوة باعتبارها مجموعا تراكميا وليس مجموعا حسابيا للعناصر وهذا هو المفهوم الجديد للقوة والذي يبتعد عن المفهوم النيوتني الذي يعد القوة توازن تقليدن بمعنى إن القوة أصبحت مرتبطة بالنتائج التي تحققها وليس في حجمها .

٥. تواجه عمليات جرد وتقييم القوة صعوبات أهمها تحديد قيمة بعض العناصر مثل الروح المعنوية والكفاءة التنظيمية ..الخ ، ومما زاد من هذه الصعوبات دخول متغير جديد (التكنولوجيا) وهو في الوقت نفسه صعب القياس لاسيما مع عدم توفر البيانات الخاصة بهذا المتغير، وعدم وجود طرق كمية لقياس تأثيره مما يدفعنا إلى بذل المزيد من الجهود والمحاولات لإيجاد طرق كمية لقياس هذا المتغير فضلا عن تلك المتغيرات المشار إليها .

٦. خلقت التكنولوجيا مصادر جديدة للقوة تتمثل في المعرفة والثقافة والتحالفات ، وعلى الرغم من أهمية هذه المصادر وفاعليتها إلا إننا لم نلاحظ للعراق أي تحرك في الاتجاه نحو كسب القوة من هذه المصادر الجديدة الأمر الذي يقودنا إلى الاعتقاد بضرورة دخول العراق في أنماط من التحالفات الاقتصادية والتكنولوجية فضلا عن التحالف العربي بما يزيد من قوته وتأثيره ونفوذه .

٧. تبين من خلال الدراسة إن العراق لا زال يستخدم طرق الاتصال التقليدية المادية أو كما تسمى بالنقل الحملي ، الذي يعني نقل الأشخاص والبضائع ماديا إذ يستحوذ على النسبة الأكبر وبالتالي يضعف هذا من قدرة التماسك المكاني للوحدة المساحية للدولة ويزيد من إمكانية انفصال الأطراف لاسيما في ظل ضعف كفاءة وكفاية منظومة النقل والاتصال ، إذ يخدم الكيلومتر الواحد من الطريق (١١) كم٢ من المساحة في العراق كما ظهر بان هذه الطرق تسير باتجاهات محددة وبالتالي تخدم مناطق وتترك أخرى كبيرة المساحة .

٨. ما زال العراق يتعامل مع الموارد الطبيعية باعتبارها مصادر للتمايز الاستراتيجي في الوقت الذي فقدت فيه هذه الموارد الكثير من ميزتها الاستراتيجية بفضل عملية الاستبدال والإحلال التي تمت ما بين المواد الصناعية والطبيعية في الكثير من المجالات وقام العراق بمحاولات أولية في هذا المجال فرضتها عليه ظروف الحصار الاقتصادي الجائر اكثر من التخطيط الاستراتيجي اذ ما زالت عملية تخليق واستبدال الموارد عملية بسيطة وفي بداياتها في العراق من حيث نوعيتها او من حيث قدرة العاملين لاستيعاب ما تعنيه هذه العملية ولهذا فالضرورة تقتضي ابتعاد العراق عن الاعتماد على الهبات الطبيعية كمصادر للتمايز الستراتيجي وتحوله نحو تنمية رأس المال البشري باعتباره المكون الرئيس للقوة .

٩. غيرت التكنولوجيا من مفاهيم ووظيفة الحدود ومعها تغيرت أطوال ومواقع الحدود فلم تعد حدود الدولة تلك النقاط التي تفصلها عن الدول الأخرى بل أصبحت حدود الدولة هي تلك المناطق التي تنتهي عندها مصالح الدولة أي المجال الحيوي وهذا راجع إلى إن خرق الحدود لم يعد ماديا فقط بل أصبح غير مادي أيضا كما يحدث عبر شبكات الانترنيت والأقمار الصناعية والملوثات العابرة للحدود للمياه والهواء ولهذا تحاول الدول في ظل هذا التحول الجديد في رؤية الحدود ان نجعل من حدودها مناطق تخوم تتنافس عليها المصالح ولهذا بدأت عملية تشكيل أقاليم في أجزاء معينة من الدول وبدت السيادة المرنة اكثر انتشارا من السيادة المطلقة التي يحاول العراق التمسك بها عبر تمسكه بالمفهوم التقليدي للحدود ووظائفها .

١٠. أدت التكنولوجيا الى خلق وظيفة التكنوقراط ، التي هي بمثابة دليل لمتخذ القرار، إذ يقع عليها عبء جمع وتصنيف وتحليل البيانات وتحويلها الى معلومات ومؤشرات لتخدم

متخذ القرار إذ أصبحت عملية صنع القرار منوطة بها وقد أظهرت الدراسة تخلف وسائل جمع وتحليل البيانات والمعلومات في وزارة الخارجية العراقية باعتبارها أحد أهم هياكل عملية صنع القرار إذ تبين إن القرارات فيها تنطلق من اعتبارات شخصية وتعتمد على معلومات ناقصة ولاتتوفر في وقتها الذي يعود بدرجة رئيسة إلى انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في نقل المعلومات وهذا يعني ضرورة استخدام تكنولوجيا متقدمة وعلى كافة المستويات في هياكل صنع القرار المختلفة وذلك لتجنب سوء الإدراك الذي يقود إلى قرارات غير رشيدة في عصر تكون فيه تكاليف مثل هذه القرارات كبيرة جداً .

١١. أدت التكنولوجيا إلى سقوط نظرية الدفاع في العمق التي كانت ترتكز على الميزة العسكرية التي توفرها المساحة وظهور ما يعرف الان بنظرية الدفاع في الأعماق أي تدمير العدو ضمن حدود سيادته .

١٢. جعلت التكنولوجيا المحافظة على الأمن القومي عملية صعبة إذ أن عمليات الاختراق التي تتعرض لها الدولة عملية سهلة ومن مصادر متعددة بفضل انتشار التكنولوجيا وقدرة بعض الجهات غير الدولة من تملكها .

١٣. بينت الدراسة إن العراق من بين الدول الأكثر إنفاقا على الجانب العسكري لاسيما بعد عام ١٩٨٠ وذلك بسبب ما مر به العراق من ظروف أدت إلى التوجه بالإنفاق نحو الجانب العسكري (قادسية صدام المجيدة) كما أوضحت الدراسة إن العراق يملك كتلة بشرية سمحت له بتجنيد مليون جندي عند حاجته إذ ان من هم في سن التجنيد يشكلون نسبة كبيرة بالنسبة للفئات الأخرى .

١٤. أشارت الدراسة بشكل واضح إلى إن التكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد العراقي لم تؤدي إلى تغير في هيكليته، إذ لازال النشاط الإستخراجي ممثلا في النفط مهيمن على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. والذي ظهر بأوضح صورة عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي من الثلثين إلى (١٤,٦) عام ١٩٩٠. فقد تدهورت أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات وظروف الحصار الجائر مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (٤٨) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٧) مليار دولار فقط عام ١٩٩٠ مما يعني عيباً جيوبولتيكياً هاماً يحدد من قدرة العراق على بناء قوته .

١٥. ظهر في الدراسة إن العراق لا يملك صناعته الخاصة لإنتاج السلع الرأسمالية لتلبية احتياجاته الإنمائية، إذ بلغت نسبتها في الهيكل السلعي للإنتاج ١٦% لعام ١٩٧٥ ثم انخفضت النسبة عام ١٩٩٠ إلى ١١,٧، لذلك فان جميع الالات والمعدات والسلع الرأسمالية اللازمة سواء أكانت للصناعة ام للزراعة ام للمرافق الأساسية تستورد بالضرورة من الدول المتقدمة ولهذا السبب كان العراق يعتمد على التكنولوجيا والخبرة الفنية الأجنبية في معظم مشاريعه الإنمائية، مما يدخله ضمن دائرة التبعية .

١٦. يواجه العراق اختناقات وصعوبات كبيرة في استيراد ما يلزمه من التكنولوجيات بسبب نقص في المعلومات عن افضل تقنيات المعدات والالات المتوفرة في الدول المختلفة مما يضطره إلى الاعتماد على العطاءات من المناقصات الدولية المشكوك في تقديمها افضل المعدات وأدنى الأسعار .

١٧. لم يكن للتكنولوجيا تأثير إيجابي على هيكلية القوى العاملة في العراق ، إذ ما زالت إلى الان أغلب القوى العاملة العراقية غير ماهرة واغلبها يعمل في قطاع الخدمات الذي هو غير منتج في العراق ولا يحتاج أي مهارة .

١٨. للتكنولوجيا تأثيرات على أركان الدولة كافة ومنها السكان ولكن عندما تناولنا السكان في الدراسة وجدنا إن التكنولوجيا (في العراق) قد حددت المرحلة الديموغرافية التي يمر بها العراق وهي المرحلة الانتقالية التي تزيد فيها المواليد على الوفيات مما جعلت العراق ان يكون مجتمعا فتيا إذ يزداد عرض قاعدة الهرم السكاني إذ تشكل فئة السكان في عمر دون (١٥) حوالي (٥٠%) من السكان ، أما توزيع السكان في العراق فلم يتأثر بالتكنولوجيا إذ خضع لعوامل طبيعية واجتماعية اكثر منها تكنولوجية فظهر هناك تركز للسكان في أماكن معينة شكلت أكيومينات للعراق أهمها بغداد (٢٤,٤%) الموصل (٩,٥٩%) البصرة (٥,٥٧%) عام ١٩٩٧ .

١٩. لم تؤدي التكنولوجيا وظيفة في خلق التمايز الطبقي في العراق إذ كانت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية هي العامل الرئيس في خلق هذا التراتب الاجتماعي في العراق وظهر ذلك بشكل واضح خلال فترة الحصار الجائر اذ اتسعت قاعدة الفقر في العراق وقدرها البعض بحدود (٧٠%) من سكان العراق .

٢٠. أدت التكنولوجيا إلى تحول النظام الدولي إلى نظام عالمي إذ برزت التكنولوجيا فواعل جدد على مسرح العلاقات الدولية وزادت من فاعلية دورهم ، فلم تعد الدولة هي

اللاعب الوحيد بل ظهر لها منافسين منها الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية مما قاد الى اعادة توزيع القوة على المستوى العالمي بل وبرزت شكوك حول مستقبل الدولة القومية وليس قوتها فقط .

٢١. أدى التطور التكنولوجي إلى إيجاد تقسيم عمل دولي فيما بين دول المركز والأطراف إذ تتخصص الأولى بإنتاج المواد الصناعية بينما تتخصص الثانية بإنتاج المواد الأولية وكذلك تكون سوق لتصريف منتجات الأولى، وعندما ارتفع مستوى التطور التكنولوجي واصبح اكثر تعقيدا تغير شكل تقسيم العمل وبرز ما يعرف بتقسيم عمل دولي جديد احتفظت فيه دول المركز الرأسمالي ببعض الأعمال كالبحث والتطوير والتخصص في السلع والخدمات ذات التكنولوجيا العالية والنظيفة مما كان له انعكاساته الجيوبوليتيكية التي تمثلت في :

أ. ظهور الإمبرياليات الفرعية .

ب. تغير نمط التحالفات ودوافعها .

ج. تحول الميزة الستراتيجية من المورد الطبيعي الى المعرفة .

د. إعادة تقسيم العالم إلى عوالم ثلاث جديدة ، هي عالم ما قبل الصناعي وعالم صناعي وعالم ما بعد الصناعي .

٢٢. وقد أظهرت الدراسة ان العراق لا يزال يقع ضمن دول الأطراف التي تخضع لتبعية حادة في مختلف المجالات العسكرية والغذائية والاقتصادية والاعلامية الأمر الذي يضعف من مقاومته للتقلبات التي تحدث في البيئة العالمية مما يتطلب تخطي أولاً الحاجز التكنولوجي الذي سيعكس كفاءة استثمار العراق لموارده الطبيعية والبشرية المادية والمعنوية وبالتالي تتسع لديه مساحة المناورة مع دول المركز الرأسمالي العالمي ودخول عالم الدول الصناعية .

المصادر

المصـــــادر

أولاً : المعاجم والقواميس والأطالس والموسوعات

١. الأطلس المدرسي ، مؤسسة فهد المرزوق الصحفية ، ط٣ ، الكويت ، ١٩٨٩ .

٢. بعلبكي ، منير ، (قاموس المورد) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٧ .

٣. عبد المنعم ، خالد ، (موسوعة العراق الحديثة) ، المجلد الأول ، الدار العربية ، بغـــداد ، ١٩٧٧ .

٤. ميتشيل ، دينكسن ، (معجم علم الاجتماع) ، ترجمة احسان محمد الحسن ، دار الطليعـة ، بيروت ، ١٩٨٨ .

رابعا: الإطروحات والرسائل الجامعية

١. باش ، عياد محمد علي ، (النقل المعاكس للتكنولوجيا وأثره في اتنميـــة العربيـــة) ، رســالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧

٢. البدري ، منذر عبد المجيد ، (القوى العاملة فـــي العـــراق ١٩٥٧ – ١٩٧٧ دراســـة فـــي الجغرافية البشرية) ، أطروحة دكتوراه ، كليـــة الاداب ، جامعـــة بغـــداد ، ١٩٨٠

٣. الجبوري ، باقر حبيب كرجي، (نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ودور الشركات متعـــددة الجنسيات مع إشارة خاصة للعـــراق) ، رســالة ماجســتير ، كليـــة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ .

٤. الجميلي ، سامي حميد عباس ، (دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربـــي) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ .

٥. الحديثي ، عباس غالي ، (مشكلات بناء القوة للـــدول الصغـيرة ، دراســة تطبيقيــة فــي الجغرافية السياسية لدولة الكويت) ، أطروحة دكتوراه ، قســم الجغرافيــة ، كلية الاداب ، جامعة بغداذ ، ١٩٩٠ .

٦. الحسون ، معين عباس أحمد ، (دور العامل التكنولوجي في الأمن الاقتصــادي العربــي) ، رسالة ماجســتير ، معــهد الدراســات القوميــة والاشــتراكية ، الجامعــة المستنصرية ، ١٩٩٠ .

٧. الخطيب ، جنان يحيى أحمد ، (التغير المكاني للسكان في العراق للفـترة ١٩٥٧ – ١٩٧٧) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٨. داغر ، محمود محمد ، (دور التقدم التكنولوجي في نمو الصناعات التحويلية في العــراق) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٩. الدباغ ، ثائر عاصم ، (استراتيجية التنمية الصناعية المعوضة عن الــواردات وانعكاســاتها على الواقع التكنولوجي في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق) ، رســالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ .

١٠. الدليمي ، عبد الواحد مشعل ، (أثر التكنولوجيا في القيــم والعــادات الاجتماعيــة دراســة ميدانية مقارنة المدينة والريف (مدينة كركوك وثلاث قرى أخــرى مجــاورة لها)) ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٠ .

١١. الدليمي ، علي عبد الهادي سالم ، (التكنولوجيا ودورها في التنمية الصناعيــة فــي الوطــن العربي) ، رسالة ماجستير ، كليــة الإدارة والاقتصــاد ، جامعــة بغــداد ، ١٩٨٦.

١٢. الدوري ، الطيب عثمان ، (نحو أمن تكنولوجي عربي) ، رســالة ماجســتير، كليــة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨ .

١٣. ذويب ، منتهى عذاب ، (بيرسي كوكس ودوره في السياســة العراقيــة ١٨٦٤– ١٩٢٣) ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

١٤. الزبيدي ، غيداء جعفر مهدي ، (دور التكنولوجيا في تطور الإنتاج الزراعي فــي العــراق للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٩٠) ، رسالة ماجستير ، كليــة الإدارة والاقتصــاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦ .

١٥. السامرائي ، سلوى أمين ، (تقدير التلائم بين الأنماط الشخصية لمتخذي القرار وخصائص نظم المعلومات) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

١٦. السعدون ، خالدة رشيد ، (تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران) ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٧٠

١٧. السعدون ، صفاء ياسين فرحان ، (معوقات فاعلية الاتصالات الإدارية في وزارة الخارجية العراقية) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

١٨. السلطاني ، سلمى غازي ، (التحول التكنولوجي وأثره في التنمية الصناعية في العراق صناعة الالبان ، حالة دراسية) ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨ .

١٩. الطائي ، يونس عبد الله علي ، (دور المرتكزات الجغرافية السياسية الرئيسة في العلاقات العراقية – التركية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الموصل ، ١٩٩٤ .

٢٠. طه ، رفعت محمد علي ، (أثر العوامل التنظيمية والشخصية في هجرة الكفاءات العلمية تطبيقا على الجامعات العراقية للمدة ١٩٨٩ – ١٩٩٣) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٩٤ .

٢١. العاني ، مجاهد مطلك عبد الرحمن ، (واقع الصناعة التحويلية العربية في ضوء التغيرات الصناعية والتكنولوجية المعاصرة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، ١٩٩٤ .

٢٢. عبد الباقي ، محمد عبد المجيد ، (الأهمية الجيوستراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية دراسة في الجغرافيا السياسية) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

٢٣. العبيدي ، حسيب عارف ، (دور العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية دراسة مستقبلية للترتيبات الإقليمية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

٢٤. العبيدي ، سعيد علي محمد ، (التبعية التكنولوجية وأثرها في التنمية العربية) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

٢٥. العبيدي ، عبد الجبار محمود فتاح ، (إشكالية الفكر التنموي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ .

٢٦. عدوان ، سوسن نايف ، (التراتب والحراك الاجتماعي في مدينة بغداد من خمسينيات القرن وحتى ثمانيناته ، دراسة تحليلية ميدانية) ، أطروحة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

٢٧. العلياوي ، خنجر كاظم ، (الثورة العلمية والتكنولوجية وأثرها في التنمية العربية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

٢٨. الفهداوي ، عراك تركي حمادي ، (الأهمية الجيوبولتيكية للموراد المعدنية الاستراتيجية في العراق دراسة في الجغرافيا السياسية) ، لطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٢٩. كنكون ، علي حسين ، (دور القوى العاملة العربية الوافدة في عملية التنمية في القطر العراقي) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .

٣٠. المجمعي ، هالة خالد حميد ، (الأحلاف والتفاعلات في البيئة الدولية الجديدة دراسة في الشرق الأوسطية للمدة ١٩٨٥ – ١٩٩٢) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .

٣١. محمد ، ثامر كامل ، (التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .

٣٢. المحمداوي ، باسم شلش سلطان ، (إعادة الهيكلة الصناعية في الدول المتقدمة وتأثيرها على نقل وتوطين الصناعة في البلدان النامية) ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

٣٣. المشهداني ، حقي إسماعيل محمد ، (اتجاهات نشاطات الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد مع إشارة خاصة لدورها في الاقتصاد العربي) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .

٣٤. المشهداني ، عبد الرحمن نجم ، (أثر المتغيرات الدولية على الاقتصادات العربية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦.

٣٥. النداوي ، سعد عزيز ، (نظام المعلومات وتقدم العاملين دراسة تطبيقية على المنشأة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

٣٦. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن ، (الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣.

٣٧. الهيمص ، محمد محي عيسى ، (المقومات الجغرافية وأثارها في الأمن الوطني العراقي) ، أطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافية ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦.

ثانيا : الكتب

١. ابراهيم ، عبدالله ، (المسألة السكانية وبنية المجال العربي ، دراسة توثيقية تحليلية نقدية) ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٩١ .

٢. أبو رية ، سعد ، (عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

٣. أبو عيانة ، محمد فتحي ، (الجغرافية السياسية) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٦

٤. أبو عيانة ، محمد فتحي ، (دراسات في جغرافية السكان) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٥. الأنصاري ، فاضل ، (سكان العراق ، دراسة ديموغرافية – جغرافية مقارنة) ، دمشق ، ١٩٧٠.

٦. أمين ، سمير ، التطور اللامتكافئ ، (دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة) ، ترجمة برهان غليون ، ط٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٧. أمين، سمير ، (التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف) ، ترجمة حسن حسين ، دار كتب ابن خلدون ، بيروت ، د. ت .

٨. بافلوف ، ف . غ . واخرون ، (الاقتصاد الرأسمالي العالمي والعلاقات الاقتصادية ، أزمة المواد الأولية ، الرأسمالية المعاصرة ، مناحي اقتصادية عالمية) ، ترجمة حسان اسحق ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٩. بدوي ، محمد طه ، (مدخل إلى العلاقات الدولية) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .

١٠. برهم ، نسيم وأبو صبحة ، كابد وعبد الله عبد الفتاح لطفي ، (مدخل إلى الجغرافية البشرية) ، الشركة الجديدة للطباعة ، عمان ، ١٩٩٠ .

١١. بني حسن ، أمين عواد مهنا ، (التحديث والاستقرار السياسي في الأردن) ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٩ .

١٢. بيريز ، شمعون ، (الشرق الأوسط الجديد) ، ترجمة محمد علي عبد الحافظ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤ .

١٣. تانزر ، مايكل ، (التسابق على الموارد) ، ترجمة حسيب رينيه ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٤. تانزر ، مايكل ، واخرون ، (من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات متعددة الجنسية) ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٥. توفلر ، الفن ، (تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة) ، ترجمة فتحي بن شنوان ونبيل عثمان ، ط٢ ، مكتبة طرابلس للتنمية العالمية ، ليبيا ، ١٩٩٦ .

١٦. توفلر ، الفن ، (حضارة الموجة الثالثة) ، ترجمة عصام الشيخ قاسم ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ١٩٩٠ .

١٧. توفلر ، الفن ، (صدمة المستقبل) ، ترجمة محمد علي ناصر ، احمد كمال ، أبو المجد ، دار النهضة ، مصر ، ١٩٧٤ .

١٨. توفيق ، سعد حقي ، (النظام الدولي الجديد) ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٩٩ .

١٩. جبر ، فلاح سعيد ، (العلم والتكنولوجيا والتنمية القومية) ، دار الثورة ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٢٠. جعفر ، نوري ، (التقدم العلمي والتكنولوجي ، مضامينه الاجتماعية والتربوي) ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٢١. جونز ، هواردیون ، (التكنولوجيا والعالم الثالث) ، في (العالم الثالث مشكلات وقضايا) ، ترجمة حسن طه النجم ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢ .

٢٢. حسيب ، خير الدين(محررا) ، (مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٢٣. حسين ، عبد الرزاق عباس ، (الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية) ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٢٤. حسين ، عدنان السيد ، (الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٢٥. الخطيب ، محمد محي الدين ، (المراعي الصحراوية في العراق) ، مطبعة دار الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٣ .

٢٦. الخفاجي ، عصام ، (الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨-١٩٧٨) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٧. دار فورد ، جرجي ج. ، (الإدارة والبيئة والسياسة الاقتصادية في الدول النامية) ، في (إدارة البيئة والتنمية الزراعية) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ١٩٩١ .

٢٨. دويتش ، كارل ، (تحليل العلاقات الدولية) ، ترجمة شعبان محمود شعبان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٩. الدوري ، محمد ، (النظام الدولي الجديد والقانون الدولي) ، في (النظام الدولي الجديد آراء ومواقف) ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢ .

٣٠. الديب ، محمد محمود ابراهيم ، (الجغرافيا السياسية : أسس وتطبيقات)، الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

٣١. ربيع ، حامد ، (النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣٢. رجب ، عمر فاروق السيد ، (قوة الدولة : دراسات جيوستراتيجية) ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢ .

٣٣. رستون ، و. ولتر ط.، (أفول السيادة) ، ترجمة: عزة نصار، دار النسر، عمان ، ١٩٩٤ .

٣٤. الرمضاني ، مازن اسماعيل ، (السياسة الخارجية : دراسة نظرية) ، جامعة بغداد، ١٩٩١ .

٣٥. روستو، و. و. ، (مراحل النمو الاقتصادي) ، ترجمة برهان دجاني ، المكتبة الأهلية ، بيروت ، ١٩٦٠ .

٣٦. زحلان ، انطوان ، (العرب وتحديات العلم والتقافة ، تقدم من دون تغير) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ .

٣٧. زحلان ، انطوان ، (البعد التكنولوجي للوحدة العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣٨. زكي ، رمزي ، (وداعا للطبقة الوسطى ، تأملات في الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٣٩. زكي ، رمزي ، (الأزمة الاقتصادية الراهنة) ، كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٧ .

٤٠. سعد الدين ، إبراهيم ، (كيف يصنع القرار في الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٤١. السعدي ، عباس فاضل ، (دراسات في جغرافية السكان) ، مطبعة اطلس ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٤٢. سعيد ، عبد المنعم ، (العرب ومستقبل النظام العالمي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٤٣. سعودي ، محمد عبد الغني ، (الجغرافية والمشكلات الدولية) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ .

٤٤. سليم ، محمد السيد ، (تحليل السياسة الخارجية) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٤٥. سليمان ، احمد داود ، (نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٤٦. السماك ، محمد أزهر ، (الجغرافية السياسية الحديثة) ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ .

٤٧. السماك ، محمد أزهر والساعاتي ، باسم عبد العزيز ، (جغرافية الموارد الطبيعية) ، الموصل ، ١٩٨٨ .

٤٨. السماك ، محمد أزهر ، (الجغرافية السياسية : أسس وتطبيقات) ، جامعة الموصل، ١٩٨٨ .

٤٩. السماك ، محمد أزهر ودهش ، نعمان وأمين ، أزاد محمد ، (جغرافية الموارد الطبيعية في العراق والوطن العربي) ، وزارة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٣ .

٥٠. السماك ، محمد أزهر وباشا ، زكريا عبد الحميد ، (دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية) ، الموصل ، ١٩٧٩ .

٥١. السماك ، محمد أزهر ، (الموارد الاقتصادية) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ١٩٧٩ .

٥٢. سنبش ، توماس ، (الاقتصاد السياسي للتخلف) ، ترجمة فالح عبد الجبار ، منشورات الطريق الجديد ، ١٩٧١ .

٥٣. الشامي ، صلاح الدين علي ، (الجغرافية دعامة التخطيط) ، الكتب الجغرافية منشأة المعارف الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٧٦ .

٥٤. الشامي ، صلاح الدين ، (دراسات في الجغرافية السياسية) ، منشأة المعارف ، ط٢ ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ .

٥٥. شكري ، عبد الحميد ، (تكنولوجيا الاتصال) ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٦ .

٥٦. الشيشني ، نادية مصطفى ، (التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية) ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦ .

٥٧. صادق ، حيدر بدوي ، (مستقبل الدبلوماسية) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ، ١٩٩٦ .

٥٨. صالح ، محمد مجيد ، (تاريخ أوربا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠ – ١٧٨٩) ، دار الجاحظ ، بغداد ، ١٩٨١ .

٥٩. صالح ، يوسف ، (التنمية العربية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

٦٠. الصيرفي ، صلاح ، وارنست لونز ، (المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية في ادارة البيئة والتنمية الزراعية) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم، ١٩٩١ .

٦١. الطعان ، عبد الرضا ، (الأيديولوجيا والنظام الدولي الجديد) ، في (النظام الدولي الجديد أراء ومواقف) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ .

٦٢. العاني ، خطاب صكار ، (جغرافية العراق أرضا وسكانا وموارد اقتصادية) ، مطبعة ماجد ، الموصل ، ١٩٨٨ .

٦٣. عبد الله ، أمين محمود ، (في أصول الجغرافية السياسية) ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٨٤.

٦٤. عبد الله ، إسماعيل صبري ، (في التنمية العربية) ، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٣ .

٦٥. عبد الله ، عبد الخالق ، (التبعية والتبعية الثقافية ، مناقشة نظرية) ، في (الثقافة والمثقف في الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

٦٦. عبد الحي ، وليد ، (الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية) ، عيـــون المقـــالات ، ط٢ ، مراكش ، ١٩٩٣ .

٦٧. عبد الحي ، وليد ، (تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدوليـــة ، دراســة مســتقبلية) ، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، ١٩٩٦ .

٦٨. عبد الفضيل ، محمود ، (التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطـــن العربـــي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٦٩. عبد المقصود ، زين الدين ، (البيئة والإنسان : علاقات ومشـــكلات) ، منشـــأة المعـــارف ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

٧٠. العبيدي ، حسين حارث ، (العراق ودول الجوار غير العربية) ، منشـــورات بيـــت الحكمـــة بغداد ، ١٩٩٧ .

٧١. عقيل ، محمد فاتح ، (مشكلات الحدود السياســـية) : ج١ ، المؤسســـة الثقافيـــة الجامعيـــة ، الإسكندرية ، ١٩٦٢ .

٧٢. علي ، مصطفى حسن ، (شركاء في تشويه التنمية) ، دار الطليعـــة للطباعـــة ، بـــيروت ، ١٩٨٣.

٧٣. علي ، مجدي ، (التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوســـط) ، مركـــز الشرق الأوسط ، الأردن ، ١٩٩٥ .

٧٤. عيسى ، حسام محمد ، (نقل التكنولوجيا دراسة فـــي الاليـــات القانونيـــة والسياســـية) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٧٥. عيسى ، حسام محمد ، (الشـــركات متعـــددة القوميـــة- دراســـة فـــي الأوجـــه القانونيـــة والاقتصادية للمركز الرأسمالي) ، المؤسسة العربيـــة للدراســـات والنشـــر ، بيروت ، د. ت .

٧٦. عيسى ، محمد عبد الشفيع ، (العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربـــي) ، دار الطليعـــة ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٧٧. عيسى ، نجيب ، (النفط وبنية المجال العربي) ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٩١ .

٧٨. العيسوي ، إبراهيم ، (قياس التبعية في الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٧٩. غالب ، سعدي علي ، (جغرافيا النقل والتجارة) ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ .

٨٠. غالي ، بطرس بطرس ، (خطة للتنمية) ، منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٥ .

٨١. غليون ، برهان ، (المحنة العربية ، الدولة ضد الأمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٨٢. غولدمان ، رالف م. ، (من الحرب إلى سياسة الأحزاب ، التحول الحرج إلى سيطرة المدنية) ، ترجمة فخري صالح ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ .

٨٣. الفارس ، عبد الرزاق ، (السلاح والخبز : الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠-١٩٩٠) ، مركز دراسات الوحد العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٨٤. قرم ، جورج ، (التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث من المنظار التاريخي) ، ط٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٨٥. قريش ، محمود الرشيد ، (ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية) ، دار الثقافة ، قطر ، ١٩٨١ .

٨٦. كلارك ، جون ، (جغرافية السكان) ، ترجمة محمد شوقي ، إبراهيم مكي ، دار المريخ ، السعودية ، ١٩٨٤ .

٨٧. كيداوي ، طلال محمود ، (الانفاق العسكري في اسرائيل) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ .

٨٨. لينين ، ف. ا. ، (الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية) ، ترجمة راشد الراوي ، مكتبة النهضة ، د. ت .

٨٩. ماجدوف ، هاري ، (الإمبريالية من عصر الاستعمار وحتى اليوم) ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

٩٠. ماكيزايد ، شون ، (أصوات متعددة وعالم واحد ، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاقتصاد في العالم) ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، ١٩٨١ .

٩١. محرم ، محمد رضا ، (الثروة المعدنية العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٢. محمد ، محمد دبوس ومبارك ، عبد المنعم محمد ، (المدخل إلى الموارد واقتصادياتها) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٩٣. المسفر ، محمد صالح ، (المنظمات الدولية ، خلفيـــة النشـــأة والمبـــادئ) ، مطـــابع قطـــر الوطنية ، قطر ، ١٩٨٥ .

٩٤. مصطفى ، ممدوح محمود ، (مفهوم النظام الدولـــي بيـــن العلميـــة والنمطيـــة ، دراســـات ستراتيجية) ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الستراتيجية ، الإمـــارات ، ١٩٩٨ .

٩٥. مقلد ، إسماعيل صبري ، (استراتيجية السياسة الدولية : المفـــاهيم والحقـــائق الأساســـية) ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٩٦. مقلد ، إسماعيل صبري ، (العلاقات السياسية الدولية دراسة فـــي الأصـــول والنظريـــات) ، ط٢ ، جامعة الكويت ، ١٩٧٩ .

٩٧. المهاجر ، محمد كاظم ، (الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليـــج) ، اللجنـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت ، ١٩٩٧ .

٩٨. الموصلي ، ماجد إبراهيم ، (مشكلات في التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري) ، فـــي عبد الوهاب المسيري (محررا) ، (إشكالية التحيز رؤيـــة معرفيـــة ودعـــوة للاجتهاد) ، ج١ ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الولايـــات المتحـــدة ، ١٩٩٦ .

٩٩. ميكافيلي ، نيقولا ، (تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده) ، ترجمـــة خـــيري حمـــادي ، مكتبة التحرير ، بغداد ط٩ ، ١٩٨٨ .

١٠٠. ناي ، جوزيف سي.، (حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الأمريكية) ، ترجمة عبد القـــادر عثمان ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٩١ .

١٠١. نجم ، حسن طه ، (الموارد في عالم متغير ، وجهة نظر جغرافية) ، الجمعيـــة الجغرافيـــة ، الكويت ، ١٩٨١ .

١٠٢. نجم الدين ، أحمد ، (جغرافية سكان العراق) ، وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي ، بغداد ، ١٩٨٢ .

١٠٣. نعمة ، كاظم هاشم ، (الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية) ، دار الحكمة للطباعة ، بغـــداد ، ١٩٩٢ .

١٠٤. نعمة ، كاظم هاشم ، (العلاقات الدولية) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

١٠٥. نور ، محمد عبد المنعم ، (المجتمع الإنساني) ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٥ .

١٠٦. هدية ، عبد الله وآخرون ، (حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات متعددة الجنسية) ، دار الشباب ، قبرص ، ١٩٨٦ .

١٠٧. هلال ، علي الدين وآخرون ، (العرب والعالم) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

١٠٨. هنتنغتون ، صومائيل ، (الموجة الثالثة) ، ترجمة عبد الوهاب علوان ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٠٩. هال ، هلمال ، (مشكلة التضخم السكاني) ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١١٠. وهب ، علي ، (المجتمعات البشرية والأنماط السلوكية : منهجية الجغرافية الاجتماعية) ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٦ .

١١١. ويردي ، منير الله ، (دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول النامية) ، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨ .

١١٢. ياسين ، عطوف محمد ، (نزيف الأدمغة : هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية) ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٨٤ .

١١٣. يوسف ، باسل ، (النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان) ، في (النظام الدولي الجديد ، أراء ومواقف) ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢ .

ثالثا: الدوريات

١. أبو الحاج ، ربحي ، (التغير في قوى وهياكل الإنتاج) ، كراسات بحوث اقتصادية ، عدد٢ ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٢. أبو شيحة ، نادر أحمد والكيلاني ، عثمان زيد ، (الاثار الاجتماعية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات) ، التعاون الصناعي ، عدد ٣٥ ، ١٩٨٥ .

٣. الأسواق (جريدة) ، (الشركات الأمريكية تتاجر بشراء الأسرار العسكرية) ، عدد١ ، ١٩٩٥ .

٤. أمين ، جلال ، (العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث) ، المستقبل العربي عدد ٢٣٤ ، ١٩٩٨ .

٥. أمين ، جلال ، (العولمة والدولة) ، المستقبل العربي ، عدد ٢٢٨ ، ١٩٩٨ .

٦. الأمين ، فضيل ، (بنية النظام العالمي الجديد) ، قضايا دولية ، عدد ٢٢٣، ١٩٨١ .

٧. أنيس ، عبد العظيم ، (هذه التكنولوجيا إلى أين) ، مجلة العربي ، عدد ٢٧٢ ، ١٩٨١ .

٨. أيوب ، مدحت ، (القوة الذاتية العربية والتقدم التكنولوجي) ، النهضة العربية ، عدد ٢ سس، ١٩٨٨.

٩. بدران ، ودودة ، (تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية) ، السياسة الدولية ، عدد ٦٩، يوليو ١٩٨٣ .

١٠. بروكان ، سلفيو ، (الدولة – الأمة : هل مصيرها البقاء أم الزوال) ، ترجمة احمد رضا ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، عدد٣١ ، ١٩٧٩ .

١١. البستاني ، باسل ، (العرب والتحدي التكنولوجي المعاصر) ، آفاق عربية ، عدد مايس ، ١٩٩٢ .

١٢. تابسون ، لورا اندريا ، (الصراع التكنولوجي) ترجمة عبد الحميد محجوب ، الأهرام الاقتصادي ، عدد ١٠٢٦ ، ١٩٩٨ .

١٣. تقديرات ستراتيجية ، (الجاسوسية المهمة الثانية للشركات الأمنية في دول العالم الثالث) ، عدد ١ ، ١٩٩٥ .

١٤. الثورة (جريدة) ، ١٩٩٧/١٠/١١ .

١٥. جاسم ، صهيب ، (منظمة التجارة الدولية بين الاختلاف والمقاومة) ، قضايا دولية ، عدد ٣١٥ ، ١٩٩٦ .

١٦. الجويلي ، عمرو ، (العلاقات الدولية في عصر المعلومات ، مقدمة نظرية) السياسة الدولية ، عدد ١٢٣، ١٩٩٦ .

١٧. الحديثي ، عباس غالي ، (التطورات الحديثة في مفهوم الأمن القومي : تحليل نقدي) ، المجلة الثقافية ، عدد٤٤-٤٥ ، الأردن ، ١٩٩٨ .

١٨. خالد ، خالد محمد ، (موقع الوطن العربي ضمن هرم التقسيم الدولي) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد خاص ، الكويت ، ١٩٨٣ .

١٩. الخفاف ، عبد علي ، (اتجاهات التغير وحركة انتقال العاملين بين النشاطات الاقتصادية في العراق ١٩٤٧ – ١٩٨٧) ، مجلة الجمعية الجغرافية ، عدد ٣٢ ، نيسان ١٩٩٧.

٢٠. خليل ، نايس مصطفى ، (الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية) ، السياسة الدولية ، عدد١٢٧، يناير١٩٩٧ .

٢١. الخولي ، هالة عبد الله ، (الإطار النظري لاستخدام نظم دعم القرارات في المراجعة) ، المجلة العربية للإدارة ، ١٩٩٠ .

٢٢. الدباغ ، ضرغام عبد الله ، (قضايا الأمن القومي والقرار السياسي) ، مجلة الأمن القومي ١٩٨٨ .

٢٣. الدسوقي ، إيهاب ، (الأبعاد الاقتصادية للتقدم التكنولوجي على أداء التجارة الخارجية) ، السياسة الدولية ، عدد١٢٩، ١٩٧٧ .

٢٤. رجب ، عمر فاروق السيد ، (من الفكر الجيوستراتيجي: الكيان الكبير دراسة في وظائف الحدود السياسية) ، الحرس الوطني ، سبتمبر ١٩٨٨ .

٢٥. الرحيم ، أحمد حسن ، (نظرة التربية إلى العلم والتكنولوجيا في المجتمع) ، مجلة دراسات عمالية ، عدد٢٣ – ٢٤ ، بغداد ، آذار ١٩٨٦ .

٢٦. رشيد ، عبد الوهاب حميد ، (التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ١٩٧٠– ١٩٨٠)، المستقبل العربي ، عدد٥٣ ، ١٩٨٣ .

٢٧. رضوان ، داود وجبر ، محمد ، (حول أبعاد مفهوم التقنية) ، مجلة الإنماء العربي للعلوم والتقنية ، عدد٢ ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٢٨. الرفاعي ، محمود فيصل ، (كيف تساهم التكنولوجيا في النهضة) ، آفاق الثقافة والتراث ، عدد٩ ، ١٩٩٥ .

٢٩. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، (ندوة جريدة الجمهورية حول ماهية النظام الدولي وطبيعة أهدافه) ، الجمهورية ، بغداد ، ١٩٩١/١٢/١٧ .

٣٠. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، (الموارد الأولية والصراع الدولي) ، المنار، عدد٧، ١٩٨٥ .

٣١. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، (في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي) ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد٢، ١٩٧٩ .

٣٢. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، (في التخطيط السياسي الخارجي) ، مجلة الحقوقي ، عدد١–٢، ١٩٧٨ .

٣٣. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، (منهاج اتخاذ القرار السياسي الخارجي) ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد١، حزيران ١٩٧٦ .

٣٤. زرنوقة ، صلاح سالم ، (إدارة التقسيم الدولي الجديد للعمل) ، أخبار الإدارة ، عدد٢٤، ١٩٩٨ .

٣٥. زرنوقة ، صلاح سالم ، (أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث) ، السياسة الدولية ، عدد١٠٢، ١٩٩٠ .

٣٦. زعرور ، توفيق ، (محفزات ونتائج هجرة الكفاءات في الدول العربية) ، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عدد ١ / ٢، ١٩٨١ .

٣٧. الزعيم ، عصام ، (دمج الاقتصاد العربي كولونياليا وتأخر دمجه نيوكولونياليا : الخصوصية العربية) ، عصام الخفاجي (محررا) ، (التبعية في عالم متغير) ، جدل ، مؤسسة عيبال ، قبرص ، ١٩٩٢ .

٣٨. زكي ، رمزي ، (التاريخ النقدي للتخلف) ، عالم المعرفة ، العدد ١١٨، الكويت ١٩٨٧ .

٣٩. زكي ، رمزي ، (المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة) ، عالم المعرفة ، العدد ٨٤ ، الكويت ١٩٨٤ .

٤٠. زهران ، أنور احمد ، (التكنولوجيا وسباق التسلح) ، الدفاع ، عدد١٢٤ ، ١٩٩٩ .

٤١. زهران ، جمال علي ، (قياس قوة الدولة إطار تحليلي لدراسة الصراع العربي- الإسرائيلي) ، المستقبل العربي ، عدد١٢٦، ١٩٩٢ .

٤٢. سعد الدين ، إبراهيم ، (النظام الدولي واليات التبعية) ، المستقبل العربي ، عدد٩، ١٩٨١ .

٤٣. سعد الدين ، إبراهيم ، (مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية) ، المستقبل العربي، عدد١٧٠، ١٩٨٠ .

٤٤. سعيد ، عبد المنعم ، (نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية) ، المستقبل العربي ، عدد٦٢، ١٩٨٤ .

٤٥. سعيد ، محمد السيد ، (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) ، عالم المعرفة العدد ١٠٧ ، الكويت ١٩٨٩ .

٤٦. سليم ، محمد السيد ، (تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير) ، السياسة الدولية ، عدد٩٨ ، أكتوبر ١٩٨٩ .

٤٧. السماك ، محمد أزهر سعيد ، (قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة) ، المستقبل العربي ، عدد٩، ١٩٨٦ .

٤٨. الشاعر ، عيسى موسى ، (المفهوم الأمثل للسكان مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة) ، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد١، الكويت ، ١٩٩٧ .

٤٩. شحاته ، سعيد عبد المسيح ، (دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي : الحاضر والمستقبل) ، السياسة الدولية ، عدد١١٩، ١٩٩٥ .

٥٠. شعراوي ، حلمي ، (من الاستعمار الى التحرر) في عصام خفاجي (منررا) ، (الثقافة الوطنية ، التبعية ، التراث ، الممارسة) ، جدل ، سوريا ، ١٩٩١ .

٥١. شكري ، محمد عزيز ، (الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية) ، عالم المعرفة عدد ٧ ، الكويت ١٩٧٨ .

٥٢. الشيمي ، حسين عبد الرحمن ، (المعلومات ودورها في صناعة القرار) ، مجلة المكتبات والمعلومات ، عدد٢ ، ١٩٨٥ .

٥٣. الطائي ، لطيف هاشم كزار ، (قوة الدولة : رؤية في الجانب السكاني دراسة في فكر القائد صدام حسين) ، الزحف الكبير ، عدد١، حزيران ١٩٩٩ .

٥٤. العباسي ، نظام والظاهر ، محمد ، (الموقف العربي والتغيرات الزمنية في البيئة الدولية) ، شؤون عربية ، عدد٩١ ١٩٩١ .

٥٥. عبد الجبار ، مثنى ، (عقود نقل التكنولوجيا) ، مجلة الصناعة ، عدد٧، ١٩٨٥ .

٥٦. عبد الحي ، وليد ، (المكانة المستقبلية للولايات المتحدة من سلم القوة الدولية) ، السياسة الدولية ، عدد١٢٦، ١٩٩٦ .

٥٧. عبد الحي ، وليد ، (تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية) ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ، عدد٤ ، ١٩٨٦ .

٥٨. عبد السلام ، محمد السيد ، (التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي) ، عالم المعرفة ، العدد ١٥٠ ، الكويت ، ١٩٨٢ .

٥٩. عبد الغني ، جاسم محمد ، (المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي) ، المستقبل العربي ، عدد ١٣٩، ١٩٩٠ .

٦٠. عبد الله ، عبد الخالق ، (قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي) ، المستقبل العربي ، عدد ٩٤ ، ١٩٨٦ .

٦١. عبد الله ، عبد الخالق ، (العالم المعاصر والصراعات الدولية) ، عالم المعرفة ، عدد ١٣٣ ، الكويت ، ١٩٨٩ .

٦٢. عبد الهادي ، محمد فتحي وحمزة ، عبد الحميد صالح ، (المعلومات ودورها في اتخاذ القرار وإدارة المعلومات) ، المجلة العربية للمعلومات ، عدد٢٥، ١٩٩٥ .

٦٣. علم الدين ، محمود ، (ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال) ، السياسة الدولية ، عدد١٢٣، ١٩٩٦ .

٦٤. علوي ، مصطفى ، (المكانة الاستراتيجية للعراق والقوة الشاملة العراقية في ضوء المنظورات الراهنة) ، السياسة الدولية ، عدد١٣٦، ١٩٩٦ .

٦٥. علي ، نبيل ، (العرب وعصر المعلومات) ، عالم المعرفة ، الكويت عدد ١٨٤ ، ١٩٩٤.

٦٦. علي ، يونس حمادي ، (الأمن البشري في المجتمع العربي) ، مجلة الحكمة ، عدد٢ ، ١٩٩٨.

٦٧. عواد ، رياض ، (أثر التكنولوجيا الحديثة على استفحال الديون والجوع في بلدان العالم الثالث) ، أخبار النفط والصناعة ، عدد٣١٦، ١٩٩٦ .

٦٨. عوض ، هدى راغب ، (سيادة المعلومات) ، السياسة الدولية ، عدد١٣١، ١٩٩٦ .

٦٩. عيسى ، محمد عبد الشفيع ، (العمليات الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي)، الإداري ، ديسمبر ، ١٩٩٧ .

٧٠. عيسى ، محمد عبد الشفيع ، (من قضايا التنمية الصناعية العربية الصناعات الصغيرة والتطورات التكنولوجية) ، الوحدة ، عدد٩١، ١٩٩٢ .

٧١. عيسى ، محمد عبد الشفيع ، (النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية) ، السياسة الدولية ، عدد١٢٤، ١٩٩٦ .

٧٢. عيسى ، محمد عبد الشفيع ، (العرب والعالم والتكنولوجيا المتقدمة) ، الوحدة ، عدد٨٦، ١٩٩٨ .

٧٣. عيسى ، محمد عبد الشفيع ، (التبعية التكنولوجية في الوطن العربي : المفهوم العام والتطبيق العملي) ، المستقبل العربي ، عدد٦١، ١٩٨٤ .

٧٤. فتح ، قوس باريس : (التكنولوجيا النظرية وأمن اسرائيل) ، اللجنة المركزية لحركة التحرر الوطني الفلسطيني ، عدد١١ ، ١٩٩٧ .

٧٥. فرجاني ، نادر ، (هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي) ، المستقبل العربي ، ١٩٨٥.

٧٦. فوزي ، سميحة السيد ، (النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي) ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، عدد٢٢، ١٩٩٤ .

٧٧. فياض ، رهيف ، (التكنولوجيا المستوردة والمهارات المحلية) ، الطريق ، عدد١، ١٩٩٨ .

٧٨. قنديل ، أماني ، (المنظمات غير الحكومية والفئات الضعيفة في المجتمعات العربية) ، المنتدى ، الفكر العربي ، عدد١٢٣، عمان ، ١٩٩٥ ،

٧٩. قيرة ، إسماعيل ، (نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن) ، في (هامشيون في المدينة العربية) ، مؤسسة عيبال ، قبرص ، ١٩٩٣ .

٨٠. قيرة ، إسماعيل ، (ماذا سيفعل منظور التبعية قبل منتصف الليل) ، عصام الخفاجي (محررا) ، (التبعية في عالم متغير) ، مؤسسة عيبال . قبرص ، ١٩٩٢ .

٨١. قيرة ، إسماعيل ، (الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع) ، المستقبل العربي ، عدد ١٥٣ ، ١٩٩١

٨٢. قسم الدراسات الاقتصادية ، (المواد الأولية بين أمن الشمال وفقر الجنوب) ، المنار، عدد٧ ، ١٩٨٥ .

٨٣. كاخيا ، إبراهيم ، (المفهوم الجديد للحدود بين الدول) ، الدفاع العربي ، ك٢ ، ١٩٩٦ .

٨٤. كاظم ، غفار عباس ، (نقل التكنولوجيا في إطار النظام الاقتصادي الدولي) ، مجلة الوحدة ، عدد٢، ١٩٨٥ .

٨٥. كامل ، علاء فاهم ، (القوة في ضوء المفاهيم النظرية والحقائق الأساسية) ، مجلة الهدهد ، عدد٩، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة العراقية ، ١٩٩٩ .

٨٦. كرم ، انطونيوس ، (العرب أم تحديات التكنولوجيا) ، عالم المعرفة عدد ٥٩ ، الكويت ، ١٩٨٢ .

٨٧. لبيب ، شيماء ، (الأفضل والأقوى ١٠٠٠ شركة في العالم) ، الأهرام الاقتصادي ، عدد١٥٤٨، ١٩٩٨ .

٨٨. محمد ، فاضل زكي ، (السياسة وراء الستراتيجية) ، الموسوعة الصغيرة ، عدد ١٧٨ ، وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٦ .

٨٩. مرسي ، فؤاد ، (الرأسمالية تجدد نفسها) ، عالم المعرفة ، عدد ١٤٧، الكويت ١٩٩٠

٩٠. مصطفى ، احمد سيد ، (التحالفات كأستراتيجية تنافسية لمنظمات الأعمال العربية) ، آفاق اقتصادية ، عدد٧١ ، ١٩٩٧ .

٩١. المياح ، عبد اللطيف على ، (المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي) ، مجلة الأمن القومي ، عدد١ ، ١٩٨٦ .

المؤتمرات والندوات والمحاضرات

١. ابو صفارة ، حسن ، (كيف يمكن الشروع في اكتساب القدرة التكنولوجية على الصعيدين القطري والقومي في الوطن العربي) ، في (ندوة مشكلة التنمية التكنولوجية في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية) ، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، جامعة قطر ، ٢٨-٣٠ نوفمبر ، قطر ، ١٩٨٤ .

٢. اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، الامانة العامة ، (ندوة الطاقة البشرية والموارد الطبيعية في الوطن العربي) ، آذار ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٣. اسماعيل ، احمد ، (التطورات الكونية الراهنة : الجوانب السياسية والعسكرية في موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين) ، في أعمال المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢-٣ أبريل ، ١٩٩٦ .

٤. اكاديمية المملكة المغربية ، (ندوة الامكانات الاقتصادية والدبلوماسية) ، فاس ، ٢٥-٢٨ نوفمبر ، الرباط ، ١٩٨٤ .

٥. الامانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية العربية ، (أثر الحصار الاقتصادي على الوضع الصحي والغذائي والبيئي في العراق) ، تقرير مقدم لمؤتمر فينا الداعي لحقوق الانسان ، ١٩٩٣ .

٦. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، (وقائع الاجتماع المعني لتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية ودور المؤسسات المالية المتخصصة) ، ١٦-١٧ تشرين الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٧. البدري ، منذر عبد المجيد ، (دراسة في جغرافيا العراق السياسية) ، من بحوث المؤتمر الجغرافي العراقي المنعقد للفترة ٢٤-٢٥ تشرين الثاني ، ١٩٩٢ .

٨. البصام ، دارم ، (حول المفاهيم والمؤشرات الاجتماعية المطلوبة لقياس الانجاز في جهود التنمية العربية رؤية نقدية للاتجاهات الجديدة) ، في (ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي) ، الحمامات ، تونس ، ١٩٨٣ ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٩. البندر ، فاروق ، (المعادن في العراق عدا النفط) ، محاضرة ألقيت في جامعة البكر، ١٩٩٧.

١٠. البياتي ، صبري مصطفى ، (العولمة والحدود السياسية) ، في (ندوة العولمة رؤية سياسية) ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، تموز ، ١٩٩٨ .

١١. الربيعي ، نور الدين ، (التكنولوجيا المتقدمة وانعكاساتها الايجابية والسلبية على المجتمع العربي) ، في (ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية) ، مركز البحوث العلمية والتطبيقية ، جامعة قطر ، الخليج للنشر ، ١-٤ ديسمبر ، ١٩٨٦ .

١٢. المكاوي ، سعد لبيب ، (مدخل لدراسة الاختراق الاعلامي في المنطقة العربية) ، في (ندوة الاختراق الاعلامي للوطن العربي) ، ٢٣-٢٤ نوفمبر ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٣. عبد علي ، عبد الستار و محمود كاظم ، (واقع التركز الجغرافي للمشاريع الصناعية في القطر والأهمية الاقتصادية والاجتماعية) ، في المؤتمر العلمي الأول للاتحاد العام لنقابات العمال ، مركز الدراسات والبحوث ، بغداد ، ١٩٨٤ .

١٤. لينور جي مارتن ، (نحو منهج شامل للأمن القومي في الشرق الأوسط) ، ترجمة عبد الوهاب القصاب ، ورقة ألقيت في مؤتمر بيلاجيو ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٤ حزيران ، ١٩٩٦ .

١٥. محمد ، عدنان عبد الجبار و علوان صادق ، (التقويم الجيوبولتيكي للعراق) ، الندوة العلمية العسكرية السنوية العاشرة ، جامعة البكر للدراسات العسكرية ، ١٩٩٨ .

١٦. مندور ، حسام ، (التنمية التكنولوجية والتخطيط الانمائي في الوطن العربي) ، في (ندوة مشكلة التنمية التكنولوجية في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية) ، اتحاد مجالس البحث العلمي ، جامعة قطر ، ٢٨-٣٠ نوفمبر ، قطر ، ١٩٨٤ .

١٧. وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، (السكان في العراق : عرض ديموغرافي-اقتصادي-اجتماعي) ، ورقة قطرية مقدمة الى المؤتمر الانمائي للسكان والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

المنشورات الرسمية والحكومية

١. الامانة العامة ، جامعة الدول العربية ، المجموعة الاحصائيـــة لـدول الوطـن العربـي ، عدد ٦ ، ١٩٩٦ .

٢. الامم المتحدة ، تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٨ .

٣. الأمم المتحدة ، تقرير الاستثمار العالمي ، ١٩٩٧ .

٤. حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، ١٩٨٢ الـدار الوطنية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ .

٥. الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعات الاحصائية للاعوام ١٩٧٠-١٩٩٢ .

٦. الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات سكانية غير منشورة ، تعداد ١٩٩٧ .

٧. الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، ١٩٨٧ .

٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، المجموعة الاحصائية ، ١٩٩٧ .

٩. هيئة البحوث والتطوير ، وزارة الصناعة ، (بيانات غير منشورة) ، ١٩٩٨ .

١٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، احصاءات الطلبة والتدريسين (بيانات غير منشـــورة) ، ١٩٩٨ .

١١. وزارة النقل والمواصلات ، الشركة العامة لسكك حديد بغداد ، ١٩٩٨ .

المقابلات حسب تاريخ اجرائها

١. مقابلة أجريت مع الدكتور فاروق البندر / وكيل أقدم وزارة الصناعة ، ١٩٩٨/٢/٢٣ .

٢. مقابلة أجريت مع الدكتور احسان الفهد / مدير هيئة البحوث والتطوير ، وزارة الصناعـــة ، ١٩٩٨/٢/٢٤ .

٣. مقابلة أجريت مع مدير شركة نسيج الديوانية ، ١٩٩٨/٢/٢٥ .

٤. مقابلة أجريت مح الدكتور احسان الحسن / أستاذ الاجتمـــاع فـــي قســـم الاجتمـــاع ، كليـــة الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨/١٠/٢٤ .

المصادر الأجنبية

Atlas and Encyclopaedia

1. Encyclopaedia Britannica, Inc., vol. 18, 1975.

2. Philip's Concise World Atlas, Fourth edition, 1995

Books

1. A. J. Grant and Harold Temperloy, "Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries, 1764 – 1950", 6th Edition, Longmans, London, 1956.

2. A. T. Mahan, "The Influences of Sea Power Upon History 1660 – 1783", Samp soulow, Marstion and Co., Ltd., 1890.

3. Anne G. Keutley (Ed.), "Technological Frontiers and Foreign Relations" National Academy of Engineering and Foreign Relations, National Academy Press, Washington, 1985.

4. Arcy Nolos, "An Introduction to International Relations", Longman, London, 1971.

5. Barry Buzan, "People, States and Fear", Wheatshae books Ltd, London, 1983.

6. Burew Jouong, & Cary Grandnitski, "Information Systems: Theory and Practice", 4th Edition, John Wiley and Son`s N. Y., 1986.

7. Cees Hamelink, "Information Imbalance: Core and Periphery", in J. Bowning, A. Mohammadi and A. Srebery- Mohammadi (eds.), "Questioning the Media" A Critical Introduction", New York, 1990.

8. Derek Gregory and Qexmal ford (Eds.) "Horizon's in Human Geography", Macmillan, London, 1989.

9. Edward De. Bono, "Technology Today", Rontledge, London, 1971.

10. Edwin Mansfield, "The Economics of Technological Change", London, 1964.

11. Ernest Braun and Parid Collingridge, "Technology and Survival", Butterwerthe, London, 1977.

12. Frederick H. Hartman, "Relation of Nations", 4th Edition, Macmillan, London, 1975.

13. Fredrick H. Hartman, "World Increases: Readings in International Relations", 4th Edition, Macmillan, N.Y., 1973.

14. Giuseppe Schiavene, "International Organizations", Macmillan Reference Books, 1986.

15. Gordan East and J. R. V. Prescott "Our Fragmented World: An Introduction to Political Geography Methnen", London, 1976.

16. Hans. J. Morgenthoa, "Politics Among Nation: The Struggle for Power and Peace", 3rd edition, Alfred Knopf, N.Y., 1960.

17. Harm De Blij, "Systematic Political Geography", 2nd edition, John wiley, N. Y., 1973.

18. Harm De Blij, "Systematic Political Geography", John Wiley and sons, N.Y., 1967.

19. Harm J. De Blij, "Human Geography", 5th edition John Wiley, N. Y., 1996.

20. Harold and Margret Sprout, "Foundations of National Power", Princeton, N. J., 1945.

21. Harold and Margret Sprout, "Foundations of International Politics", Hoston Company, 1963.

22. Henry L. Bertton, "International Relations in the Nuclear Age", State University of New York Press, 1986.

23. Herbert G. Kaniel and Patric Hazkaiel, "Explorations in Social Geography", Addison publishing Company, 1972.

24. Iffan Ul Itangue, "Trade- Technology and International Competence", World Bank, 1995.

25. Isaiah Bowman, "The New World: Problems of Political Geography", Harrap, London, 1922.

26. J. R. V. Preseatt, "Geography of Frontiers and Boundaries", Hutchiuron, London, 1967.

27. James, R. Rosenau, "The Scientific Study of Foreign Policy", Macmillan, London, 1971.

28. Jean Gottmann, "The Significant of Territory", The University Press of Verginia, 1973.

29. John, R. Short, "An Introduction to Political Geography" Routicdge, New York, 1993.

30. Joseph France, "Key Conception in Political Science: National Interest", Paumall press, London, 1970.

31. Michael Taylor and Nigel Tnvift., (Eds.), "The Geography of Multinationals", Croom Helm, London, 1982.

32. Michel Bcand, "A History of Capitalism 1500–1980", Macmillan press, London, 1984.

33. Mikhahil Gorbachev, "The New World Order", the Emirates Center for strategic studies and research, 1998.

34. Mohammed, and A. Srebery Mahamedc (Eds:), "Cauestioning the Media: Acritical Introduction", N.Y., 1990.

35. N. Ramany, G. Pounds, "Political Geography and The World Map", George philp and Son Limited 2nd edition, London, 1956.

36. Nicholas J. Spykman, "American Strategy in World Politics", Harconst, Brace, N.Y., 1942.

37. Nicolas John Spykman, "The Geography of the Peace", Halt, N.Y., 1944.

38. Nilaksni Sahe, Suhasini Ramoswany (Eds.), "Indian Foreign Policy: Agenda for 21st Century", Vol. 11, Hantrk publisher, New Delhi. 1997.

39. Norman J. G. Pounds, "Political Geography", McGraw Hill, N. Y., 1963.

40. Norman J. G. Pounds, "Political Geography", 2nd edition, McGraw Hill, N.Y., 1973.

41. Pearey G. Etzelbud. Gthurs & others, "World Political Geography", 2nd edition, Crowell N.J., 1957.

42. Peter Taylor and John House (Eds.), "Political Geography: Recent Advances and Future Directions", Borne's and Noble Books, N. J. 1984.

43. Poul. Knox. and John Agnew, "Geography of World, Economy", Edward Arnold, London, 1989.

44. R.A.B. Mchabon, "Technology and Social Progress", Oxford, London, 1965.

45. Ray. S. Cline, "World Power Assessment: A Calculus of Strategic Brief", Westview press, Boulder, 1975.

46. Richard Muir and Ronan Baddison, "Politics, Geography and Behaviors" Methuen, London, 1981.

47. Robert P. Morgan, "Science and Technology for International Development: An Assessment View", Boulder, 1994.

48. Somual Von Valkenburg, "Elements of Political Geography", 2nd edition, prentice, Hell, N. J. 1955.

49. Subhi Qasem, "Research and Development System in the Arab States: Development of Sciences and Technology Indicators" Cario, 1998.

50. T. Hatziers, "Technological Growth and Social Change", Routledge, London, 1964.

51. Ted Gibson, "Technology Transfer and Economic Progress", Business Economic, London, 1976.

52. Theoder A. Couloumbis and Sumes. H. wolfe, "Introduction to Internal Relations: Power and Justice", prentice, Hall, N.Y., 1978.

53. W. A. Zelinsky, "A Prologue to Population Geography", Prantice Hall, N. Y., 1970.

54. Wayhe H. Ferrcs, "The Power Capabilities of Nation-States", Lexington Books N.Y., 1973.

55. William R. Kintner, and Harvey Sicherman, "Technology and International Politics", Lixington Books, 1975.

56. William W. Seffries, "Geography and National Power", O.S.A.N, United State, Navil Institute Annapolis, Maryland, 1955.

Periodicals

1. Francis Fukhyeuama, "Social Capital and The Global, Economy", Foreign Affairs, September, October 1995.

2. Gary P. Pisano. and Steven C. Wheelwright, "High-Teach and R & D", Harvard Business Review, Sept.-Oct., 1995.

3. Jan Mankewicz, "Exports of Technology From the South: Dimensions and Significance", Development and peace, Vol. 6, Spring, 1985.

4. Jessica T. Matheus, "Power Shift", Foreign Affairs, February 1997.

5. Jessica Tachman Mathews, "Redefining Security", Foreign Affairs, vol. 68, Nov. 1989.

6. Jidon Gottlieb, "Nations Without States" Foreign Affairs, May-June 1999.

7. Joseph C. Nyc., "What New World Order", Foreign Affairs, Vol.71, No.2., 1992.

8. N. S. Linsburg, "Natural Resources and Economic Development", Annuals of the Association of American Geographers, Sept., 1957.

9. Nicholas, John Spykman, "Frontiers, Security and International Organization", Geographical Review, Vol. 32, 1942.

10. Orban Gurene, "The Impact of Information and Communication, Technologies, on Society", Perceptions, Vol. 11, No. 4, February, 1998.

11. Peter J. Taylor, "A brief Political Geography of States and Governments, In the Twentieth Century", Seminar papers, No. 56, Department of Geography University of New castle upontyne., 1989.

12. R. A. Wilson, "Constraint on Computerization in Developing and Least Developed Countries", Information Technology for Development, vol. 5, No. 1, 1990.

13. Robert Keohane and Joseph C. Nye, "Power and Interdependence in the Information Age", Foreign Affairs, Sep./Oct., 1998.

14. Stephen, B. Jones, "The power Inventory and National Strategy", World Politics, No. 4, June, 1954.

15. Subhashkak, "Technology Commerce and International Relations", World Affairs, June, 1995.

16. Vernterpstra and Bernardly Simonin, "Strategic, Alliances in the Triad: An Exploratory Study", Journal of International Marketing, Vol. 7, No. 7, 1993.

17. Vladimir Stambuk, "Security and Internet", Review of International Affairs, Vol. 56, No. XLVIII, 1998.

18. Wahid Hamza Hashim, "Impact of Multi-national Corporations on Economic and Political Stability in Third World Countries", Bulltin of Arabic Research and Studies, No.20, 1992.

Publications of Government and Institutions

1. F. Stewert, "International Technology Transfer: Issues and Policy Option's", World Bank, 1997.

2. Institutes for Defence Studies, Asian Strategic Review, 1993-1994.

3. Unctad Figures, Malbriefing Paper by Amsterdam, Feb. 1998.

4. UNIDO, International YearBook of Industrial Statistics, 1998, Vienna, 1998.

5. UNIDO, Re-Industrialization in the Advanced Countries and its Effects on the Developing Countries in Particular in Latin American, 1984.

6. United Nation, Economic Commission for Europe, Geneva, 1998.

7. United Nations Conference on Trade and Development Division on Transnational corporations, August, Vol. 5,No. 2, 1976.

Second section deals with the technology and world hierarchy.

Third section deals with the technology and world division of labor.

We concluded that Iraq couldn't reinforce its power resource in bot
levels internal and external. The rescan is the determination of the worl
capital center.

Abstract

This study springs out from a scientific hypothesis, which stress on the idea "The power of any state is varnable to certain degree of technological variable. This is the main hypothesis which leads us to a secondary hypothesis which include "the sources of the state power comes from two directions, one of them is internal and the other is external" to investigate this hypothesis, the thesis is divided into three chapters.

The first chapter gives an outline about the theoretical framework, explaining the concept of technology and the indicators of its measurement. It explains the concept of power and its development.

The second chapter is an application work, it consists of four sections:

First: the natural section, which has two dimensions:

a. The area and spatial linking, the efficiency and sufficiency of network of transportation and communication.
b. Natural resources and its relations to the population. The creation and exchanging of the resources.

Second: Economic section, which includes two dimensions:

a. the change of the structure of economic activities
b. The change of the structure of manpower.

Third: political section consists of three dimensions:

a. The concept of boundaries and its functions.
b. Political decision making process and the many changes it underwent.
c. The military capability which includes the military expenditure, arm forces.

Fourth: social section, which deals with the effect of technology on the:

a. Demographic stage.
b. Distribution of population.
c. Strata differences.

The third chapter deals with the accepted aspects of power and its external side. It consists of three sections.

First section deals with the technology and international order which transferred the world into global order, and redistribution of power, and the emerging new world actors such as Multi co-operation and international organizations which competes the nation-state.

Technological variable and its effect on the state power An Applied study in political Geography in Iraq

A Thesis
Submitted to the council of the Education College (Ibn-Rushd)
University of Baghdad as partial fulfillment of the
Requirements for the degree of
M.A. in Geography

By
A'Aiad Abdal-Radha Abdal

Supervised by
Dr. Abbas. G. Al-Hadeethi

Oct. 1999